منهج الشيعة الإمامية الاثني عشرية في تفسير القرآن الكريم

أولاً: الإمامية المعتدلون
(الطبرسي نموذجًا)

إعداد
الدكتور مجدي بن عوض الجارحي
متخصص في نقد مذهب الإمامية الاثني عشرية من
خلال تفاسيرهم وأصولهم المعتمدة في الحديث والرجال

افتتاحية

* قال تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

[الآية ١٠٥ من سورة آل عمران] .

* قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾

[الآية ١٥٩ من سورة الأنعام] .

* قال تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾

[الآية ٤٦ من سورة الأنفال] .

* قال تعالى : ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ (٩٢) وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾

[الآية ٩٢-٩٣ من سورة الأنبياء] .

* قال تعالى : ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ (٥٢) فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾

[الآية ٥٢-٥٣ من سورة المؤمنون] .

❁ ❁ ❁

إهـــــداء

* إلى الباحثين عن الحقيقة من الشيعة سواء من المُعتدلين منهم - إنْ وجدوا - أو من الغُلاة وهُمُ الأكثريّة ، الذين أعماهم التعصّب والحقد عن رؤية الحق أو سماعه ، أو مُجرّد التفكير فيه ، وغرّر بهم شيوخهم بما نشروه في كُتبهم المُعتمدة من أباطيل ، تُخرج من يعتقدها من الدين رأسًا ، وأقنعوهم بأنَّ هذا هو الوجه الحقيقيّ للإسلام ، ومذهب أهل البيت الكرام ﷺ .

* وإلى المخدوعين من أهل السُّنَّة الذين نجح دُعاة الشيعة في خداعهم والتغرير بهم ، وأوقعوا بهم - بأساليبهم المُختلفة وحيلهم المُحكمة - في دائرة الانحراف الفكريّ والعقديّ عن منهج رسول الله ﷺ ، وصحابته الكرام ﷺ ، وأهل بيته الأطهار ﷺ .

هذا هو بحثي الأوّل عن الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة ،درست فيه تفسيرًا من تفاسيرهم المُعتمدة النقليّة ، وهو لمُفسّر من مُفسّريهم ظاهره الاعتدال . فهل كان اعتداله تقيّة منه حسب عقيدتهم مع جميع الفرق الأُخرى وخاصة أهل السُّنَّة ؟ أم كان اعتداله لتأثّره بعُلماء أهل السُّنَّة ، ودراسته الفقه على مذهب أهل السُّنَّة ؟ أم كان اعتداله تأثّرًا بشيخه الطوسيّ ؟ هذا ما سوف أُحاول الإجابة عنه .

❁ ❁ ❁

منهج الطبرسيّ في تفسيره
(مجمع البيان لعلوم القرآن)

تمهيد

دوافع اختيار الموضوع وأهميته :

إنَّ أفكار المسلمين في مصر عن الشيعة ومعرفتهم لها كفرقة أفكار يكتنفها الغموض ، وينقسم المسلمون في نظرتهم للتراث الدينيّ الشيعيّ إلى طوائف عديدة ، فطائفة تعتبر الشيعة فرقة خارجة مارقة[١] ، ويستوي في ذلك - عندهم - غُلاة الشيعة والمعتدلون منهم ، بل والعامة أيضًا . وطائفة أخرى يعتبرون الشيعة فرقة من الفرق الإسلاميّة ، ويعتبرون مذهبهم الفقهيّ - وهو المذهب الجعفري - مذهبًا من المذاهب الفقهيّة الإسلاميّة المُعتبرة[٢] ، بل ويناقشون نقاط الاتفاق والاختلاف بين الشيعة وأهل السُّنَّة بل ويحاولون التقريب بين المذاهب الإسلاميّة المُختلفة . وكثير من المسلمين يقف موقفًا وسطًا بين هذين الموقفين .

وكانت أفكاري ومعلوماتي عن الشيعة غير واضحة مثل الكثير من المُسلمين في مصر ، ولم يتيسّر لي الحصول على مؤلفات شيعيّة إلا قليلًا ، ورغم أنَّني من المُهتمين بتفسير القرآن الكريم مُنذ الصغر ، واطّلعت على الكثير من التفاسير السُّنيّة والاعتزاليّة بل والصوفيّة للقرآن ، إلا أنَّني لم أستطع الحصول على تفسير شيعيّ للقرآن إلا في المرحلة الجامعيّة وكان تفسير (مجمع البيان) للطبرسيّ .

وعندما سافرت إلى السعودية بعد تخرّجي من الجامعة ، ومكثت فيها سنوات طويلة ، تيسّر لي الحصول على الكثير من مؤلفات الشيعة ، وكنت ألتقي في موسم

---

(١) وهم الجماعة السلفية في مصر وباكستان والهند (انظر مؤلفات إحسان إلهي ظهير- مدير مجلة ترجمان السنة في لاهور- الذي اغتيل على يد متطرفي الشيعة وهو يحاضر- بعد أنْ ألّف الكثير من الكتب في الشيعة وعقائدهم وتعاليمهم ...) ، والجماعة الوهابية في السعودية وهم تلاميذ الإمام محمد بن عبد الوهاب وموقفه من الشيعة معروف وظاهر في مؤلفاته .

(٢) وهُم مجموعة من المفكرين والعلماء المسلمين وعلى رأسهم شيخ الأزهر الأسبق محمود شلتوت ، وغيره كثير .

الحج من كل عام ببعثة الحج الإيرانيّة وفيها الكثير من العلماء وأساتذة الجامعات في إيران، وأناقشهم في كثير من المسائل، حتى وصلت إلى فكرة لا بأس بها عن الشيعة قديمًا وحديثًا، ولاحظت أنَّ هُناك تباينًا واضحًا واختلافًا كبيرًا بين الشيعة منذ نشأتهم ومرورًا بالعصور المختلفة حتى عصرنا الحاضر، فقد كان المذهب يتطور خلال العصور المختلفة وتختلف آراء علمائه اختلافًا بيّنًا في كثير من المسائل، ووجدتُ أنَّ هذا الموضوع جدير بالدراسة والمناقشة، فقررت أنْ يكون بحثي في الدراسات العُليَا عن الشيعة، وعن قضية مُهمّة جدًا وهي موضوع تفسير القرآن عند الشيعة، وقررت أنْ يكون الموضوع عن أول تفسير شيعيّ تيسّر لي الاطّلاع عليه، ورغم أنَّني اطّلعت على تفاسير أُخرى للشيعة تمثل الجانب الآخر للفرقة (الغُلاة) كالتفسير المنسوب للحسن العسكريّ وتفسير القُمّيّ وتفسير العيّاشيّ وتفسير فرات الكوفيّ، إلا أنَّ إصراري كان يزيد على دراسة هذا التفسير المُتشابه إلى حد كبير مع بعض تفاسير أهل السُّنَّة وتفاسير المعتزلة، لأوضّح جوانب الاعتدال في فرقة الشيعة إذا كان هذا الاعتدال نتيجة صدق واقتناع وليس تقيّة لخداع أهل السُّنَّة.

ووجدت أنَّ دراستي لابُدّ أنْ تبدأ بتمهيد كمدخل لتوضيح الظروف التاريخيّة والسياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة التي أدّت لنشأة الشيعة كفرقة.

ولابُدّ من دراسة مفاهيم الشيعة وعقائدهم منذ نشأتها وعلاقة ذلك بالأحداث السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة مرورًا بالقرون الأولى ووصولًا إلى الطبرسيّ في القرن السادس الهجريّ.

ولابُدّ من إلقاء الضوء على تفاسير الشيعة قبل الطبرسيّ حتى نصل إلى عصر الطبرسيّ ولدينا فكرة شاملة عن الشيعة وعقائدهم وتفاسيرهم ومفاهيمهم ...، وبذلك تكون دراستنا للطبرسيّ دراسة موضوعية مستندة إلى أصول ثابتة وجذور أصلية.

وقد لاحظت أنَّ الدراسات التي تناولت منهج أهل السُّنَّة في التفسير أكثر من أنْ تحصى ، ومع ذلك فإنَّ نُدرة الدراسات التي تتناول منهج الشيعة في التفسير ظاهرة واضحة ، ومن هنا تتّضح أهمية الموضوع فيما يلي :

١- الدراسة الموضوعيّة لمنهج الإماميّة في التفسير من خلال تفسير من أهم التفاسير المُعتمدة لديهم وهو تفسير (مجمع البيان لعلوم القرآن) للطبرسيّ .

٢- تحديد المُصطلحات الخاصة بالتصورات النظريّة المُتعلقة بالتفسير مثل مصطلح التفسير والتأويل واللغة لدى الطبرسيّ .

٣- تحديد طُرق التفسير واتجاهاتها الأساسيّة ، وتوضيح المبادئ الأساسيّة لفهم القرآن لدى الطبرسيّ (الصريحة والضمنيّة) .

٤- دراسة أصول التفسير والملامح الحقيقيّة لنظريّة التفسير عند الطبرسيّ ، مع عرض أسباب الخلاف بين تفسيره وتفاسير الفرق الإسلاميّة الأخرى ، مع تحديد المراحل الأساسيّة للتفسير لديهم .

❁ ❁ ❁

خطة البحث :

بدأت بحثي بمُقدّمة أوضحت فيها أهمية الموضوع وخُطّة البحث ، والصعوبات التي واجهت الباحث ، وأتبعت ذلك بتمهيد تحدثت فيه بإيجاز عن الشيعة ونشأتها وأصولها وفرقها والفرقة الإماميّة ، ثمّ أشرت إلى الدراسات السابقة العامة والخاصة . أما موضوع البحث فقد قسّمته إلى سبعة فصول :

الفصل الأول : عن تفاسير الإماميّة حتى عصر الطبرسيّ .

الفصل الثاني : عن مصادر الطبرسيّ في (مجمع البيان) .

الفصل الثالث : عن أصول الإماميّة ومسائلهم الفقهية التي تفرّدوا بها في (مجمع البيان) .

الفصل الرابع : عن العقائد الإسلاميّة السُّنّيّة والاعتزاليّة في (مجمع البيان) .

الفصل الخامس : عن أنواع التفسير في (مجمع البيان) .

الفصل السادس : عن القراءات في (مجمع البيان) .

ثمّ ختمت ذلك بالخلاصة والنتائج التي توصلت إليها .

❁ ❁ ❁

فرضية البحث والمنهج والإجراءات :

اعتمد بحثي على تحديد فرضيّة وهي : أنَّ المُفسّر الشيعيّ يسعى في تفسيره للنصّ القرآني إلى إثبات عقائد الشيعة وتعاليمهم بعناصرها المُختلفة ، مما يؤدى إلى تأثيرات مختلفة على التفسير الشيعيّ ويسمه بسمات خاصة .

وانطلاقًا من هذه الفرضيّة طرحت الدراسة مجموعة من الأسئلة التي بحثنا عن إجابات لها عن طريق دراسة تفسير الطبرسيّ ، ومن هذه الأسئلة :

١- ما العلاقة بين التصورات الشيعيّة والطرق التي يستخدمها المُفسّر الشيعيّ (الطبرسيّ) في التفسير ؟ وهل تدفعه هذه التصورات إلى تفضيل بعض الطرق التفسيريّة دون الآخر ؟

٢- ما موقف الطبرسيّ من علوم القرآن كالمُحكم والمتشابه ؟ وما هو موقفه من أسباب النزول ؟ وما تأثير هذا الموقف على تفسيره للنصّ القرآنيّ ؟

٣- ما موقف الطبرسيّ من المفاهيم الأساسيّة في نظريّة الشيعة ؟ وما دوره في الإضافة إليها أو بلورتها من خلال تفسيره ؟

٤- ما العلاقة بين الواقع السياسيّ والاجتماعيّ الذي عاش فيه الطبرسيّ وبين أفكاره وطُرقه في التفسير ؟

٥- ولعل السؤال الأخير الذي يُعد نتيجة للأسئلة السابقة هو : البحث عن حدود الاختلاف بين التفسير الشيعيّ وتفاسير الفرق الإسلاميّة الأُخرى .

وما من شك في أنَّ إجابات هذه الأسئلة في تكاملها ، ستقدم لنا في النهاية صورة دقيقة للتفسير عند الطبرسيّ بوصفه نموذجًا للمُفسّر الشيعيّ .

وقد اقتضى تحقيق هذه الفرضيّة القيام بمجموعة من الإجراءات :

- العودة إلى كتب أسباب النزول والمكيّ والمدنيّ والناسخ والمنسوخ للنظر في القضايا القرآنيّة المُختلفة .

- النظر في كتب الأحرف والقراءات وعلم اللغة والاشتقاق للبحث عن كيفية اختيار المفسّر لبعض القراءات الشاذة التي يسعى فيها إلى إثبات آرائه وأفكاره ، وكذلك دراسة كُتب اللغة والاشتقاق ومفردات القرآن وغريبه ، لبيان كيفية تعامل الطبرسيّ معها في تفسيره للنصّ القرآنيّ .

- الاطلاع على بعض كتب مصطلح الحديث لمعرفة أحوال السند والمتن للأحاديث من حيث القبول والردّ .

- تأصيل أفكار الشيعة بإرجاعها إلى مصادرها المُتمثّلة في الكتب التي تناولت أفكار الفرق الإسلاميّة المُختلفة .

- عقد مقارنة بين تفسير الطبرسيّ والتفاسير الشيعية السابقة عليه .

❁ ❁ ❁

أهمّ الصعوبات التي واجهت الباحث :

١- ندرة الكتب الشيعية ، وقد حصلت على معظمها من إيران والعراق ولبنان والسعودية وباكستان والهند .

٢- ندرة الدراسات الموجودة عن تفاسير الشيعة بصفة عامة ، رغم كثرة الدراسات التي تناولت عقائدها وأصولها وتعاليمها .

٣- إنَّ الباحث ألزم نفسه بعدم الحكم على الشيعة في جميع القضايا إلا من خلال كُتب الشيعة نفسها ، ثمّ يعضد ذلك بآراء الفرق الإسلاميّة الأُخرى عند الضرورة .

وأرجو أنْ يكون هذا البحث قد أضاف إلى الأبحاث السابقة الأمور التالية :

١- الاعتماد على نسخة محققَّة ومصححَّة من تفسير (مجمع البيان) للطبرسيّ ، وهي طبعة مذيَّلة بتعليق من السيد : هاشم الرسوليّ المحلاتيّ ، والسيد : فضل الله اليزديّ الطباطبائيّ ، وهي طباعة دار المعرفة ببيروت ، وقد تم مطابقتها لنسخة مخطوطة عتيقة لخزانة كتب العلاّمة : شهاب الدين المرعشيّ النجفيّ ، ونسخة عتيقة للعالم الجليل الشيخ : حسن المصطفويّ ، والنسخة المطبوعة بالطبع الحجري بطهران والمعروفة بطبع مُلاًّ حسن ، وقد قدَّم لهذه الطبعة بمقدمات طويلة كل من : الحجة : محمد جواد البلاغي ، والأستاذ : محسن الحسيني العامليّ ، والأستاذ : أحمد رضا ، وجميع هؤلاء من علماء الشيعة الكبار ، وهذا يدل على مدى دقة هذه الطبعة وأهميتها وقلة أخطائها ، وذلك بخلاف الطبعات الأخرى التي اعتمد عليها الباحثون السابقون ، كطبعة (صيدا) التي اعتمد عليها الباحث السابق حيث أنَّها مليئة بالأخطاء والتصحيف والتحريف والزيادة والسقط ممَّا أثَّر سلبًا على الباحثين السابقين ، وكذلك طبعة دار التقريب وهي طبعة مليئة بالأخطاء والتصحيف والتحريف والزيادة والنقص .

٢- تيسَّر للباحث الاطلاع على مصادر شيعية كثيرة لم تتيسَّر للباحثين السابقين ، وأهمها كتاب (بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) لمحمد باقر المجلسيّ (ت ١١١١هـ) وهو كتاب يجمع تراث الإماميّة الديني خلال القرون العشرة الأولى في مئة وعشرة مجلدًا .

٣- يقوم البحث بتحديد المصطلحات الخاصة بالتصورات النظرية المتعلّقة بالتفسير مثل مصطلح التفسير والتأويل ، وتحديد طرق التفسير واتجاهاتها ، مع توضيح المبادئ الأساسية لفهم القرآن ، ودراسة أصول التفسير والملامح الحقيقية لنظرية التفسير عند الطبرسيّ ، مع عرض أسباب الخلاف بين تفسيره وتفاسير الفرق الإسلامية الأخرى وتحديد المراحل الأساسية للتفسير لدى الطبرسيّ .

٤- أفرد الباحث فصلًا خاصًا بعقائد الطبرسيّ الإسلامية كمصادر الإسلام (القرآن - السنة - الإجماع) وأصول الدين (توحيد الألوهية - توحيد الربوبيّة - الأسماء والصفات - الإيمان وأركانه).

٥- أفرد الباحث فصلًا خاصًا لدراسة القراءات في تفسير الطبرسيّ، مع ما في ذلك من أهمية في تحديد منهج الطبرسيّ وهو ما لم يفعله الباحثون السابقون في دراساتهم.

❁ ❁ ❁

مُقدّمة

فرقة المفسر (الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة)

١- تعريف الشيعة

معنى لفظ الشيعة في القرآن:

ذكر أهل التفسير أنَّ الشِيَعَ في القرآن على أربعة أوجهٍ: وهي الفرق؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[١]. ومنها الأهل والنسب؛ وجاء ذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾[٢]. ومنها أهل الملة؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٣]، ومنها الأهواء المتضاربة المُختلفة؛ و جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾[٤][٥].

❁ ❁ ❁

التعريف اللغويّ للشيعة:

الشيعة هم أَتْباعُ الرجل وأَنْصاره، وجمعها شِيَعٌ، وجمع الجمع أشْياعٌ، وأصل الشيعة الفِرقةُ من الناس، وأصل ذلك من المُشايعة وهي المتابعة والمُطاوعة، فالشيعة

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٩.

(٢) سورة القصص، الآية ١٥.

(٣) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٤) سورة الأنعام، الآية ٦٥.

(٥) انظر (نُزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر) جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزيّ ص٣٧٦، ٣٧٧، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، مؤسسة الرسالة، ط: ٢ ١٤٠٥هـ.

هم القوم الذين يجتمعون على الأمر، وكلُ قومٍ اجتمعوا على أمر فهم شيعةٌ، وكلُ قومٍ أمرهم واحدٌ يتبع بعضهم رأي بعض فهم شِيَعٌ، فالشيعة هم قومٌ يرون رأي غيرهم، وتشايع القوم أي صاروا شيعًا، وشيَّع الرجل إذا ادعى دعوى الشيعة، وشايعه شياعًا وشيَّعه أي تابعه، ويقال: فلانٌ يشايعه على ذلك أي يتابعه ويقويه[١]، فكل من عاون إنسانًا وتحزّب له فهو من شيعته، فالشيعة والتشيع في اللغة تدور حول معنى المتابعة والمناصرة والموافقة بالرأي والاجتماع على الأمر.

❁ ❁ ❁

لفظ الشيعة في صدر الإسلام:

ورد لفظ الشيعة بمعناه اللغوي الصرف - وهو المناصرة والمتابعة - في الأحداث التاريخية في صدر الإسلام، وكان يطلق على أية مجموعة تلتف حول قائدها، وورد بهذا المعنى في وثيقة التحكيم بين أمير المؤمنين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - حيث أُطْلِقَ على أَتْباع عليّ شيعة عليّ، كما أُطْلِقَ على أَتْباع مُعاوية شيعة مُعاوية[٢].

❁ ❁ ❁

تعريف الشيعة عند علمائهم:

يعرف (النوبختيّ) الشيعة (بأنَّهم فرقة علي بن أبي طالب المُسَمَّوْنَ شيعة عليّ في زمان النبيّ ﷺ وبعده، ومعروفون بانقطاعهم إليه وبالقول بإمامته)[٣]. ويوافقه

---

(١) انظر (لسان العرب) لابن منظور جـ٤ ص٢٣٧٦، ٢٣٧٧، تحقيق: عبد الله علي الكبير، طبعة دار المعارف، مادة (شيع).

(٢) انظر (تاريخ الأمم والملوك) للطبري جـ٥ ص٥٣، ٥٤، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويد، بيروت. (منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية) أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيميه جـ٢ ص٦٧، تحقيق: محمد رشاد، مكتبة الرياض.

(٣) (فرق الشيعة) الحسن بن موسى النوبختيّ ص١٢، ١٧، دار الأضواء، بيروت، ط: ثالثة ١٤٠٤هـ.

(القُمّيّ) على هذا التعريف[١]. ونلاحظ خُلُوَّ هذا التعريف - الموجود في أقدم كُتب الشيعة - من أي إشارةٍ إلى أُصول الشيعة الإماميّة الاثني عشرية كالإمامة والنصّ والوصيّة وغيرها، وهذا ممّا يؤكد أنَّ أصول الشيعة وعقائدهم المعروفة أحدثها شيوخ الشيعة فيما بعد.

ويُعرّفُ (المفيد)- شيخ الشيعة - الشيعة بأنَّهم: (أتباع أمير المؤمنين عليّ على سبيل الولاء والاعتقاد لإمامته بعد الرسول بلا فصل، ونفي الإمامة عَمّنْ تَقدَّمه في مقام الخلافة، وجعله في الاعتقاد متبوعًا له غير تابعٍ لواحدٍ منهم على وجه الاقتداء)[٢]. وقال في كتاب آخر: (وكانت إمامة أمير المؤمنين بعد النبي ثلاثون سنة، منها أربع وعشرون سنة وستة أشهر ممنوعًا من التصرّف في أحكامها، مستعملًا للتقيّة والمداراة، ومنها خمس سنين وستة أشهر ممتحنًا بجهاد المنافقين من الناكثين والقاسطين والمارقين)[٣]. ونلاحظ خُلُوَّ هذا التعريف أيضًا من أي ذكرٍ لإمامة الأئمّة الاثني عشر، ومِنْ أيّ أصل من أصول الإماميّة الاثني عشريّة كالنصّ والوصية والعصمة ... وغيرها، وهذا ممّا يؤكد أيضًا أنَّ هذه الأصول أحدثها شيوخ الشيعة فيما بعد. ونلاحظ ما في هذا التعريف من إشارة إلى عدم صحة خلافة الخُلفاء الراشدين الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان.

ويُعَرّفُ (أبو حاتم الرازيّ) - وهو من الشيعة الإسماعيليّة- الشيعة بأنّه: (لقب لقوم أَلِفوا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب في حياة الرسول، مثل سلمان الفارسيّ

---

(١) (المقالات والفرق) سعد بن عبد الله الأشعري القُمّيّ ص٣، ١٥ تصحيح وتعليق: محمد جواد مشكور، مطبعة حيدريّ، طهران ١٩٦٣م.

(٢) (أوائل المقالات في المذاهب المختارات) محمد بن محمد العكبريّ الملقب بالمفيد ص٣٩، مكتبة الداوريّ، قم، إيران.

(٣) انظر مقدمة (الإرشاد) لمحمد بن النعمان الملقب بالمفيد، وجاء في: (معاني الأخبار) لابن بابويه القُمّيّ: (أنَّ المراد بالناكثين: الذين بايعوا بالمدينة ونكثوا بيعته بالبصرة، والقاسطين: معاوية وأصحابه من أهل الشام، والمارقين: أصحاب النهروان) انظر (معاني الأخبار) ص٢٠٤.

وأبي ذر الغفاريّ والمِقْداد بن الأسْوَد وعمار بن ياسر ، وكان يُقال لهم شيعة عليّ وأصحاب عليّ ، ثم لزم هذا اللقب كل من قال بتفضيل علي بعد الرسول إلى يومنا ، وتَشَعَّبَتْ من هذه الفرقة فرقٌ كثيرةٌ ، سميت بأسماء متفرقةٍ وألقابٍ شتى ، وهُم كُلّهم داخلون في جملة هذا اللقب الواحد على تباينهم في المذاهب وتَفَرُّقهم في الآراء)[1] .

ونلاحظ خُلُوَّ هذا التعريف أيضًا من أي ذكرٍ للنصّ على عليّ ، وكذلك خُلُوّه من أي ذكر لأصول الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة .

ويربط (الطوسيّ) التشيع بالاعتقاد بكون عليّ إمامًا للمسلمين بوصيّة من الرسول وبإرادة من الله . فهو يجعل الاعتقاد بالنصّ والوصيّة أساس التشيع[2] .

❁ ❁ ❁

تعريف الشيعة عند غيرهم :

يقول (الأشعريّ) : إنَّ الشيعة (هُم الذين شايعوا عليًا وقدَّموه على سائر أصحاب رسول الله)[3] .

ويقول (ابن حزم) : (إنَّ من قال بأن عليًا ﷺ أَفْضَلُ الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقّهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعيّ ، وإنْ خالفهم فيما عدا ذلك ممّا اختلف فيه المسلمون ، فإنْ خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًا)[4] .

---

(١) (الزينة في الكلمات الإسلامية) أحمد بن حمدان الرازيّ ، تحقيق عبد الله السامرائي ، بغداد ١٣٩٢هـ (ضمن كتاب الغلو والفرق الغالية) .

(٢) (تلخيص الشافي) محمد بن الحسن الطوسيّ جـ٢ ص٥٦، تعليق : حسين بحر العلوم ، دار الكتب الإسلامية ، قم ، ط : ثالثة ١٣٩٤هـ .

(٣) (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) الأشعريّ جـ١ ص٦٥- تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، ط : ثانية ١٣٨٩هـ .

(٤) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم جـ٢ ص ١٠٧، تحقيق : محمد إبراهيم نصر عبد الرحمن .

ويقول (الشهرستانيّ) : (الشيعة هُم الذين شايعوا عليًّا ﷺ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصيّةً، إمّا جليًا وإمّا خفيًا، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإنْ خرجت فبظلمٍ يكون من غيره أو بتقيّة من عنده ...، وليست الإمامة قضية مصلحية تُناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضيةٌ أصوليّةٌ، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل - عليهم السلام - إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأنبياء والأئمّة وجوبًا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولّي والتبرّي قولًا وفعلًا وعقدًا إلا في حال التقيّة، ويخالفهم بعض الزيديّة في ذلك)[1] .

ونلاحظ خُلُوَّ هذا التعريف من عقائد أخرى للشيعة كالغيبة والرجعة والبداء والطينة ... وغيرها .

❁ ❁ ❁

تعريف المُستشرقين للشيعة :

يقول دوايت م . رونالدسن : (إنَّ الحزب الذي قال بأنَّ محمدًا نَصَّ على خلافة عليّ، وإنَّه هو الإمام من بعده عُرف باسم شيعة عليّ، وقد وصفوا بتآليفهم الكثيرة مؤكدين على النصّ الإلهيّ في الإمامة وأنَّها من الله، وبُلِّغَتْ على لسان نبيه . ويعتقد الشيعة بأنَّ الخلافة هي حق من حقوق الإمام، لكنّ نفاق بعض الصحابة وكيدهم أدى إلى إبعاد الإمام الحق عن حقه، وأنَّ عليًّا انْتُخِبَ للخلافة بعد الغاصبين الثلاثة لكنَّه اغتيل بعد مُدّة قصيرة، ومنذ ذلك الوقت لم يتول الخلافة أحدٌ من أئمة الحق)[2] .

ويقول فلهوزن : (بمقتل عثمان انقسم الإسلام إلى حزبين ؛ حزب عليّ وحزب

---

(١) (الملل والنحل) محمد بن عبد الكريم الشهرستانيّ ص١٤٦ تحقيق : محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٨٧هـ .

(٢) (عقيدة الشيعة) دوايت م . رونالدسن ص ٢٩، تعريب : ع م، مطبعة السعادة .

مُعاوية ، والحزب يطلق عليه في العربيّة اسم الشيعة ؛ فكانت شيعة عليّ في مقابل شيعة مُعاوية ، لكن لمّا تولّى مُعاوية الملك في دولة الإسلام كُلّها ولم يعد مجرد رئيس حزب أصبح استعمال لفظ شيعة مقصورًا على أتباع عليّ ، ولم يكن اتخاذهم عليًا بسبب أنَّه ابن عم الرسول وصهره وأبو أحفاده ؛ إذْ أنَّ حق الأقربين في وراثة الرياسة وكأنَّها مُلْكٌ خاصٌ لم يكن مُعْتَرَفًا به عند العرب ، وبالأوْلى لم يعترف به الإسلام ، وإنَّما اختاروه لأنَّه بدا لهم أفضل صحابة الرسول الأقدمين ؛ ومن هؤلاء كان الخليفة يُختار حتى ذلك الحين ، وكانوا له كعهدهم مع النبيّ بمثابة هيئة مستشاريه ، كما كانوا إلى حدٍ كبيرٍ مناط استمرار الحكومة الدينيّة عند تَبَدّل الأشخاص هؤلاء في المنصب الأعلى ، فكان عليّ إذن مُمَثِّلًا في الأصل لهذه العصبة التي نالت الرفعة بما لها من فضلٍ ، ولحقها التقليديّ في الخلافة)[١] .

❁ ❁ ❁

تعريف الطبرسيّ للشيعة :

أول ذكر للفظة الشيعة في تفسير الطبرسيّ جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في اللغة : (والشيع : الفرق ، وكل فرقة شيعة على حدة ، وشيَّعت فلانًا : اتبَّعته ، والتشيّع : هو الاتباع على وجه التديّن والولاء للمتبوع ، والشيعة صارت في العرف اسمًا لمتّبعي أمير المؤمنين عليّ على سبيل الاعتقاد لإمامته بعد النبيّ بلا فصل من الإماميّة والزيديّة وغيرهم ، ولا يقع إطلاق هذه اللفظة على غيرهم من المتَّبعين سواء كان متبوعهم محقًا أو مبطلًا إلا أنْ يسقط عنه لام التعريف ويُضاف بلفظ من التبعيض ، فيُقال : هؤلاء شيعة بني العباس أو شيعة بني فلان)[٣] .

---

(١) (الخوارج والشيعة) يوليوس فلهوزن ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ص ١٤٦.

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٦٥.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٤٨٦.

ثم ذكرها الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في اللغة : (الشيع : الفرق التي يُمالئ بعضهم بعضًا على أمر واحد مع اختلافهم في غيره ، وقيل : إنَّ أصله من الظهور ، يُقال : شاع الخبر يشيع شيوعًا : ظهر ، وشيَّعت النار : إذا ألقيت عليها الحطب فكأنَّك تُظهرها ، وقال الزجَّاج : أصله الاتباع ، يُقال : شاعكم السلام وأشاعكم السلام : أي : أتبعكم السلام ، ويُقال : آتيك غدًا أو شيعه ، أي : أو اليوم الذي يتبعه ، فمعنى الشيعة : الذي يتبع بعضهم بعضًا)[2] .

ثم ذكرها الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[3] ، حيث يقول الطبرسيّ : (الشيع : الفِرَق عن الزجاج ، وكل فرقة شيعة ، وأصله من المشايعة وهي المتابعة ، يُقال : شايع فلان فلانًا على أمره أي : تابعه عليه ، ومنه شيعة عليّ وهم الذين تابعوه على أمره ودانوا بإمامته ، وفي حديث أم سلمة عن النبيّ (شيعة عليّ هُم الفائزون يوم القيامة)[4] .

ثم ذكرها الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[5] ، حيث يقول : (والشيع : الفرق ، وكل فرقة شيعة على حدة سُمّوا بذلك لأنَّ بعضهم يشيع بعضًا على مذهبه ، فشيعة الحق : هم الذين اجتمعوا على الحق ، وشيعة أمير المؤمنين : هم الذين اجتمعوا معه على الحق)[6] .

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٩.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٦٠٠.
(٣) سورة الحجر الآية ١٠.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٥٠٦.
(٥) سورة الروم الآية ٣٢.
(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٤٧٥.

ثم ذكرها الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾(١) ، حيث يقول الطبرسيّ في اللغة : (الشيعة : الجماعة التابعة لرئيس لهم ، وصار بالعرف عبارة عن شيعة عليّ بن أبي طالب الذين كانوا معه على أعدائه ، وبعده مع من قام مقامه من أبنائه ، وروى أبو بصير عن أبي جعفر قال (ليهنك الاسم ، قلت : وما هو ؟ قال : الشيعة ، قلت : إنَّ الناس يعيروننا بذلك ، قال : أما تسمع قول الله سبحانه ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ وقوله : ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾(٢) . وذكر الطبرسيّ تعريف الشيعة في تفسيره لآيات أُخرى كثيرة(٣) .

❁ ❁ ❁

(١) سورة الصافات الآية ٨٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٠١.

(٣) انظر تفسيره لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ سورة مريم الآية ٦٩، في (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٨٠٦. وتفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ سورة القصص الآية ٤، في (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٣٧٣. وغيرها .

ب - نشأة الشيعة

نشأة الشيعة عند علمائهم :

لا يتفق عُلماء الشيعة على رأيٍ واحدٍ عندما يؤرّخون لنشأة التشيع ، فمنهم من يقول إنَّ التشيع ولِدَ قبل رسالة النبيّ ﷺ ، وأنَّه ما من نبيّ إلا وقد عُرض عليه الإيمان بولاية عليّ .

وفسَّر الشيعة بعض آيات القرآن وأوَّلوها تأويلًا يؤيد هذا الرأي ، ومن ذلك ما جاء عن أبي جعفر في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾[1] ، قال (عهدنا إلى آدم في محمد والأئمّة من بعده فترك (ذلك) ولم يكن له عزم ، وإنَّما سُمي أولو العزم أولي العزم لأنَّه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده والمهديّ وسيرته)[2] .

وجاء في الكافي عن أبي الحسن قوله : (ولاية عليّ مكتوبةٌ في جميع صحف الأنبياء ، ولن يبعث الله رسولًا إلا بنبوة محمدٍ ﷺ ووصيّة عليّ عليه السلام)[3] .

وجاء في تفسير الشيعة لقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾[4] أنَّ إبراهيم من شيعة عليّ[5] ، وهذا تأويلٌ نابع من عقيدة الشيعة الذين يفضلون الأئمّة على الأنبياء ، وهذا التأويل يجعل إبراهيم – أفضل الأنبياء بعد محمد – من شيعة عليّ .

ومن الشيعة من يرى أنَّ الرسول ﷺ هو الذي وضع بذرة التشيع ، وأنَّ الشيعة

---

(١) سورة طه – الآية ١٥.

(٢) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٦، (تفسير القُمّيّ) ص ٦٥.

(٣) (أصول الكافي) محمد بن يعقوب الكُلينيّ جـ١ ص ٤٣٧، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاريّ ، دار الكتب الإسلاميّة ، طهران ، ط : ثالثة ، ١٣٨٨هـ.

(٤) سورة الصافات الآية ٨٣.

(٥) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٦، تفسير القُمّيّ جـ٢ ص ٦٥.

ظهرت في عصره ، وأنَّ بعض الصحابة كانوا يتشيّعون لعليّ ويوالونه في زمن النبيّ ﷺ . قال (القُمّيّ) : (الشيعة هي فرقة عليّ بن أبي طالب المُسمّون شيعة عليّ في زمان النبيّ ﷺ وبعده ، وهم معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته ، منهم المقداد ابن الأسود الكِنْدي وسلمان الفارسي وأبو ذَر الغِفاريّ وعمار بن ياسر ، وهم أوّل من سُمّوا باسم التشيع من هذه الأمة)[١] .

وقال محمد حُسين آل كاشف الغطا : (إنَّ أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة - يعني أنَّ بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب وسواءً بسواء، ولم يزل غارسها يتعهدها بالسقي والري حتى نمت وازدهرت في حياته ثم أثمرت بعد وفاته)[٢] .

وقال (النوبختيّ) : (إنَّه بعد قَبْض الرسول ﷺ انقسم المسلمون إلى ثلاث فرق ، فرقةٌ سُمّيَتْ الشيعة وهم شيعة عليّ بن أبي طالب ومنهم افترقت صنوف الشيعة كُلّها ، وفرقةٌ منهم ادّعت الإمْرَة والسلطان وهُم الأنصار ، ودعوا إلى عقد الأمر لسعد ابن عبادة الخزرجيّ ، وفرقةٌ مالت إلى بيعة أبي بكر بن أبي قحافة وتأولت فيه أنَّ النبيّ ﷺ لم ينص على خليفة بعده ، وأنَّه جعل الأمر إلى الأمة لتختار لنفسها من رضِيَتْهُ ، واعتل قومٌ منهم برواية ذكروها أنَّ رسول الله في ليلته التي توفي فيها أَمَرَهُ بالصلاة بالمسلمين ، فجعلوا ذلك دليلًا على استحقاقه لذلك وقالوا : رَضِيَهُ النبيّ لأمر ديننا ورضيناه لأمر دنيانا وأوجبوا له الخلافة بذلك ، فاختصمت هذه الفرقة (المهاجرون) وفرقة الأنصار ، وصاروا إلى سقيفة بني ساعده ومعهم أبو بكر وعمر وأبو عبيده بن الجراح والمغيرة بن شعبة الثقفيّ ، وتنازع الأنصار والمهاجرون في ذلك حتى قالوا(الأنصار) : مِنّا أميرٌ ومنكم أميرٌ ، فاحتجت هذه الفرقة (المهاجرون) عليهم بأنَّ النبيّ ﷺ قال : الأئمة من قريش ، فرجعت فرقة الأنصار ومن تابعهم إلى

---

(١) (المقالات والفرق) للقمي ص ١٥.

(٢) (أصل الشيعة) لمحمد حسين آل كاشف الغطا ص ٤٣.

أمر أبي بكر ، غير نفرٍ يسيرٍ مع سعد بن عبادة ومن اتبعه من أهل بيته ، فإنَّه (أي سعد) لم يدخل في بيعته حتى خرج إلى الشام مراغمًا لأبي بكر وعمر فَقُتِلَ هُناك بحوران ، قتله الروم ، فصار مع أبي بكر السواد الأعظم والجمهور الأكثر ، فلبثوا معه ومع عمر مجتمعين عليهما راضين بهما)[1] .

وقد ردَّ بعض عُلماء الشيعة أنفسهم على هذا الرأي حيث قالوا : (ولم يكن للشيعة والتشيع يومئذٍ (في عهد أبي بكر وعمر) مجالٌ للظهور ، لأنَّ الإسلام كان يجري على مناهجه القويمة)[2] . وقالوا : (إنَّ لفظ الشيعة قد أُهمِلَ بعد أن تَمَّتْ الخلافة لأبي بكر وصار المسلمون فرقةً واحدةً إلى أواخر أيام الخليفة الثالث)[3] .

وقال ابن المرتضى (وهو شيعيّ زيديّ) : (فإنْ زعموا أنَّ عمّارًا وأبا ذر الغِفاريّ والمقداد بن الأسود وسلمان الفارسيّ كانوا سَلَفَهُم لقولهم بإمامة عليّ أَكْذَبَهُم كون هؤلاء لم يُظِهروا البراءة من الشيخين ولا السب لهما ، ألا ترى أنَّ عمارًا كان عاملًا لعمر بن الخطاب في الكوفة وسلمان الفارسي في المدائن)[4] .

فهذا الزعم ليس له أصل تاريخيّ ومصدره رواية اليعقوبيّ في تاريخه[5] . ويرى كثير من العُلماء أنَّ روايات اليعقوبيّ والمسعوديّ يجب الاحتراز والحذر منها لجنوحهما للرفض خاصة فيما يوافق ميولهما المذهبيّة ، وفيما ينفردون به من نقول[6] . ولاشك أنَّ أهمَّ أسباب نشوء هذا الرأي هو محاولة الشيعة إعطاء التشيّع

---

(١) (فرق الشيعة) للنوبختيّ ، طبعة دار الرشد ، القاهرة ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م ص ١٥، ١٦.

(٢) (أصل الشيعة) لمحمد حسين آل كاشف الغطا ص ٤٨.

(٣) (الشيعة في التاريخ) محمد حسين الزين العامليّ ص ٣٩، ٤٠، دار الآثار ، ط : ثانية ١٣٩٩هـ.

(٤) (المنية والأمل) لابن المرتضى ص ١٢٤، ١٢٥، وانظر أيضًا (طبقات ابن سعد) جـ٤ ص٨٧، و(أسد الغابة) لابن الأثير جـ٤ ص٤٦، و(الإصابة) لابن حجر جـ٢ ص٥٠٦.

(٥) انظر (تاريخ اليعقوبيّ) أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبيّ جـ٢ ص١٢٤، دار بيروت للطباعة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ.

(٦) انظر (العواصم من القواصم) ص٢٤٨، ٢٤٩.

صفة الشرعية ، والرد على خصومهم الذين أرجعوا التشيّع في نشأته إلى أصولٍ أجنبيةٍ[١] .

وهناك من يجعل بداية ظهور الشيعة يوم الجمل ، يقول (ابن النديم) : (إنَّ عليًا قصد طلحة والزبير ليقاتلهما حتى يفيئا إلى أمر الله فسمي من اتبعه على ذلك (الشيعة) ، فكان يقول شيعتي ، وسماهم الأصفياء والأولياء و...)[٢] . وينكر المعتزلة - غير ابن النديم - أنْ تكون الشيعة قد نشأت في ذلك الزمن المبكر ، ويؤرِّخون بعصر الإمام جعفر الصادق (المتوفى ١٤٨هـ) والمفكر هشام بن الحكم (المتوفى ١٩٠هـ) لظهور الشيعة يعني ذكرهم ما يعنيه التشيع بالمعنى المتعارف عليه الآن[٣] .

وهناك من يرى أنَّ التشيّع ظهر بعد مقتل الحُسين ، يقول المسعوديّ : (وفي سنة خمس وستين تحركت الشيعة في الكوفة ، وبدأت تتكوّن وتضع أصول مذهبها وأخذت تتميز بهذا الاسم)[٤] .

❁ ❁ ❁

نشأة الشيعة عند غيرهم :

يشير بعض المؤرخين إلى أنَّ نشأة الشيعة يعود إلى تاريخ وفاة الرسول ﷺ عندما اجتمع قادة الأنصار ونفرٌ من المهاجرين في سقيفة بني ساعده للتداول فيمن يخلف الرسول ، ويقولون إنَّ الصحابة الذين رفضوا ما تَمَخَّضَ عنه اجتماع السقيفة وقالوا بأحقيّة عليّ للخلافة كانوا نواة الشيعة وطليعة المُتشيعين لأهل البيت ، يقول (ابن خلدون) : (اعلم أنَّ مبدأ هذه الدولة أنَّ أهل البيت لما توفى رسول الله ﷺ

---

(١) انظر (الموضوعات) لابن الجوزيّ جـ١ ص ٣٣٨.

(٢) (الفهرست) لابن النديم ص ١٧٥، مكتبة خياط ، بيروت .

(٣) انظر (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبارجـ٢ ص٢٥٨، ٢٥٩، ط : القاهرة ١٩٦٩م .

(٤) (مروج الذهب ومعادن الجوهر) للمسعوديّ جـ٣ ص ١٠٠.

كانوا يرون أنَّهم أحقّ بالأمر ، وأنَّ الخلافة لرجالهم دون مَنْ سواهم)[١] .

والثابت أنَّ قضية استخلافه لم تُطرح في اجتماع السقيفة ، وأنَّ بعض الصحابة من الأنصار كان يرى استخلاف سعد بن عبادة ، ثم استقر رأي الجميع على أبي بكر بعد مشاوراتٍ ، وليس في ذلك دلالةٌ على ميلاد حزبٍ معينٍ أو نشأة فرقةٍ مُعَيَّنَةٍ وإنَّما تَعَدُّد الآراء من مقتضيات نظام الشورى في الإسلام ، وقد اختفت كل الآراء الأخرى بعد أنْ تَمَّتْ البيعة لأبي بكر ، وقد بايع عليّ أبا بكر على ملأٍ من الأشهاد ، وكان سامعًا له ومطيعًا لأمره ، ولم يعد للرأي القائل بأحقية عليّ أي وجودٍ أو ذكرٍ زمن أبي بكر وعمر .

وهناك موقِفٌ ثان وهو يؤرخ لنشأة التشيّع بدعوى عبد الله بن سبأ ، وقد أكَّدَ بعض الباحثين القُدماء أنَّ ابن سبأ هو أساس المذهب الشيعيّ[٢] ، وقد ظهرت فرقة ابن سبأ في أواخر عهد عثمان وأدَّت لاغتياله ، ويُعَبِّرُ (ابن حزم) عن هذا الرأي حيث يقول : (ثم ولي عثمان وبقي اثني عشر عامًا ، وبموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض)[٣] ، ويوافقه المقريزيّ في ذلك[٤] .

❁ ❁ ❁

نشأة الشيعة عند المستشرقين :

يرى بعض المستشرقين (أنَّ البذرة الأولى للشيعة هي الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبيّ ﷺ أنَّ أهل بيته أولى الناس أنْ يخلفوه)[٥] .

---

(١) (العبر) لابن خلدون جـ٣ ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) انظر (المنية والأمل في شرح الملل والنحل) أحمد بن يحيى بن المرتضى ص١٢٥ تحقيق : محمد جواد مشكور ، دار الفكر ، بيروت ، ط :أولى ، ١٣٩٩هـ .

(٣) (الفصل) لابن حزم جـ٢ ص٨.

(٤) انظر (الخطط) للمقريزيّ ، طبعة دار التحرير ، القاهرة ، جـ٣ ص٢٦٢.

(٥) (دائرة المعارف الإسلامية) مجموعة من المستشرقين جـ١٤ص٥٨، نقلها إلى العربية : محمد ثابت وآخرون ، ط : طهران .

ويتفق الكثير من المستشرقين مع بعض الشيعة في التأريخ لنشأة الشيعة بوفاة الرسول ﷺ واجتماع قادة الأنصار وبعض المهاجرين في سقيفة بني ساعده للتداول فيمن يخلف رسول الله في الولاية على الدولة[١].

يقول رونالدسن: (وبظهور قضية الخلافة حدث أعظمُ انشقاقٍ في الإسلام، فَمَنْ سيخلف محمدًا؟ وهل نصب هو عليًا صهره وأبا حفيديه خليفة له؟ أو هل كان يرى أنْ ينتخب وجوه الأمة خليفته في اجتماع ما؟ وهل يَدُلُّ أمره لأبي بكر بالصلاة بالناس على اختياره للخلافة؟ هذه المسائل هي التي شَقَّتْ الإسلام إلى شقين، وأدَّتْ أخيرًا إلى امتشاق الحسام، وهيّأت الأساس التاريخيّ لتطور عقيدة الإمامة، فالحزب الذي قال بأنَّ محمدًا نَصَّ على خلافة عليّ وأنَّه هو الإمام من بعده عُرِفَ باسم شيعة عليّ)[٢].

ويرى فلهوزن (أنَّ التشيع لعلي بدأ بمقتل عثمان ﷺ وبموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض)[٣].

ويرى وات مونتجمري (أنَّ بداية حركة الشيعة هي أحد أيام سنة ٦٥٨م (٣٧هـ))[٤]. ويبدو أنَّ هذا القول يربط نشأة التشيع بموقعة صفين سنة ٣٧هـ.

ويرى شتروتمان (أنَّ دم الحُسين يعتبر البذرة الأولى للتشيّع كعقيدة، وأنَّ التشيّع ولد إثر مقتل الحُسين)[٥].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (أصول الإسماعيلية) لويس برنارد، دار الكتاب العربي، ط القاهرة، ص ٨٣: ٨٦.

(٢) (عقيدة الشيعة) دوايت م. رونالدسن ص ١٩.

(٣) انظر (الخوارج والشيعة) يوليوس فلهوزن، ترجمة عبد الرحمن بدوي ص ١١٢.

(٤) (دائرة المعارف الإسلامية) مجموعة من المستشرقين جـ١٤ ص٥٨ وما بعدها.

(٥) وهو من المستشرقين المتخصصين في دراسة الفرق الإسلامية وله عدة مباحث في الزيديّة والإسماعيلية، (دائرة المعارف الإسلامية) جـ١٤ ص ٥٩.

رأي الباحث:

وبعد هذا العرض لآراء عُلماء الشيعة، وعُلماء الفرق الأخرى، والمستشرقين، في نشأة الشيعة نستطيع أنْ نقول إنَّه لم يكن هناك أي ذكر للشيعة بالمعنى الاصطلاحيّ في عصر النبوّة ولا قبله، وإنَّما استخدم هذا اللفظ بمعناه اللغويّ الصرف، وكذلك لم يكن للشيعة وجود في زمن أبي بكر ولا في زمن عمر - باعتراف الشيعة أنفسهم[1]، وبالرغم من أنَّ بعض الصحابة كان يميل إلى عليّ ويرى أحقيته في هذا الأمر، إلا أنَّ بعض الصحابة أيضًا كان يميل إلى سعد بن عبادة الخزرجيّ ويسعى إلى عقد هذا الأمر له، وكان بعض الصحابة أيضًا يميل إلى أبي بكر ومنهم عمر بن الخطاب وهما خير هذه الأمة بعد رسول الله باعتراف الإمام عليّ نفسه. فالمسألة إذن لا تعدو كونها آراء واقتراحات وترجيحات للصحابة كانت لمصلحة الدين والدولة الإسلاميّة، وما إنْ تمت البيعة للصدّيق حتى انتهى الأمر، ودخل الجميع في بيعته ومنهم الإمام عليّ نفسه. ثم أوصى الصديق بالبيعة للفاروق حرصًا منه على مصلحة الدين والدولة بعد أنْ شاور أهل الحل والعقد من الصحابة، فرضي الصحابة بذلك، وبايعه الناس جميعًا العامة والخاصة ومنهم الإمام عليّ. وبعد أنْ طُعِنَ الفاروق من أبي لؤلؤة المجوسيّ ترك الأمر شورى في ستة من أهل الحل والعقد من الصحابة، وهم من العشرة المبشّرين بالجنّة، الذين رضي الله عنهم، ومات رسول الله وهو راضٍ عنهم، وبعد مشاورات ومداولات انتهى الأمر ببيعة عثمان، ورضي المسلمون ودخلوا جميعًا في بيعته، وظل المسلمون في النصف الأول من خلافته لا ينقمون عليه شيئًا، بل أحبته قريش أكثر من الفاروق - الذي ضيق عليهم وأجهدهم ومنعهم من الخروج من المدينة إلا بإذن وأجل - وأحبه المسلمون جميعًا بعد أنْ وسَّعَ في أرزاقهم وأعطياتهم. ثم بدأت حركة عبد الله بن سبأ اليهوديّ - مستغلة بعض المآخذ على الخليفة الراشد عثمان - في الدعوة إلى

(١) انظر مبحث (نشأة الشيعة عند علمائهم) ضمن هذه الأطروحة.

أحقية عليّ للخلافة ، وليس ذلك حُبًّا في عليّ ولكن لبث أسباب الفُرقة والاختلاف بين المسلمين ، فبدءوا في الطعن على عثمان متخذين من هذه المآخذ تكأة ومطيّة لتمرير أفكارهم ، وصار لعليّ شيعة في الصدر الثاني من خلافة عثمان ، فكانوا يُقَدّمون عليًّا على عثمان فقط ، ولذلك قيل شيعيّ وعثمانيّ[1] . فالشيعة الأوائل الذين كانوا على عهد عثمان ثم عليّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر على عليّ ، ونجد أنَّ شريك بن عبد الله حينما سأله سائل : (أيُّهما أفضل أبو بكر أو عليّ ؟ فقال : أبو بكر . فقال السائل : تقول هذا وأنت شيعيّ ؟ فقال : نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيًّا ، والله لقد رقى هذه الأعواد عليّ ، فقال ألا إنَّ خير هذه الأُمّة بعد نبيّها أبو بكر ثم عمر ، فكيف نَرُدُّ قوله ونكذبه)[2] . وروي عن عبد الله بن زياد بن جدير قال : (قَدِمَ (أبو إسحاق السبيعيّ) الكوفة بعد أنْ خرج منها بسنين طوال ، فجلسنا إليه ، فَتَحَدَّثَ الناس فقال أبو إسحاق : خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – وتقديمهما ، وقَدِمْتُ الآن وهُم يقولون ويقولون ولا والله ما أدري ما يقولون)[3] . وأبو إسحاق السبيعيّ كان شيخ الكوفة وعالمها ، ولد في خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين ، وكان طفلًا في خلافة أمير المؤمنين علي ، وتوفى سنة ١٢٧هـ[4] .

وقال (ليث بن أبي سليم) : أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدًا[5] .

---

(١) انظر (المنية والأمل) لابن المرتضى ص ٨١.

(٢) انظر (منهاج السُّنَّة) لابن تيميه ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، جـ١ ص٧، ٨، جـ٢ ص ٦٠.

(٣) (المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال) مختصر منهاج السُّنَّة لابن تيميه ، اختصره أبو عبد الله محمد الذهبي ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفيّة ، ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٤) انظر (تهذيب التهذيب) أحمد بن علي بن حجر جـ٨ ص ٦٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط : أولى ١٣٢٥هـ .

(٥) (المنتقى) ص ٣٦٠، ٣٦١.

وأَطَلَّتْ الفتنة برأسها ونشر عبد الله بن سبأ وفرقته أباطيله في مصر والكوفة والبصرة وغيرها من الأمصار الإسلاميّة ، فقال برجعة رسول الله ثم قال برجعة عليّ ، ثم قال محمد خاتم الأنبياء وعلي خاتم الأوصياء ، فقال بالنصّ والوصيّة والرجعة ، وقال إنَّ نبي الله كتم تسعة أعشار القرآن ، وقال بعقيدة الغيبة لتعليل اختفاء الإمام عليّ بعد استشهاده ، ثم قال بنبوة عليّ وإنَّه ورث النبوّة من رسول الله ﷺ ، وبدأ ابن سبأ في سبِّ الصحابة عثمان أولًا ثم أبي بكر وعمر وطعن فيهم وكَفَّرَهُمْ وتبرَّأ منهم ، وقال بالحلول والتناسخ والبداء . وأدت الفتنة إلى اغتيال الخليفة الراشد عثمان ابن عفان مظلومًا على أيدي أتباع ابن سبأ ، وأعقب الفتنة فتن حيث بايع المسلمون - وفيهم قتلة عثمان - عليًا بالخلافة فقبلها بعد ترددٍ كبيرٍ خشية ضياع هذا الأمر ، ولكنَّ مُعاوية رفض البيعة لعليّ إلا بعد القصاص من قتلة عثمان ، وما لبث طلحة والزبير وأم المؤمنين عائشة ﵂ أنْ خرجوا للبصرة مطالبين بالثأر من قتلة عثمان ، وما كانوا يُريدون قتالًا ، وسار إليهم عليٌّ بجنده من المدينة والكوفة ، وما كان يُريد قتالًا ، ولكن ابن سبأ وأعوانه تسببوا في نشوب القتال غدرًا . والتقى الجيشان في ملحمة الجمل التي قال عنها (الزهري) : ما شوهدت وقعة مثلها فني فيها الكماة من فرسان مُضر[1] ، وقد كاد الجيشان يصطلحان حتى قال ابن سبأ لأتباعه إنَّ القوم إنْ اصطلحوا فإنَّما يصطلحون على دمائنا ، فانشبوا القتال . ثم يأتي دور مُعاوية الذي رفض مبايعة عليّ حتى يقتص من قتلة عثمان أولًا ، وتطور الأمر إلى معركة هائلة فني فيها مائة ألف من المسلمين ، وأوشك جيش مُعاوية على الهزيمة ، فأمر جيشه برفع المصاحف فوق أسنة الرماح طلبًا لتحكيم كتاب الله حقنًا لدماء المسلمين ، وبعد مداولات بين الحكمين قررا عزل معاوية وعليّ وترك الأمر شورى في المسلمين ، ولكنَّ قرارات التحكيم لم تنفذ لإصرار كل طرف على موقفه ، وخرج الخوارج على عليّ رافضين مبدأ التحكيم بدعوى أنَّ الحكم لله فَرَدَّ عليهم

---

(١) (عمدة القاري) شرح صحيح البخاريّ جـ٢٤ ص ٢٠٥.

الإمام علي بمقولته الشهيرة (كلمةُ حقٍ أُريد بها باطل)، وقتلهم عليّ في النهروان بعد أنْ استحلوا دماء المسلمين ورفضوا العودة إلى جماعة المسلمين. وبينما عليّ يُجَهِّزُ جيشه لإعادة الكَرَّةَ مع معسكر معاوية عاجله أحد الخوارج بضربة سيفٍ اغتالته، وفشلوا في اغتيال معاوية وعمرو ابن العاص كما كانوا يُخططون. وبايع أهل العراق الحسن بن عليّ لخلافة المسلمين فأمسكها حوالي ستة أشهر ثم تنازل عنها لمُعاوية طائعًا مُختارًا حقنًا لدماء المسلمين، وطوال هذه المدة وخلال هذه الأحداث، وعبد الله بن سبأ ينشر أفكاره بين المسلمين مستغلًا جو الاضطراب والفتنة المنتشر في ربوع الدولة الإسلاميّة. وبذلك نرى أنَّ الشيعة كفكرٍ وعقيدة لم تولد فجأة، بل أخذت أطوارًا زمنيةً ومرَّت بمراحل عديدة، والواضح أنَّ طلائع العقيدة الشيعيّة وأصولها ظهرت على يد السبئيّة وذلك باعتراف كتب الشيعة نفسها[1]، وما كادت السبئيّة تُطِلُّ بوجهها حتى حاربها الإمام علي، وأمر بإحراق الذين ادّعوا فيه الأُلوهيّة، ونفى عبد الله بن سبأ إلى المدائن بعد أنْ همّ بقتله[2]. وقد هيّأت الأحداث التي تلت مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان كموقعة الجمل وصفين والنهروان جوًا صالحًا لانتشار هذه العقائد السبئيّة، ثم كان مقتل عليّ ثم مقتل الحُسين ومن معه من آل البيت في كربلاء من أهم الأحداث والأسباب التي دفعت القلوب والعواطف إلى التشيّع لآل البيت، وفيما يبدو لي أنَّ بدء التجمع الفعليّ لمن يدعون التشيع وابتداء التميز بهذا الاسم بدأ بعد مقتل عليّ وانتشر بعد مقتل الحُسين.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر(المقالات والفرق) للقمي ص ٢١، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٢٣،(مسائل الإمامة) للناشئ الأكبر ص ٢٢، ٢٣، (التنبيه والرد) للملطيّ ص ١٨.

(٢) انظر (شرح عقائد الصدوق) للمفيد ص ٢٥٧، (معرفة أخبار الرجال) للكشّيّ ص ٧١.

ج - الأصول الأجنبيّة لعقائد الشيعة

الأصول اليهوديّة والنصرانيّة:

هناك تشابه في الأصول الفكرية بين اليهود والنصارى والشيعة، وكان عبد الله ابن سبأ أول من قال بالنصّ والوصيّة والغيبة والرجعة، وهو يهوديّ يمنيّ مُتأثر بالنصرانيّة حيث أنَّ اليمن كانت حقلًا للصراع بين اليهوديّة والنصرانيّة لأسباب سياسيّة قبل الإسلام، وتأثر ابن سبأ بكلتا الديانتين.

وقد اعترفت كتب الشيعة بأنَّ ابن سبأ أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكَفَّرَهُمْ... لأنَّه كان يهوديّ الأصل ويرى أنَّ يوشع بن نون هو وصيّ موسى، فتظاهر بالدخول في الإسلام وأظهر هذه المقالة في عليّ بن أبي طالب، وقد أشار عُلماء الشيعة إلى ذلك بقولهم (فمن هُنا قال من خالف الشيعة: إنَّ أصل الرفض كان مأخوذًا من اليهودية)[1]. فاليهود يعتقدون بأنَّ إيليا رُفِعَ إلى السماء وسيعود آخر الزمان، ولذلك فإنَّ إيليا هو النموذج الأول لأئمّة الشيعة المختفين الغائبين[2]. والسبئيّة أول فرقة قالت بالوقف على عليّ وغيبته، حيث زعمت أنَّ عليًا (لم يُقتل ولم يمت، ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، ويملأ الأرض عدلًا وقسطًا بعد أنْ مُلئت جورًا وظلمًا)[3].

وقد قال ابن سبأ بأنَّ الإمامة وصاية من النبيّ، ومحصورةٌ بالوصيّ، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره.

---

(١) (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص٢٠، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٢٢، (رجال الكشّيّ) ص١٠٨، ١٠٩....الخ.

(٢) (العقيدة والشريعة) جولدتسيهر ص١٩٢، نقله إلى العربية: محمد يوسف، علي حسن، عبد العزيز عبد الحق، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

(٣) (المقالات والفرق) للقمي ص١٩، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٢٢، (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص١٧٤.

وكان ابن سبأ أيضًا هو المؤسس لمبدأ الرجعة لعليّ كما أنَّه نفي وقوع الموت عليه أصلًا ، وتنقل ذلك كتب الشيعة وأهل السُّنَّة على السواء ، وقد أشار ابن حزم إلى ذلك بقوله : (سار هؤلاء الشيعة في سبيل اليهود القائلين إنَّ إلياس عليه السلام وفنحاس ابن اليعازار بن هارون عليه السلام أحياء إلى اليوم)(١) .

وقال أحمد أمين : (اليهوديّة ظهرت في التشيّع بالقول بالرجعة ، وقالت الشيعة : إنَّ النار مُحَرَّمَةٌ علي الشيعيّ إلا قليلًا ، كما قالت اليهود ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾(٢) . والنصرانيّة ظهرت في التشيع في قول بعض الشيعة إنَّ نسبة الإمام إلى الله كنسبة المسيح إليه ...)(٣) . وقال اليهود والنصارى : ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾(٤) . وقال ابن تيمية : (إنَّ في الشيعة من الجهل والغلو واتّباع الهوى ما أشبهوا فيه النصارى من وجه واليهود من وجه)(٥) .

ويرى بعض المستشرقين أنَّ الرجعة تسربت إلى التشيع عن طريق المؤثرات اليهوديّة والنصرانيّة ، وأنَّ التشيّع استمد أفكاره الرئيسة من اليهوديّة(٦) ، وأشار بعض المستشرقين للأصل اليهوديّ للتشيّع ، وإلى بعض أوجه التشابه بين اليهود والشيعة(٧) . وقد قال ابن سبأ بألوهيّة عليّ وأنَّ فيه جزءًا إلهيًّا لا يموت ، وأَقَرَّ ذلك بعض غلاة الشيعة ، كما قال اليهود إنَّ عُزير ابن الله وقال النصارى إنَّ المسيح ابن الله .

---

(١) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم جـ٥ ص ٣٧، شركة عكاظ ، السعودية ط : أولى ١٤٠٢هـ.

(٢) سورة البقرة الآية ٨٠.

(٣) (فجر الإسلام) لأحمد أمين ص ٢٧٦، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : عاشرة ١٩٦٩م.

(٤) سورة البقرة الآية ١١٠.

(٥) (منهاج السُّنَّة) لابن تيميه جـ١ ص ٦.

(٦) انظر (العقيدة والشريعة) جولدتسيهر ص ١٠٠، ٢١٥.

(٧) انظر (أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام-الخوارج والشيعة) يوليوس فلهوزن ص ١٧٠، ترجمه عن الألمانية : عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط : ثالثة ١٩٧٨م.

الأصول الفارسية :

هناك اتجاهًا داخل بعض الفرق الشيعيّة لتعظيم بعض العناصر الفارسيّة التي شاركت في التآمر ضد دولة الخلافة الراشدة ، ومنهم أبو لؤلؤة المجوسيّ قاتل الفاروق رضي الله عنه فقد أطلقوا عليه (بابا شجاع الدين) وجعلوا يوم مقتل عمر بيد هذا المجوسيّ عيدًا من أعيادهم . ويُعَظِّمُ الشيعة عيد النيروز كالمجوس ، وقد اعترفت أخبارهم بأنَّ يوم النيروز من أعياد الفرس[١] .

وتتضح الأصول الفارسيّة في روايات عديدة عند الشيعة تُفْرِدُ سلمان الفارسي رضي الله عنه بصفات فوق مرتبة البشر ، منها أنَّ سلمان باب الله في الأرض من عرفه كان مؤمنًا ومن أنكره كان كافرًا . وقد أثبتت أخبار الشيعة لسلمان علم الأئمّة والأنبياء كما جعلت له أمر الإمام والنبيّ .

وبلغ الغلو ببعض الفرق الشيعيّة أنْ قالت بتأليه سلمان ، وقد وجدت هذه الفرقة في عصر أبي الحسن الأشعريّ (ت ٣٣٠هـ) ، وقد أشار إلى هذا في مقالاته[٢] .

وحينما فتح المسلمون بلاد الفرس جاءت ابنة يزدجرد - آخر الملوك الساسانيين الفرس - مع الأسرى ، وتزوجها الحُسين بن عليّ ، فولدت له عليّ بن الحُسين . وقد رأى الفرس في أولادها من الحسين وارثين لملوكهم الأقدمين وأنَّ الدم الذي يجري في عروق علي بن الحُسين وفي أولاده دم فارسيّ من قبل أمه ابنة يزدجرد آخر سلالة الملوك المقدسين عندهم[٣] . كما نُلاحظ أنَّ اسم فاطمة مقدسٌ عند الفرس ، لأنَّ لها مقامًا محمودًا في تاريخ الفرس القديم[٤] .

---

(١) انظر (الكُنى والألقاب) لعباس القُمّيّ جـ٢ ص٥٥، مطبعة العرفان ، صيدا ، وانظر (الأنوار النعمانية) نعمة الله الجزائري جـ١ ص١٠٨، مؤسسة الأعلميّ ، بيروت .

(٢) (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص٨٠.

(٣) انظر (تاريخ اليعقوبيّ) جـ٢ص٢٤٧، (وجاء دور المجوس) عبد الله الغريب ص٧٧، (عقيدة الشيعة) رونالدسن ص١٠١

(٤) انظر (البدء والتاريخ) مطهر بن طاهر المقدسيّ جـ٤ ص١٣٤، جـ٦ ص٩٥، نشرة كلمان ١٩١٦م .

ويقول الشيخ أبو زهرة : (إننا نعتقد أنَّ الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسيّة حول المُلك والوراثة ، والتشابه بين مذهبهم ونظام الملك الفارسي واضحٌ ، ويُزكي هذا أنَّ أكثر أهل فارس من الشيعة ، وأنَّ الشيعة الأولين كانوا من فارس)[١] . كما نُلاحظ أنَّ العرب كانوا يدينون بالحرية ، أما الفرس فكانوا يدينون بالمُلك والوراثة في البيت المالك ولا يعرفون نظام الشورى في الانتخاب للخليفة ، ولما انتقل النبيّ ﷺ إلى الرفيق الأعلى ولم يترك ولدًا ، فأولى الناس بعده ابن عمه عليّ ، ومن أخذ الخلافة منه كأبي بكر وعمر وعثمان ﷺ فقد اغتصبها من مستحقها . وقد اعتاد الفرس أنْ ينظروا إلى الملك نظرة تقديس ، ففعلوا ذلك مع عليّ وذريته ، وقالوا إنَّ طاعة الإمام واجبة ، وإنَّ طاعته طاعة لله (سبحانه وتعالى)[٢] . ونلاحظ أيضًا أنَّ كثيرًا من الفرس دخلوا في الإسلام ولم يتجردوا من كل عقائدهم السابقة التي توارثوها أجيالًا ، وبمرور الزمن صبغوا آراءهم القديمة بصبغة إسلاميّة ، فنظرة الشيعة إلى عليّ وأبنائه هي نظرة آبائهم الأولين إلى الملوك الساسانيين ، يقول المقريزيّ : (إنَّ الفرس كانت من سعة الملك وعلو اليد على جميع الأمم حيث أنَّهم كانوا يُسَمُّوْنَ أنفسهم الأحرار والأسياد ، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدًا لهم ، فلمّا امتُحنوا بزوال دولتهم على أيدي العرب - أقل الأمم خطرًا عندهم - تعاظمهم الأمر ، وتضاعفت لديهم المصيبة ، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقاتٍ شتّى ، وفي كل ذلك يظهر الله الحقّ ، فرأوا أنَّ كيد الإسلام على الحيلة أنجع ، فأظهر قومٌ منهم الإسلام ، واستمالوا أهل التشيّع بإظهار محبة أهل البيت ، واستبشاع ظلم عليّ وأبنائه ، ثم سلكوا بهم مسالك حتى أخرجوهم عن طريق الهدى)[٣] .

---

(١) (تاريخ المذاهب الإسلامية) محمد أبو زهرة جـ١ ص ٣٨، دار الفكر العربي ، القاهرة .

(٢) انظر (أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام) فلهوزن ص ١٦٨. (السيادة العربية) فلوتن ص ٧٦. (فجر الإسلام) أحمد أمين ص ٢٧٧.

(٣) (خطط المقريزيّ) جـ٢ ص ٣٦٢، وانظر (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم جـ٢ ص ٢٧٣.

الأصول الأسيويّة :

يرى بعض العُلماء أن المذهب الشيعيّ تأثر بالعقائد الآسيويّة القديمة كالبوذية والمانويّة وغيرها[١] ، ويرى صاحب مختصر التحفة الاثني عشريّة أنَّ مذهب الشيعة له مشابهةٌ تامةٌ مع فرق اليهود والنصارى والمشركين والمجوس ، ثم يَذْكُرُ أوجه الشبه بين المذهب الشيعيّ وبين كل طائفة من هذه الطوائف[٢] .

ويُشير بعض المستشرقين إلى تسرب الكثير من العقائد غير الإسلاميّة إلى الشيعة فيقول : (إنَّ تلك العقائد انتقلت إليها من المجوسيّة والمانويّة والبوذيّة وغيرها من الديانات التي كانت سائدة في آسيا قبل ظهور الإسلام)[٣] . ويقول أحمد أمين : (وتحت التشيّع ظهر القول بتناسخ الأرواح وتجسيم الله والحلول ، ونحو ذلك من الأقوال التي كانت معروفة عند البراهمة والفلاسفة المجوس قبل الإسلام)[٤] .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيميه : (إنَّ المنتسبين للتشيّع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود وغيرهم أمورًا مزجوها بالتشيع ، وهذا تصديق لما أخبر به النبيّ ﷺ من أنَّ هذه الأمة ستركب سنن من كان قبلها من الأمم)[٥] وقال بأنَّ هذا الحديث بعينه صار في المنتسبين للتشيّع[٦] .

---

(١) انظر (تاريخ المذاهب الإسلامية) محمد أبو زهرة جـ١ ص٣٧.

(٢) انظر (مختصر التحفة الاثني عشرية) ص ٢٩٨، ٣٠٠، أَلَّفَهُ باللغة الفارسية : شاه عبد العزيز الدهلويّ ، ونقله إلى العربية : غلام محمد الأسلميّ ، واختصره : محمود شكري الألوسيّ ، وحققه : محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفيّة ، ط : ثانية ، ١٣٨٧هـ.

(٣) (السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات) فان فلوتن ص٨٣، ٨٤، ترجمه عن الفرنسيّة وعلّق عليه : حسن إبراهيم حسن ، مكتبة النهضة ١٩٦٥م.

(٤) (فجر الإسلام) أحمد أمين ص ٢٧٧.

(٥) انظر الحديث مُفَصَّلًا في (صحيح البخاري) كتاب الاعتصام بالسُّنَّة - جـ١ ص ١٥١، وفي (صحيح مسلم) كتاب العلم حديث رقم٢٦٦٩

(٦) (منهاج السُّنَّة) لابن تيميه جـ٤ ص١٤٧.

د- فرق الشيعة

اللافت للنظر هو كثرة فرق الشيعة وتعددها، حتى تكاد تنفرد الشيعة بهذه السمة، فبعد وفاة كل إمامٍ من الأئمة تظهر فرقٌ جديدةٌ، وكل طائفةٍ تذهب في تعيين الإمام مذهبًا خاصًا بها، وتنفرد ببعض العقائد والآراء عن الطوائف الأخرى، وتَدَّعِي أنَّها الطائفة المُحقّة[1]. وقد وصلت فرق الشيعة في كتاب (المقالات والفرق) و(فرق الشيعة) إلى ما يربو على ستين فرقة افترقت إليها الشيعة بعد وفاة الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ[2]. ويذكر أحد شيوخ الشيعة أنَّ فرق الشيعة بلغت ثلاثًا وسبعين فرقة[3]، وكل فرقة تُكَفِّرُ الأخرى، ولهذا زعم أحد الشيعة أنَّ الفرق المذكورة في حديث افتراق الأمّة إلى ثلاثٍ وسبعين فرقة هي فرق الشيعة[4]، وأنَّ الناجية منها هي طائفة الإماميّة. وقد ظهر من فروع الفرق الشيعيّة ما يزيد كثيرًا عن الفرق الاثنين وسبعين فرقة المشهورة[5]. وقد ذكر المقريزيّ أنَّ فرق الشيعة بلغت

---

(١) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص ٩٠.

(٢) انظر (المقلات والفرق) للقمي ص ١٠٢، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٩٦.

(٣) انظر (مروج الذهب ومعادن الجوهر) لعليّ بن الحُسين المسعوديّ جـ٣ ص٢٢١ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر ط: خامسة١٣٩٣هـ والمسعوديّ مؤرخ قال عنه ابن حجر: كتبه طافحة بأنّه كان شيعيًا مُعتزليًا، ويعتبره الاثنا عشرية من شيوخهم في تراجمهم، توفى سنة ٣٤٦هـ، انظر (لسان الميزان) لابن حجر العسقلانيّ جـ٤ ص ٢٢٤، (جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد) لمحمد بن علي الأردبيليّ الغرويّ الحائريّ دار الأضواء بيروت، ١٤٠٣هـ، (الكُنى والألقاب) عباس القُمّيّ جـ٣ ص ١٦٠.

(٤) حديث افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة حديث صحيح مشهور في كتب السنن والمسانيد، انظر (فتاوى ابن تيميه) جـ٣ ص ٣٤٥، وقد روى الشيعة الحديث أيضًا، انظر (الخصال) لابن بابويه القُمّيّ جـ٥ ص ٥٨٤، ٥٨٥.

(٥) انظر (دائرة المعارف الإسلامية) مجموعة من المستشرقين جـ١٤ ص ٦٧، نقلها إلى العربية: محمد ثابت وآخرون ط: طهران.

ثلاثمائة فرقة[١] . ومَرَدُّ هذا الاختلاف في الغالب لاختلاف الشيعة حول الأئمة من آل البيت ، فيذهبون مذاهب شتّى في أعيان الأئمة وفي عددهم ، وفي الوقف على أحدهم وانتظاره ، أو المضي إلى غيره والقول بإمامته ... فضلًا عما تباينوا فيه من التفريع أو تنازعوا فيه من التأويل[٢] .

ويرى الجاحظ أنَّ الشيعة فرقتان الزيديّة والرافضة[٣] . أمّا الأشعري فيجعل أصل الشيعة ثلاث فرق : الغالية والرافضة (الإماميّة) والزيديّة ، ويبلغ مجموع الفرق الشيعية عنده خمسًا وأربعين فرقة ، وهو يعتبر الاثني عشرية من فرق الرافضة ويصفهم بأنَّهم جمهور الشيعة[٤] . أمّا الرازي فيقسم الشيعة إلى ثلاث فرق رئيسة هي الزيديّة والإماميّة والكيسانيّة[٥] . أمّا ابن المرتضى فيقسم الشيعة إلى زيديّة وإماميّة وباطنية[٦] . أمّا ابن تيمية فيقسم الشيعة إلى غالية ورافضة ومُفَضِّلة[٧] . أمّا عبد القاهر البغدادي فيُرْجِعُ فرق الشيعة إلى أربع فرق هي الزيديّة والإماميّة والكيسانيّة والغلاة ، ويُلَقِّبُ الجميع بالرافضة ، ويعتبر الاثني عشريّة من فرق الإماميّة[٨] . أمّا الشهرستانيّ فيُرْجِعُ الشيعة إلى خمس فرق هي الكيسانيّة والزيديّة

---

(١) انظر (خطط المقريزيّ) جـ٢ ص ٣٥١.

(٢) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص ٩٢.

(٣) انظر (رسائل الجاحظ – رسالة استحقاق الإمامة) ص ٢٠٧، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

(٤) انظر (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري جـ١ ص ٦٦، ٨٨، ٩٠، ١٤٠.

(٥) انظر (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) فخر الدين محمد بن عمر الرازي ص٧٧ مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ .

(٦) انظر (المنية والأمل في شرح الملل والنحل) أحمد بن يحيى بن المرتضى ص ٢٠، تحقيق : محمد جواد مشكور ، دار الفكر ، بيروت ط : أولى١٣٩٩هـ .

(٧) انظر (التسعينيّة) ضمن المجلد الخامس من مجموع فتاوى ورسائل شيخ الإسلام ابن تيميه ص ٤٠ ، مطبعة كردستان ، ١٣٢٩هـ .

(٨) انظر (الفرق بين الفرق) عبد القاهر البغدادي ص٢٣، ٦٤، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، مطبعة المدني ، القاهرة .

والإماميّة والغُلاة والإسماعيليّة ، ويرى أنَّ الشيعة فرقٌ كثيرةٌ لهم في تعدية الإمام كلامٌ وخلافٌ كثيرٌ ، وعند كل تعدية وتَوَقُّفٍ مقالةٌ ومذهبٌ وخبطٌ[1] . أما نشوان الحِمْيَرِيّ فيُرْجِعُ الفرق الشيعية الكثيرة إلى ست فرق[2] .

أما الملطيّ فيرى أنَّ الشيعة ثمانية عشرة فرقة ويُلَقِّبَهُمْ جميعًا بالرافضة[3] . ويرى السكسكيّ رأي الملطيّ[4] . أما ابن الجوزيّ فيعتبر الشيعة اثنتي عشرة فرقة ويُسَمّيْها بالرافضة[5] .

والجدير بالملاحظة أن طائفة الاثني عشرية قد استوعبت جُلَّ الآراء والعقائد التي قالت بها الفرق الشيعيّة الأخرى ، فهي أكبر الطوائف الشيعيّة ، كما أنَّها كانت تُمَثِّلُ أكثرية الشيعة وجمهورها في كثير من فترات التاريخ ، وقد وصفهم الكثير من عُلماء الفرق بجمهور الشيعة منهم المسعوديّ والأشعريّ وعبد الجبار الهمدانيّ وابن حزم ونشوان الحميريّ[6] .

---

(١) انظر (الملل والنحل) محمد عبد الكريم الشهرستانيّ جـ١ ص ١٤٧، تحقيق محمد سيد الكيلانيّ ، مطبعة الحلبي ١٣٨٧هـ .

(٢) انظر (الحور العين) أبو سعيد نشوان الحميريّ ص١٥٤ تحقيق : كمال مصطفى ، مطبعة السعادة ١٩٤٨م .

(٣) انظر (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع) أبو الحسين محمد بن أحمد الملطيّ ص١٨ تعليق محمد زاهد ، مكتبة المعارف بيروت ١٣٨٨هـ

(٤) انظر (البرهان في معرفة عقائد الأديان) عباس بن منصور السكسكيّ ص ٣٦، تحقيق : خليل أحمد الحاج ، دار التراث العربي ط : أولى ١٤٠٠هـ .

(٥) انظر (تلبيس إبليس) أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزيّ ص٣٢ تحقيق : خير الدين علي ، دار الوعي العربي ، بيروت .

(٦) انظر (مروج الذهب) للمسعودي جـ٤ ص ١٩٩، (مقالات الإسلاميين) للأشعري جـ١ ص ٩٠، (المغني في أبواب التوحيد والعدل) عبد الجبار الهمدانيّ جـ٢ القسم الثاني ص١٧٦ تحقيق : عبد الحليم محمود - سليمان دنيا - الدار المصرية للتأليف والنشر ، (الفصل في الملل والأهواء والنحل) أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم جـ٤ ص ١٥٨، جـ٥ ص ٣٨، (الحور العين) نشوان الحميريّ ص ١٦٦.

هـ - الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية

من الألقاب التي يُطْلِقُها بعض كتاب المقالات والفرق وغيرهم على الشيعة الاثني عشرية لقب الإماميّة ، وهذا اللقب عند كثير من أصحاب الفرق والمقالات يُطلق على مجموعة من الفِرَقِ الشيعيّة ، ولكنه تَخَصَّصَ فيما بعد عند جمع من المؤلفين وصار يُطْلَق على الاثني عشرية فقط[١] ، ولعل أول من ذهب إلى ذلك شيخ الشيعة (المفيد) حيث قال : (الإماميّة عَلَمٌ على من دان بوجوب الإمامة ووجودها في كل زمان وأوجب النصّ الجليّ والعصمة والكمال لكل إمام ، ثم حَصَرَ الإمامة في ولد الحُسين بن عليّ وساقها إلى عليّ بن موسى الرضا عليه السلام)[٢] .

وإذا تجاوزنا تعريف المفيد إلى كتب المقالات والفرق الأخرى نلاحظ أنَّ أكثر مؤلفي الفرق لم يَخُصُّوا الإماميّة بالاثني عشريّة ، بل كان لقب الإماميّة عندهم أَعَمَّ من ذلك وأشمل[٣] ، ومصطلح الإماميّة ظهر بعد شيوع مصطلح الشيعة ويبدو أنَّ ظهوره مرتبط ببدء الاهتمام الشيعيّ بمسألة الإمام والإمامة ، وظهور الفرق الشيعيّة التي تقول بإمامة أفراد من أهل البيت ، فمقالة الإماميّة لم تشتهر إلا متأخرة[٤] . وذهب جمع من العُلماء إلى إطلاق اسم الرافضة على الاثني عشرية[٥] . وقد قيل إنَّ سبب تسميتهم بالرافضة هو موقفهم من خلافة الشيخين ، وذلك لرفضهم لإمامة أبي

---

(١) انظر (مختصر التحفة الاثني عشرية) محمود شكري الألوسيّ ، وانظر زاهد الكوثريّ في تعليقه على كتاب (التنبيه والرد) للملطيّ ص١٨ وغيرهما .

(٢) (أوائل المقالات في المذاهب المختارات) محمد بن محمد العكبريّ الملقب بالمفيد ص٤٤ ١ مكتبة الداوريّ - قم - إيران .

(٣) انظر (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص ١٦٢ ، (مقالات الإسلاميين) الأشعري جـ١ ص ٨٦، (المنية والأمل) ابن المرتضى ص ٢١.

(٤) (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد جـ٤ ص ٥٢٢.

(٥) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص٨٨، (الفصل) لابن حزم جـ٤ ص١٥٧- ١٥٨.

بكر وعمر[١] ، وقيل سموا رافضة لَّما رفضوا زيد بن عليّ بن الحُسين بن عليّ بن أبي طالب ، لمّا خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك ، وذلك لَّما أظهر مقالته في الشيخين ومذهبه في خلافتهما[٢] .

وقيل سُمُّوا بذلك لرفضهم محبة الصحابة[٣] . وهناك أقوالٌ أخرى كثيرةٌ في أسباب تسميتهم بالرافضة ، ونلاحظ أنَّ هناك من أصحاب الفرق من أطلق اسم الرافضة على عموم الشيعة[٤] .

وذهب بعض العُلماء إلى إطلاق لقب الاثني عشريّة على الشيعة الإماميّة ، وهذا اللقب لا نجده في كتب المقالات والفرق المتقدمة ، فلم يذكره القُمّيّ (توفى ٣٠٠هـ) ولا النوبختيّ (توفى ٣١٠هـ) ولا الأشعري (توفى ٣٣٠هـ) ، ولعل أول من ذكره من الشيعة المسعوديّ (توفى ٣٤٩هـ)[٥] .

أما أول من ذكر هذا اللقب من غير الشيعة فلعله عبد القاهر البغداديّ (توفى ٤٢٩هـ) حيث ذكر أنَّهم سموا بالاثني عشرية لدعواهم أنَّ الإمام المنتظر هو الثاني عشر من نسبه إلى عليّ بن أبي طالبرضي الله عنه[٦] .

---

(١) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعري جـ١ ص ٨٩.

(٢) انظر(منهاج السُّنَّة) لابن تيميه جـ٢ ص ١٣٠، (تاريخ الطبريّ) جـ٧ ص١٨٠- ١٨١، (الكامل) لابن الأثير جـ٤ ص ٢٤٦.

(٣) انظر (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص١٥٥، (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازي ص٧٧،(المنية والأمل) لابن المرتضى ص ٢١، (التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين) أبو مظفر الإسفرايينيّ ص ٣٤، تحقيق محمد زاهد الكوثريّ ، مطبعة الأنوار ، ط : أولى .

(٤) انظر (التنبيه والرد) للملطيّ ص ١٨ ، (البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان) السكسكيّ ص ٣٦، (الفرق بين الفرق) البغدادي ص ٢١.

(٥) انظر (المقالات والفرق) للقُمّيّ ، (مقالات الإسلاميين) للأشعري . و(التنبيه والإشراف) علي بن الحسين المسعوديّ ص١٩٨، دار صعب- بيروت .

(٦) انظر (الفرق بين الفرق) عبد القاهر البغدادي ص ٦٤.

فالاثنا عشرية نَعْتٌ يطلق على الشيعة الإماميّة القائلة باثني عشر إمامًا تُعَيِّنَهُمْ بأسمائهم[١] ، وظهور هذا الاسم كان بعد ميلاد فكرة الأئمّة الاثني عشر والتي حدثت بعد وفاة الحسن العسكري (سنة ٢٦٠هـ) حيث أنَّه (قبل وفاة الحسن العسكريّ لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر إمامهم الثاني عشر ، ولا عُرِفَ من زمن عليّ وبني أُميّة أحدٌ ادَّعى إمامة الاثني عشر)[٢] .

والأئمّة الاثنا عشر عند الشيعة الإماميّة الاثني عشرية هم : عليّ بن أبي طالب (أبو الحسن المُرتضى) ، وابنه الحسن بن عليّ (أبو محمد الزكيّ) ، وأخوه الحُسين ابن عليّ (أبو عبد الله الشهيد) ، وابنه علي بن الحُسين (أبو محمد زين العابدين) ، وابنه محمد بن عليّ (أبو جعفر الباقر) ، وابنه جعفر بن محمد (أبو عبد الله الصادق) ، وابنه موسى بن جعفر (أبو إبراهيم الكاظم) ، وابنه عليّ بن موسى (أبو الحسن الرضا) ، وابنه محمد بن عليّ (أبو جعفر الجواد) ، وابنه علي بن محمد (أبو الحسن الهادي) ، وابنه الحسن بن عليّ (أبو محمد العسكريّ) ، وابنه المزعوم محمد بن الحسن (أبو القاسم المهديّ) ، ويختلفون في كافة أموره ويقولون بحياته إلى اليوم[٣] .

وتُسمّى الشيعة الاثنا عشريّة بالجعفرية نسبة إلى جعفر الصادق إمامهم السادس ، ونلاحظ أنَّ لقب الجعفريّ كان يُطْلَقُ على الاثني عشريّة والإسماعيليّة لأنَّ الافتراق حدث بين الطائفتين بعد وفاة جعفر ، حيث زعم الإسماعيليّة أنَّ الإمام بعد جعفر هو إسماعيل بن جعفر ، ثم قالوا بإمامة محمد بن إسماعيل بن جعفر ، وأنكروا إمامة سائر ولد جعفر[٤] . أما الاثنا عشرية فقد زعموا أنَّ الإمام بعد جعفر هو

(١) (الاثنا عشر وأهل البيت) محمد جواد مغنية ص ١٥، دار الجواد ، دار التيار الجديد ، بيروت ، ط : رابعة ١٤٠٤هـ .

(٢) (منهاج السُّنَّة) لابن تيميه جـ٤ ص ٢٠٩.

(٣) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٤٥٢ وما بعدها ، (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص ١٦٩، (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص ٩٠.

(٤) انظر (فضائح الباطنية) أبو حامد الغزالي ص ٣٧، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، مؤسسة دار الكتب =

موسى بن جعفر، ثم قالوا بإمامة عليّ بن موسى، وأنكروا إمامة إسماعيل بن جعفر وسائر ولد جعفر. ويُلَقّبُ بعض العُلماء الشيعة الاثني عشرية بأصحاب الانتظار، وذلك لأنَّهم يقولون بأنَّ الإمام بعد الحسن العسكريّ ولده محمد بن الحسن العسكريّ، وهو غائبٌ وسيحضر، يقول الرازي: (وهذا المذهب هو الذي عليه إماميّة زماننا)[1]. والانتظار للإمام مما يشترك في القول فيه جمع من فرق الشيعة على اختلاف بينهم في تعيينه، ولا يختص به طائفة الاثني عشرية فقط، ونلاحظ أنَّ لقب الشيعة في الأصل يُطلق على فرق الشيعة كلها، ولكن هذا المصطلح اليوم إذا أُطْلِقَ لا ينصرف إلا إلى طائفة الاثني عشريّة، وذلك لأنَّ الاثني عشرية يُمَثِّلونَ القاعدة الكبيرة من بين الفرق الشيعية الأخرى، ولأنَّ مصادر الاثني عشرية في الحديث قد استوعبت معظم آراء الفرق الشيعيّة التي خرجت في فترات التاريخ المختلفة[2]، فأصبحت هذه الطائفة هي الوجه المعبر عن الفرق الشيعية الأخرى.

والاثنا عشريّة هي فرقة من خمس عشرة فرقة انقسمت إليها الشيعة بعد وفاة الحسن العسكريّ (سنة ٢٦٠هـ)، ومع ذلك فقد انبثق من الاثني عشرية فرقٌ كثيرةٌ، وكلها داخلة في الاثني عشريّة، ورغم ذلك يُكَفِّرُ بعضها بعضًا، والمتتبع لنصوص الاثني عشرية التي تنسبها للأئمّة وترويها في كتبها المعتمدة يجد أنَّها تحمل في

= الثقافية، الكويت، (الفهرست) لابن النديم ص ٢٦٧، ٢٦٨، مكتبة خياط، بيروت، (الإسماعيلية) إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السُّنَّة، لاهور، باكستان، ط: ١، ١٤٠٦هـ، (البدء والتاريخ) مطهر بن طاهر المقدسيّ جـ٥ ص ١٢٤، نشرة كلمان ١٩١٦م

(١) (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) فخر الدين محمد بن عمر الرازي ص ٨٤، ٨٦، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

(٢) انظر (مستدرك الوسائل) حسين النوريّ الطبرسيّ جـ٣ ص ٣١١، المكتبة الإسلامية، طهران ١٣٨٢هـ، (دائرة المعارف الإسلامية) جـ١٤ ص٦٨ (الشيعة والتشيع فرق وتاريخ) إحسان إلهي ظهير ص ٩، إدارة ترجمان السُّنَّة، لاهور، باكستان، ط: أولى ١٤٠٤هـ، (أصول مذهب الشيعة) ناصر بن عبد الله القفاريّ جـ١ ص ١٠٠.

ثناياها بذور نحلٍ مختلفةٍ[1] ، فقد اتسعت هذه النصوص بحكم معتقد التقية ، وكثرة الكذب على الأئمّة ، وعجز شيوخ الشيعة عن تنقية المذهب مما علق به عبر القرون بسبب فقدان الموازين الصحيحة الثابتة لتمحيص الروايات وتحقيقها[2] .

والذي يهمنا في المقام الأول هو افتراق الشيعة الاثني عشريّة إلى أصوليّة وأخباريّة ، أما الأصوليّة فهي أساس المذهب الاثني عشريّ وتُمثل الأكثرية ، ويقابلها الأخباريّة وإنْ كانت أقل منها ، فالأصوليّون هم القائلون بالاجتهاد وبأنَّ أدلة الأحكام الكتاب والسُّنَّة والإجماع ودليل العقل ، وهم لا يحكمون بصحة ما ورد في الكتب الأربعة المعتبرة عند الشيعة[3] ، أمّا الأخباريون فيمنعون الاجتهاد ويعملون بأخبارهم ، ويرون أنَّ كتب الأخبار الأربعة عند الشيعة كُلّها صحيحة قطعيّة الصدور عن الأئمّة ، ويُنكرون الإجماع ودليل العقل ، ولا يرون حاجة إلى تعلم أصول الفقه ، ويقتصرون على الكتاب والأخبار ولذلك عرفوا بالأخبارية نسبة إلى الأخبار ، فهم لا يعتمدون في الأدلة الشرعية إلا على أخبار الشيعة فقط ، ويقبلونها على علاَّتها بلا تفريق بين صحيحها وسقيمها ، وينكرون الأدلة الثلاثة[4] (القرآن ، السُّنَّة ، الإجماع) .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (فرق الشيعة) الحسن بن محمد النوبختيّ ص ٩٦، (المقالات والفرق) سعد بن عبد الله الأشعري القُمّيّ ص ١٠٢.

(٢) انظر (أصول مذهب الشيعة) ناصر القفاريّ جـ١ ص ١١٥.

(٣) وهي (الكافي) للكُلينيّ ، و(من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ و(التهذيب) و(الاستبصار) للطوسي .

(٤) انظر (التقليد في الشريعة الإسلامية) عز الدين بحر العلوم ص ٩٣، دار الزهراء ، بيروت ، ط : ثانية ، ١٤٠٠هـ.

الفصل الأول
تفاسير الإماميّة حتى عصر الطبرسيّ

ا - التفاسير النقلية عند الشيعة الإمامية (التفسير بالمأثور)

١ - التفسير المنسوب للحسن العسكريّ :

يُعتبر التفسير المنسوب للحسن العسكري - الإمام الحادي عشر من أئمة الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة (المتوفى سنة ٢٥٤ هـ) - من أوائل التفاسير الإماميّة التي وصلت إلينا، وجاء في مُقدّمة هذا التفسير إشارة إلى أنَّ الإمام الحسن العسكريّ أملاه على أبي يعقوب محمد بن زياد، وأبي الحسن عليّ بن محمد بن سيار، وهما الولدان اللذان قيل أنَّ أباهما خلّفهما عنده ليتلقيا العلم عنه - كما تدل الرواية[١] .

وهذا التفسير غير التفسير الكبير المفقود المنسوب للحسن العسكريّ، والذي قيل أنَّه أملاه على الحسن بن خالد البرقيّ في ١٢٠ مجلدًا[٢] ، إذ أنَّ التفسير الذي وصلنا في مجلد واحد فقط[٣] ، كما أنَّه من المستبعد أنْ يعيش البرقيّ، وهو المعاصر للإمام جعفر الصادق (المتوفى سنة ١٤٨ هـ) إلي عهد العسكريّ، ولذا فقد يكون البرقيّ روى التفسير عن أبي الحسن الثالث عليّ بن محمد الهادي والد الحسن العسكريّ كما يظن بعض علماء الشيعة[٤] .

والذي يطّلع على هذا التفسير المنسوب للحسن العسكريّ، يتبيّن له أنَّه لا يمكن أنْ يكون من إملاء الحسن العسكريّ، وذلك لأنَّ مادته العِلْميّة لا تتناسب مع

---

(١) انظر الصفحة الأولي من التفسير المنسوب للحسن العسكري وما بعدها.

(٢) انظر (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) حسن الصدر ص ٣٣٠، (الذريعة) للطهرانيّ جـ٣ ص ٣٨٤.

(٣) توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية.

(٤) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لأغا بزرك الطهرانيّ جـ٣ ص ٢٨٤.

علم الإمام الحسن العسكريّ، الذي دلّت عليه الروايات المختلفة عنه في كُتب التفسير، كما أنَّ في أسلوب التفسير ضعفًا يستبعد صدوره عن الإمام، فضلًا عما في هذا التفسير من الغلو الذي لا يتلاءم مع ما عُرف به الأئمّة من الاستقامة في الاعتقاد.

وهناك قرائن في نصوص التفسير تدل على أنَّه ليس للحسن العسكريّ، كعبارة (قال الإمام) التي تتكرر كثيرًا فيه سابقة لتفسير الآيات، وهذا يشعرنا أنَّ التفسير ليس من إملائه، فمن المستبعد أنْ يقول الإمام في أثناء إملائه: (قال الإمام) وخاصة أنَّ التفسير لم يُنقل عن طريق المشافهة.

وأوضح بيّنة تؤكد أنَّ هذا التفسير ليس للإمام الحسن العسكريّ ما فيه من تأويل للآيات[1] يبعدها عن الظاهر كثيرًا، ويفتقد الانسجام مع واقع التعبير القرآنيّ وروحه، وأكثر هذه التأويلات يُخالف ما ورد عن كثير من المفسّرين، من الشيعة وأهل السُّنَّة وغيرهم[2]، وكذلك يخالف ما ورد عن أهل البيت أنفسهم، وهذا ما حمل كثيرًا من علماء الإماميّة المعاصرين على استبعاد نسبة هذا التفسير للحسن العسكريّ، وقد أشار بعض علماء أهل السُّنَّة إلى أنَّ هذا التفسير منسوب إلى الإمام العسكري زورًا وبُهتانًا[3].

❁ ❁ ❁

٢- تفسير القُمّيّ:

وهو لعليّ بن إبراهيم بن هاشم القُمّيّ (المتوفى بعد سنة ٣٠٧ هـ)، والقُمّيّ شيخ الإماميّة في عصره، وإمام الحديث والتفسير وعمدة مشايخ محمد بن يعقوب

---

(١) انظر تفسير الآية ٣٥ من سورة البقرة في التفسير المنسوب للعسكري على سبيل المثال.

(٢) انظر (التبيان) للطوسي جـ١ ص ١٥٨، (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص٤٣، (تفسير العياشيّ) جـ١ ص٤٨، (تفسير الطبرسيّ) جـ١ ص١٧٦.

(٣) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ٢ ص ٨٤، ٩٨.

الكُليني الرازيّ (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ)، صاحب كتاب (الكافي) في الحديث، وقد ضمَّن كتابه هذا كثيرًا من رواياته، وكان القُمّيّ مُعاصرًا للحسن العسكريّ وعاش بعده فترة[١] . وقد أشار إليه ابن النديم في (الفهرست)[٢] ، والداوديّ في (طبقات المُفسّرين) وأشار إلى أنَّه من مصنفي الإماميّة[٣] .

وتفسير القُمّيّ من أقدم التفاسير الشيعيّة التي عنيت بالنقل، ويتضمن تفسيره مجموعة من الروايات التي رواها إبراهيم بن هاشم القُمّيّ - والد المُفسّر - في تفسير القرآن، رواها عن مشايخه البالغين ستين.

ويتضمّن التفسير روايات أخرى عن غير والده، رواها عن شيوخه الآخرين، وأكثر الروايات مروية عن جعفر بن محمد الصادق، وما تبقى مروي عن أئمّة آخرين كعليّ بن أبي طالب، وعليّ بن الحُسين، ومحمد الباقر، وعن عدد من الصحابة كأبي ذر الغفاريّ، وعبد الله بن مسعود، وأم المؤمنين عائشة !!

ونلاحظ أنَّ أغلب الروايات التي يرويها والده بسنده عن الباقر أو جعفر الصادق ترد مسندة[٤] ، وكذلك ترد بعض الروايات مُرسلة[٥] ، ونجد بعض الروايات عن الصحابة مُسنده[٦] .

وقد روي القُمّيّ بسنده تفسير الأئمّة عن كثير من المفسرين الأوائل من الشيعة الذين كانت لهم تفاسير مدوّنة كأبي بصير[٧] يحيى بن القاسم الأسديّ (المتوفى

(١) انظر (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) للصدر ص ٣٣١.
(٢) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٣٢١.
(٣) انظر (طبقات المفسرين) للداوديّ جـ١ ص ٣٨٥ - ٣٨٦.
(٤) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٢٨ - ٣٣٠.
(٥) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٤٣.
(٦) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٩٣- ١٠٣.
(٧) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٣٠.

سنة ١٤٨ هـ)[١]، وأبي حمزة[٢] ثابت بن دينار الثُمالي (المتوفى سنة ١٥٠ هـ)[٣]، وأبي الجارود[٤] زياد بن المنذر العبديّ الكوفيّ، رئيس فرقة الجاروديّة الزيديّة، الذي أملى عليه محمد الباقر تفسيرًا حين كان من الإماميّة[٥].

كما روي القُمّيّ عن رواه آخرين أخذوا التفسير عن الأئمّة كالسكونيّ[٦]، ومسعدة بن صدقه[٧]، وضريس[٨]، ومحمد بن قيس[٩]، والحسين بن خالد[١٠]، وغيرهم ممن تتردد رواياتهم في تفسيره، وأغلبهم يروي عن محمد الباقر، وجعفر الصادق.

وقد روي هذا التفسير عن القُمّيّ أحد تلامذته، إلا أنَّه ضمَّنه بعض روايات الأئمّة التي لم يذكرها القُمّيّ[١١] !!.

وقد تنوّعت مادة تفسير القُمّيّ، فمنها ما يتعلق بعلوم القرآن، وما يتناول تفسير الآيات إما بالتأويل أو بحسب الظاهر وبيان أسباب النزول، وتوضيح المُبهمات القرآنية وتفصيل القصص القرآني، وإيراد القراءات المنسوبة إلى الأئمّة.

ولَّما كانت الإمامة أصلًا من أصول الدين عند الإماميّة، فقد حرص القُمّيّ في تفسيره على ما يؤكد هذا الأصل ويدعمه، وكان التأويل وسيلته لذلك في كثير من

---

(١) انظر (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) للصدر ص ٣٢٧.
(٢) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ٢٥٠.
(٣) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٥٠.
(٤) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٩٨.
(٥) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٥٠. (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) للصدر ص ٣٢٧.
(٦) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٧١.
(٧) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٧٦.
(٨) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٩١.
(٩) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٢٢٣.
(١٠) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٩٣.
(١١) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٩٧، ١٩٨، ٢٨٣، ٢٧١، جـ٢ ص ١٥٠، ١٧١.

الأحيان، فكان القُمّيّ كثيرًا ما يزاوج بين المعني اللغويّ الظاهر والتأويل الباطنيّ.

ونجد من روايات القُمّيّ ما أضفى على طائفة من الألفاظ القرآنية مسحة مذهبيّة، خاصة عن طريق تأويلها وحملها على بعض معتقدات الإماميّة، وأحيانًا نرى تلك الروايات تُفسّر القرآن تفسيرًا ظاهريًا، على هذا النمط الذي جرى عليه المفسرون عادة من بيان معاني الألفاظ وربطها بالسياق، والإشارة إلى معني الآية الإجمالي(١). ونجد أيضًا بعض الروايات تُفسّر المُبهم القرآني تفسيرًا مبنيًّا على المشهور، دون أي نزوع للتأويل(٢).

وسوف نُفرد هذا التفسير بدراسة مُستقلة كممثل للغُلاة من مُفسري الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة، في الجزء الثاني من هذا الكتاب، بعنوان: (منهج الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة في تفسير القرآن) ثانيًا: الإماميّة الغُلاة - القُمّيّ نموذجًا).

❁ ❁ ❁

٣ - تفسير العياشيّ:

وهو لأبي النضر محمد بن مسعود العياشيّ، من أهل سمرقند وقيل من بني تميم(٣). وقد ترجم له ابن النديم في (الفهرست)، وبيّن أنّه من فقهاء الشيعة وأنَّ له مائتي كتاب أولها كتاب التفسير(٤)، وهذا يشعرنا بمكانة العياشيّ العِلْمية بين معاصريه، وهذا ممّا يعطى تفسيره أهمية كبيرة.

وقد ظهر تفسير العياشيّ في نهاية القرن الثالث الهجري، ورواه ولده جعفر الذي تروى عنه كتب والده ورواياته(٥)، إلا أنَّ التفسير ورد محذوف الأسانيد، إذ

---

(١) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٣٨.

(٢) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٣٨٩.

(٣) انظر (الفهرست) للطوسي ص ١٦٥.

(٤) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٥) انظر (الفهرست) للطوسي ص ١٦٥.

عمد بعض النُّسَّاخ إلى حذفها منه ، واعتذر عن هذا العمل المشين بأنَّه طلب للتفسير إجازة أو سماعًا من المصنف أو غيره فلم يجدها ، فحذف أسانيده ليكون أسهل على الكاتب والناظر فيه ، ثُم وعد بردّ الأسانيد إلى أصل التفسير كما أوردها المصنف ، إذا ما وجد بعد ذلك سماعًا أو أجازه من عنده[1] .

وأصبحت روايات التفسير مرسلة بعد حذف الأسانيد ، ممّا أصاب مادته العِلْمِية إصابة بالغة لعدم إمكانية الحكم على رواياته بالقبول أو الرد ، لأنَّ السند هو العنصر الأساسيّ في الحكم على الروايات قوة وضعفًا ، وعلى هذا يمكن أن يُدرس التفسير كصورة من صور التفسير النقليّ فقط دون أنْ يُقطع بصحة ما فيه .

ويؤكد العياشيّ في مقدمته لتفسيره على أنَّ الروايات المنسوبة إلى الأئمّة لا ينبغي أخذها والاعتماد عليها إلا إذا وافقت كتاب الله وسنة رسوله ، فإنْ خالفتهما فلابد من طرحها[2] .

ولهذه الروايات أهمية كبري في استبعاد القول بتحريف القرآن بالزيادة أو النقصان ، إذ أنَّ جميع الروايات المنسوبة إلى الأئمّة في ذلك مُعارضة لصريح القرآن ، الذي دل على حفظ الله له بقوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾[3] ، فلابد إذًا من طرح كل الروايات التي تدل على التحريف سواء بالزيادة أو النقصان .

وتُقرر تلك الروايات أنَّ الأئمّة يعرفون تأويل القرآن ، وأنَّ الإمام عليًا يعرف علوم القرآن ومعانيه وحروفه وتأويله وتفسيره ، وأنَّ مصدره في هذا العلم هو رسول الله[4] ، وأنَّ عِلْم الأئمّة بالتفسير واحد لأنَّهم على منهاج الإمام عليّ في علم القرآن .

---

(١) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢.

(٢) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٩، وانظر (التبيان) للطوسي جـ١ ص ٥.

(٣) سورة الحجر الآية ٩.

(٤) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٥.

وتمنع تلك الروايات تفسير القرآن بغير علم، وتعده تجاوزًا، فإنْ أحد فسّر القرآن برأيه فأصاب لم يؤجر، وإنْ أخطأ فهو أبعد من السماء[1]. وليس المراد بالرأي هنا التفسير بغير المأثور، وإنَّما المراد تفسيره بغير علم، إذ لا خلاف بين المفسرين قدامى ومُحدثين في جواز التفسير بالشواهد اللغويّة المُعتبرة، وهو الذي مارسه عبد الله بن عباس من قبل في تفسيره لطائفة من ألفاظ القرآن[2]، وفعله كثير من المُفسّرين الذين جاءوا بعده كالفْرّاء، وأبي عُبيدة، والمُبرّد، والزّجّاج، والرُّمّانيّ، والمُرتضى، ونصره الطوسيّ في أول التبيان، ثُم طبّقه عمليًّا في تفسير الآيات، وكذلك فعل تلميذه الطبرسيّ من بعده في تفسيره (مجمع البيان).

أما الرواة الذين يروي عنهم العياشيّ تفسير الأئمّة فهُم مشاهير رواة الشيعة الأوائل، الذين كانت لهم تفاسير مرويّة عن الأئمّة مثل جابر بن يزيد الجعفيّ (المتوفى سنة ١٢٨ هـ)، وأبان بن تغلب البكريّ الجريريّ (المتوفى سنة ١٤١هـ)[3]، الذي روى عن الأئمّة الكبار الثلاثة عليّ بن الحُسين، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وكانت له قراءة مفردة[4]، وله كتاب في القراءات[5].

وممن يروي عنهم العياشيّ أبو بصير، وأبو حمزة الثُماليّ، وأبو الجارود الزيديّ، وقد تقدّم ذكرهم والإشارة إلى تفاسيرهم عند الإشارة إلى تفسير القُمّيّ، وهناك مفسرون آخرون لم تؤثر عنهم تفاسير وإنَّما وردت لهم روايات عن الأئمّة، حيث كانوا من أصحابهم وتلاميذهم، ومن هؤلاء زرارة بن أعين، وعبد الله بن سنان، ومحمد بن مسلم، وداود الرقيّ، والفضيل بن يسار، وسماعة بن مهران[6].

---

(١) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٧ – ١٨.

(٢) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ١ ص ١٢٠.

(٣) انظر (مذاهب التفسير الإسلاميّ) جولدتسيهر ص ٣٠٣، (الفهرست) للطوسيّ ص ٤١.

(٤) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٣٠٨.

(٥) انظر (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزريّ جـ١ ص ٤.

(٦) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص١٨٦، ١٨٩، ١٩٩، ٢١٧، جـ٢ ص ١٥٤.

وجاءت بعض روايات العياشيّ بسنده عن النبي[١] ، وأكثر الأئمّة من أهل البيت كعليّ بن أبي طالب[٢] ، وعليّ بن الحُسين[٣] ، ومحمد الباقر[٤] ، وجعفر الصادق[٥] ، وموسى بن جعفر[٦] ، وعليّ بن موسى الرضا[٧] .

وأغلب الروايات مروي عن الباقر ، والصادق اللذين ينص عليهما في غالب الروايات . وتنتهي بعض روايات العياشيّ إلى بعض الصحابة الكبار كعبد الله بن عباس ، وسلمان الفارسيّ . كما ترد روايات مأثورة عن بعض التابعين مثل قتادة بن دعامة السدوسيّ ، وأبي صالح ، وإبراهيم النخعيّ[٨] .

وترد بعض الروايات مقطوعة على أصحاب الأئمّة دون أنْ تُرفع إلى الأئمّة أنفسهم ، كزرارة بن أعين ، والحسن بن راشد ، والحسن بن محمد الجمال[٩] ، كما نجد في روايات العياشيّ مجاهيل مثل قوله : (عن بعض أصحابنا عن رجل)[١٠] .

وإذا اختلفت الروايات عن الأئمّة باختلاف الرواة الذين يأخذون عنهم ، بيّن العياشيّ ذلك ونص عليه ، فحوى تلك الروايات المتباينة[١١] .

ولا يختلف تفسير العياشيّ عن تفسير القُمّيّ من حيث منهجه في إيراد

---

(١) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢٠، ٢٥، ٣٥، ٦٧.
(٢) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢١، ٤١، ٤٤.
(٣) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢٣، ٥٩، جـ٢ ص ١٦٤.
(٤) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٩، ٢٥، ٢٦.
(٥) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٩، ٢٠، ٢١.
(٦) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٩، ١٠٨، جـ٢ ص ١٥٠.
(٧) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢١، ٤٦.
(٨) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٦٠، ١٠١، ١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٧٩.
(٩) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢١٩، ٤١، ٢٣.
(١٠) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٨٢، ١٢٦، ١٧٥.
(١١) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٠٦.

الروايات ، إذ هو يقف منها موقف الناقل ، ولا يتناولها بنقد إسنادها أو متونها ليتبيّن صحة نسبتها إلى الأئمّة أو العكس ، وهو بهذا يخضع للمنهج العام لمفسري تلك الفترة الذين يعنون بجمع الأخبار المختلفة دون النظر فيها ، ولعل هذا يفسر لنا اشتمال تفاسيرهم على تأويلات فيها بُعد عما يدل عليه اللفظ أو السياق .

وتؤكد الروايات في تفسير العياشيّ موضوعات متنوعة ، تتعلق بأصول عقيدة الإماميّة غالبًا ، وبخاصة الإمامة وما يندرج تحتها من علم الأئمّة وظهور قائمهم (المهديّ) الذي يجتمع عليه شمل شيعتهم .

أما التفسير بحسب الظاهر فأكثره يتناول آيات الأحكام التي يجري تفسيرها بوجوه فقهيّة واضحة دون نزوع إلى التأويل الذي رأيناه غالبًا في غيرها[1] .

❁ ❁ ❁

٤- تفسير فُرات الكوفيّ :

وهو لفُرات بن إبراهيم الكوفيّ ، وهو تفسير مُختصر ، مطبوع في مُجلد واحد[2] ، وقد ظهر هذا التفسير في مطلع القرن الرابع الهجريّ ، وهذا التفسير أيضًا يعنى بالنقل ، وهو يروي أكثر ما يروي عن الأئمّة ثُم الصحابة والتابعين .

وقد أكثر الرواية عن الحسين بن سعيد الأهوازيّ الكوفيّ الذي ترجم له ابن النديم في (الفهرست) ، وبيّن أنَّه من أهل الكوفة ، ومن أصحاب الإمام عليّ بن موسى الرضا وابنه محمد الجواد ، وأنَّه هو وأخوه الحسن أوسع أهل زمانهما عِلْمًا بالفقه والآثار ، وغير ذلك من علوم الشيعة[3] .

ويروي فُرات في تفسيره عن شيوخ آخرين غير الحُسين الأهوازيّ ، مثل محمد ابن أحمد بن عثمان ، وعليّ بن حمدون ، وجعفر بن محمد الغزاريّ ، وغيرهم ،

---

(١) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٢١١.

(٢) توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية .

(٣) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٣١٠، (طبقات المُفسّرين) للداوديّ جـ١ ص ١٥٠.

وقد ترجم لفُرات من المتأخرين حسن الصدر في (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام)[١] .

ويروي التفسير أبو الخير مقداد الحجازيّ المدنيّ ، عن أبي القاسم عبد الرحمن العلويّ ، عن فُرات بن إبراهيم ، كما هو مثبت في أوله ، وقد بدأه الراوي بالثناء على الله ثُم قال في مقدمته : (أمّا بعد ، فهذا تفسير آيات القرآن المرويّ عن الأئمّة - عليهم السلام ، قال الشيخ الفاضل أستاذ المُحدّثين في زمانه فُرات بن إبراهيم الكوفيّ - رحمة الله عليه : حدّثني محمد بن سعيد بن رحيم الهمدانيّ ، ومحمد بن عيسي بن زكريا قالا : حدّثنا عبد الرحمن بن سراج ...[٢] .

ويعبر فُرات عن طريقة تحمله لروايات التفسير بعبارة (حدثنا) أو (حدثني)[٣] ليفرّق بذلك بين تحديثه مع جماعة وتحديثه مُنفردًا ، وذلك متكرر في تفسيره كله .

وقد أصاب تفسير فُرات بعض ما أصاب تفسير العياشيّ ، إذ عمد من نقله إلى إسقاط أكثر أسانيده ، واكتفى بقوله في غير موضع : فُرات ، حدثني فلان معنعنًا عن فلان[٤] ، ومراده من لفظه (مُعنعنًا) أنَّ الرواية التي ذكرها فُرات كانت مُسنده ، وإنَّما أسقط الناسخ أكثر رجال السند اختصارًا .

ولا يروي فُرات عن الأئمّة فحسب ، بل هناك كثير من الروايات الموقوفة على الصحابة أو المقطوعة عن التابعين ، فقد روي فُرات عن عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وأبي سعيد الخُدريّ ، ومعاذ بن جبل ، وجابر بن عبد الله الأنصاريّ ، وأم المؤمنين أم سلمه[٥] .

---

(١) انظر (تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام) حسن الصدر ص ٣٣٢.

(٢) (تفسير فُرات الكوفيّ) ص ٢.

(٣) (تفسير فُرات الكوفيّ) ص ٣، ٦.

(٤) (تفسير فُرات الكوفي) ص ٥٧.

(٥) انظر (تفسير فُرات الكوفي) ص ١٣ - ٤٦ - ١٠٠ - ١٠٢ - ١٨٠ - ١٠٩ - ١٤٣ - ١٥٧ - ١٧٨ - ١٧٩.

كما روي عن مُجاهد ، والسُّدّيّ ، وأبى مالك ، والزهري[١] .

ونلاحظ أنَّ غالبية روايات فُرات الكوفي في تفسيره تتسم بالنزوع إلى التأويل ، فنرى كثيرًا من الألفاظ تؤوّل بأشخاص معينين لهم صلة بعقيدة الشيعة الإماميّة[٢] ، وهذه تأويلات لا تحتملها الدلالة القرآنيّة الظاهرة للألفاظ ، ولكن تفسير فُرات لا يقوم كله على هذا الأسلوب من التأويل ، وإنما نجد فيه أيضًا آيات أُوّلت تأويلًا لا يبتعد عما يحتمله الظاهر من وجوه[٣] ، ويضم تفسير فُرات بعض الروايات المأثورة في الناسخ والمنسوخ[٤] . وقد اعتمد فُرات الكوفي في تفسيره على بعض التفاسير النقليّة القديمة ، كتفسير أبي الجارود الزيديّ .

۞ ۞ ۞

(١) انظر (تفسير فُرات الكوفي) ص ١٣١ - ١٥٧ - ١٧٨.

(٢) انظر (تفسير فُرات الكوفي) ص ١٣ - ١٤.

(٣) انظر (تفسير فُرات الكوفي) ص ١٠٩ - ١١٠.

(٤) انظر (تفسير فُرات الكوفي) ص ٥٧ - ٥٨.

ب- التفسير بالرأي عند الإماميّة (التفسير العقلي)

كان التفسير عند الإماميّة حتى بداية القرن الرابع الهجري نقليًّا، لا يتجاوز تفسير القرآن بالمأثور عن النبيّ والأئمّة وعدد من الصحابة والتابعين. وفي نهاية القرن الرابع الهجريّ ظهرت بوادر جديدة في التفسير بالرأي إلى جانب النقل، ويبدو أنَّ هذا المنهج الجديد الذي ظهر كان ثُمرة الحياة العِلْمية التي شهدتها بغداد أواخر القرن الرابع الهجريّ، وأنَّ المؤثرات الفكريّة والعقليّة هي التي ولّدته. ويبدو أنَّ التقارب الواضح بين الشيعة الإماميّة والمعتزلة في هذه الفترة كان له أثره أيضًا في ظهور هذا المنهج الجديد.

وكانت الخطوة الأوّلية والمحاولة التمهيديّة للتفسير بالرأي عند الإماميّة على يدي الشريفين محمد بن الحُسين الرضيّ (المتوفى سنة ٤٠٦هـ)، وأخيه عليّ بن الحُسين المرتضى (المتوفى سنة ٤٣٦هـ)، وهُما لم يحررا ذلك في كتاب تفسير منهجيّ مُنظّم، وإنّما أوردا ذلك في كتابين: الأول من كُتب معاني القرآن، وهو من تأليف الشريف الرضيّ، وهو كتاب (حقائق التأويل في متشابه التنزيل)، والكتاب الثاني: يُعدّ من كُتب (الأمالي)، وهو من تأليف الشريف المُرتضى، ويجمع بين ألوان من الأدب واللغة والتفسير وهو كتاب (أمالي المرتضى)، وكان لابد من التنويه عن هذين الكتابين باعتبارهما الخطوة الأوّلية السابقة لمنهج الرأي والعقل عند الطوسيّ، وتلميذه الطبرسيّ.

❁ ❁ ❁

١- تفسير القرآن في كتاب (حقائق التأويل في متشابه التنزيل) للشريف الرضيّ :

وقد تناول الرضي في كتابه تفسير الآيات المتشابهات ، وهو كتاب يدل على معرفة وافية بالعلوم الإسلاميّة والعربيّة[١] ، والكتاب يقع في عشرة أجزاء لا يوجد منه إلا الجزء الخامس فقط وبقية الأجزاء مفقودة .

ونلاحظ أنَّ مادة الكتاب الأصليّة تدور على تأويل مجموعة من الآيات المتشابهات ، ونلاحظ في طريقة تفسيرها الحرص على دفع شبهة أو إزالة وهم ، وتلك الشبهات تتعلق بلغة القرآن وتعبيره ومعانيه ، وقد رتّبها الرضيّ على شكل أسئلة يثيرها سائلون ، فيجيب عنها بما يجلي الحقائق ويزيل الشبهات والأوهام ، وهو لا يدّخر وسعًا في التوسل بما يوصله إلى غايته ، فيقوم بالرجوع إلى الآيات المُحكمات ويردّ المتشابهات إليها ، ويحتكم إلى أسلوب القرآن وسياقه ، ويستأنس بالآثار المرويّة عن النبيّ وصحابته وتابعيهم والأئمّة أحيانًا ، ويستشهد بكلام العرب وأساليبهم ، ويعتني بآراء المُفسّرين واللغويين والمُتكلمين .

ويعتني الرضيّ بالمأثور عن النبيّ والصحابة والتابعين والأئمّة في تأويل الآيات وتفسيرها ، عناية لا تقل عن عنايته بالسياق ، فتراه يورد كثيرًا من الروايات التي تعضد رأيه في معاني الآيات المُتشابهات أو المُحكمات[٢] .

وكما يروي الرضيّ عن النبيّ والصحابة والتابعين كأبي العالية ، وعكرمة ، والشعبيّ ، وقتادة ، والنظّام[٣] ، فإنَّه يروي أيضًا عن أئمّة أهل البيت ، فهناك روايات أوردها في مواضع متباينة من كتابه عن الإمام محمد الباقر ، وجعفر الصادق[٤] .

والرضيّ يقف وقفات عقليّة عند المأثور ناقدًا له ، فهو يعتد بالعقل ويجعله حُجّة

(١) انظر (وفيات الأعيان) لابن خلكان جـ٣ ص ٥٤.

(٢) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ١٠٧، ١٠٨، ١٣٣، ١٣٤.

(٣) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ٧٤، ٨٩، ١٢١، ١٥٢، ٢٧٣.

(٤) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ٢٩١، ٣٧٥.

بعد السمع ، ويتخذه وسيلة في تبيّن معاني الآيات . ويُناصر الرضيّ الكثير من آراء المعتزلة ، ومنها مسألة (أفعال العباد) فهو يقف منها موقفًا اعتزاليًّا واضحًا حيث يقرر أنَّ الإنسان مُخيّر في أفعاله وليس مُجبرًا ، فهو ينفي ما يسمونه الإلجاء أو الاضطرار ، لأنّه لا يليق بعدالة الخالق سبحانه ، إذ كيف يلجئ ويضطر ثُم يحاسب ويعاقب ، وكان تأثره بآراء المعتزلة واضحًا لما وجد في كتابه من نقول عن كبار المعتزلة كأبي عليّ الجُبّائيّ ، وأبي عليّ الفارسيّ ، وعليّ بن عيسي الرُّمّانيّ ، وأبي مُسلم الأصفهانيّ ، والقاضي عبد الجبار الهمدانيّ[١] ، بالإضافة إلى تصريحه في بعض المواضع من كتابه باطّلاعه على كتب المعتزلة - وهو إماميّ بشهادة كل من ترجم له[٢] .

ومن وسائل الرضيّ في تأويل الآيات تفسير القرآن باللغة ، فهو يربط تعابير القرآن بتصاريف العرب للكلام ، وعدّته في ذلك الشعر القديم وأقوال العرب ، وعُني أيضًا ببلاغة القرآن وقراءاته عناية لا تقل عن عنايته بالموضوعات الأخرى[٣] .

❁ ❁ ❁

٢- تفسير القرآن في كتاب (الأمالي) للشريف المُرتضى :

وهو لأبي القاسم عليّ بن الحُسين (الطاهر أبو أحمد) ، المعروف بالشريف المُرتضى ، ويرتفع نسبه إلى الإمام موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر ابن عليّ بن زين العابدين بن الحُسين بن عليّ بن أبي طالب .

وهو أخو الشريف الرضيّ ، واختلف العلماء في كتاب (نهج البلاغة) هل هو جمعه أو جمع أخيه الشريف الرضيّ ، وقد أملي المُرتضى كتابه (الأمالي) وهو في

---

(١) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ١٠، ٢٢، ٤١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٥، ١٣٧، ٢١٨، ٢٢١، ٣٦١.

(٢) انظر (البداية والنهاية) لابن كثير جـ١٢ ص ٥٣ على سبيل المثال .

(٣) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ٣٠، ٨٨، ١٠١، ١٤٢، ١٥٤، ٣٠٢، ٣٥٥، ٣٦٣.

طريقه إلى الحج سنة ٣٩٥ هـ، وجمع فيه ألوانًا من الأدب واللغة والتفسير.

والكتاب يشتمل على محاضرات أو أمالي أملاها المُرتضى في ثُمانين مجلسًا، وهو كتاب يدل على توسع صاحبه في الاطلاع على العلوم، وهو لا يحيط بتفسير القرآن كله، بل ببعض آياته التي يدور أغلبها حول العقيدة.

ونحن لا يعنينا إلا ما في أمالي المُرتضى من تفسير. والمرتضى عندما يتناول تفسير الآيات يعتمد على العقل واللغة والبلاغة بصورة واضحة، ويسمى ذلك تأويلًا، وقد جمع المرتضى أماليه هذه فيما بعد بكتاب سماه (غُرر الفوائد ودُرر القلائد) قيل فيه (وهو كتاب ممتع يدل على فضل كثير وتوسع في الإطلاع على العلوم)[١].

ويعتمد المرتضى على المنهج العقليّ في التفسير، ويجعل العقل كاشفًا عن صحة التفسير أو ضعفه، فما يرفضه العقل من وجوه التفسير مرفوض عنده، ومن مظاهر منهجه العقليّ التمسك بظواهر القرآن واتخاذها حُججًا في دعم تأويله، إذا لم تصادم أُسس العقيدة، فهو يجعل العقل شاهدًا على بطلان ما يشهد ظاهر القرآن بخلافه[٢].

والأساس الثاني الذي أقام عليه المرتضى منهجه في التفسير هو اللغة، فهو يفهم النص القرآني في ضوء لغة العرب وطرائقهم في البيان والتعبير وما جرى به الفهم وعادتهم في وجوه الكلام[٣].

الأساس الثالث الذي يستند إليه المرتضى في تفسيره هو بلاغة العرب، وكثيرًا ما يتخذها وسيلة لتأويل الآيات التي يُصادم ظاهرها أصلًا من أصول عقيدة الإماميّة والمعتزلة، كقضية العدل الإلهيّ، حيث يحمل التعبير الذي فيه شبهة على المجاز

(١) انظر (وفيات الأعيان) لابن خلكان جـ٣ ص ٣.

(٢) انظر (الأمالي) للمُرتضى جـ١ ص ٢٨، ٢٩.

(٣) انظر (الأمالي) للمُرتضى جـ١ ص ٢٢٩.

أو غيره من وجوه البلاغة لدفع تلك الشبهة وإبطالها[1] .

والمرتضى يُحاول أنْ يُثبت فيما فسره من الآيات في أماليه ، أنَّ أصول المعتزلة مأخوذة من كلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، ومن كلام غيره من الأئمة[2] .

والمرتضى لا يقتصر في أماليه على هذا النوع المذهبيّ من التفسير بل يعرض لبعض الإشكالات التي ترد على ظاهر النظم للقرآن ممّا يوهم بوجود التناقض ثُم يُجيب عنها بدقة بالغة ترجع إلى مهارته في اللغة وإحاطته بفنونها[3] .

❁ ❁ ❁

٣- تفسير(التبيان في علوم القرآن) للطوسيّ :

وهو لأبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ المُلقّب بالطوسيّ[4] ، نسبة إلى مدينة طوس بخراسان ، وقد اشتهرت طوس بكونها مركزًا عِلْمِيًّا مرموقًا ، فقد تخرَّج فيها الكثير من أئمة العلم والفقه ، منهم أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ ، والوزير الشهير نظام الملك الحسن بن عليّ .

وقد ولد الطوسيّ سنة ٣٨٥ هـ بطوس وقضى فيها صدر شبابه ، ودرس العلوم النقليّة والعقلية بها ، ثُم قدم بغداد حاضرة العالم الإسلاميّ في زمنه ، حيث مدارس العلم ومجالسه تموج بالعلماء والمتعلمين الوافدين – سنة ٤٠٨ هـ[5] .

وكان الطوسيّ يحضر دروس العلماء من مختلف المدارس الإسلاميّة ، وكان حضوره لدروس الشيخ أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد – فقيه الشيعة ورئيسهم إذ ذاك[6] – سبب تعلّمه وتبحّره في علوم الشيعة الإماميّة . ثُم

---

(١) انظر (الأمالي) للمُرتضى جـ١ ص٣، ٤، ٣٦.

(٢) انظر (الأمالي) للمُرتضى جـ١ ص١٠٣، ١٠٤.

(٣) انظر (الأمالي) للمُرتضى جـ١ ص ١٨، ٢٠.

(٤) انظر (الفهرست) للطوسيّ ص ١٨٩. (الأمالي) للطوسيّ جـ١ ص ٣١، (رجال النجاشي) ص ٢٨٧.

(٥) انظر (رجال الحلي) ص ١٤٨. (الذريعة) للطهرانيّ جـ٣ ص ٣٢٨.

(٦) انظر (الفهرست) للطوسيّ ص ١٨٦.

انتقل الطوسيّ بعد وفاة المفيد إلى مجلس علي بن الحُسين الموسويّ المعروف بالشريف المُرتضى الذي آلت إليه رئاسة الإماميّة. وحين توفي الشريف المرتضي آلت الأستاذية والرياسة العِلْمِيّة إلى الطوسيّ.

وصار الإماميّة يرجعون إلى الطوسيّ، فكانت داره في الكرخ مقصدًا لطلبة العلم، وكان عصر الطوسيّ يتّسم بالكثير من حرية الفكر على الصعيد الرسميّ، فلم يكن هناك حجْر عقيدي على مدارس المُسلمين المختلفة ومنها الإماميّة، بل كانت المناظرات العِلْمِيّة في المسائل العقيديّة تجرى علنًا، وساعد على ذلك وجود البويهيين في الحكم، حيث كان لهم ميل معروف للإماميّة.

وقد حظي الطوسيّ لذلك بكرسي الكلام، غير أنَّ هذا الكرسي أُحرق في الفتنة التي حدثت في بغداد سنة ٤٤٩ هـ بين السلفيين والإماميّة[(١)]، وبعد دخول السلاجقة بغداد سنة ٤٤٧ هـ وانتهاء عهد البويهيين، ازدادت الحالة سوءًا، حيث أُحرقت مكتبة (دار العلم) الضخمة التي أنشأها سابور بن أردشير وزير الدولة البويهيّ سنة ٣٨٠ هـ، وفيها أكثر من عشرة آلاف مُجلّد من أمهات الكتب[(٢)]، وكانت سنة ٤٤٨ هـ خاتمة رحلة الطوسيّ إلى بغداد، إذ ألجأته الفتنة إلى النجف حيث مشهد الإمام عليّ بن أبي طالب – بعد أن استتر في بغداد فترة خوفًا على نفسه[(٣)]، فغدت النجف مقصدًا لطلبة العلم من الإماميين[(٤)].

والطوسيّ كان ذا أفق واسع وعقلية متفتحة، فلم يلتزم بطائفة معينة من الشيوخ ولم يتلق عن شيوخ مذهبه فحسب، ممّا جعله موسوعيًا في تأليفه، كثير العناية

---

(١) انظر(تنقيح المقال في أحوال الرجال) للمامقانيّ ص ١٠٥، (لسان الميزان) لابن حجر العسقلانيّ جـ٨ ص ١٧٩.

(٢) انظر (المنتظم) لابن الجوزيّ جـ٨ ص ٢٢.

(٣) انظر (رجال الحِلّيّ) ص ١٤٨، (لسان الميزان) لابن حجر جـ٥ ص ١٣٥.

(٤) انظر (الذريعة) للطهرانيّ جـ٢ ص ١٤.

بالمقارنات في كتبه مجددًا في أسلوبه، ولعل تفسيره (التبيان) خير ما يُمثّل هذا الاتجاه، فهو زاخر بمصادر متنوعة لمؤلفين من الشيعة وأهل السُّنَّة والمعتزلة.

وقد اعتمد الطوسيّ في كثير ممّا أورده في تفسيره من المأثور على أهل السُّنَّة[١]، فهو أوّل من حاول التقريب الفكريّ بين طائفة الاثني عشرية وجمهور المسلمين[٢].

والطوسيّ كان عالمًا إماميًا مُستقيمًا معتدلًا في تشيعه، وكان لصفاء عقيدته لا يُداري الغلاة، الذين كانوا ينتسبون إلى التشيّع كذبًا إخفاء لما في نفوسهم من الزيغ، بل كان يفضحهم ويُنبّه على انحراف عقيدتهم[٣].

وقد ألّف الطوسيّ التبيان بنمط جديد وأسلوب مبتكر لم يُسبق إليه، فهو أول تفسير شيعيّ يضم في أبواب متفردة مختلف مباحث التفسير وعلوم القرآن كالقراءات وحُجتها والمعاني والإعراب واللغة والنظم وأسباب النزول وغيرها.

وقد أشار إلى هذا التفسير الكثير من القدامى في تراجمهم للطوسيّ كالسُّبكيّ[٤]، وابن حجر[٥]، والسيوطيّ[٦]، كما أشار إليه ابن تيميه في مقدمته في أصول التفسير[٧].

وتفسير الطوسيّ هو أفضل تفاسير الشيعة الإماميّة قبل الطبرسيّ، وهو يقع في الأصل في عشرين جزءًا[٨]، ولكن إدماج النُسّاخ لأجزائه حمل بعض المعاصرين على القول بأنّه يقع في عشرة أجزاء، وقد طُبع التبيان عدة طبعات.

---

(١) انظر (الإمام الصادق) محمد أبو زهرة ص ٢٦٠.

(٢) انظر (الإمام الصادق) محمد أبو زهرة ص ٤٥٢، ٤٥٣.

(٣) انظر (رجال الطوسيّ) ص ٩٩، ٣٥٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤٣٠، ٥١٥.

(٤) انظر (طبقات الشافعية) للسبكيّ جـ٤ ص ١٢٦.

(٥) انظر (لسان الميزان) لابن حجر العسقلانيّ جـ٥ ص ١٣٥.

(٦) انظر (طبقات المفسرين) لجلال الدين السيوطيّ ص ٢٩.

(٧) انظر (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيميه ص ٨٤.

(٨) انظر (طبقات المفسرين) للسيوطيّ ص ٢٩. (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) للطهرانيّ جـ٣ ص ٣٣٠.

٤- تفسير (مجمع البيان لعلوم القرآن) للطبرسيّ:

ا- ترجمة المفسر

نسبته ومولده ووفاته:

هو أمين الدولة أو أمين الإسلام أبوعلي الفضل بن حسن بن الفضل الطبرسيّ الطوسيّ السبزاوريّ الرضيّ أو المشهديّ، ويرى بعض العلماء أنَّ الطبرسيّ بالطاء المهملة والباء الموحدة المفتوحتين والراء الساكنة بعدها سين مهملة نسبة إلى طبرستان[١] بفتح الطاء والباء وكسر الراء، والطبر بالتحريك هو الذي يشقق به الأحطاب وما شاكله بلُغة الفُرس[٢]، واستان: الناحية، كأنَّه يقول ناحية الطبر، والصحيح أنَّ أصله من (طبرس[٣]) الواقعة بين أصبهان[٤] وكاشان[٥]، كما صرح البيهقيّ المعرف بابن فندق في (تاريخ بيهق)[٦]- وهو معاصر للطبرسيّ كما أنَّهما

(١) (طبرستان: بفتح أوّله وثانيه وكسر الراء، والنسبة إلى هذا الموضع الطبريّ، وهي بلدان واسعة كثيرة خرج من نواحيها الكثير من أهل العلم والأدب والفقه، وهي في البلاد المعروفة بمازَندان وهذه البلاد مجاورة لجيلان وديلمان وهي بين الري وقومس والبحر وبلاد الديلم، ومعنى طبرستان من غير تعريب موضع الأطبار. انظر (معجم البلدان) لياقوت الحمويّ جـ٣ ص ٥٠١، ٥٠٢.

(٢) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ، لمحسن العامليّ ص ٥٧.

(٣) (طبرس: هي من رساتيق مدينة (قُم) الواقعة بين كاشان وأصفهان. انظر: (تاريخ قم) حسن بن محمد ابن حسن القُمّيّ ص ٥٦، تصحيح: سيد جلال طهراني، مطبعة مجلس ملّي ١٣٥٣هـ.

(٤) أصبهان: وهي مدينة عظيمة من أعلام المدن، والمعروف أنَّ الأصب بلغة الفرس هو الفرس وهان كأنَّه دليل الجمع فمعناه الفرسان والأصبهانيّ الفارس، وكانت أصبهان بالموضع المعروف بجي وهو الآن يُعرف بشهرستان، وقد خرج منها الكثير من العلماء والأئمة في كل فن وعلى الخصوص علو الإسناد، فلهم عناية وافرة بسماع الحديث وبها الكثير من الحفاظ ولها عدة تواريخ. (معجم البلدان) لياقوت الحمويّ جـ١ ص ٣٩٢، ٣٩٦.

(٥) (كاشان: بالشين المُعجمة مدينة بما وراء النهر على بابها وادي أخسيكت). (معجم البلدان) جـ٤ ص ٣٢٧.

(٦) (بيهق: بالفتح أصلها بالفارسية بيهه يعني بهاءين ومعناه بالفارسيّة: الأجود، وهي ناحية كبيرة واسعة =

عاشا في مدينة واحدة وهي (بيهق) وهو بهذا يكون أعرف من غيره بأصل الطبرسيّ ممن تأخر عنه، بالإضافة إلى أنَّ هذه أقدم ترجمة وصلت إلينا عن الطبرسيّ[1]- فلا يبعد أنْ يكون قد ولد هناك، ثُم انتقل إلى خراسان فأقام فيها مدة طويلة ثُم انتقل إلى سبزوار[2]، أما الرضيّ والمشهديّ فنسبة إلى مشهد الرضا عليه السلام لأنَّه سكن فيه.

والطبرسيّ ولد في عام ٤٧٠هـ وتوفي سنة ٥٤٨هـ على أصح الآراء، وكان ذلك في سبزوار ثُم نقل إلى المشهد الرضويّ المُقدّس ودُفن فيه، وقبره يزار حتى اليوم في الشارع المسمى باسمه، وهو في موضع يُقال له (قتلكاه) أي: مكان القتل، وذلك لما وقع فيه من القتل العام بأمر عبد الله خان أمير الأفغان في أواخر الدولة الصفويّة.

❁ ❁ ❁

أقوال العلماء في حقه:

لم أجد ذكرًا للطبرسيّ في الكثير من مصادر أهل السُّنَّة، فلم يذكره ابن خلكان في (وفيات الأعيان) فلم أجده في حرف الفاء (الفضل) ولا في حرف الطاء (الطبرسيّ)، ولم يذكره السيوطيّ في (بغية الوعاة) لا في حرف الفاء ولا في حرف الطاء، وذكره الزركليّ في (الأعلام) ولم يذكر عنه شيئًا، ولم أجد ذكرًا له في (طبقات المفسرين) للسيوطيّ، وقد قسَّم السيوطيّ المفسرين إلى أنواع أربعة.. والرابع: من صنَّف تفسيرًا من المبتدعة كالمعتزلة والشيعة وأضرابهم، قال السيوطيّ «ولم أستوف أهل القسم الرابع وإنما ذكرت منهم المشاهير كالزمخشريّ والرماني

= كثيرة البلدان والعمارة من نواحي نيسابور، وكانت قصبتها أولًا خروجرد ثم صارت سبزوار، والعامة تقول سبزور، وقد أخرجت من لا يحصى من العلماء والفقهاء والأدباء، ومع ذلك فالغالب على أهلها مذهب الرافضية الغلاة. (معجم البلدان) لياقوت الحمويّ جـ١ ص ٨٠٤.

(١) انظر (تاريخ بيهق) لعلي بن زيد البيهقيّ الشهير بابن فندق ص ٤٢٠، وهو مؤرخ توفى سنة ٥٦٥هـ. (الأعلام) للزركليّ جـ٥ ص ١٠١.

(٢) انظر مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ، لكامل سليمان ص ٨، ٩، ١٠.

والجُبّائيّ وأشباههم»[١] ، ولعل السيوطيّ اكتفى بذكر تفسير الطوسيّ شيخ الطبرسيّ لملاحظته التشابه الكبير بين الطوسيّ والطبرسيّ ، وقليل من ترجم له من أهل السنة ، ومنهم القفطيّ صاحب (إنباه الرواة) حيث قال (قصدوه للاستفادة من بلاغته في النثر والنظم ...)[٢] ، أما من ترجم له من المحدثين من أهل السنة فهم كثير منهم الشيخ : محمود شلتوت ، شيخ الأزهر السابق الذي قدَّم لطبعة (مجمع البيان) التي أصدرتها دار التقريب[٣] ، والدكتور : محمد حسين الذهبي في (التفسير والمفسرون)[٤] ، ولعل ما وجد بخط الشيخ : عبد المجيد سليم شيخ الجامع الأزهر السابق على نسخته الخاصة من (مجمع البيان) وهو (هذا التفسير من خير التفاسير التي قرأتها)[٥] ، دليل كاف على مكانة هذا التفسير ومكانة صاحبه عند الباحثين .

وقد التبس الأمر على صاحب (كشف الظنون) فنسب تفسير الطبرسيّ لشيخه الطوسيّ وخلط بين الاثنين[٦] ، والتبس الأمر أيضًا على صاحب (تاريخ التفسير) فذكر كلامًا شبيهًا بكلام صاحب كشف الظنون[٧] .

أما علماء الشيعة فقد أكثروا في مدحه والثناء عليه ، ومما قيل في حقه ما جاء في (مجالس المؤمنين) من (أنه عمدة المفسرين أمين الدين ثقة الإسلام ، كان من

---

(١) (طبقات المفسرين) للسيوطيّ ص٢.

(٢) (إنباه الرواة على أنباء النحاة) للوزير : جمال الدين القفطيّ جـ٣ ص٦، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٥٥م .

(٣) انظر مقدمة (مجمع البيان) طبعة دار التقريب بين المذاهب الإسلامية ، للشيخ : محمود شلتوت ، جـ١ ص٢٠.

(٤) انظر (التفسير والمفسرون) محمد حسين الذهبي جـ٢ ص٩٣، ط : الرابعة ، مكتبة وهبة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

(٥) انظر (الشيخ الطبرسيّ وآراؤه النحوية) مرتضى محمد تقي الأيروانيّ ص ٣٨.

(٦) انظر (كشف الظنون) لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة جـ٢ ص٣٨٥، تحقيق : محمد شرف الدين .

(٧) انظر (تاريخ التفسير) قاسم القيسيّ جـ١ ص١٩٩، مطبعة المجمع العراقي ١٣٨٥هـ ١٩٦٦م .

نحارير علماء التفسير ، وتفسيره الكبير الموسوم بمجمع البيان بيان كاف ودليل واف لجامعيته لفنون الفضل والكمال ، فهو الشيخ الإمام الأجل العالم الزاهد أمين الدولة ثقة الإسلام أمين الرؤساء ، وبالجملة ففضل الرجل وجلالته وتبحره في العلوم ووثاقته أمر غني عن البيان ، وأعدل شاهد على ذلك كتابه مجمع البيان بما جمعه من أنواع العلوم وأحاط به من الأقوال المشتتة في التفسير ، مع الإشارة في كل مقام إلى ما روي عن أهل البيت في تفسير الآيات بالوجوه البينة المقبولة ، مع الاعتدال وحسن الاختيار في الأقوال ، والتأدب وحفظ اللسان مع من يخالفه في الرأي ، بحيث لا يوجد في كلامه شيء ينفر الخصم أو يشتمل على التهجين والتقبيح ، وقل ما يوجد في المصنفين من يسلم كلامه من ذلك ، وانظر إلى كلامه في مقدمة (جامع الجوامع)[1] في حق صاحب (الكشّاف) ، وما فيه من التعظيم له والثناء على علمه وفضله ، لتعلم أنه من الفضل والإنصاف وطهارة النفس في مرتبة عالية)[2] .

وجاء في (مستدركات الوسائل) : (أنه فخر العلماء الأعلام وأمين الملة والإسلام ، المفسر الفقيه الجليل الكامل النبيل ، صاحب تفسير مجمع البيان الذي عكف عليه المفسرون ، وغيره من المؤلفات الرائقة الشائع جملة منها) . وجاء في (نقد الرجال) أنه ثقة فاضل دين عين من أجلاَّء هذه الطائفة) . وجاء في (الروضات) : (أنه الشيخ الشهيد[3] السعيد والحبر الفقيه الفريد ، الفاضل العالم المفسر الفقيه المحدث الجليل الثقة الكامل النبيل) . وجاء في (المقاييس) : (أنه أمين الإسلام الشيخ الأجل الأوحد الأكمل ، قدوة المفسرين وعمدة الفضلاء المتبحرين ، أمين الدين قدس الله نفسه الزكيّة ، وأفاض على تربته المراحم

---

(١) ويطلق عليه أيضًا (جوامع الجامع) انظر مقدمة (مجمع البيان) لمحسن العامليّ ص ٥٤.

(٢) مقدمة (مجمع البيان) لمحسن العامليّ ص ٥٢.

(٣) وقد وصف الطبرسيّ بالشيخ الشهيد إذ ربما كان قد مات مسمومًا. انظر مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ ، لكامل سليمان ص ١٠.

السرمدية ، وقد أثنى عليه الكثير من علماء الشيعة في زمانه وفي العصور التالية له ، ومنهم على سبيل المثال : العلامة محمد باقر البهبهانيّ في تعليقه على (رجال ميرزا محمد الكبير) ، والمولى نظام الدين القرشي تلميذ الشيخ البهائي في (نظام الأقوال) ، والشيخ منتجب الدين علي بن عبيد الله بن بابويه في (الفهرست) ، والعلامة المجلسيّ في (الوجيزة) ، والشيخ الحافظ ملا عبد الله الأصفهانيّ المعرف بالأفندي في (رياض العلماء) والسيد شفيع الجابلقي في (الروضة البهية) ، والمحدث الفقيه البحراني صاحب (الحدائق)(١) .

والثروة العلمية التي خلفها الطبرسيّ تدل على أنه كان من أبرع أقرانه علمًا ومعرفة وأدبًا وفنًّا ، لأنها آثار جليلة سجلها التاريخ بالفخر ، تركت لصاحبها أطيب الذكر لأنها كانت حرية بجعله إمام هذا الفن ، بالإضافة إلى أنه كان شيخ الطائفة في فقه الشريعة وعلوم الدين ، ومن الأقطاب وأهل النظر والتحقيق والبحث والتدقيق ، وقد سلك منهج المجددين من حملة الدعوة كأمثال الصدوق والمفيد والطوسيّ والمرتضى(٢) .

❁ ❁ ❁

شيوخه وتلامذته ومصنفاته وآثاره :

روى الطبرسيّ عن كثير من علماء الشيعة وأعلامهم ، منهم الشيخ أبو علي بن الشيخ الطوسيّ شيخ الطائفة في زمانه ، والشيخ أبو الوفاء عبد الجبار بن علي المقري الرازي عن الشيخ الطوسيّ ، والشيخ الحسن بن الحسين بن الحسن بن بابويه القُمّيّ الرازي جد منتجب الدين صاحب (الفهرست) ، والشيخ الإمام موفق الدين الحسن ابن الفتح الواعظ البكرابادي عن أبي علي الحسن بن محمد ابن الشيخ الطوسيّ ،

---

(١) مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ ، لكامل سليمان ص ١٠، مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ، لمحسن الأمين العامليّ ص ٥٢.

(٢) مقدمة (جوامع الجامع) لكامل سليمان ص ٩.

والسيد أبو طالب محمد بن الحسين الحسيني القصبيّ الجرجاني ، والشيخ الإمام أبو الفتح عبد الله بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، والشيخ أبو الحسن ، محمد بن الحسين البيهقيّ ، والشيخ جعفر الدوريستيّ وهو من تلامذة المفيد[(١)] .

وقام الطبرسيّ برحلات في طلب العلم منها رحلته إلى مدينة النجف ، حيث كانت النجف وما زالت مقر المرجعية الشيعية في البلاد الإسلامية لذا اكتسبت أهمية خاصة ، وترجع أهميتها إلى وجود قبر الإمام علي بن أبي طالب فيها ، وهناك رحلة أخرى إلى مدينة الري للأخذ عن عبد الجبار بن علي المقري الرازي الذي تذكر المصادر أنه سكن الري بعد مغادرته الغريّ ، وللأخذ أيضًا عن الشيخ أبي جعفر الدوريستيّ الذي سكن بالري أيضًا[(٢)] ، ثُم رحل الطبرسيّ بعد ذلك إلى (طوس[(٣)]) حيث روى عن القشيريّ صحيفة الإمام الرضا سنة ٥٠١هـ[(٤)] ، ثُم رحل الطبرسيّ إلى (كرمان) للأخذ عن تاج القرّاء الكرمانيّ الذي لم يغادر موطنه مطلقًا[(٥)] ، ويبدو أن الطبرسيّ أخذ عنه القراءة والنحو[(٦)] ، ثُم انتقل الطبرسيّ إلى (سبزوار) من بيهق واستقر بها وألَّف تفاسيره الثلاثة بها ، وبقي في سبزوار حتى وافاه الأجل ، ونقل نعشه إلى المشهد الرضويّ حيث دُفن هناك[(٧)] .

---

(١) مقدمة (جوامع الجامع) لكامل سليمان ص ٩، مقدمة (مجمع البيان) لمحسن العامليّ ص٥٢

(٢) انظر (أعيان الشيعة) جـ٣٧ ص ٨٩، (روضات الجنات) للخوانساريّ جـ٢ ص ١٧٤.

(٣) طوس : هي مدينة بخراسان بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ ، فُتحت أيام عثمان بن عفَّان ، وبها قبر عليّ بن موسى الرضا وقبر هارون الرشيد ، وبها آثار أبنية إسلامية جليلة ، و قد خرج من طوس من أئمة العلم و الفقه ما لا يُحصى و على رأسهم أبو حامد الغزاليّ صاحب التصانيف الكثيرة المشهورة ، انظر (معجم البلدان) لياقوت الحمويّ جـ٣ ص٥٦٠- ٥٦١.

(٤) انظر (روضات الجنات) للخوانساريّ جـ٥ ص ٣٥٩.

(٥) انظر (معجم الأدباء) لياقوت الحمويّ جـ١٩ ص ١٢٤.

(٦) انظر (تاريخ بيهق) لابن فندق ص ٤٢٠.

(٧) انظر (تاريخ بيهق) لابن فندق ص ٤٢٠.

وروى عن الطبرسيّ جماعة من أفاضل علماء الشيعة وأعلامهم، منهم ولده رضي الدين أبو نصر حسن بن الفضل صاحب كتاب (مكارم الأخلاق) المشهور، وروى عنه أيضًا الشيخ رشيد الدين أبو جعفر محمد بن علي بن شهراشوب، والشيخ منتجب الدين صاحب (الفهرست)، والسيد فضل الله الراوندي صاحب كتاب (الخرائج والجرائح) وصاحب الشرح الكبير على (نهج البلاغة)، والسيد أبو الحمد مهدي بن نزار الحسيني القايني، والسيد شرفشاه بن محمد بن زيادة الأفطسي، والشيخ عبد الله بن جعفر الدوريستيّ، وشاذان بن جبرائيل القُمّيّ، وبرهان الدين محمد بن علي القزوينيّ الهمدانيّ وغيرهم[١].

فالطبرسيّ له مصنفات كثيرة نافعة وجملة منها مشهورة وهي:

١- (مجمع البيان في تفسير القرآن) في عشر مجلدات، وهو موضوع هذا البحث.

٢- (الكافي الشافي من كتاب الكشاف) للعلامة جار الله، صنفه بعد اطّلاعه على الكشاف لأنه صنف (مجمع البيان) قبل أن يطلع على الكشاف، وقد ذكر الطبرسيّ أنه حين فرغ من تفسيره الكبير (مجمع البيان) اطّلع عل كتاب (الكشّاف) فوقع منه موقع الإجلال والاحترام فألّف كتابه هذا، واستخلص من (الكشّاف) من بدائع معانيه وروائع ألفاظه ما لا يلقى مثله في كتاب مجتمع الأطراف[٢].

٣- (جوامع الجامع) ألفه بعد التفسيرين السابقين بناء على التماس ولده الحسن ليكون لعامة الناس وليكون جامعًا بين فوائد الكتابين بوجه الاختصار كما صرح في مقدمته[٣]، والطبرسيّ في هذا الكتاب بدا متأثرًا بالزمخشريّ تأثرًا واضحًا، وقد

---

(١) مقدمة (مجمع البيان) لمحسن العامليّ ص ٥٢، مقدمة (جوامع الجامع) لكامل سليمان ص٩

(٢) انظر مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ جـ١ ص ٢.

(٣) انظر مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ ص ٢.

ينقل عن (الكشّاف) نصوصًا دون أي تعديل أو تغيير، وقد أثنى في مقدمته على الزمخشريّ ثناءً حارًا يليق بالعلماء[١].

٤- (إعلام الورى بأعلام الهدى) وهو من تراجم أئمة أهل البيت- عليهم السلام- وأخبارهم، وآثارهم وفضائلهم وسائر أحوالهم، وهو في مجلدين.

٥- (الآداب الدينية) وهو كتاب في الأخلاق والآداب.

٦- (العمدة) في أصول الدين والنوافل والفرائض بالفارسية.

٧- (رسالة حقائق الأمور) ٨- (النور المبين)

٩- (تاج المواليد) ١٠- (الخزانة المعينيّة)

١١- (عدة السفر وعمدة الحضر) ١٢- (الفائق)

١٣- (غنية العابد) ١٤- (كنوز النجاح).

وهناك مؤلفات أخرى نسبت إليه بطريق الخطأ وهي في حقيقة الأمر لغيره من العلماء، ومن ذلك كتاب (الاحتجاج) وهو من مصنفات أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسيّ، كما صرح بذلك ابن شهراشوب في (معالم العلماء)، وكتاب (أسرار الأئمة) نسبه إليه بعض العلماء، وأوضح صاحب (الروضات) أنه لولده الحسن بن الفضل، وكتاب (مشكاة الأنوار) نسبه إليه بعض العلماء، وجاء في (الروضات) نسبته لسبطه الشيخ أبي الفضل علي بن الشيخ رضى الدين أبي النصر، وكتاب (الجواهر في النحو) نسبه إليه بعض العلماء، وجاء في (الروضات) أنه من مؤلفات الشيخ شمس الدين الطبرسيّ النحوي، ونسب إليه بعض العلماء كتاب (نثر اللآلئ) وهو للسيد علي بن فضل الله الحسني الرواندي[٢].

---

(١) انظر مقدمة (جوامع الجامع) للطبرسيّ ص ٢.

(٢) انظر مقدمة (مجمع البيان) لمحسن العامليّ ص ٥٥، مقدمة (جوامع الجامع) لكامل سليمان ص ١٠.

عصر الطبرسيّ ومعاصروه من المفسرين:

عاش الطبرسيّ في عصر الدولة السلجوقيّة التي حكمت العراق بين (٤٤٧هـ: ٥٩٠هـ) وهي الدولة التي قامت في أعقاب الدولة البويهيّة (٣٣٤هـ: ٤٤٧هـ)، وقد تميزت هذه الفترة باضطراب سياسي ومصادمات عسكرية لم تشهد الدولة الإسلامية لها مثيلًا، فمنذ قيام الدولة السلجوقيّة وشرقي الخلافة الإسلامية تشهد اضطرابات وفتن بين سلاطين السلاجقة وغيرهم من الحكام، بغية توطيد سلطانهم وتثبيت ملكهم، بل كانت بين السلاجقة أنفسهم صراعات للسيطرة على البلاد.

وكانت الخلافة العباسية تقف من هذه الفتن موقف المتفرج، المحاذر من أن تصيبه بعض شرورها، فقد كان الخليفة رمزًا لا قيمة له من الناحية العملية، وكانت هذه الفتن إما سياسية تسري بين الحكام وإما دينية بين السلطة والعلماء، وكثرت الفتن المذهبية كالفتنة بين الحنابلة والأشعريّة في المدرسة النظامية ببغداد سنة ٤٦٩هـ، والفتنة بين الشافعية والحنابلة سنة ٤٧٥هـ، وكثرت الفتن الطائفية وكانت فتنًا ضد أفكار وليست تابعة للتغيير السياسي، وكان يصحبها شيء من إحراق الكتب والمكتبات، كالفتنة التي أدت إلى خروج أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ من بغداد، فذهب إلى النجف واستقر فيها وأسس جامعة النجف الدينية[1].

أما الخلافة الفاطمية فلم تكن بأحسن حال من الخلافة العباسية، بل كانت تسير بخطى حثيثة نحو التدهور والانحطاط والضعف، وبين هذين الضعفين للخلافة العباسية والفاطمية، وتصارع القائمين على الدولتين سقطت القدس بيد الصليبيين، وما تبع ذلك من حروب استنزفت طاقات المسلمين وقدراتهم[2].

وكان من معاصري الطبرسيّ من المفسرين الزمخشريّ صاحب (الكشاف)

---

(١) انظر (الكامل في التاريخ) لابن الأثير حوادث سنة (٤٦٩-٤٧٥).

(٢) انظر (الكامل في التاريخ) لابن الأثير حوادث سنة (٥١٥).

وقد ولد في زمخشر إحدى قرى خوارزم سنة ٤٦٧هـ وتوفي ٥٣٨هـ، والبغويّ صاحب (معالم التنزيل) ولد في بغشور ونسب إليها، وهي نسبة شاذة على غير قياس، وبغشور بلدة من بلاد خراسان، وقد توفي ٥١٠هـ، وابن العربي صاحب (أحكام القرآن) وهو من مفسري الأندلس ولد في أشبيلية سنة ٤٦٨هـ وتوفي ٥٤٣هـ، وابن عطية وهو من مفسري الأندلس أيضًا صاحب (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ولد بغرناطة سنة ٤٨٠هـ وتوفى ٥٤٦هـ[1].

❁ ❁ ❁

الحالة الدينية والثقافية والسياسية في عصر الطبرسيّ:

من الملاحظ أن القرن الخامس الهجري يتميز بكثرة الفرق والمذاهب الإسلامية، وهي نتيجة لما حدث في القرنين الثالث والرابع من نهضة ثقافية، كما يسود الاضطراب والخلاف المذهبي في هذا العصر، فقد حل التعصب والتشدد مكان الحرية الفكرية، وقد عرف السلاجقة الذين حكموا في هذا القرن بحبهم للدين، وتمسكهم بالمذهب السني الذي اعتنقوه قبل أن يؤسسوا دولتهم، مما جعلهم يحبون علماء الدين ويحترمونهم، وكان هناك الجانب السني والذي يمثله العباسيون في بغداد، والجانب الشيعي الذي يمثله الفاطميون في مصر، والجانب المسيحي الذي يمثله الصليبيون على حدود الدولة السلجوقيّة، وقد عاصرت هذه المذاهب الدولة السلجوقيّة التي تعتنق المذهب السني، فرجحت كفة هذا

---

(١) انظر (وفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان) أحمد بن محمد ابن خلكان جـ٢ ص ١١٠، تحقيق: إحسان عباس، (معجم البلدان) ياقوت بن عبد الله الحمويّ جـ٥ ص ١١٢، (طبقات المفسرين) للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوديّ، تحقيق: علي محمد عمر، (الأعلام) خير الدين الزركليّ جـ٤ ص ٥٣، ٥٤٣، (روضات الجنات في أحوال العلماء السادات) ميرزا محمد باقر الخوانساريّ الأصبهانيّ جـ٨ ص ٢٥، تحقيق: أسد الله اسماعيليان، (طبقات المفسرين) جلال الدين السيوطيّ ص ٦٠، ليدن، طهران، ١٩٦٠م.

المذهب ، وأصبح أقوى من المذاهب الأخرى ، خاصة حين كان السلاجقة في أوج قوتهم[١] ، فقد كان القرن الخامس عصر انتصار لأهل السنة ، وقد ساعد تعصب سلاطين السلاجقة له على انتعاشه وانتصاره على بقية المذاهب الأخرى من شيعة ومعتزلة ...، ويظهر موقف السلاجقة بوضوح في تأييدهم لخلفاء الدولة العباسية الذين يتمثل فيهم المذهب السُّنيّ ، وقد كانت حركة المعتزلة من أهم الحركات الدينية التي ظهرت في العالم الإسلامي ، وقد راجت سوق المعتزلة في عصر الخليفة العباسي المأمون[٢] ، وقد ثار الخلاف بين المعتزلة وبين مخالفيهم من الفرق الإسلامية الأخرى التي جنبت تفسير القرآن والعقيدة الإسلامية من أصولهم وآرائهم ، ولم تنكسر حدة الاعتزال إلا في القرن الرابع ، بظهور الإمام الأشعري والإمام أبي حامد الغزالي من بعده ، فقد دب الضعف في مذهب المعتزلة منذ القرن الرابع الهجري ، بعد أن حمل أبو الحسن الأشعري على آرائهم ، ووافق أهل السنة في كثير مما ذهبوا إليه ، وحارب المعتزلة بسلاحهم ، فاستعان بالمنطق والفلسفة في دحض حججهم .

وقد كان الغرض من إنشاء المدارس النظامية التي أسسها الوزير السلجوقيّ (نظام الملك) هو نشر الطريقة الأشعريّة في الفقه الإسلامي ، كما ساعد على انتصار أهل السنة على المعتزلة ظهور أبي حامد الغزالي في النصف الثاني من القرن الخامس ، فألف كتبًا بالعربية والفارسية ، مثل (إحياء علوم الدين) والغزالي من الذين درسوا بالمدرسة النظامية ببغداد ، ومن الظواهر الجديدة في هذا العصر امتزاج العلوم امتزاجًا عضويًا باجتماع خصائصها الروحية والعقلية والمادية ، وبرز في القرن الرابع والخامس علماء جمعوا بين الفقه والكلام ، فقد امتاز القرن الخامس بتلاقي الطرفين

---

(١) انظر (السلاجقة في التاريخ والحضارة) أحمد كمال الدين حلمي ص ٢١٥، إدارة البحوث العلمية ، الكويت ، ط : أولى ١٩٧٥م .

(٢) انظر (تاريخ الإسلام السياسي) حسن إبراهيم حسن جـ٣ ص ٢١٣.

المتباعدين الحديث والكلام[١] .

أما المذهب الشيعي فلم يكن ضعيفًا في أواسط القرن الخامس وأوائل السادس ، وذلك لأن هذا العصر كان امتدادًا لعصر قوة الشيعة في العهد البويهي ، ولكن وجود السلاجقة المتمسكين بالمذهب السني والغيورين على الخلافة العباسية- خاصة بعد سيطرتهم على إيران- هو الذي أدى إلى ضعف هذه الفرقة ، وبقيت هذه الفرقة على ضعفها مصدر قلق واضطراب لأهل السنة ، لأن فرقة الإسماعيلية ظلت بإيران في كثير من مراحل الدولة السلجوقيّة قوة لها أثرها ، ولم يتوقف التشيع عن الانتشار لترويجهم لهذا المذهب في مساجدهم ومدارسهم ومكتباتهم ، ولم تكن العلاقة بين السلاجقة والشيعة علاقة مهادنة ، بل اتسمت بالقسوة والاضطهاد خاصة مع الباطنية ، ويضرب المثل في هذا الصدد بقسوة السلطان (ألب أرسلان) معهم ، وعداوة السلطان محمود لهم ، حتى أنه حرمهم من امتلاك المدارس وحضور مجالس البحث والنظر ، وقد سجل التاريخ سلسلة من الحوادث التي وقعت بين السنة والشيعة وكانت تنتهي في غالب الأحيان بغلبة أهل السنة على الشيعة وإيقاع الخسائر بينهم[٢] ، أما موقف الشيعة من الخلافة العباسية فقد كان سلبيًا حيث اعتبروا الخلفاء العباسيين غاصبين للخلافة ، وكانوا يتهمونهم بالتقاعس وعدم الاهتمام بأمور المسلمين ، وبعدم الدفاع عن ثغور الممالك الإسلامية ، واشتد النزاع بين أهل السنة والشيعة ، وحاول كل منهم ترويج مذهبه ، كما ظهر الخلاف بين بعض مذاهب أهل السنة ، وخاصة بين الشافعية والحنفية ، وقد انتشرت ظاهرة التصوف في القرن الخامس الهجري ، وكان الصوفية يتجنبون التعصب المذهبي ، ويفضلون الانصراف إلى عبادة الله والتقرب إليه عن طريق الزهد والتقشف وينفرون

---

(١) انظر (التفسير ورجاله) محمد الفاضل بن عاشور ص ٩٩، دار الكتب الشرقية ، تونس ، ط : ثانية ١٩٧٢م .

(٢) انظر (السلاجقة في التاريخ والحضارة) أحمد كمال الدين حلمي ص ٢١٩، (الكامل في التاريخ) لابن الأثير ، حوادث سنة ٤٤٤ إلى سنة ٤٨٦هـ .

من علم الكلام ، وهكذا أصبح التصوف يمثل حركة مضادة للنظر العقلي في الدين ، ويعتمد على أساس نفسي وهو تشويق المرء إلى عبادة الله وطاعته ، والعزلة عن الدنيا والاتجاه إلى الآخرة ، وكان شيوخهم يبتعدون عن مصاحبة السلاطين وأصحاب الجاه ، ولا يتدخلون في النزاعات بين الفرق المختلفة ، وينتهجون سياسة السلام مع الجميع ، مما أكسبهم احترام الخاصة والعامة ، ومع ذلك لم يسلموا من النقد والتجريح ، لانحراف بعضهم الفكري في إسقاط التكاليف الشرعية ، وعدم مشاركتهم بالجهاد في الثغور ، وميلهم إلى الدعة والراحة[١] ، وكان لاعتراف الخليفة العباسي بدولة السلاجقة أثر في تقرب السلاجقة من العباسيين ، ومما زاد في توثيق العلاقة أنهم كانوا على المذهب السني وقد تطورت العلاقة بينهما مما جعل الخليفة العباسي يفكر في الاستعانة بهم لحماية الخلافة العباسية من النفوذ الفاطمي ، الذي أخذ ينتشر في بلاد العراق في العهد البويهي ، خاصة بعد أن نقل إلى الخليفة العباسي بعض عيونه أن عددًا كبيرًا من جند الأتراك اعتنقوا المذهب الفاطمي ، فاضطر الخليفة القائم بأمر الله أن يوفد إلى (طغرلبك) ملك السلاجقة رسولًا يستميله ويدعوه للحضور إلى دار الخلافة ، ولما تمكن طغرلبك من السيطرة على أكثر أقاليم إيران وبعض البلاد المجاورة تأهب للمسير إلى العراق سنة ٤٤٧هـ ، ودخل بغداد وأمر الخليفة العباسي بالخطبة له في مساجد بغداد ، كما أمر أن ينقش اسمه على السكة ، ولكن دخول طغرلبك لمدينة بغداد كان دخول الفاتحين ، وعلى الرغم من أن السلاجقة أبعدوا خطر الفاطميين ، إلا أنهم أساءوا معاملة العباسيين فجعلوا العراق إقليمًا من أقاليم دولتهم ، وأرسلوا نوابًا عسكريين يحكمون باسمهم ويرسلون الأموال إلى السلطان السلجوقيّ ، ولم يبق للخليفة العباسي سوى نقش اسمه على السكة[٢] .

---

(١) انظر (السلاجقة في التاريخ والحضارة) أحمد كمال الدين حلمي ص٢١٧، ٢٢٧، (دولة السلاجقة) عبد النعيم محمد حسنين ص١٥٥، ١٥٩.

وعندما خضعت بلاد خراسان وما وراء النهر للحكم العربي ، ازدهرت فيها اللغة العربية وآدابها والعلوم الإسلامية ، وكان النشاط العلمي والأدبي يخالطه حب الدين والغيرة عليه والدفاع عنه ، وكثرت المدارس والمكتبات ، وشجع الحكام هذه الحركة الفكرية ، وقد ساعد حكام السلاجقة على اختلاط الإيرانيين بالعراقيين ، فحدث امتزاج حضاري بين الفرس والعرب ، وأدى إلى انتشار كتب العربية في إيران ، وظهرت آثار اللغة العربية في اللغة الفارسية ، وكان طلاب العلم يجوبون البلاد ويرحلون إلى مراكز العلم والمعرفة في الأقاليم والبلاد المختلفة ، مما جعلهم يجمعون بين الثقافات والعلوم المختلفة النقليّة والعقليّة(1) ، كما اتسع أفق الفكر الإسلامي وازدادت قدرات المسلمين في البحث والتأليف ، نتيجة لحركة الترجمة التي نشطت في الدولة العباسية ، ولكثرة تنقل رجال العلم في العالم الإسلامي ، كما أدى اختلاف الفرق الإسلامية وتعددها إلى إيجاد نشاط علمي ، لأن كل فرقة من الفرق اتخذت مدارس خاصة بها لتنشر تعاليمها وتخرج المتخصصين بهذا المذهب ، وكان التعليم في المدارس امتدادًا لحركة التعليم في المساجد ، وقد استمرت المساجد في أداء وظيفتها التعليمية في العصر السلجوقيّ ، لكن السلاجقة- الذين عرفوا برعايتهم للعلوم والآداب- خصصوا المدارس النظامية لتعليم العلوم الإسلامية ولاسيما الفقه ، وتُعدّ المدارس النظامية أول نوع ظهر في الإسلام من المؤسسات العِلْميّة بمعناها الدقيق ، وقد هيّأت لطلابها أسباب العيش ، وأصبحت مثالًا لما قام بعدها من دور العلم ومراكز الثقافة ، وقد جاءت هذه المدارس بفضل جهود (نظام الملك) وزير ألب أرسلان (من ٤٥٥هـ وحتى ٤٦٥هـ) ، فقد بنى نظام الملك مدارس دينية على شاكلة مدرسة بغداد في المدن

---

(١) انظر (الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق خلال القرن الخامس الهجري) فاضل الخالديّ ص ١٧٥: ١٧٨، (الكامل) لابن الأثير جـ٩ ص ٢٥٥.

(٢) انظر (دولة السلاجقة) عبد النعيم محمد حسنين ص ١٧٠.

الكبرى كأصفهان ونيسابور ومرو، وكان الإقبال شديدًا على هذه المدارس، فاجتمع بها عدد كبير من العلماء الفحول، وقدم إليها طلاب العلم من كل مكان، وقد ساعدت دور الكتب وحوانيت الوراقين على رفع مستوى الثقافة، كما أصبحت المساجد كالمكتبات العامة، وكانت خزائنها غنية بالكتب ولاسيما الكتب الدينية التي كان الناس يوقفونها على المساجد، وكانت هناك خزائن كتب أنشأها الأغنياء، تضم كتبًا في موضوعات متنوعة كالعلوم الإسلامية والمنطق والفلسفة والفلك وغيرها من العلوم، وكثيرًا ما كانت هذه الدور منتدى للعلماء يتداولون فيها الأبحاث العلمية، وتتم فيها المناظرات الأدبية، ولا شك أن رعاية الثقافة تقتضي عناية بالكتب والمكتبات، وقد تحقق ذلك في هذا العصر بصورة ليس لها مثيل[1]، ومما يؤكد النشاط العلمي والثقافي في بلاد العراق وفارس وما وراء النهر، ما زخرت به كتب التراجم والطبقات من أسماء العلماء والأعلام في فروع العلوم الإسلامية، وانتسب الكثير منهم إلى تلك الأقاليم.

وقد عاش الطبرسيّ في غمرة هذه الأحداث السياسية والدينية والثقافية، وكان لكل ذلك أثره المباشر في تكوين شخصيته، حيث نجده بعيدًا عن التقلبات السياسية مؤثرًا الانصراف إلى تلقي العلوم ومجالسة علماء عصره ومن ثُم التدريس والتأليف، وكان للحياة الثقافية الزاهرة ما يدعوه إلى الاهتمام بعلوم الشريعة والعناية بالكتاب تفسيرًا، حيث نشأ وتعلم على شيوخ وعلماء عصره البارزين في علوم الشريعة المختلفة، فاستطاع أن يأخذ من كل هؤلاء بقدر وأن يهضم تلك العلوم فيبرز مفسرًا وفقيهًا.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (الحياة السياسية ونظم الحكم في العراق) فاضل الخالديّ ص١٨٥ وما بعدها.

ب- حول مقدمة الطبرسيّ في (مجمع البيان)

صدّر الطبرسيّ مقدمته في (مجمع البيان) بالحديث على أن علم القرآن هو أشرف العلوم وأفضلها و أنفعها و أكملها ..، فإنه لجميع العلوم الأصل، و ذكر في ذلك أحاديث مرفوعة عن الأئمة والنبي، وعلل حذف أسانيد الأحاديث بإيثار التخفيف ولاشتهارها عند أصحاب الحديث[1] .

ثُم تحدث عن ندرة التفاسير الشيعية بقوله : (إلا أن أصحابنا لم يدوّنوا في ذلك غير مختصرات نقلوا فيها ما وصل إليهم في ذلك من الأخبار، ولم يعنوا ببسط المعاني وكشف الأسرار، إلا ما جمعه الشيخ الأجل السعيد أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ من كتاب التبيان)[2] .

ثُم يبيّن الطبرسيّ تأثره بتفسير الطوسيّ بقوله : (فإنه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق، وقد تضمن من المعاني والأسرار البديعة، واحتضن من الألفاظ اللغة الوسيعة، ولم يقنع بتدوينها دون تبيينها، ولا بتنميقها دون تحقيقها، وهو القدوة أستضيء بأنواره وأطأ مواقع آثاره)[3] .

ثُم ينتقد الطبرسيّ تفسير الطوسيّ بقوله : (غير أنه خلط في أشياء مما ذكره في الإعراب والنحو الغث بالسمين، والخاثر بالزباد، ولم يميز بين الصلاح مما ذكر فيه والفساد، وأدى الألفاظ في مواضع من متضمناته قاصرة عن المراد، وأخل بحسن الترتيب وجوده التهذيب، فلم يقع لذلك من القلوب السليمة الموقع المرضي، ولم يعل من الخواطر الكريمة المكان العليّ)[4] .

---

(١) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٥

(٢) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٥.

(٣) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٥.

(٤) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٥.

ثُم يبيّن الطبرسيّ إفادته من التفاسير السابقة بقوله: (ثُم قصرت وهمي وهمّي على اقتناء هذه الذخيرة الخطيرة ..، وأطلت التفكير وأحضرت التفاسير)[١].

ثُم يصف الطبرسيّ تفسيره بقوله: (وابتدأت بتأليف كتاب هو في غاية التلخيص والتهذيب، وحسن النظم والترتيب، يجمع أنواع هذا العلم وفنونه، ويحوي نصوصه وعيونه من علم قراءته وإعرابه، ولغاته وغوامضه ومشكلاته، ومعانيه وجهاته، ونزوله وأخباره وقصصه وآثاره، وحدود وأحكامه وحلاله وحرامه)[٢].

ثُم بيّن الطبرسيّ نصرته لمذهب أصحابه من الإماميّة بقوله: (والكلام على مطاعن المبطلين فيه وذكر ما يتفرد به أصحابنا من الاستدلالات بمواضع كثيرة منه على صحة ما يعتقدونه من الأصول والفروع، والمعقول والمسموع، على وجه الاعتدال والاختصار فوق الإيجاز ودون الإكثار، فإن الخواطر في هذا الزمان لا تحتمل أعباء العلوم الكثيرة)[٣].

ثُم يبين الطبرسيّ منهجه في تفسيره (مجمع البيان) بقوله: (وقدمت في مطلع كل سورة ذكر مكّيّها ومدنيّها، ثُم ذكر الاختلاف في عدد آياتها ثُم ذكر فضل تلاوتها، ثُم أقدم في كل أية الاختلاف في القراءات، ثُم ذكر العلل والاحتجاجات، ثُم ذكر العربية واللغات ثُم ذكر الإعراب والمشكلات، ثُم ذكر الأسباب والنزولات، ثُم ذكر المعاني والأحكام والتأويلات، والقصص والجهات، ثُم ذكر انتظام الآيات، علي أنني قد جمعت في عربيته كل غرة لائحة، وفي إعرابه كل حجة واضحة، وفي معانيه كل قول متين، وفي مشكلاته كل برهان مبين، وهو بحمد الله للأديب عمدة وللنحوي عدة وللمقرئ بصيرة وللناسك ذخيرة وللمتكلم

(١) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٦.

(٢) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٦.

(٣) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٦.

حجة وللمحدث محجة وللفقيه دلالة وللواعظ آلة)[١] .

ثُم يذكر الطبرسيّ مقدمات لابد من معرفتها لمن أراد الخوض في علوم القرآن ، وتجمعها فنون سبعة هي :

١- في تعداد آي القرآن والفائدة من معرفتها .

٢- في ذكر أسامي القراء المشهورين في الأمصار ورواتهم .

٣- في ذكر التفسير والتأويل والمعنى .

٤- في ذكر أسامي القرآن و معانيه .

٥- في إعجاز القرآن وحفظه .

٦- في ذكر بعض ما جاء من الأخبار المشهورة في فضل القرآن وأهله .

٧- في ذكر ما يستحب للقارئ من تحسين اللفظ وتزيين الصوت بقراءة القرآن .

ويبين الطبرسيّ خلال ذلك ما يلي :

- رأي الإماميّة في قراءة القرآن[٢] .

- حكم تفسير القرآن بغير علم[٣] .

- أدوات التفسير[٤] .

- إنكار الطبرسيّ للزيادة والنقصان في القرآن[٥] .

وغير ذلك من القضايا الكثيرة التي تمَّ مناقشتها في هذه الأُطروحة .

---

(١) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٧.

(٢) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٩.

(٣) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨٠.

(٤) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨١.

(٥) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨٣.

سبب تصنيف الطبرسيّ لتفسيره :

ابتدأ الطبرسيّ في تأليف تفسيره (مجمع البيان) قبل عام٥٣٠هـ ، وقد ذرف على الستين من عمره كما ذكر في مقدمة كتابه (مجمع البيان) ، وانتهى من تأليفه عام٥٣٦هـ وقد أثبت ذلك في نهاية الكتاب[١] ، وكان الطبرسيّ مُقيمًا في سبزوار في ظل أسرة آل زياد الأفطس ، وهي أسرة علوية يرجع نسبها إلى عبد الله المفقود بالمدينة ابن الحسن المكفوف بن الحسن الأفطس بن علي الأصغر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، حيث ألَّف (مجمع البيان) بناء على رغبة نقيبهم أبي منصور محمد بن يحيى بن هبة الله الحسيني الأفطس[٢] ، يقول الطبرسيّ في مقدمته : (فحداني على تصميم هذه العزيمة ما رأيت من عناية مولانا الأمير .. فخر آل رسول الله أبي منصور محمد بن يحيى بن هبة الله الحسيني- بهذا العلم وصدق رغبته في معرفة هذا الفن ، وقصر همه على تحصيل حقائقه ، والاحتواء على جلائله ودقائقه .. فأوجبت على نفسي إجابته إلى مطلوبه)[٣] .

❁ ❁ ❁

حكاية غريبة عن سبب تصنيف الطبرسيّ لتفسيره :

ذكر صاحب (رياض العلماء) هذه الحكاية فقال : (مما اشتهر بين العام والخاص أنّه (أي الطبرسيّ) أصابته السكتة فظنّوا به الوفاة ، فغسّلوه وكفّنوه ودفنوه وانصرفوا ، فأفاق ووجد نفسه مدفونًا فنذر إن خلَّصه الله من هذه البليّة أن يؤلّف كتابًا في تفسير القرآن ، واتفق أن بعض النباشين كان قد قصد قبره في تلك الحال وأخذ في نبشه ، فلمّا نبشه وجعل ينزع عنه الأكفان قبض بيده عليه ، فخاف النبّاش خوفًا عظيمًا ثُم كلَّمه فازداد خوف النبّاش ، فقال له : لا تخف وأخبره بقصته فحمله

---

(١) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٧٦، وانظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١٠ ص ٨٧١.

(٢) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٦.

(٣) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٦.

النبّاش على ظهره وأوصله إلى بيته ، فأعطاه الأكفان ووهب له مالًا جزيلًا وتاب النبّاش على يده ، ثُم وفّى بنذره وألّف كتاب (مجمع البيان) . وقال الفاضل الثوريّ في (مستدركات الوسائل) بعد نقل هذه الحكاية : (ومع هذا الاشتهار لم أجدها في مؤلّف أحدٍ قبله وربَّما نسبه إلى العالم الجليل المولى فتح الله الكاشانيّ صاحب تفسير (منهج الصادقين) المتوفى سنة تسعمائة وثُمان وثُمانين)[١] .

ثُم قال محسن الحسيني العامليّ في مقدمته لمجمع البيان تعليقًا على هذه الحكاية الغريبة : (أقول : ومما يُبعد هذه الحكاية مع بُعدها في نفسها من حيث استبعاد بقاء حياة المدفون بعد الإفاقة إنها لو صحَّت لذكرها في مقدمة (مجمع البيان) لغرابتها ولاشتمالها على بيان السبب في تصنيفه ، مع أنه لم يتعرَّض لها والله أعلم)[٢] .

❁ ❁ ❁

طبعات (مجمع البيان) :

وقد طُبع مجمع البيان عدة طبعات غير محققة باستثناء طبعة (دار المعرفة) وهي الطبعة التي اعتمدت عليها في بحثي ، ولذلك جاءت طبعاته السابقة كلها محتوية على الأخطاء والنواقص ، سواء طبعة المكتبة الإسلامية أو طبعة بيروت أو طبعة دار التقريب- كما بيّنّا في مقدمة هذه الأُطروحة .

❁ ❁ ❁

الكتب التي صُنّفت على أساسه :

لأهمية هذا التفسير تناوله العلماء بالتعليق والتلخيص والشرح ومن ذلك ما يلي :

١- (زبدة البيان المنتزع من مجمع البيان) وهو مختصر لمجمع البيان : للشيخ

---

(١) انظر مقدمة (مجمع البيان للطبرسيّ) لمحسن الحسيني العامليّ جـ١ ص٥٦.

(٢) انظر مقدمة (مجمع البيان للطبرسيّ) لمحسن الحسيني العامليّ جـ١ ص٥٦.

زين الدين علي بن محمد بن يوسف النباطي المتوفى ٨٧٧هـ[١] .

٢- مختصر مجمع البيان : للمولى محمد بن أحمد المعروف بخواجكي الشيرازي ، ألّفه باسم السلطان إبراهيم قطب شاه الهندي المتوفى سنة ٩٨٨هـ[٢] .

٣- (قراضة النظير وخلاصة التفسير) وهو مختصر لمجمع البيان كتبه الشيخ إبراهيم الكفعمي[٣] .

٤- (شرح شواهد مجمع البيان) لمحمد حسين بن ميرزا طاهر القزويني ، وهو من أعلام القرن الحادي عشر الهجري[٤] .

٥- (حاشية على مجمع البيان) حيث كتب : خليل بن غازي قزويني (ت ١٠٨٩هـ) تسع وثُمانين وألف حاشية على مجمع البيان[٥] .

٦- (طبرسيّ ومجمع البيان) كتاب قام بتأليفه مجموعة من المؤلفين ، ويقع في جزأين باللغة الفارسية[٦] .

٧- (مفردات القرآن في مجمع البيان) الياس كلانتري بمساعدة الدكتور : عباس الترجمان- محمد علي حقيقي- فخر الدين شمس- مرتضى نام آور ، وهو عبارة عن معجم لمفردات اللغة المستخدمة في (مجمع البيان) وهو حديث ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ، مطبعة جايخانة حيدري- إيران- تهران .

❁ ❁ ❁

(١) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ٢٠٦.

(٢) توجد نسخة ناقصة منه في الخزانة الرضويّة ، انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ٢٠٦.

(٣) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٤ ص ٣١١.

(٤) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٣ ص ١٦٩.

(٥) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ١ ص ٢٥٦.

(٦) انظر (الشيخ الطبرسيّ وآروؤه النحوية) مرتضى محمد تقي الأيروانيّ ، المقدمة ص د .

الفصل الثاني

مصادر الطبرسيّ في تفسيره (مجمع البيان)

١- كُتب التفسير

أ- كُتب التفسير الشيعيّة

١- تفسير أبي الجارود:

وهو لزياد بن المنذر العبديّ رئيس الفرقة الجاروديّة من الزيديّة، وهو الذي روى تفسيره هذا- حين كان إماميًا- عن الإمام محمد الباقر، ثم عني به من بعده مفسرو الإماميّة كالقُمّيّ والعيّاشيّ والطوسيّ، وأفاد الطبرسيّ منه ناقلًا روايات أبي الجارود عن محمد الباقر، واختار الطبرسيّ من هذه الروايات ما اتفق مع أقوال المفسرين الأوائل من الصحابة والتابعين، فهو يذكر أقوالهم في معاني الآيات والنزول والناسخ والمنسوخ، ثم يبين أن أبا الجارود روى ذلك عن أبي جعفر محمد الباقر.

وممّا أفاد فيه الطبرسيّ من تفسير أبي الجارود ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[1]، قال الطبرسيّ: (وفيه وجوه: أحدها: أنه كان المحرمون لا يدخلون بيوتهم من أبوابها، ولكنهم كان ينقبون في ظهر بيوتهم أي في مؤخرها نقبًا يدخلون ويخرجون منه فنُهوا عن التدين بذلك عن ابن عباس.. ورواه أبو الجارود عن ابن جعفر)[2]، وهذه الرواية لم يذكرها القُمّيّ[3]، ولا العيّاشيّ[4]، مما يدل على أن الطبرسيّ رجع إلى تفسير أبي

(١) سورة البقرة الآية ١٨٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٠٩.

(٣) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٦٨.

(٤) انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ١ ص ٨٦.

الجارود مباشرة، ولا نستبعد وجود تفسير أبي الجارود في عصر الطبرسيّ وأن يكون فُقد بعد ذلك.

وممّا أفاد فيه الطبرسيّ من تفسير أبي الجارود ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾[١]، قال الطبرسيّ: (وقيل: كان أهل الجاهلية إذا مات الرجل جاء ابنه من غيرها أو وليّه فورث امرأته كما يرث ماله، وألقى عليها ثوبًا فإن شاء تزوجها بالصداق الأول، وإن شاء زوّجها غيره وأخذ صداقها، فنُهوا عن ذلك عن الحسن وجاهد، وروى أبو الجارود عن أبي جعفر: وقيل نزلت في الرجل يحبس المرأة عنده لا حاجة له إليها، وينتظر موتها حتى يرثها)[٢].

وممّا أفاد فيه الطبرسيّ في النسخ من تفسير أبي الجارود ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (... وقال أصحابنا: لا يجوز عقد نكاح الدوام على الكتابية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾[٤]، ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾[٥]، وأوّلوا هذه الآية بأن المراد بالمحصنات من المؤمنات اللاتي كُن في الأصل مؤمنات بأن ولدن على الإسلام، وذلك أن قومًا كانوا يتحرجون من العقد على من أسلمت عن كفر، فبيّن سبحانه أنه لا حرج في ذلك، فلهذا أفردها بالذكر ... على أنه قد روى أبو الجارود عن أبي جعفر أنه منسوخ بقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ وبقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُواْ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾)[٦].

(١) سورة النساء الآية ١٩.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٩.
(٣) سورة المائدة الآية ٥.
(٤) سورة البقرة الآية ٢٢١.
(٥) سورة الممتحنة الآية ١٠.
(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٥١.

٢- تفسير القُمّيّ :

وهو لعليّ بن إبراهيم القُمّيّ (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) ، وأكثر روايات القُمّيّ تنتهي إلى محمد الباقر وجعفر الصادق- كما سلف- ومنها ما هو مروي عن عليّ بن الحسين وعليّ بن أبي طالب ، والنصوص التي أخذها الطبرسيّ من هذا التفسير قليلة بالقياس إلى التي أخذها من تفسير أبي الجارود وتفسير العيّاشيّ ، وأكثرها في التفسير وأسباب النزول ، وحيث أن تفسير القُمّيّ مملوء بالتفسير الباطني الذي ليس من منهج الطبرسيّ ، فإن الروايات التي أخذها الطبرسيّ من تفسير القُمّيّ هي الروايات التي لم ينفرد بها القُمّيّ بتأويل بعيد عن ظاهر الآيات ، فالطبرسيّ يختار من الروايات المنسوبة إلى الأئمة خلافًا لمن سبقوه من المفسرين حيث كانوا يجمعون الصحيح والسقيم من الروايات ويدوّنونها في تفاسيرهم .

وقد أشار الطبرسيّ إلى تفسير القُمّيّ وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (اختلف فيه على أقوال : أحدها : أن كلا الضميرين يعودان إلى المسيح ، أي ليس يبقى أحد من أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا ويؤمنن بالمسيح قبل موت المسيح إذا أنزله الله إلى الأرض وقت خروج المهدي في آخر الزمان لقتل الدجال ، فتصير الملل كلها ملة واحدة وهي ملة الإسلام الحنيفيّة دين إبراهيم عن ابن عباس ، واختاره الطبريّ قال : والآية خاصة لمن يكون منهم في ذلك الزمان ، وذكر عليّ بن إبراهيم في تفسيره أن أباه حدّثه عن سليمان بن داود المنقريّ عن أبي حمزة الثماليّ عن شهر بن حوشب قال : قال الحجاج بن يوسف : آية في كتاب الله قد أعيتني ، قوله تعالى : ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ الآية ، والله إني لآمر باليهودي والنصراني فيُضرب عنقه ثم أرمقه بعيني فما أراه حرّك شفتيه

---

(١) سورة النساء الآية ١٥٩.

حتى يُحمل ، فقلت : أصلح الله الأمير ليس على ما أوّلت ، قال : فكيف هو؟ قلت : إن عيسى ابن مريم ينزل قبل يوم القيامة إلى الدنيا ، ولا يبقى أهل ملة يهودي أو نصراني أو غيره إلا وآمن به قبل موت عيسى ، ويصلي خلف المهدي قال : ويحك أنّى لك هذا ومن أين جئت به؟ قال : حدثني به الباقر محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، قال : جئت والله بها من عين صافية ...)[1] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير القُمّيّ ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾[2] ، قال الطبرسيّ : (وقيل إن المراد قرابة الرسول ، قال عليّ بن الحسين لرجل من أهل الشام حين بعث به عبيد الله بن زياد إلى يزيد بن معاوية : أقرأت القرآن؟ قال نعم ، قال أما قرأت (وآت ذا القربى حقه) قال : نعم وأنكم ذو القربى الذي أمر الله أن يؤتى حقه؟ قال : نعم ، وهو الذي رواه أصحابنا عن الصادقين)[3] . وهذه الرواية أوردها القُمّيّ عن عليّ بن الحسين مرسلة من غير إسناد ، وبيّن أنه قال : يعني قرابة الرسول[4] .

ومما أفاد الطبرسيّ من تفسير القُمّيّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[5] ، قال الطبرسيّ في النزول :)نزلت في بني أبيرق ، وكانوا ثلاثة أخوة بشر وبشير ومبشر ، وكان بشير يكنى أبا طعمة ، وكان يهجو أصحاب رسول الله ثم يقول : قاله فلان ، وكانوا أهل حاجة في الجاهلية والإسلام ، فنقب أبو طعمة على عليّة رفاعة بن زيد وأخذ له طعامًا وسيفًا ودرعًا ، فشكا ذلك إلى

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢١٢.
(٢) سورة الإسراء الآية ٢٦.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٣٢.
(٤) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ١٠٨.
(٥) سورة النساء الآية ١٠٥.

ابن أخيه قتادة بن النعمان ، وكان قتادة بدريًا فتجسسا في الدار وسأل أهل الدار في ذلك فقال بنو أبيرق : والله ما صاحبكم إلا لبيد بن سهل رجل ذو حسب ونسب ، فأصلت عليّهم لبيد بن سهل سيفه وخرج إليهم ، وقال : يا بني أبيرق أترمونني بالسرق وأنتم أولى به مني ، وأنتم منافقون تهجون رسول الله وتنسبون ذلك إلى قريش ، لتبينن ذلك أو لأضعن سيفي فيكم فداروه ، وأتى قتادة رسول الله فقال : يا رسول الله إن أهل بيت منّا أهل سوء ، عدوا على عميّ فخرقوا عليّة له من ظهرها وأصابوا له طعامًا وسلاحًا ، فقال رسول الله انظروا في شأنكم ، فلما سمع بذلك رجل من بطنهم الذي هم منه يُقال له أسير بن عروة جمع رجالًا من أهل الدار ثم انطلق إلى رسول الله فقال : إن قتادة بن النعمان وعمّه عمدا إلى أهل بيت منّا لهم حسب ونسب وصلاح وأنّبوهم بالقبيح وقالوا لهم ما لا ينبغي وانصرف ، فلما أتى قتادة رسول الله بعد ذلك ليكلمه جبهه رسول الله جبهًا شديدًا .. فقام قتادة من عند رسول الله ورجع إلى عمه وقال يا ليتني متُّ ولم أكن كلمت رسول الله ، فقد قال لي ما كرهت ، فقال عمه رفاعة : الله المستعان فنزلت الآيات)[١] ، وهذه الرواية بعينها رواها القُمّيّ في تفسيره[٢] .

❁ ❁ ❁

٣- تفسير العيّاشيّ :

وهو لأبي النضر محمد بن مسعود العيّاشيّ المتوفى في بداية القرن الرابع ، وقد نقل منه الطبرسيّ روايات في التفسير وأسباب النزول طارحًا إسنادها غالبًا ومكتفيًا بالإشارة إلى من رويت عنهم من الأئمة ، وأكثر هذه الروايات عن محمد الباقر وجعفر الصادق ، وبعضها عن عليّ بن الحسين وعليّ بن أبي طالب .

والطبرسيّ يتخير من روايات العيّاشيّ ما يتسق مع منهجه في التفسير ، وهو

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٦١.

(٢) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١٥٠- ١٥١.

المنهج الذي لا يأبه بالروايات التي لا يحتملها النص القرآني ، وقد ذكر الطبرسيّ تفسير العيّاشيّ في تفسيره .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير العيّاشيّ ما جاء في تفسيره لفاتحة الكتاب قال الطبرسيّ : (وفي تفسير العيّاشيّ روى محمد بن مسلم عن أبي عبد الله قال : سألته عن قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾[1] قال : فاتحة الكتاب يثني فيها القول ، وقال : قال رسول الله : (إن الله تعالى منّ عليّ بفاتحة الكتاب من كنز الجنة ، فيها (بسم الله الرحمن الرحيم) الآية التي يقول الله فيها : ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا عَلَىٰٓ أَدْبَٰرِهِمْ نُفُورًا﴾ ، و﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ دعوى أهل الجنة حين شكروا الله حسن الثواب ، و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ ، قال جبرائيل [....] ما قالها مسلم إلا صدّقه الله تعالى وأهل سمائه ، و﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إخلاص للعبادة ، و﴿ إياك نستعين﴾ أفضل ما طلب به العباد حوائجهم ، و﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ صراط الأنبياء ، وهم الذين أنعم الله عليهم ، غير المغضوب عليهم اليهود ، ولا الضالين النصارى)[2] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير العيّاشيّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾[3] ، قال الطبرسيّ : (كان السبب في أمر الله تعالى بذبح البقرة فيما رواه العيّاشيّ مرفوعًا إلى الرضا ، أن رجلًا من بني إسرائيل قتل قرابة له ثم أخذه وطرحه على طريق أفضل سبط من أسباط بني إسرائيل ، ثم جاء يطلب بدمه فقالوا لموسى : (سبط آل فلان قُتل فأخبرنا من قتله فقال ائتوني ببقرة ...)[4] .

---

(١) سورة الحجر الآية ٨٧.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٠٩، انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ١ ص ١٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٦٧.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٧٣، انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ١ ص ٥٥.

وأفاد الطبرسيّ من تفسير العيّاشيّ في التعرف على رأي الأئمة في نسخ الآيات، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾(١)، قال الطبرسيّ: (وكان في مبدأ الإسلام إذا فجرت المرأة وقام عليها أربعة شهود حبست في البيت أبدًا حتى تموت؟ ثم نسخ ذلك بالرجم في المحصنين والجلد في البكرين، (أو يجعل الله لهن سبيلا) قالوا: لمّا نزل قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ﴾(٢)، قال النبيّ: خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلًا، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام، والثيّب بالثيّب جلد مئة والرجم، وقال أصحابنا: إن من وجب عليه الرجم يُجلد أولًا ثم يُرجم، وبه قال الحسن وقتادة وجماعة من الفقهاء، وقال أكثر أصحابنا: إن ذلك يختص بالشيخ والشيخة، فأما غيرهما فليس عليه غير الرجم، وحُكم هذه الآية منسوخ عند جمهور المفسرين، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله)(٣)، وكلتا الروايتين أوردهما العيّاشيّ، إذ روى عن جابر الجعفي عن محمد الباقر، وعن أبي بصير عن جعفر الصادق أن الآية منسوخة(٤).

❁ ❁ ❁

٤- تفسير التبيان للطوسيّ:

وهو لأبي جعفر محمد بن الحسن بن عليّ الملقب بالطوسيّ (المتوفى ٤٦٠هـ)(٥)، وهو من أفضل تفاسير الشيعة الإماميّة قبل الطبرسيّ، وقد ألّفه الطوسيّ بنمط جديد وأسلوب مبتكر لم يسبق إليه، فهو أول تفسير شيعي يضم في أبواب

---

(١) سورة النساء الآية ١٥.

(٢) سورة النور الآية ٢.

(٣) (مجمع البيان) جـ٣ ص ٣٤.

(٤) انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ١ ص ٢٢٧.

(٥) انظر (رجال النجاشي) ص ٢٨٧، (طبقات المفسرين) للسيوطيّ ص ٢٩.

متفردة مختلف مباحث التفسير وعلوم القرآن كالقراءات وحجتها والمعاني والإعراب واللغة والنظم وأسباب النزول وغيرها، وقد تأثر الطبرسيّ بالطوسيّ وأشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره فقال: (فإنّه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق ويلوح عليّه رواء الصدق، قد تضمّن من المعاني والأسرار البديعة، واحتضن من الألفاظ اللغة الوسيعة، ولم يقنع بتدوينها دون تبيينها ... وهو القدوة استضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره)[١].

وقد أفاد الطبرسيّ من الطوسيّ في جوانب عديدة في تفسيره كالتفسير واللغة وأسباب النزول وغيرها، ومنهجه في الأخذ من تفسير الطوسيّ لا يختلف عن منهجه في الأخذ من بقية التفاسير، فقد ينقل كلام الطوسيّ بلفظه وقد ينقله بمعناه، وقد يأخذه كله وقد يأخذ جزءًا منه ويطرح الباقي، وقد ينسب كلامه إليه وهو الغالب، وقد لا يفعل ذلك أحيانًا، وقد يقبل كلامه وقد يرفضه ويعارضه ويرجح عليّه غيره.

وممّا أفاد الطبرسيّ فيه من الطوسيّ في التفسير ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَٰذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾[٢]، قال الطبرسيّ (فيه وجوه أحدها: أن ثمار الجنة إذا جِنيّت من أشجارها عاد مكانها مثلها فيشتبه عليّهم فيقولون: هذا الذي رُزقنا من قبل هذا قول أبي عبيده ..، وثانيها: أن معناه هذا الذي رُزقنا من قبل في الدنيا عن ابن عباس ..، قال الشيخ أبو جعفر: وأقوى الأقوال قول ابن عباس لأنه تعالى عمّ ولم يخص، فأول ما أُتوا به لا يتقدر فيه هذا القول إلا أن يكون بإشارة إلى ما تقدّم رزقه في الدنيا، ويكون التقدير: هذا مثل الذي رزقناه في الدنيا، لأن ما رزقوه في الدنيا قد عدم، فأقام المضاف إليه مقام المضاف، كما أن القائل إذا قال لغيره أعددت لك طعامًا ووصفه يحسن أن يقول

(١) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٧٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥.

هذا طعامي في منزلي يريد مثله ومن جنسه)[١] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير الطوسيّ ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ في المعنى : (وقيل في معناه وجوه : ... وثالثهما : أنه دين الله الذي لا يقبل من العباد غيره عن محمد بن الحنفية ، والرابع : أنه النبيّ والأئمة القائمون مقامه ، وهو المروي في أخبارنا ، والأولى حمل الآية على العموم حتى يدخل جميع ذلك فيه ، لأن الصراط المستقيم هو دين الله الذي أمر الله به من التوحيد والعدل وولاية من أوجب الله طاعته ، والوجه الثالث والرابع ذكرهما الطوسيّ في تفسيره)[٣] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من الطوسيّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (...وقيل نزلت في مشركي العرب ، وقيل هي عامة في جميع الكفار ، أخبر الله بأن جميعهم لا يؤمنون ، ويكون كقول القائل : لا يقدم جميع أخوتك اليوم ، فلا ينكر أن يقدم بعضهم ، واختار الشيخ أبو جعفر أن يكون على الاختصاص وتجويز كل واحد من الأقوال الأُخر ، وهذا أسبق للفهم)[٥] .

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦٢.

(٢) سورة الفاتحة الآية ٦.

(٣) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ٤٥.

(٤) سورة البقرة الآية ٥.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢٨.

ب- كتب التفسير الاعتزالية

١- تفسير أبي علي الجُبّائي :

وهو لأبي عليّ محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائيّ (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)[١]، وكان رأس المعتزلة في عصره، وتفسيره من أهم التفاسير التي اعتمد عليّها الطبرسيّ، وهو تفسير ضخم قيل بأنه يقع في مائة جزء، قال القاضي عبد الجبار بأنه أملاه على تلامذته من غير كتاب، وقد نال هذا التفسير عناية المعتزلة والشيعة وأهل السُّنّة، فنقل منه القاضي عبد الجبار عدة نقول في كتابه (متشابه القرآن)[٢]، وأفاد منه الشريف الرضي في (حقائق التأويل)[٣]، وأفاد منه الطوسيّ في التبيان[٤]، وأفاد منه الرازيّ في تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب)[٥]، ولم يصل إلينا من هذا التفسير إلا هذه النقول، وقد عرضنا طائفة من نقول الطبرسيّ عليّها للمقارنة والتثبيت، وقد أورد الطبرسيّ أقوالًا كثيرة لأبي على الجُبَّائيّ في التفسير وأسباب النزول والنسخ والمتشابه والبلاغة.

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير أبي عليّ الجُبَّائيّ ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٦]، قال الطبرسيّ: (وقال أبو على الجُبَّائيّ: أراد به يوم الجزاء على الدين)[٧]، وهذا القول حكاه عنه القاضي عبد الجبار[٨].

---

(١) انظر (طبقات المفسرين) للداوديّ جـ٢ ص ١٨٩.

(٢) انظر(فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للقاضي عبد الجبار ص ٢٩٢. (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار جـ١ ص١٧٠-١٧٢-١٩٠

(٣) انظر (حقائق التأويل) للشريف الرضي ص٨-١٠-٢٠ وغيرها.

(٤) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١٢٥- ٣٠٩، جـ٢ ص٤٠٠ وغيرها.

(٥) انظر (مفاتيح الغيب) لفخر الدين الرازي جـ١ ص ٢٤٢-٢٦٣-٣٠٩ وغيرها.

(٦) سورة الفاتحة الآية ٤

(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٠٠.

(٨) انظر (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار جـ١ ص ١٧٠.

وممّا أفاد الطبرسيّ فيه من الجُبّائيّ في النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾(١)، قال الطبرسيّ في النزول: (اختلفوا في المعني بهذه الآية ... وروي عن أبي عبد الله أنهم قريش حين منعوا رسول الله دخول مكة والمسجد الحرام وبه قال الجُبّائيّ، وضعّف هذا الوجه الطبريّ بأن قال: إنّ مشركي قريش لم يسعوا في تخريب المسجد الحرام)(٢)، وهذا ما أورده الطوسيّ عن أبي عليّ الجُبّائيّ(٣).

وأفاد الطبرسيّ من أبي على الجُبّائيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾(٤).

قال الطبرسيّ: (وقال الشريف الأجل المرتضى: استدل أبو عليّ الجُبّائيّ بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ وفي آية أخرى (بساطًا) على بطلان ما يقوله المنجمون من أن الأرض كروية الشكل قال: وهذا القدر لا يدل لأنه يكفي من النعمة علينّا أن يكون في الأرض بسائط ومواضع مفروشة ومسطوحة وليس يجب أن يكون جميعها كذلك، ومعلوم ضرورة أن جميع الأرض ليس مسطوحًا مبسوطًا، وإن كان مواضع التصرف فيها بهذه الصفة، والمنجمون لا يدفعون أن يكون في الأرض سطوح يتصرف فيها ويستقر عليّها، وإنما يذهبون إلى أن جملتها كروية الشكل)(٥)، وهذا القول حكاه عنه الطوسيّ(٦).

وأفاد الطبرسيّ من الجُبّائيّ في النسخ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

(١) سورة البقرة الآية ١١٤.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٦٠.
(٣) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ٣٩١.
(٤) سورة البقرة الآية ٢٢,
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٥٦.
(٦) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١٦٦.

ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[١] .

قال الطبرسيّ : (في قوله (حق تقاته) وجوه : ... وثانيها : أنه اتقاء جميع معاصيه عن أبي عليّ الجُبّائيّ ، واختلف في الآية على قولين أحدهما : أنه منسوخ بقوله : ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[٢] وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ، والآخر : أنه غير منسوخ عن ابن عباس ، وأنكر الجُبّائيّ نسخ الآية لما فيه من إباحة بعض المعاصي)[٣] ، وقد اكتفى الطبرسيّ بهذا البيان دون أن يرجّح أحد القولين على الآخر ، ويبدو أنه اختصر كلام الجُبّائيّ حيث أن الشريف الرضي قد حكاه عنه كاملاً[٤] .

❁ ❁ ❁

٢- تفسير أبي القاسم البَلخيّ :

وهو لأبي القاسم عبد الله بن أحمد البَلخيّ الكعبيّ المتوفى ٣١٩هـ ، وكان شيخ المعتزلة في عصره[٥] ، وقد ذكر القاضي عبد الجبار تفسيره وأثنى عليّه[٦] ، وهذا التفسير مفقود ولم يصل إلينا منه إلا نقول حفظتها لنا بعض الكتب التفسير[٧] ، وقد أشار الطوسيّ إلى البَلخيّ في مقدمة تفسيره[٨] ، وقد أفاد الطبرسيّ من البَلخيّ في التفسير والقراءات والنحو والبلاغة .

ومما أفاد الطبرسيّ من البَلخيّ ما جاء في تفسيره لقوله ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٢.

(٢) سورة التغابن الآية ١٦.

(٣) (مجمع البيان) جـ٢ ص٨٠٤- ٨٠٥.

(٤) انظر (حقائق التأويل) للرضي ص٢٠٢- ٢٠٣.

(٥) انظر (طبقات المفسرين) للداوديّ جـ١ص ٢٢٢، (طبقات المعتزلة) لابن المرتضى ص ٨٩.

(٦) انظر (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للقاضي عبد الجبار ص ٢٩٧.

(٧) مثل (حقائق التأويل) للشريف الرضي ، وتفسير (التبيان) للطوسيّ وغيرها .

(٨) (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١.

﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾(١)، قال الطبرسيّ: (وقال البُلخيّ: الغيب كل ما أُدرك بالدلائل والآيات مما يلزم معرفته)(٢)، وهو ما حكاه الطوسيّ عن البُلخيّ(٣).

وأفاد الطبرسيّ من البُلخيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾(٤)، قال الطبرسيّ: (واستدل أبو القاسم البُلخيّ بهذه الآية على أن الرؤية لا تجوز على الله تعالى، قال لأنها إنكار تضمن أمرين: ردهم على نبيهم وتجويزهم الرؤية على ربهم، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾(٥) فدل ذلك على أن المراد إنكار الأمرين)(٦)، وهذا ما حكاه الشريف الرضي عن البُلخيّ(٧).

وأفاد الطبرسيّ من البُلخيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾(٨)، قال الطبرسيّ: (يقول: (وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ) يا محمد (آيَاتٍ) يعني سائر المعجزات التي أعطيها النبيّ عن البُلخيّ)(٩)، وهو ما حكاه الرضيّ عن البُلخيّ(١٠).

ومما أخذه الطبرسيّ من تفسير البُلخيّ في الإعراب ما جاء في تفسيره لقوله

(١) سورة البقرة الآية ٣.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢١.
(٣) (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١٣٦.
(٤) سورة البقرة الآية ٥٥.
(٥) سورة النساء الآية ١٥٣.
(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٤١.
(٧) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص ٣٧.
(٨) سورة البقرة الآية ٩٩.
(٩) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٢٧.
(١٠) انظر (حقائق التأويل) للرضي ص ٩١.

تعالى: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾[١]، قال الطبرسيّ: (إلا أذى استثناء متصل ومعناه: لن يضروكم إلا ضررًا يسيرًا فالأذى وقع موقع المصدر، وقيل هو استثناء منقطع لآن الأذى ليس من الضرر، قال عليّ بن عيسى وهذا ليس بصحيح لأن الكلام إذا أمكن فيه الاستثناء الحقيقي لم يجز حمله على المنقطع)[٢]، والذي قال أن الاستثناء منقطع هو أبو القاسم البَلخيّ، والطبرسيّ هنا يرد رأي البَلخيّ ويرجح رأي عليّ بن عيسى الرُّمانيّ، وهو ما نقله الشريف الرضي عن البَلخيّ[٣].

وأفاد الطبرسيّ من البَلخيّ في أسباب النزول وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾[٤]، قال الطبرسيّ: (وروي عن أبي عبد الله أنهم قريش حين منعوا رسول الله دخول مكة والمسجد الحرام وبه قال البَلخيّ والجُبّائيّ)[٥]، وهو ما حكاه الطوسيّ عن البَلخيّ[٦].

❁ ❁ ❁

٣- تفسير (جامع التأويل لمحكم التنزيل) لأبي مسلم الأصفهاني:

والكتاب لأبي مسلم محمد بن بحر الأصفهانيّ (المتوفى ٣٢٢هـ)، وهو من تفاسير المعتزلة ويقع في أربعة عشر مجلدًا[٧]، وقال عنه القاضي عبد الجبار: صاحب التفسير الكبير والعلم الكثير[٨]، وقد أشار الطوسيّ إلى أبي مسلم في مقدمة

---

(١) سورة آل عمران الآية ١١١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٨١٢.

(٣) انظر (حقائق التأويل) للرضي ص٢٧٧

(٤) سورة البقرة الآية ١١٤.

(٥) سورة البقرة الآية ٣٦٠، (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٦١.

(٦) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ٣٩١.

(٧) (طبقات المفسرين) للدّاوديّ جـ٢ ص١٠٦، (معجم الأدباء) لياقوت الحمويّ جـ١٨ ص ٣٦.

(٨) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) للقاضي عبد الجبار.

تفسيره ، وأبدى إعجابه بتفسيره وعدّه أصلح من سلك في التفسير مسلكًا مقتصدًا ، إلا أنه أخذ عليّه الإطالة في الخطب ، وإيراد كثير ممّا لا يُحتاج إليه[١] ، وهذا ما أثار عليّه ثائرة الشريف الرضي فانبرى ينقده بشدة[٢] ، وهذا التفسير مفقود ولم يصل إلينا منه إلا نقول نقلها عنه بعض المفسرين[٣] .

ومما أفاد الطبرسيّ من تفسير أبي مسلم ما جاء في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَـٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (متشابهًا) فيه وجوه .. ورابعها : أنه يشبه بعضه بعضا في اللذة وجميع الصفات عن أبي مسلم)[٥] ، وهو ما حكاه الرازيّ في تفسيره عن أبي مسلم[٦] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من أبي مسلم ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ﴾[٧] ، قال الطبرسيّ : (فزادهم الله مرضًا) قيل فيه وجوه : ... وخامسها : ما قاله أبو مسلم الأصفهانيّ : أن ذلك على سبيل الدعاء عليّهم كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ ۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾[٨] ، فكأنه دعاء عليّهم بأن يخليهم الله وما اختاروه ولا يعطيهم من زيادة التوفيق والألطاف ما يعطي المؤمنين فيكون خذلانًا لهم ، وهو في الحقيقة إخبار عن خذلان الله إياهم وإن خرج في اللفظ مخرج الدعاء عليّهم)[٩] ، وهو ما حكاه

---

(١) انظر مقدمة (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص١- ٢.

(٢) انظر (حقائق التأويل) للرضي ص٢٤٣.

(٣) الشريف الرضيّ في(حقائق التأويل) ، والرازيّ في(مفاتيح الغيب) والطوسيّ في(التبيان)

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦٢.

(٦) انظر (مفاتيح الغيب) للرازي جـ١ ص٣٠٥.

(٧) سورة البقرة الآية ١٠.

(٨) سورة التوبة الآية ١٢٧.

(٩) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٣٦.

الطوسيّ عن أبي مسلم[١] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من أبي مسلم ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ۝٩٥ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (أخبر الله سبحانه عن هؤلاء الذين قيل لهم فتمنّوا الموت إن كنتم صادقين ، بأنهم لا يتمنّون ذلك أبدًا بما قدموه من المعاصي والقبائح وتكذيب الكتاب والرسول عن أبي مسلم) . وقال الطبرسيّ : ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ﴾ أي : أحرصهم على البقاء في الدنيا أشد من حرص سائر الناس . وقال أبو مسلم الأصفهانيّ : إن في هذا الكلام تقديمًا وتأخيرًا ، وتقديره : ولتجدنهم وطائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة)[٣] ، وهو ما حكاه الشريف الرضي عن أبي مسلم[٤] .

❁ ❁ ❁

٤- تفسير (الجامع لعلوم القرآن) للرُّمانيّ :

وهو لأبي الحسن على بن عيسى الرُّمانيّ المُعتزليّ (المتوفى سنة ٣٨٣)[٥] ، وقد أشار القاضي عبد الجبار إلى تفسير الرُّمانيّ ووصفه بالتفسير الكبير ، ويبدو أن هذا التفسير نال شهرة واسعة وحظي بثقة أهل العلم ، فقد قيل للصاحب بن عباد : هلاّ صنفت تفسيرًا ؟ فقال : وهل ترك لنا عليّ بن عيسى شيئًا[٦] ، وقد أشار الطوسيّ

(١) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١٥١.
(٢) سورة البقرة الآية ٩٥، ٩٦.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٣٢٠- ٣٢٣.
(٤) انظر (حقائق التأويل) الرضي ص٥٩- ٦١.
(٥) انظر (طبقات المفسرين) للداوديّ جـ١ ص ٤٢١.
(٦) انظر (طبقات المعتزلة) لابن المرتضى ص ١١٠.

إلى الرُّمانيّ في مقدمة تفسيره ، وأبدى إعجابه بتفسيره ، وعدّه أصلح من سلك في التفسير مسلكًا مقتصدًا ، وعدّ تفسيره من أصلح ما صُنّف في تفسير القرآن ، إلا أنه أخذ عليّه الإطالة في الخطب وإيراد كثير مما لا يحتاج إليه[١] .

والكتاب وصلت إلينا بعض أجزائه ، وهو لا يزال مخطوطًا[٢] ، ولم يسم الطبرسيّ تفسير الرُّمانيّ وفقًا لمنهجه الغالب في مصادره ، وقد أخذ الطبرسيّ من تفسير الرُّمانيّ التفسير والقراءات واللغة غالبًا ، فنسب إليه ما أخذه منه غالبًا وأهمل ذلك أحيانًا ، وقد طرح الطبرسيّ للإيجاز أسلوب السؤال والجواب الذي اصطنعه الرُّمانيّ بصيغة : ويقال ما ..؟ والجواب ...

ومما أخذه الطبرسيّ من الرُّمانيّ في التفسير ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ : (قد مضى تفسيرها وإنما أعاد ذكر الرحمن الرحيم للمبالغة ، وقال عليّ بن عيسى الرُّمانيّ : في الأول ذكر العبودية فوصل ذلك بشكر النعم التي بها يستحق العبادة ، وهاهنا ذكر الحمد فوصله بذكر ما به يستحق الحمد من النعم فليس به تكرار)[٤] .

وممّا أفاد فيه الطبرسيّ من الرُّمانيّ في الإعراب ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿الٓمٓ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ : (أما موضع (الم) من الإعراب فمختلف على اختلاف هذه المذاهب ، وأجاز الرُّمانيّ أن يكون (الم) مبتدأ و(ذلك الكتاب) خبره ، وتقديره : حروف المعجم ذلك الكتاب ، وهذا فيه بُعد لأن حُكم المبتدأ أن يكون هو للخبر في المعنى ولم يكن الكتاب هو حروف المعجم)[٦] . فالطبرسيّ هنا يبعد

---

(١) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ٢٠١.

(٢) الجزء الثاني عشر منه في معهد المخطوطات ، وهو من مصورات المكتبة الخالديّة بالقدس الشريف .

(٣) سورة الفاتحة الآية ٤.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٩٧.

(٥) سورة البقرة الآية ٢.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١١٤.

رأي الرُّمانيّ.

وممّا أفاد فيه الطبرسيّ من الرُّمانيّ في التفسير ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾[١]، قال الطبرسيّ: :قال عليّ بن عيسى: إن السموات غير الأفلاك، لأن الأفلاك تتحرك وتدور والسموات لا تتحرك ولا تدور لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[٢]. وهذا قول ضعيف، لأن قوله أن تزولا معناه لا تزول عن مراكزها التي تدور عليها ولولا إمساكه لزالت عنها)[٣]. فالطبرسيّ يذكر رأي الرُّمانيّ ويُضعّفه.

وممّا أفاد الطبرسيّ فيه من الرُّمانيّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾[٤]، قال الطبرسيّ: (قال الجُبّائيّ: إنه خطاب للمسلمين دون أهل الكتاب، وقال الرُّمانيّ: خطاب لأهل الكتاب، ويتناول المؤمنين على وجه التأديب، والأولى أن يكون خطابًا لجميع المكلفين لفقد الدلالة على التخصيص، ويؤيد قول من قال أنه خطاب لأهل الكتاب إن ما قبل الآية وما بعدها خطاب لهم)[٥].

وممّا أفاد الطبرسيّ من الرُّمانيّ في اللغة ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا۟ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾[٦] حيث نقل الطبرسيّ من الرُّمانيّ أنواعًا من

(١) سورة البقرة الآية ٢٩.
(٢) سورة فاطر الآية ٤١.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٧٣.
(٤) سورة البقرة الآية ٤٥.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢١٦.
(٦) سورة إبراهيم الآية ٢١.

المباحث اللغوية كالتناظر المعنوي بين الألفاظ فقال : (والاستكبار والتكبر والتجبر واحد ، وهو رفع النفس فوق مقدارها في الوصف)[١] ، ويقول الرمّانيّ : (ويُقال ما الاستكبار ؟ الجواب : طلب الكبر ، والاستكبار والتكبر والتجبر من النظائر)[٢] .

وأفاد الطبرسيّ من الرمّانيّ في بيان بعض القراءات المشهورة ، ونقل عنه رأي النحاة في بعضها وبيّن توجيهه لها في بعض المواضع ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ في القراءة : (قرأ حمزة وحده (بمصرخي) بكسر الياء والباقون بفتحها ، ... وزعم أبو الحسن (عليّ بن عيسى الرمّانيّ) أنها لغة فكما حذفت الزيادة من الكاف في قول من قال أعطيتكيه وأعطيتكه كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء ، وبالجملة حذفت الزيادة من الياء كما حذفت من أختيها ، وأقرت الكسرة التي كانت تلي الياء المحذوفة فبقيت الياء على ما كانت عليّها من الكسرة ، وكما لحقت الكاف والهاء والياء الزيادة كذلك لحقت التاء الزيادة نحو (رميتيه فأصبتيه وما أخطأت الرمية) فإذا كانت هذه الكسرة في الياء على هذه اللغة وإن كان غيرها أفشى منها وعضده من القياس ما ذكرناه لم يجز لقائل أن يقول إن القراءة بذلك لحن لاستفاضة ذلك في السماع والقياس)[٤] .

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) جـ٦ ص ٤٧٥.

(٢) انظر (الجامع لعلم القرآن) جـ١٢ ص ٨.

(٣) سورة إبراهيم الآية ٢٢.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص٤٧٧ - ٤٧٨.

جـ- التفاسير السُنّيّة

١- تفسير (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للطبريّ :

والكتاب لأبي جعفر محمد بن جرير الطبريّ الآمليّ (المتوفى سنة ٣١٠هـ)[١]، وقد اشتهر هذا التفسير في الآفاق ، ونال ثناء العلماء في عصره حتى وصفوه بأنه (لم يصنّف أحد مثله)[٢]، وقد أشار إليه الطوسيّ في مقدمة تفسيره ، وعدّ مؤلفه من علماء الأمة الذين أطالوا في تفسيرهم وعنوا بجمع معاني القرآن ، واستيعاب ما قيل في فنونه[٣].

وكان ابن جرير أحد الأئمة الأعلام يُحكم بقوله ويُرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله ، و قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره ، فكان حافظًا لكتاب الله بصيرًا به عارفًا بالمعاني فقيهًا في الأحكام ، عالمًا بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها ، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام ومسائل الحلال والحرام ، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم ، وقد اعتبر الطبريّ أبًا للتفسير كما اعتبر أبًا للتاريخ الإسلامي ، وذلك بالنظر لما في كتابيه من الناحية العلمية ، ويعتبر تفسير الطبريّ من أقدم التفاسير وأشهرها ، فهو المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقليّ ، وإن كان يعتبر مرجعًا مهمًّا من مراجع التفسير العقلي نظرًا لما فيه من الاستنباط وتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض ، اعتمادًا على النظر العقلي والبحث الدقيق[٤].

والطبرسيّ قد عرف لتفسير الطبريّ هذه الأهمية ، فأقام على أسسه ما رواه عن

---

(١) انظر (طبقات المفسرين) للداوديّ جـ٢ ص ١١٤.

(٢) انظر (معجم الأدباء) لياقوت الحموي جـ١٨ ص ٤٠.

(٣) (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١.

(٤) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ١ ص ٢٠٢- ٢٠٤.

غير الإماميّة خاصة في وجوه التفسير بالمأثور، فروايات الطبريّ هي المصدر الأول لتلك الوجوه الكثيرة التي يوردها الطبرسيّ عن النبيّ والصحابة والتابعين كعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد وقتادة والسُّدّيّ وأبي مالك والربيع وعطاء وغيرهم ممن يزخر تفسيره برواياتهم في التفسير وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ ونحوها.

والطبرسيّ حينما يورد روايات الطبريّ يقوم بحذف سند الرواية والاكتفاء بمتنها غالبًا مع الإشارة إلى رأس السند الذي انتهت إليه تلك الرواية، إلا في مواضع قليلة أشار فيها الطبرسيّ إلى بعض رجال السند الذين روى عنهم الطبريّ، والطبرسيّ يأخذ طائفة من آراء الطبريّ اللغوية والنحوية دون أن يعزوها إليه، وقد يشير إلى رأي الطبريّ ليعرضه في جملة الآراء ثم يعقب عليّها بالموافقة أو الرفض، والطبرسيّ لا يورد في كل حال جميع الوجوه والأقوال التي حملتها روايات الطبريّ وإنما يتخيّر منها طائفة ويترك الباقي، والطبرسيّ لا يمس روايات الطبريّ بتجريح رجال إسنادها أو تضعيف متونها، وإنما يذكرها من غير تعليّق ثم يختار منها، مع أن الطبريّ قد جمع في تفسيره روايات مختلفة في إسنادها قوة وضعفًا وبعض الإسرائيليات، أما في جانب الدراية فالطبرسيّ يقف من الطبريّ موقف الناقد البصير فيأخذ على الطبريّ بعض أخطائه وينتقد بعض آرائه في القراءات واللغة والنحو.

وممّا أفاد الطبرسيّ من الطبريّ في التفسير ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾[1]، قال الطبرسيّ: (قيل فيه أقوال: أحدها: إنه أراد أعلم سركم وعلانيتكم، وذكر ذلك تنبيهًا لهم على ما يحيلهم عليّه من الاستدلال... وثانيها: أنه أراد أعلم ما تُبدون من قولكم أتجعل فيها من يفسد فيها (وما كنتم

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٣.

تعلمون) من إضمار إبليس المعصية والمخالفة ، قال عليّ بن عيسى : وهذا ليس بالوجه لأن الخطاب للملائكة وليس إبليس منهم ، ولأنه عام فلا يخص إلا بدليل وجوابه : أن إبليس لما دخل معهم في الأمر بالسجود جاز أن يذكر في جملتهم ، وقد رويت روايات تؤيد هذا القول ، واختاره الطبريّ ، والأول أقوى لأنه أعمّ)(١) .

وممّا أفاد الطبرسيّ من الطبريّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٢) ، قال الطبرسيّ في النزول : (قيل : نزلت في أبي جهل وخمسة من أهل بيته قتلوا يوم بدر عن الربيع ابن أنس ، وقيل : زلت في قوم بأعيانهم من أحبار اليهود ممن كفر بالنبيّ عنادًا وكتم أمره حسدًا عن ابن عباس ، وقيل : نزلت في أهل الختم والطبع الذين علم الله أنهم لا يؤمنون ، وقيل : نزلت في مشركي العرب ، وقيل هي عامة في جميع الكفار ، أخبر الله تعالى بأن جميعهم لا يؤمنون ...)(٣) . فالطبرسيّ أخذ طائفة من روايات الطبريّ فطرح إسنادها وجعلها في مُقدمة ما يورده من أسباب النزول ولم ينسبها إليه(٤) .

وممّا أفاد الطبرسيّ من الطبريّ في أسباب النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾(٥) ، قال الطبرسيّ : (واختلفوا في المعني بهذه الآية ، فقال ابن عباس ومجاهد : إنهم الروم غزوا بيت المقدس وسعوا في خرابه حتى أيام عمر فأظهر الله المسلمين عليّهم وصاروا لا يدخلونه إلا خائفين ، وقال الحسن وقتادة : هو بُخت نصَّر خرَّب بيت المقدس وأعانه عليّه النصارى ، وروي عن أبي عبد الله أنهم قريش حين منعوا

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٨٥.
(٢) سورة البقرة الآية ٦.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢٨.
(٤) انظر (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لمحمد بن جرير الطبريّ جـ١ ص ٢٥١، ٢٥٢.
(٥) سورة البقرة الآية ١١٤.

رسول الله دخول مكة والمسجد الحرام وبه قال البَلخيّ والرُّمانيّ والجُبَّائيّ ، وضعّف هذا الوجه الطبريّ بأن قال : إن مشركي قريش لم يسعوا في تخريب المسجد الحرام ، وقوله يفسد بأن عمارة المسجد تكون بالصلاة فيها ، وخرابها بالمنع من الصلاة فيها ، وقد وردت الرواية بأنهم هدموا مساجد كان أصحاب النبيّ يصلّون فيها بمكة لما هاجر النبيّ إلى المدينة ، قال : وهو أيضًا لا يتعلق بما قبله من ذم أهل الكتاب كما يتعلق به إذا عنى به النصارى وبيت المقدس ، وجوابه : أنه قد جرى أيضًا ذكر غير أهل الكتاب في قوله (كذلك قال الذين لا يعلمون) وهذا أقرب لأن الكلام خرج مخرج الذم فمرة توجّه إلى اليهود ومرة إلى النصارى ومرة إلى عبدة الأصنام)[1] .

وقد أفاد الطبرسيّ من بعض آراء الطبريّ النحويّة ، إدراكًا لإحاطته بآراء النحاة المُختلفة ، ولم ينسب الطبرسيّ للطبري تلك الآراء غالبًا ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[2] ، قال الطبرسيّ في الإعراب : (قوله (ثم أنتم هؤلاء) فيه ثلاثة أقوال : وثانيهما : أن هؤلاء تأكيد لأنتم)[3] ، وهو نص ما أورده الطبريّ[4] .

وقد أفاد الطبرسيّ من بعض أقوال الطبريّ اللغوية التي أوردها في تفسيره ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا﴾[5] ، حيث أخذ الطبرسيّ من الطبريّ بعض المعاني المختلفة لكلمة (حصورا) مُقدمًا بعضها على بعض على عادته في اقتباس النصوص والأقوال ، قال الطبرسيّ : (وحصورًا) وهو الذي لا يأتي النساء ، ومعناه أنه يحصر نفسه عن

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٦١.

(٢) سورة البقرة الآية ٨٥.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٠٢.

(٤) انظر (جامع البيان) للطبريّ جـ٢ ص ٣٠٤.

(٥) سورة آل عمران الآية ٣٩.

الشهوات أي يمنعها، وقيل الحصور الذي لا يدخل في اللعب والأباطيل عن المُبَرِّد، وقيل: هو العنّين عن ابن المسيّب، وهذا لا يجوز على الأنبياء لأنه ذم، ولأن الكلام خرج مخرج المدح)[1]، وهذا بعض ما أورده الطبريّ في تفسيره[2].

وقد أفاد الطبرسيّ من الطبريّ في النسخ ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ﴾[3]، قال: (وقد صح أن قراءة أهل البيت (يسألونك الأنفال) فقال الله تعالى: قُل يا محمد الأنفال لله والرسول، إنما قرأوا كذلك على هذا التأويل، فعلى هذا فقد اختلفوا في كيفية سؤالهم النبيّ فقال هؤلاء: إن أصحابه سألوه أن يقسّم غنيمة بدر بينهم، فأعلمهم الله أن ذلك لله ورسوله دونهم، وليس لهم في ذلك شيء، وروى ذلك عن ابن عباس واختاره الطبريّ، ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم: هي منسوخة بآية الغنيمة وهي قوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ﴾[4]، وقال بعضهم ليست منسوخة، وهو الصحيح لأن النسخ يحتاج إلى دليل ولا تنافي بين هذه الآية وآية الخمس)[5]، وهذا ما رواه الطبريّ بإسناده[6].

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) جـ٢ ص ٧٤٢.

(٢) (جامع البيان) للطبريّ جـ٦ ص ٣٧٦: ٣٧٩.

(٣) سورة الأنفال الآية ١.

(٤) سورة الأنفال الآية ٤١.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٧٩٦.

(٦) انظر (جامع البيان) للطبريّ جـ١٣ ص٣٨٠ - ٣٨٢.

٢- تفسير (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) للثعلبيّ :

وهو لأبي إسحاق محمد بن إبراهيم الثعلبيّ النيسابوريّ المقريّ (المتوفى سنة ٤٢٧هـ) ، كان رأسًا في التفسير والعربية وكان حافظًا واعظًا ، وكان أوحد زمانه في العلم التفسير وصنّف التفسير الكبير الذي فاق غيره من التفاسير[١] ، وهذا الكتاب مخطوط غير كامل[٢] ، وهذا التفسير يفسر القرآن بما جاء عن السلف مع اختصاره للأسانيد اكتفاء بذكرها في مقدمة الكتاب ، وهو يعرض للمسائل النحوية ، ويعرض لشرح الكلمات اللغوية وأصولها وتصاريفها ، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي ، و يتوسع في الكلام عن الأحكام الفقهية ، ويتطرق إلى نواحٍ علمية متعددة في إكثار وتطويل يكاد يخرج به عن دائرة التفسير بالمأثور ، ويتوسع في ذكر الإسرائيليات دون أن يتعقب شيئًا من ذلك ، والثعلبي لم يتحر الصحة في كل ما ينقل من تفاسير السلف ، ونجده وقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين من الاغترار بالأحاديث الموضوعة ، وقد جرّ الثعلبي- على نفسه وعلى تفسيره- اللوم المرير والنقد اللاذع من بعض العلماء الذين لاحظوا هذا على تفسيره[٣] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير الثعلبي ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : « الم »[٤] ، قال الطبرسيّ : (وروى أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره مسندًا إلى عليّ بن موسى الرضا قال : سُئل جعفر بن محمد الصادق عن قوله (الم) فقال : في الألف ست صفات من صفات الله تعالى ، (الابتداء) فإن الله ابتدأ جميع الخلق ، والألف ابتداء الحروف ، و(الاستواء) فهو عادل غير جائر ، والألف مستو في ذاته ، و(الانفراد)

(١) (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ١ ص ٢٢١، (وفيات الأعيان) لابن خلكان جـ١ ص ٣٧، ٣٨.

(٢) يوجد منه الجزء الأول والثاني والثالث والرابع بمكتبة الأزهر ، ولم أستطع الإطلاع عليها ، وتنتهي الأجزاء الأربعة بأواخر سورة الفرقان ، نقلًا عن (التفسير والمفسرون) للذهبي .

(٣) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ١ ص ٢٢٦.

(٤) سورة البقرة الآية ١.

فالله فرد والألف فرد ، واتصال الخلق بالله والله لا يتصل بالخلق ، وكلهم مُحتاجون إلى الله والله في غنى عنهم ، وكذلك الألف لا يتصل بالحروف والحروف متصلة به وهو منقطع من غيره ، والله عز وجل باين بجميع صفاته من خلقه ، ومعناه من الألفة فكما أن الله عز وجل سبب ألفة الخلق فكذلك الألف عليّه تآلفت الحروف وهو سبب ألفتها)[١] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير الثعلبي ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (وذكر الثعلبي في كتابه عن ابن عباس أنه قال : البيت كله قبلة وقبلة البيت الباب ، والبيت قبلة أهل المسجد ، والمسجد قبلة أهل الحرم ، والحرم قبلة أهل الأرض كلها ، وهذا موافق لما قاله أصحابنا أن الحرم قبلة من نأى عن الحرم من أهل الآفاق)[٣] .

وممّا أفاد الطبرسيّ من تفسير الثعلبي ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (وروى الثعلبي بإسناده عن أبي ذر الغِفاريّ عن النبيّ أنه قال : أُنزلت صحف إبراهيم لثلاث مضين من شهر رمضان ، وأُنزلت توراة موسى لست مضين من شهر رمضان ، وأُنزل إنجيل عيسى لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان ، وأُنزل زبور داود لثمان عشرة ليلة مضت من رمضان ، وأُنزل الفرقان على محمد لأربع وعشرين من شهر رمضان ، وهذا بعينه رواه العيّاشيّ عن أبي عبد الله عن آبائه عن النبيّ)[٥] .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١١٢.
(٢) سورة البقرة الآية ١٤٤.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٢٠.
(٤) سورة البقرة الآية ١٨٥.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٩٧.

وممّا أفاد الطبرسيّ من الثعلبي ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾[1]، قال الطبرسيّ: (وروى البخاريّ عن سليمان ابن حرب عن شعبة عن أنس بن سيرين قال: سمعت ابن عمر يقول: طلّق ابن عمر امرأته وهي حائض، فذكر ذلك عمر للنبّي فقال: مُره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها إن شاء، وجاءت الرواية عن عليّ بن أبي طالب عن النبيّ أنه قال: تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز منه العرش، وعن ثوبان رفعه إلى النبيّ فقال: أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليّها رائحة الجنة، وعن أبي موسى الأشعريّ عن النبيّ قال: لا تطلقوا النساء إلا من ريبة فإن الله لا يحب الذواقين والذواقات، وعن أنس عن النبيّ أنه قال: ما حلف بالطلاق ولا استحلف به إلا منافق، هذه الأحاديث الأربعة منقولة عن تفسير الثعلبي)[2].

❁ ❁ ❁

(١) سورة الطلاق الآية ١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٤٥٧.

٢- كتب معاني القرآن

١- كتاب (معاني القرآن) للفرّاء :

والكتاب لأبي زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء (المتوفى سنة ٢٠٧هـ)[١] ، وهو أفضل كتب معاني القرآن ، أملاه على تلامذته ، فحفظ لنا بعضهم روايته ، وكان ثعلب شديد الإعجاب به ووصفه بأنه : (لم يُعمل قبله ولا بعده مثله ، ولم يتهيأ لأحد من الناس جميعًا أن يزيدوا عليّه شيئًا)[٢] ، وهو مطبوع متداول ، وقد نقل الطبرسيّ من معاني القرآن كثيرًا من النصوص التي تتعلق بالتفسير والقراءات واللغة والنحو.

وممّا أخذه في التفسير وجاء مطابقًا في اللفظ لما في معاني القرآن ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِى صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] ، حيث قال الطبرسيّ : (وقيل في معنى الحرج في الآية ثلاثة أقوال ...، وثالثهما : إن معناه فلا يضيقن صدرك من قومك أن يكذبوك ويجبهوك بالسوء فيما أنزل إليك ، كما قال سبحانه (فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفا)عن الفرّاء)[٤] .

وقد يتفق نص الطبرسيّ في التفسير مع ما في معاني القرآن إلا في ألفاظ وعبارات قليلة ، ومن ذلك ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ : ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ قال الفرّاء : هذا من الاستثناء المنقطع ، ومعناه :

(١) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص ١٣٢.
(٢) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص ١٣٢.
(٣) سورة الأعراف الآية ٢.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٨٦.
(٥) سورة القصص الآية ٨٦.

إلا أن ربك رحمك وأنعم به عليّك وأراد بك الخير، كذلك ينعم عليّك بردّك إلى مكة فاعرف هذه النعم، وقيل معناه: وما كنت ترجو أن تعلم كتب الأولين وقصصهم تتلوها على أهل مكة، ولم تشهدها ولم تحضرها بدلالة قوله: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا﴾[1]، أي أنك تتلو على أهل مكة قصص مدين وموسى، ولم تكن هناك ثاويًا: مقيمًا، وكذلك قوله ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[2] وأنت تتلو قصصهم وأمرهم، فهذه رحمة من ربك)[3].

ونلاحظ أن الطبرسيّ نقل أقوالًا للفرّاء في إعراب الآيات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾[4]، إذ بيّن أنّ في إعراب (أن جاء) وجهين: أحدهما النصب والآخر الرفع، فقال: (أن جاء) في موضع نصب بوقوع (لبث) عليّه كأنه قال: فما أبطأ عن مجيئه بعجل، فلما حذف حرف الجر وصل الفعل، وقال الفرّاء: ويحتمل أن يكون موضعه رفعًا بأن نجعل (أن جاء) فاعل لبث، فكأنك قلت: فما لبث مجيئه بعجل) وكلا الوجهين من قول الفرّاء[5].

وقد يختلف نص الطبرسيّ مع نص الفرّاء في اللفظ ويتفقان في المعنى، وقد أخذ الطبرسيّ من كتاب الفرّاء كثيرًا من الآراء اللغوية، وخاصة فيما يتعلق بلغة العرب، ومن ذلك ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾[6]، قال الطبرسيّ: (والفسق والفسوق الترك لأمر الله، وقال الفرّاء:

---

(١) سورة القصص الآية ٤٥.

(٢) سورة القصص الآية ٤٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٤٢١، وقارن ذلك بـ(معاني القرآن) للفرّاء جـ٢ ص ٣١٣.

(٤) سورة هود الآية ٦٩.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٢٧١، و انظر (معاني القرآن) للفرّاء جـ٢ ص٢١

(٦) سورة البقرة الآية ٢٦.

الفسق : الخروج عن الطاعة ، تقول العرب : فسقت الرطبة عن قشرها إذا خرجت ، ولذلك سميّت الفأرة فويسقة لخروجها من جحرها[١] .

❁ ❁ ❁

٢- كتاب (معاني القرآن) للأخفش :

وهو لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعيّ المعروف بالأخفش الأوسط (المتوفى سنة ٢١٠ هـ) وهو من أفضل الكتب التي أُلفت في موضوعه ، فقد روي عنه أن الكسائيّ سأله بعد التقائه به أن يؤلّف كتابًا في معاني القرآن فألفه ، وجعله الكسائيّ إمامه وعمل عليّه كتابًا في المعاني ، وعمل الفرّاء كتابًا عليّهما[٢] ، وهذا غير بعيد خاصة إذا علمنا أن الكسائيّ والفرّاء قد تتلمذا له وتابعاه في كثير من آرائه النحوية التي حاول بها نقض آراء سيبويه والخيل بن أحمد[٣] ، والكتاب كان مخطوطًا ، ثم قام أحد الباحثين بتحقيقه وطباعته[٤] وهو يضم صنوفًا من علوم العربية والقرآن كالتفسير والقراءات واللغة والنحو[٥] .

ومنهج الطبرسيّ في الأخذ من كتاب معاني القرآن للأخفش يتلخص في أنه يعزو أقوال الأخفش إليه مُصرّحًا بلقبه أو كُنيته ، فيقول : قال الأخفش وهو الأكثر أو قال أبو الحسن وهو قليل ، وقد يقول الطبرسيّ : قال بعض النحويين أو قال بعض البصريين وهو يريد بذلك الأخفش ، وقد يهمل الإشارة إليه مطلقًا ، وقد يأخذ الطبرسيّ نص الأخفش كاملًا بألفاظه ، وقد يأخذ بعضه بنصّه ويصوغ باقي ألفاظه

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦١.

(٢) انظر (طبقات المفسرين) الداوديّ جـ١ ص ١٨٦.

(٣) انظر (المدارس النحوية) شوقي ضيف ص ٩٦.

(٤) وهو الباحث/ فايز فارس الحمد – من الأردن– وقد طبع الكتاب في عمان – ولم أستطع الحصول على نسخة منه .

(٥) توجد نسخة منه بمكتبة المشهد بإيران رقم ٢٢٠ تفسير .

بأسلوبه وقد يأخذ معنى النص ، وهو لا يقبل كل ما ينقله من الأخفش بل يرجّح عليّه غيره أحيانًا .

ومما نقله الطبرسيّ من كتاب معاني القرآن للأخفش وعزاه إليه مصرحًا بلقبه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾[1] ، قال الطبرسيّ : (قال الأخفش : السِّلم بكسر السين : الصلح ، وفيه ثلاث لغات : السِّلْم والسَّلْم والسَّلَم وأنشد : أنائِلَ إنني سَلْمٌ لأهْلَكِ فاقبلي سَلْمي

ونلاحظ أن الرأي الأول ليس للأخفش وإنما هو قول نقله عن بعضهم ، ورأيه أن السلَم بفتح اللام هو الإسلام)[2] .

وقد أفاد الطبرسيّ من كتاب معاني القرآن للأخفش في توجيه القراءات المشهورة والشاذة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾[3] ، إذ بين الطبرسيّ أن في (حُسْنًا) قراءتين إحداهما بضم الحاء وإسكان السين ، والأخرى بفتح الحاء والسين ثم قال : فمن قرأه بضم الحاء ففيه ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون الحُسْن بمعنى الحَسَن كالنُجْل والنَجَل والرُشْد والرَشَد ، وجاز ذلك في الصفة كما جاز في الاسم ، قالوا العُرْب والعَرَب وهو صفة بدلالة قولهم : مررت بقوم عرب أجمعين ، فعلى هذا يكون الحسن صفة كالحلو والمر ، وثانيها أن يكون الحُسْن مصدرًا كالشُكْر والكُفْر ، وحذف المضاف معه أي قولوا قولًا ذا حُسْن ، وثالثها : أن يكون منصوبًا على أنه مصدر الفعل الذي دلّ عليّه الكلام ، أي ليحسن قولكم حُسْنًا ومن قرأه حَسَنًا جعله صفة وتقديره : وقولوا للناس قولًا حَسَنًا

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٠٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص٥٣٦، و(معاني القرآن) للأخفش ص٧٣ ظ .

(٣) سورة البقرة الآية ٨٣.

كقوله تعالى : ﴿فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾[1] أي متاعًا قليلًا)[2] ، وما ذكره الطبرسيّ هو معنى كلام الأخفش على إجماله[3] .

ونقل الطبرسيّ من كتاب الأخفش بعض الآراء اللغوية ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾[4] ، قال الطبرسيّ : (القراءة المشهورة إسرائيل مهموز ممدود مشبع وهو الفصيح ... وحكي عن الأخفش : إسرائل بكسر الهمزة من غير ياء)[5] ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ﴾[6] ، حيث أورد الطبرسيّ رأي الأخفش في إفراد وجمع كلمة (السلوى) فقال : والسلوى طائر كالسُّمانيّ : قال الأخفش : هو للواحد والجمع كقولهم دِفْلَى)[7] .

وأفاد الطبرسيّ من كتاب الأخفش في الإعراب ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[8] ، قال الطبرسيّ : (وحكى السراج عن المُبَرِّد عن الأخفش : إيّا : اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين ، والكاف في إياك كالتي في ذلك وهي دالة على الخطاب فقط مجردة عن كونها علامة للمضمر فلا محل لها من الإعراب ، وأقول وهكذا الحكم في إياي وإيانا وإياه وإياها في أنها حروف تلحق إيّا ، فالياء في إياي دليل على التكلم ، والهاء في إياه تدل على الغيبة لا على نفس الغائب ، ويجرى

(١) سورة البقرة الآية ١٢٦.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٩٦.
(٣) انظر (معاني القرآن) للأخفش ص ٥٨و.
(٤) سورة البقرة الآية ٤٠.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٠٥، (معاني القرآن) للأخفش ص٤٤ظ.
(٦) سورة البقرة الآية ٥٧.
(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٤٢، (معاني القرآن) للأخفش ص٤٤ظ.
(٨) سورة الفاتحة الآية ٥.

التأكيد على إيّا منصوبًا تقول إياك نفسك رأيت ، وإياه نفسه ضربت ، وإياهم كلهم عنيت فاعرفه ، ولا يجيز أبو الحسن إياك وإيا زيد ويستقل روايتهم عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، ويحمله على الشذوذ لأن الغرض من الإضافة التخصيص ، والمضمر على النهاية التخصيص فلا وجه إذًا لإضافته)[١] .

❁ ❁ ❁

٣- كتاب (مجاز القرآن) لأبي عُبيدة :

والكتاب لأبي عبيده معمر بن المثنى التيميّ (المتوفى سنة ٢١٠ هـ)[٢] ، وقد أفاد الطبرسيّ منه في التفسير والقراءات واللغة والنحو ، وذكره الطبرسيّ في مواضع كثيرة من تفسيره فقال (ذكر أبو عبيده في كتاب المجاز) ، واكتفى في بقية المواضع بعبارة (قال أبو عبيده أو نحوها) . وقد نقل الطبرسيّ كلام أبي عبيده بلفظه في عدة مواضع ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[٣] ، قال الطبرسيّ : (المراد بالمرض في الآية الشك والنفاق بلا خلاف ، وإنما سمي الشك في الدين مرضًا لأن المرض هو الخروج عن حدّ الاعتدال ، فالبدن ما لم تصبه آفة يكون صحيحًا)[٤] ، وقال أبو عبيده : المرض : الشك والنفاق[٥] .

وقد ينقل الطبرسيّ كلام أبي عبيده بمعناه ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٦] ، قال الطبرسيّ : (مصدّقًا

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٠١، (معاني القرآن) للأخفش ص ٨.

(٢) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص ٧٨.

(٣) سورة البقرة الآية ١٠.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٣٥.

(٥) (مجاز القرآن) لأبي عبيده جـ١ ص ٣٢.

(٦) سورة آل عمران الآية ٣٩.

بكلمة من الله : أي مصدّقًا بعيسى وعليه جميع المفسرين وأهل التأويل إلا ما حكى عن أبي عبيده أنه قال : بكتاب الله كما يقولون : أنشدت كلمة فلان : أي قصيدته وإن طالت)[١] .

وقد نقل الطبرسيّ من مجاز القرآن بعض آراء أبي عبيدة اللغوية ، وخاصة فيما يتعلق باللغات واللهجات التي كانت دائرة على السُّنّة العرب ، فجاءت نقوله مطابقة لما في (مجاز القرآن) ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (والآل والأهل واحد ، وقيل : أصل آل أهل لأن تصغيره أهيل ... وقال أبو عبيدة : سمعت أعرابيًا فصيحًا يقول : أهل مكة آل الله ، فقلنا : ما تعني بذلك ؟ قال : أليسوا مسلمين ، المسلمون آل الله ، قال : وإنما يقال آل فلان للرئيس المتبع ، وفي شبه مكة لأنها أم القرى ، ومثل فرعون في الضلال واتّباع قومه له ، فإذا جاوزت هذا فإن آل الرجل أهل بيته خاصة)[٣] .

❁ ❁ ❁

٤- كتاب (ضياء القلوب في معاني القرآن) للمُفضّل بن سلمة :

والكتاب لأبي طالب المفضل بن سلمه بن عاصم النحوي اللغوي الكوفي (المتوفى سنة ٣٠٠ هـ) ، وقد أشار إليه ياقوت الحموي في معجمه ووصفه بأنّه نيف وعشرون جزءًا[٤] ، وقد أشار إليه الطوسيّ في مقدمة تفسيره (التبيان) وبيّن أن المفضل ممن استكثروا في علم اللغة واشتقاق الألفاظ في تأليفه هذا الكتاب[٥] ،

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٤٢، (مجاز القرآن) لأبي عبيده جـ١ ص ٩١.

(٢) سورة البقرة الآية ٤٩.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٢٥، (مجاز القرآن) لأبي عبيده ص ٤٥.

(٤) انظر (معجم الأدباء) لياقوت الحمويّ جـ١٩ ص ١٦٣.

(٥) انظر (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ١.

والطبرسيّ لم يسم كتاب المفضل جريًا على عادته في غالب المصادر التي رجع إليها ، وقد سماه الشريف الرضيّ ، وبيّن أنه ردّ فيه على بعض أقوال الفرّاء في التفسير[1] ، وقد أفاد الطبرسيّ من المفضل في التفسير واللغة والنحو وذكره في تفسيره ، ونقل كلام المفضل بلفظة أو بمعناه ، ونسب أقواله إليه غالبًا .

وقد أفاد الطبرسيّ من المفضل بن سلمه فيما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2] ، قال الطبرسيّ في تفسيره للفظة (أنداد) :)الند : المثل والعدل ، قال حسان بن ثابت :أتهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداء

وقيل الند : الضد)[3] ، وهو كلام المُفضّل بن سلمة ، رواه عنه الطوسيّ ولكن الطبرسيّ لم ينسبه إليه .

وأفاد الطبرسيّ من المفضل فيما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[4] ، قال الطبرسيّ : (قال المفضل : البستان إذا كان فيه الكرم فهو فردوس سواء كان فيه شجر غيره أو لم يكن ، والجنة كل بستان فيه نخل وإن لم يكن فيه غيره)[5] .

وأفاد الطبرسيّ من المفضل في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾[6] ، قال الطبرسيّ : (وقيل معنى نُسبّح بحمدك : نصلي لك كقوله (فلولا أن كان من المسبحين) أي :

---

(١) انظر (حقائق التأويل) للرضيّ ص٣٧- ٣٩.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٥٥.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦١.

(٦) سورة البقرة الآية ٣٠.

من المصلين عن ابن عباس وابن مسعود، وقيل هو رفع الصوت بذكر الله عن المفضل ...)[١].

❁ ❁ ❁

٥ - كتاب (معاني القرآن) للزجّاج:

وهو لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزّجّاج (المتوفى ٣١١هـ)[٢] وقد نقل منه الطبرسيّ في مواضع من تفسيره دون أن يسمّيه، وقد أثنى الأزهريّ على علم الزّجّاج، وبيّن أنه حضره بعد الفراغ من تأليفه لكتابه فوجد عنده جماعة يسمعونه منه، وعدّ الزّجّاج من علماء الأمة الذين سلكوا في التفسير مسلكًا متوسطًا بمقدار ما قويت به منّتهم[٣]، وذكر أنه من النحويين الذين أفرغوا وسعهم فيما يتعلق بالإعراب والتصريف[٤]، وقد أخذ الطبرسيّ من معاني القرآن للزجاج التفسير والقراءات واللغة والنحو، ونوّع أسلوبه في الأخذ منه، فتارة يأخذ نص كلامه دون تغير في ألفاظه، أو بتغيير جزئي فيها بأن يحذف ألفاظًا ويزيد أخرى ويقدم العبارات على بعض، وتارة يأخذ معنى كلامه فحسب، وينسب أقواله إليه غالبًا.

ومما أخذه الطبرسيّ من الزّجّاج في التفسير ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[٥]، قال الطبرسيّ: (وقلنا اهبطوا) خاطب بخطاب الجمع وفيه وجوه أحدها: أنه خاطب آدم وحواء وإبليس وهو اختيار الزّجّاج)[٦].

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٧٨.

(٢) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص٧٨.

(٣) انظر مقدمة (التهذيب) للأزهريّ ص٣٦.

(٤) انظر مقدمة (التهذيب) للأزهريّ ص٣٦.

(٥) سورة البقرة الآية ٣٦.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٩٧، و(إعراب القرآن ومعانيه) للزجاج ص٨٥ من القسم الثاني، تحقيق: هدى قراعة.

ومما آخذه الطبرسيّ من الزّجّاج في اللغة ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (في (عرضهم) والعرض من قولهم : عرضت الشيء عليّه وعرضت الجند ، قال الزّجّاج : أصله في اللغة الناحية من نواحي الشيء فمن ذلك العرض خلاف الطول ، وعرض الرجل : ما يمدح به أو يذم ، ويُقال : عرضه : خليقته المحمودة ويُقال : عرضه : حسبه)[٢] .

ونقل الطبرسيّ من كتاب الزّجّاج توجيهات لبعض القراءات المشهورة والشاذة ، ونسب الطبرسيّ تلك التوجيهات إلى الزّجّاج غالبًا ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٣] قال الطبرسيّ : (وقرئ أيضًا في الشواذ غير المغضوب عليّهم بالنصب ، قال الزّجّاج : أنها نصب على وجه الاستثناء من معاني صفة (الذين أنعمت عليّهم) وتقديره : (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليّهم إلا المغضوب عليّهم) ، وقال الطبرسيّ في إعراب (غير المغضوب عليّهم) ففي الجر فيه ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون بدلًا من الذين ، وثانيها : أن يكون صفة للذين ، وإن كان أصل غير أن يكون صفة للنكرة ، تقول : مررت برجل غيرك ، كأنك قلت مررت برجل آخر أو برجل ليس بك ، قال الزّجّاج : وإنما جاز ذلك لأن (الذين) هاهنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولك إني لأمرُّ بالرجل مثلك فأكرمه)[٤] .

ومما أخذه الطبرسيّ من الزّجّاج في النحو ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ في « الإعراب » :

---

(١) سورة البقرة الآية ٣١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ص ١٨٠، و(إعراب القرآن ومعانيه) للزجاج ص٧٩ من القسم الثاني .

(٣) سورة الفاتحة الآية ٧.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ ص١٠٥– ١٠٧، (إعراب القرآن ومعانيه) للزجاج ص١٥ من القسم الثاني .

(٥) سورة الفاتحة الآية ٥.

(قال أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجّاج : موضوع إياك نصب بوقوع الفعل عليه ، وموضوع الكاف في إياك خفض بإضافة إيا إليها ، وإيا اسم للضمير المنصوب إلا أنه ظاهر يُضاف إلى سائر المضمرات نحو قولك : إياك ضربت ، وإياه ضربت ، وإياي حدثت ، ولو قلت إيا زيد حدثت كان قبيحًا لأنه خصّ به المضمر ، وقد روى الخليل عن العرب : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب ، وهذا كلام الزّجّاج)(١) .

وقد أورد الطبرسيّ رد الزّجّاج على أستاذه المُبَرِّد وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا﴾(٢) ، قال الطبرسيّ : (في قوله : (إنه كان فاحشة) قال المُبَرِّد : جازا أن يكون (كان) زائدة فالمعنى أنه فاحشة ، وأنشد في ذلك قول الشاعر :

فكيف إذا حللت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

قال الزّجّاج : هذا غلط منه لأنه لو (كان) زائدة لم يكن ينصب خبرها ، والدليل البيت الذي أنشده ، وجيران لنا كانوا كرام ولم يقل كرامًا)(٣) .

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٠١، (إعراب القرآن ومعانيه) للزجاج ص٢١ من القسم الثاني .
(٢) سورة النساء الآية ٢٢.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٤٣، (إعراب القرآن و معانيه) للزجاج ص٤٨٦ من القسم الثاني .

٣- كتب القراءات واللغة والنحو

أ- كتب القراءات

١- كتاب (الحُجّة في القراءات السبع) لأبي عليّ الفارسيّ :

وهو لأبي عليّ بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ (المتوفى سنة ٣٧٧هـ) ، وهو تلميذ ابن مجاهد وروى عنه القراءة[١] ، واحتفظ لنا بنسخة من كتاب ابن مجاهد[٢] وذلك لأنه روى عنه هذا الكتاب ثم أذاعه في الناس[٣] ، ويعتبر هذا الكتاب من أهم كتب القراءات التي اعتمد عليّها الطبرسيّ في توجيه القراءات السبع ، وعلى ما فيه من تفسير لبعض الآيات ، بالإضافة إلى اعتماده كمصدر هام في النحو واللغة والشواهد واللهجات ، ولا شك أن للطبرسيّ في نقوله عن أبي عليّ الفارسيّ شخصيته الناقدة وعقليته الفاحصة ، فكثيرًا ما نراه يناقش الفارسيّ وأحيانًا نراه يتعقبه في أقواله وآرائه ، وقد ذكر الطبرسيّ كتاب الحجة صراحة في تفسيره ، وقد أفاد الطبرسيّ من كتاب أبي عليّ الفارسيّ في إيراد الرواية الصحيحة للقراءات والتوجيه الدقيق لها ، وهو حين يورد القراءات لا ينسبها إلى أبي عليّ غالبًا لأنها ليست أفكارًا له ، وإنما هي مما رواه عن شيخه ابن مجاهد ، أما حجج القراءة فهو ينسبها إليه غالبًا ، والطبرسيّ غالبًا ما يقدم على التصرف في عبارات أبي عليّ وترتيب وجوه القراءات مع الإيجاز .

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (الحجة) ولم يعزه إليه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (قرأ حمزة

---

(١) انظر (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزريّ جـ١ ص ١٧٠.

(٢) انظر مقدمة كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد ص ٤٠.

(٣) والكتاب منه نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٤٠١٢، وهو مطبوع بتحقيق : عليّ النجدي .

(٤) سورة الفاتحة الآية ٧

(عليهُمْ) بضم الهاء وإسكان الميم ... وقرأ الباقون (عليهِم وأخوتها) بالكسر ، وقال الطبرسيّ : (ومن قرأ (عليهِمْ) فكسر الهاء وأسكن الميم فلأنه أمن اللبس إذا كانت الألف في التثنية قد دلت على الاثنين ولا ميم في الواحد ، فلما لزمت الميم الجمع حذفوا الواو وأسكنوا الميم طلبًا للتخفيف إذا كان ذلك لا يشكل)[١] ، وهذا ما رواه أبو عليّ عن ابن مجاهد[٢] .

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (الحجة) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ في القراءة : (قرأ ابن كثير(جَبرِيل) بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة ، وقرأ حمزة والكسائيّ وأبو بكر (جَبْرَئيل) بفتح الجيم والراء مهموزًا على وزن جبرعيل) . وقال الطبرسيّ في الحجة :قال أبو عليّ : روينا عن أبي الحسن أنه قال في جبريل ست لغات (جبرائيل وجبرائل وجبرئل وجبرال وجبرئيل وجبريل) فمن قال جبريل كان على لفظ قِنديل ، ومن قال جبرئيل كان على وزن عندليب ، ومن قال جبرئل كان على وزن جحمرش ، وجبرائيل خارج عن كلام العرب)[٤] .

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (الحجة) في الإعراب ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ في القراءة : (قرأ ابن عامر فيكون بالنصب والباقون بالرفع) . وقال الطبرسيّ في الإعراب والحجة : (قال أبو عليّ : يمتنع النصب في قوله (فيكون) لأن

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٠٥.

(٢) انظر (الحجة) لأبي عليّ الفارسيّ جـ١ ص ٤٤ من المطبوع.

(٣) سورة البقرة الآية ٩٧.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٢٤، وانظر (الحجة) لأبي عليّ الفارسيّ م٢ الورقة ٢٥٦و.

(٥) سورة البقرة الآية ١١٧.

قوله (كن) أمرًا في المعنى وإن كان على لفظ الأمر فليس بأمر ولكن المراد به الخبر، لأن المنفي الذي ليس بكائن لا يؤمر ولا يخاطب، فيكون اللفظ لفظ الأمر والمراد الخبر، فإذا لم يكن قوله (كن) أمرًا في المعنى وإن كان على لفظه لم يجز أن ينصب الفعل بعد الفاء بأنه جواب كما لم يجز النصب في الفعل الذي يدخله الفاء بعد الإيجاب نحو آتيك فأحدثك إلا أن يكون في شعر، ويدل أيضًا على امتناع النصب فيه أن الجواب بالفاء مضارع الجزاء فلا يجوز (اذهب فيذهب) على قياس قراءة ابن عامر (كن فيكون) لأن المعنى يصير إن ذهبت ذهبت وهذا الكلام لا يفيد، وإنما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان نحو قم فأعطيك لأن المعنى إن قمت أعطيتك ...)[1].

❁ ❁ ❁

٢- كتاب (المحتسب) لابن جِنّي:

والكتاب هو (المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لأبي الفتح عثمان بن جِنّيّ (ت ٣٩٢هـ)[2]، وهو من أهم الكتب التي اعتمد عليها الطبرسيّ في بيان القراءات الشاذة وتوجيهها، ويعتبر مُكمّلًا لكتاب أستاذه الفارسيّ، فإذا كان الفارسيّ قام بتوجيه القراءات السبع في كتابه (الحجة) فإن ابن جِنّيّ قام بتوجيه القراءات الشاذة في كتابه (المُحتسب).

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (المُحتسب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾[3]، قال الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن محيصن في الشواذ (يَذْبَحُونَ أبناءكم)، وقال الطبرسيّ في الحجة: (قال ابن جِنّيّ: وجه ذلك أن فعلت

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٣٦٦، وانظر (الحجة) م٢ الورقة ٣٤٩و.

(٢) انظر (غاية النهاية في طبقات القراء) لابن الجزريّ جـ١ ص٣٠٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٤٩.

بالتخفيف قد يكون فيه معنى التكثير وذلك لدلالة الفعل على مصدره ، والمصدر اسم جنس وحسبك بالجنس سعةً وعمومًا)[١] .

ومما أخذه الطبرسيّ من (المحتسب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (روي في الشواذ عن عليّ (يَتوفَّون) بفتح الياء) ، وقال الطبرسيّ في الحجة : (قال ابن جِنّيّ : هو على حذف المفعول ، أي : الذين يتوفون أيامهم أو آجالهم وأعمارهم ، وحذف المفعول به كثيرًا في القرآن وفصيح الكلام إذا كان هناك دليل عليه)[٣] .

ومما أخذه الطبرسيّ من (المُحتسب) ما جاء في تفسيره لقوله : ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (روي في الشواذ عن الحسن (أو يعفوْ) بسكون الواو) وقال في الحجة : (قال ابن جِنّيّ : سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف نحو : أن يسعى ، ثم شبهت الياء بالألف لقربها منها ثم شبهت الواو في ذلك بالياء)[٥] .

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (المحتسب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾[٦] ، قال الطبرسيّ في القراءة : (وروي في الشواذ عن عمر بن الخطاب وابن مسعود .. وعن النبيّ (الحيُّ القيَّام) ، وقال الطبرسيّ في الحجة : (وأما القيَّام قال ابن جِنّيّ : أنه صفة على فيعال من قام يقوم

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٢٤.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٨٩.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣٧.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٩٦.

(٦) سورة آل عمران الآية ٢.

ومثله من الصفة الغيداق ، وأصله من القيوام التقت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغم فيها الياء)[١] .

ومما أخذه الطبرسيّ من (المحتسب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (وفي الشواذ قراءة أبي السمّاك (أبشرٌ) بالرفع (واحدًا) بالنصب ، وقال الطبرسيّ في الحجة : (قال ابن جِنّيّ : قوله أبشر عندي مرفوع بفعل يدل عليه قوله (ألقي الذكر عليه) فكأنه قال : أيبعث بشر منا ، فأما انتصاب (واحدًا) فإن شئت جعلته حالًا من الضمير في قوله (منا) ، أي ينبأ بشر كائن منا ، والناصب لهذه الحال الظرف كقولك زيد في الدار جالسًا ، وإن شئت جعلته حالًا من الضمير في قوله (نتبعه) أي نتبعه واحدًا أي منفردًا لا ناصر له)[٣] .

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٦٩٤.

(٢) سورة القمر الآية ٢٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٢٨٨.

ب- كُتب اللغة والنحو

١- كتاب (العين):

والكتاب منسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ (المتوفى سنة ١٧٠هـ)[١]، وهو يُعَدُّ أول معجم في اللغة العربية وقد رجع إليه الطبرسيّ في كثير من مسائل اللغة، ولم ينسب الطبرسيّ النصوص التي أخذها من هذا الكتاب إلى الخليل غالبًا، وإنما كان يقول (قال صاحب العين) وهو بهذا يقف موقفًا وسطًا بين من يقول أن الكتاب للخليل بن أحمد وبين منْ يرى أنه لليث بن المُظفّر الخراسانيّ نحله الخليل ليرغّب فيه الناس[٢].

والطبرسيّ غالبا ما يستشهد بأقوال صاحب (العين) في باب اللغة، فيوردها مع أقوال اللغويين الآخرين مثل: ابن دُرَيْد صاحب (الجمهرة)، وهو يتخذ من كلامه شاهدًا على معاني الألفاظ التي يعنى بتفسيرها، وليس للطبرسيّ منهج محدد في التعامل مع نصوص كتاب (العين) فهو قد ينقل النص بألفاظه وقد يذكر معناه، غير أن الغالب عليه ألا يذكر النص بجميع ألفاظه، وإنما يختار منه ويحذف بعض العبارات ويترك بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية طلبًا للإيجاز.

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (العين) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾[٣].

قال الطبرسيّ في اللغة: (قال صاحب (العين): رجل لحم: إذا كان أكولًا للحم، وبيت لحم: يكثر فيه اللحم، وألحمت القوم: إذا قتلتهم وصاروا لحمًا، والملحمة: الحرب ذات القتل الشديد، واستلحم الطريق: إذا اتسع، واللحمة:

---

(١) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص ٥١.

(٢) انظر مقدمة (تهذيب اللغة) للأزهريّ ص ٢٧.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٣.

قرابة النسب)[١].

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (العين) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٢]، قال الطبرسيّ في اللغة: (قال صاحب (العين) الزكاة: زكاة المال وهو تطهيره، وزكا الزرع وغيره يزكو زكاء ممدودًا أي نما وازداد، وهذا لا يزكو بفلان أي لا يليق به، والزكا: الشفع والخسا: الوتر، وأصله تثمير المال بالبركة التي يجعلها الله فيه، والركوع والانحناء والانخفاض نظائر، وكل شيء ينكبُّ لوجهه فتمس ركبته الأرض أو لا تمس بعد أن يطأطيء رأسه فهو راكع)[٣].

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (العين) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[٤]، قال الطبرسيّ في اللغة: (اللقاء نقيض الحجاب، قال الخليل: كل شيء استقبل شيئًا أو صادفه فقد لقيه، وأصل اللقاء الاجتماع مع الشيء على طريق المقاربة)[٥].

ومما أخذه الطبرسيّ من كتاب (العين) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ﴾[٦]، قال الطبرسيّ في اللغة: (السلوى طائر كالسُماني، قال الأخفش: هو للواحد والجمع، وقال الخليل: واحده سلواة، قال الشاعر «كما أنتفض السلواة من بلل القطر»[٧].

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤١٦، وانظر (العين) جـ١ ص ٢٤٥.
(٢) سورة البقرة الآية ٤٣.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢١٢- ٢١٣، وانظر (العين) جـ٢ ص ٣٩٠.
(٤) سورة البقرة الآية ١٤.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٤٠، وانظر (العين) جـ٢ ص ٣٧٦.
(٦) سورة البقرة الآية ٥٧.
(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٤٢، وانظر (العين) جـ٢ ص٤١٣.

٢- كتاب سيبويه :

وهو لأبي بشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (المتوفى سنة ١٨٠هـ)[١] ، وقد اتخذ الطبرسيّ كتاب سيبويه مصدرًا من مصادر تفسيره في النحو والصرف وبعض القراءات ، وأفاد منه في التعرف على أقوال الخليل ، والطبرسيّ ينقل معنى كلام سيبويه غالبًا ، وقد يضيف إليه بعض العبارات للشرح والبيان ، ويضيف بعض الشواهد إلى شواهد سيبويه يعزز بها قوله ، ويدعم الوجه الذي يراه ويتضح ذلك في النحو خاصة ، والطبرسيّ وافق سيبويه في الكثير من آرائه وخالفه أحيانًا ، وقد صرح الطبرسيّ بالكتاب في تفسيره ، والطبرسيّ يعزو الأقوال التي رواها سيبويه عن الخليل إلى الخليل صراحة ، خلافًا لمنهجه في النقل من كتاب (العين) حيث كان لا يتجاوز عبارة (قال : صاحب العين) إلاّ نادرًا ، وهو بذلك مستوثق من صحة رواية سيبويه عن الخليل .

ومما أخذه الطبرسيّ في الصرف من (الكتاب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (الله) اسم لا يطلق إلا عليّه سبحانه وتعالى ، وذكر سيبويه في أصله قولين : أحدهما : أنه إلاه على وزن فعال فحذفت الفاء التي هي الهمزة ، وجعلت الألف واللام عوضًا لازمًا عنها بدلالة استجازتهم قطع هذه الهمزة الداخلة على لام التعريف في القسم والنداء في نحو قوله (أفألله لتفعلن) و(يا ألله اغفر لي) ، ولو كانت غير عوض لم تثبت الهمزة في الوصل كما لم تثبت في غير هذا الاسم ، والآخر : أن أصله لاه ووزنه فعل فألحق به الألف واللام للتفخيم والتعظيم فقط ، ومن زعم أنها للتعريف فقد أخطأ ، لأن أسماء الله تعالى معارف ، والألف من لاه منقلبة عن ياء فأصله إليه كقوله في معناه لهي أبوك ، قال سيبويه : نقلت العين إلى موضع اللام وجعلت اللام ساكنة إذ صارت في مكان

---

(١) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص ٧٢.

(٢) سورة الفاتحة الآية ١.

العين كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم الذي هو لهي مفتوحًا كما تركوا آخر إن مفتوحًا ، وإنما فعلوا ذلك حيث غيروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروا بناءه ، وهذه دلالة قاطعة لظهور الياء في لهي ، والألف على هذا القول منقلبة كما ترى وفي القول الأول زائدة لأنها ألف فعال)[١] .

ومما أخذه الطبرسيّ في اللغة من (الكتاب) ما جاء في تفسيره لقوله ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[٢] ، قال الطبرسيّ في اللغة : (المرض : العلة في البدن ونقيضه الصحة ، قال سيبويه : أمرضته : جعلته مريضًا ، ومرّضته : قمت عليّه ووليته ، وزاد فعل يتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى (وزدناهم هدى) و(زاده بسطة) ومصدره الزيادة والزيد ، قال (كذلك زيد المرء بعد انتقاصه) ، والأليم : الموجع ، فعيل بمعنى مفعل كالسميع بمعنى المُسمع ، والنذير بمعنى المُنذر والبديع بمعنى المبدع ، والكذب : ضد الصدق وهو الإخبار عن السيئ لا على ما هو به)[٣] .

ومما أخذه الطبرسيّ في الإعراب من (الكتاب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٤] ، قال الطبرسيّ في الإعراب : (وقال سيبويه والخليل وجميع البصريين أن قوله (والصابئون) محمول على التأخير ومرفوع بالابتداء والمعنى (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن منهم بالله واليوم الآخر - إلى آخره - والصابئون والنصارى كذلك أيضًا من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليّهم) وأنشدوا قول بشر بن خازم :

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٩٠- ٩١، وانظر (الكتاب) لسيبويه جـ١ ص١٢.

(٢) سورة البقرة الآية ١٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٣٥، وانظر (الكتاب) لسيبويه جـ١ ص٣٥.

(٤) سورة المائدة الآية ٦٩.

وإلا فاعلموا إنا وأنتم بُغاة ما بقينا في شقاق

والمعنى فاعلموا أنّا بُغاة ما بقينا في شقاق وأنتم أيضًا)[١]، وحين رجعنا إلى (الكتاب) لم نجد سيبويه يبسط معنى هذه الآية بعد إعراب (الصابئون)[٢]، وهذا لاشك استطراد من الطبرسيّ للإيضاح.

ومما أخذه الطبرسيّ في القراءات من (الكتاب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (بعض القراء ترك الهمزة من (مستهزؤون)، وقال الطبرسيّ: (قال سيبويه: الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها تجعلها إذا خففتها بين بين، وكذلك الهمزة المكسورة إذا كان ما قبلها مضمومًا نحو: مرتعُ إبلك، تجعلها بين بين)[٤].

❁ ❁ ❁

٣- كتاب (المقتضب) للمُبَرِّد:

وهو لأبي العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ)[٥]، ويعتبر المصدر الثاني من مصادر تفسير الطبرسيّ في النحو والصرف وبعض القراءات، والطبرسيّ ينقل معنى كلام المُبَرِّد غالبًا ويضيف إليه أحيانًا ما يشبه الشرح والبيان، ولم يصرح الطبرسيّ بكتاب (المقتضب) في تفسيره، واكتفى بالتصريح بمؤلفه فكان يذكره بلقبه غالبًا فيقول (قال المُبَرِّد) وبكنيته أحيانًا فيقول قال (أبو العباس)، وقد يذكره بكنيته ولقبه وهو قليل.

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص٣٤٦- ٣٤٧.

(٢) انظر (الكتاب) لسيبويه جـ١ ص٢٩٠- ٢٩١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٤.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٣٨.

(٥) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيدي ص ٨٥.

ومما أخذه الطبرسيّ في الإعراب من كتاب (المقتضب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١]، قال الطبرسيّ: (وحكى السراج عن المُبَرِّد أن (إيّا) اسم مفرد مضمر يتغير آخره كما تتغير أواخر المضمرات لاختلاف أعداد المضمرين، والكاف في (إياك) كالتي في (ذلك) وهي دالة على الخطاب فقط مجردة عن كونها علامة للمضمر فلا محل لها من الإعراب)[٢].

ومما أخذه الطبرسيّ من المُبَرِّد في اللغة وذكره بلقبه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۚ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ۗ﴾[٣]، قال الطبرسيّ في الإعراب: (قال المُبَرِّد: حدثني المازني قال: جلست في حلقة الفرّاء فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر ثم أنشد:

من كان لا يزعم أنّي شاعر فيدنُ مني ينهه الزواجر

فقلت له: لِمَ جاز في الشعر ولم يجز في الكلام، قال: لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف، قال: فما اضطره هاهنا وهو يمكنه أن يقول (فليدن مني)، قال: فسأل عنّي فقيل المازني فأوسع لي)، وقال الطبرسيّ في اللغة: (ويقال: باء بذنبه يبوء به، قال المُبَرِّد: وأصله المنزلة أي نزلوا منزلة غضب الله، وروي أن رجلًا جاء برجل إلى رسول الله فقال: هذا قاتل أخي وهو بواءٌ به: أي مقتول به)[٤].

ومما أخذه الطبرسيّ من المُبَرِّد في الإعراب وذكره بكنيته ولقبه ما جاء في

(١) سورة الفاتحة الآية ٥.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٠١.

(٣) سورة البقرة الآية ٦١.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٥٣.

تفسيره لقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[1]، قال الطبرسيّ في الإعراب: (وقد أجاز أبو العباس المُبَرِّد في (الذي) أن تلي نعم وبئس إذا كان عامًا غير مخصوص كما في قوله (والذي جاء بالصدق)، وإذا جاز في الذي كان في (ما) أجوز، فقوله: (بئسما) يجوز عندي أن تكون ما موصولة وموضعها رفع بكونها فاعلة لبئس، ويجوز أن تكون منكورة فتكون اشتروا صفة غير صلة)[2].

ومما أخذه الطبرسيّ من المُبَرِّد في القراءة ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[3]، قال الطبرسيّ في القراءة: (قرأ نافع وحمزة والكسائيّ وحفص ويعقوب (الميّت) بالتشديد والباقون بالتخفيف، وقال الطبرسيّ في الحجة:)قال المُبَرِّد: لا خلاف بين علماء البصرة أنهما سواء وأنشد لابن رعلاء الغسانيّ:

ليس من مات فاستراح بميت　　إنما الميْت ميّت الأحياء

إنما الميْت من يعيش كئيبًا　　كاسفًا بالُهُ قليل الرجاء

فجمع بين اللغتين)[4].

❁ ❁ ❁

٤- كتاب (الجمهرة) لابن دُرَيْد:

وهو لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزديّ (المتوفى سنة ٣٢١هـ)[5]، وقد أفاد الطبرسيّ من معجم الجمهرة في اللغة ونقل منه طائفة من النصوص اللغوية

(١) سورة البقرة الآية ٩٠.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٣١٣.

(٣) سورة آل عمران الآية ٢٧.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص٧٢٥.

(٥) انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيديّ ص١٨٤.

واستشهد بها وهو يفسر الآيات، مستدلًا بها على المعاني اللغوية المختلفة، ومنهجه في الاستشهاد بنصوص الجمهرة شبيه بما اتبعه في كتاب (العين) إذ هو يورد معاني الصيغ المختلفة للمادة اللغوية، ثم يعقب ذلك ببيان الاستعمال الأول لها ويسميها (أصل الباب).

ومما أخذه الطبرسيّ من ابن دُرَيْد ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا الزَّكَوٰةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[1]، قال الطبرسيّ في اللغة: (... قال ابن دُرَيْد: الراكع: الذي يكبو على وجهه، ومنه الركوع في الصلاة، وقال صاحب (العين): كل شيء ينكب لوجهه فتمس ركبته الأرض أو لاتمس بعد أن يطأطئ رأسه فهو راكع، وقيل أنه مأخوذ من الخضوع، والأول أقوى)[2]، فالطبرسيّ ذكر رأي ابن دُرَيْد ورجّحه على رأي الخليل.

ومما أخذه الطبرسيّ من ابن دُرَيْد ولم يعزه إليه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[3]، قال الطبرسيّ في اللغة: (البر والإحسان والصلة نظائر في اللغة، يقال: فلان بار وصول محسن، وضد البر العقوق، ورجل بَرٌّ وبارٌ)[4]، وهو ما ذكره ابن دُرَيْد في الجمهرة[5]، فالطبرسيّ- كما نرى- يتخذ من نصوص الجمهرة سندًا له لدعم أقواله في مسائل لغوية متنوعة كبيان اللفظة التي ترد في العربية مناقضة في المعنى للفظة التي يتولى تفسيرها.

ومما أخذه الطبرسيّ من ابن دُرَيْد ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰأَيُّهَا

(١) سورة البقرة الآية ٤٣.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢١٣.
(٣) سورة البقرة الآية ٤٤.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢١٤.
(٥) انظر (الجمهرة) لابن دُرَيْد جـ١ ص٢٧.

ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[١] ، قال الطبرسيّ في اللغة : (الصوم في اللغة هو الإمساك ، ومنه يقال للصمت صوم لأنه إمساك عن الكلام ، قال ابن دُرَيْد : كل شيء سكنت حركته فقد صام صومًا)[٢] .

ومما أخذه الطبرسيّ من ابن دُرَيْد ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ في اللغة : (النسخ في اللغة : إبطال شيء وإقامة آخر مقامه ، يقال : نسخت الشمس الظل أي أذهبته وحلَّت محله ، وقال ابن دُرَيْد : كل شيء خلف شيئًا فقد انتسخه ، وانتسخ الشيب الشباب ، ..، وأصل الباب الإبدال من الشيء غيره)[٤] .

❁ ❁ ❁

٥- كتاب (تهذيب اللغة) للأزهريّ :

والكتاب لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (المتوفى سنة ٣٧٠هـ)[٥] ، وقد أفاد الطبرسيّ من الأزهريّ في تفسير طائفة من الألفاظ الغريبة في القرآن ، وأكثر ما نسبه الطبرسيّ للأزهريّ من أقوال حكاه الأزهريّ عن كبار اللغويين كأبي زيد الأنصاريّ واللحيانيّ وثعلب وغيرهم ، وجاءت نقول الطبرسيّ مطابقة لما حكاه الأزهريّ عن هؤلاء اللغويين غالبًا ، والطبرسيّ غالبًا ما يورد القول الذي ينسبه إلى الأزهريّ مع أقوال المفسرين .

ومما أخذه الطبرسيّ من (تهذيب اللغة) للأزهريّ ما جاء في تفسيره لقوله

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٤٨٩.

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٦.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٥، وانظر (الجمهرة) لابن دُرَيْد جـ١ ص ٢٢٩.

(٥) (بغية الوعاة) للسيوطيّ جـ٢ ص ٦٢.

تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾(١)، قال الطبرسيّ في اللغة: (قال الأزهريّ: اتفق العلماء على أن الإيمان هو التصديق، قال تعالى (وما أنت بمؤمن لنا) أي ما أنت بمصدق لنا، وقال أبو زيد: وقالوا ما أمنت أن أجد صحابة أي ما وثقت، فالإيمان هو الثقة والتصديق قال (الذين آمنوا بآياتنا) أي صدّقوا ووثقوا بها)(٢).

ومما أخذه الطبرسيّ من (التهذيب) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ قَالَ أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾(٣)، قال الطبرسيّ في اللغة: (قال الأزهريّ: الفوم هو الحنطة والخبز، تقول العرب: فوموا لنا أي اختبزوا، وقال الطبرسيّ: (أدنى: من الدناءة وهي الخسة، وحكى الأزهريّ عن أبي زيد: الدنيّ بلا همز الخسيس، والدنيء: بالهمز: الماجن)(٤).

ومما أخذه الطبرسيّ من الأزهريّ ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾(٥)، قال الطبرسيّ في المعنى: (إن ترك خيرًا: أي مالاً واختلف في المقدار الذي يجب الوصية عنده، قال الأزهريّ: في القليل والكثير مما يقع عليه اسم المال)(٦).

---

(١) سورة البقرة الآية ٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٦١.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٢٥.

(٥) سورة البقرة الآية ١٨٠.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٨٢- ٤٨٣.

ومما أخذه الطبرسيّ من الأزهريّ ولم يعزه إليه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[1] ، قال الطبرسيّ في المعنى : (وسُئِلَ ابنُ عباس من ولي يتيم له إبل هل له أن يصيب من ألبانها فقال : إن كنت تلوط حوضها وتهنأ جرباها أصبت من رِسلها غير مضر بنسل ولا ناهك في الحلب ، والرِسل : اللبن ، والنهك : المبالغة في الحلب)[2] ، وحين رجعنا إلى (التهذيب) وجدنا الأزهريّ يحكي شطرًا مما ذكره الطبرسيّ عن أبي عبيده والشطر الآخر عن أبي زيد[3] .

❁ ❁ ❁

(١) سورة النساء الآية ٦.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٧.

(٣) انظر (التهذيب) للأزهريّ جـ١٤ ص٢٣ مادة (لوط) ، جـ٦ ص٤٣٢ مادة (هنأ) .

٤- كتب الحديث والسير

١- كتب الحديث

أ- كتب الحديث عند الإماميّة

١- كتاب الكافي للكُليني :

وهو لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكُلينيّ الرازيّ (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) ، والإماميّة يعتبرون الكافي أوثق الكتب الأربعة- عندهم- والإماميّة مجمعة على اعتبار الكتب الأربعة وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات[١] .

ويقول محب الدين الخطيب : إن الكافي عند الشيعة كصحيح البخاريّ عند المسلمين[٢] .

وقد أشار الطبرسيّ لكتاب (الكافي) للكُلينيّ في تفسيره ، وقد ضمَّن الطبرسيّ تفسيره بعض الأحاديث التي رواها الكُلينيّ في (الكافي) ، قال الطبرسيّ : (وروى محمد بن يعقوب الكُلينيّ في كتاب (الكافي) بإسناده عن سويد بن غفلة عن أمير المؤمنين عليّ قال (أن ابن آدم إذا كان في آخر يوم من الدنيا وأوّل يوم من الآخرة مُثّل له ماله وولده وعمله ، فيلتفت إلى ماله فيقول : والله إني كنت عليّك لحريصًا شحيحًا فمالي عندك ؟ فيقول : خذ مني كفنك ، فيلتفت إلى ولده فيقول : والله إني كنت لكم لمحبًا وعليّكم لحاميًا فمالي عندك ؟ فيقولون : نؤدّيك إلى حفرتك نواريك فيها ، قال : فيلتفت إلى عمله فيقول : والله إني كنت فيك زاهدًا وإن كنت عليّ لثقيلًا فماذا لي عندك ؟ فيقول : أنا قرينك في قبرك ويوم نشرك حتى أُعرض أنا وأنت على ربك ، قال : فإن كان لله وليًا أتاه أطيب الناس ريحًا وأحسنهم منظرًا ،

---

(١) انظر (روضات الجنات) للخوانساريّ جـ٦ ص ١١٦.

(٢) انظر (الخطوط العريضة) لمحب الدين الخطيب ص ٢٨.

فقال : أبشر بروح وريحان وجنة نعيم ، فيقول : من أنت ؟ فيقول : أنا عملك الصالح ، وأنه ليعرف غاسله ويناشد حامله أن يعجله ، فإذا أُدخل قبره أتاه ملكا القبر يجران أشعارهما ، أصواتهما كالرعد القاصف ، وأبصارهما كالبرق الخاطف ، فيقولان له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيقول : الله ربي وديني الإسلام ونبيي محمد ، فيقولان : ثبتّك الله فيما تحب وترضى ، وهو قوله سبحانه (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) ثم يفسحان له في قبره مدّ بصره ، ثم يفتحان له بابًا إلى الجنة ثم يقولان له : نم قرير العين نوم الشاب الناعم ، فإن الله يقول (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقر وأحسن مقيلا) ، قال : وإذا كان لربه عدوًا فإنه يأتيه أقبح خلق الله زيًّا وأنتنه ريحًا ، فيقول : أبشر بنزل من حميم وتصلية جحيم ، وأنه ليعرف غاسله ويناشد حملته أن يحتبسوه ، فإذا أُدخل القبر أتاه ملكا القبر فألقيا أكفانه ، ثم يقولان له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيقول : لا أدري ، فيقولان له : لا دريت ولا هديت ، فيضربان يافوخه بمرزبة معهما ضربة ما خلق الله من دابة إلا وتذعر لها ما خلا الثقلين ، ثم يفتحان له بابًا إلى النار ، ثم يقولان له : نم بِشَرِّ حال ، ويسلط الله عليّه حيات الأرض وعقاربها وهوامها فتنهشه حتى يبعثه الله من قبره ، وأنه لا يتمنى قيام الساعة مما هو فيه من الشر ، نعوذ بالله من عذاب القبر[1] .

❁ ❁ ❁

٢- كتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القُمّيّ (الصدوق) :

وهو لأبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القُمّيّ الملقب بالصدوق (المتوفى سنة ٣٨١هـ) ، وهو من الكتب الأربعة المعتبرة لدى الإماميّة . وقد ذكر ابن بابويه في مقدمته أنه ألّفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه ، وأنه استخرجه من

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٤٨٣، وانظر (الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢١٧.

كتب مشهورة عندهم ، وأنه لم يورد إلا ما يؤمن بصحته[١] . وقد ذكره الطبرسيّ في تفسيره .

وقد أخذ الطبرسيّ من (من لا يحضره الفقيه) بعض الأحاديث ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (وروي عن أمير المؤمنين عليّ أنه قيل له : فإن عاد وتاب مرارًا ، قال : يغفر الله له ، قيل : إلى متى ؟ قال : حتى يكون الشيطان هو المدحور . وفي كتاب (من لا يحضره الفقيه) قال : قال رسول الله في آخر خطبة خطبها : من تاب قبل موته بسنة تاب الله عليّه ، ثم قال : وإن السُّنّة لكثيرة ، من تاب قبل موته بشهر تاب الله عليّه ، ثم قال : وإن الشهر لكثير ، من تاب قبل موته بيوم تاب الله عليّه ، ثم قال : وإن اليوم لكثير ، من تاب قبل موته بساعة تاب الله عليّه ، ثم قال : وإن الساعة لكثيرة ، من تاب قبل موته وقد بلغت نفسه هذه وأهوى بيده إلى حلقه تاب الله عليّه) وروى أيضًا بإسناده عن الحسن قال : قال رسول الله) لمّا هبط إبليس قال : وعزّتك وجلالتك وعظمتك لا أفارق ابن آدم حتى تفارق روحه جسده ، فقال الله سبحانه : وعزّتي وعظمتي وجلالي لا أحجب التوبة عن عبدي حتى يُغَرْغَرَ بها)[٣] .

❁ ❁ ❁

٣- تهذيب الأحكام والاستبصار للطوسيّ :

وكلاهما لشيخهم المعروف بشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ (المتوفى ٤٦٠هـ) ، وهما من الأصول الأربعة المتقدّمة المعتبرة لدى

---

(١) انظر (روضات الجنات) للخوانساريّ جـ٦ ص ٢٣٠، ٢٣٧، انظر مقدمة (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ جـ١ ص ١.

(٢) سورة النساء الآية ١٧.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٧، وانظر (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ جـ٢ ص ١١٣.

الإماميّة[١] ، بالإضافة إلى (الكافي) للكُلينيّ و(من لا يحضره الفقيه) للصدوق ، وأقر الشيعة بأن مدار الأحكام الشرعية حتى اليوم على هذه الأصول ، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها ، فهي المجاميع الحديثيّة التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم[٢] .

وقد ألّف الطوسيّ (تهذيب الأحكام) لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم[٣] . أما (الاستبصار) فقد اعتبروه مصدرًا مستقلًا من المصادر الأربعة وهو اختصار لكتاب (تهذيب الأحكام) كما صرح الطوسيّ في مُقدّمة (الاستبصار)[٤] .

وقد أخذ الطبرسيّ من (التهذيب) و(الاستبصار) بعض الأحاديث ولكنه لم يشر إليهما ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ حَآجَّكَ فِيهِ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا۟ نَدْعُ أَبْنَآءَنَا وَأَبْنَآءَكُمْ وَنِسَآءَنَا وَنِسَآءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ : (نزلت الآيات في وفد نجران العاقب والسيد ومن معهما قالوا لرسول الله هل رأيت ولدًا من غير ذكر ، فنزل : ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[٦] الآيات ، فقرأها عليّهم عن ابن عباس والحسن ، فلما دعاهم رسول الله إلى المبتهلة استنظروه صبيحة غد من يومهم ذلك ، فلما رجعوا إلى رجالهم قال لهم الأسقف : انظروا محمد في غد فإن غدا بولده وأهله فاحذروا مباهلته ، وإن غدا بأصحابه فباهلوه فإنه على غير شيء ، فلما كان الغد جاء النبيّ آخذًا بيد عليّ بن أبي

---

(١) انظر (الوافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ١١.

(٢) انظر (الذريعة) لأغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ١٤.

(٣) انظر (مستدرك الوسائل) للنوريّ الطبرسيّ جـ٣ ص ٧١٩.

(٤) انظر (الاستبصار) للطوسيّ جـ١ ص ٢.

(٥) سورة آل عمران الآية ٦١.

(٦) سورة آل عمران الآية ٥٩.

طالب والحسن والحسين بين يديه يمشيان ، وفاطمة تمشي خلفه ، وخرج النصارى يقدمهم أسقفهم ، فلما رأى النبيّ قد أقبل بمن معه سأل عنهم فقيل له : هذا ابن عمه وزوج ابنته وأحب الخلق إليه ، وهذان ابنا بنته من عليّ ، وهذه الجارية بنته فاطمة أعز الناس إليه وأقربهم إلى قلبه ، وتقدّم رسول الله فجثا على ركبتيه ، قال أبو حارثة الأسقف : جثا والله كما جثا الأنبياء للمباهلة فكع[1] ولم يقدم على المبتهلة ، فقال السيد : ادن يا أبا حارثة للمباهلة ، فقال : لا ، إني أرى رجلًا جريئا على المبتهلة وأنا أخاف أن يكون صادقًا ، ولئن كان صادقًا لم تحُل والله علينا الحول وفي الدنيا نصراني يطعم الماء ، فقال الأسقف : يا أبا القاسم إنا لا نباهلك ولكن نصالحك ، فصالحنا على ما يُنهض به ، فصالحهم رسول الله على ألفي حلة من حلل الأوافي قسمة كل حلة أربعون درهمًا ، فما زاد ونقص فعلى حساب ذلك ، وعلى عارية ثلاثين درعًا وثلاثين رمحًا وثلاثين فرسًا إن كان باليمن كيد ، ورسول الله ضامن حتى يؤديها ، وكتب لهم كتابًا بذلك ، وروي أن الأسقف قال لهم : إني لأرى وجوهًا لو سألوا الله أن يزيل جبلًا من مكانه لأزاله ، فلا تبتهلوا فتهلكوا ولا يبقى على وجه الأرض نصراني إلى يوم القيامة ، وقال النبيّ : والذي نفسي بيده لو لاعنوني لمُسخوا قردة وخنازير ، ولاضطرم الوادي عليّهم نارًا ، ولما حال الحول على النصارى حتى يهلكوا كلهم[2] . والحديث موجود كتابي (التهذيب)[3] و(الاستبصار)[4] ، وفي صحيح مسلم[5] ، وفي (الكافي)[6] ، ولكن بألفاظ مختلفة .

---

(١) كع : الكع : الضعف العاجز ، وهو الذي لا يمضي في عزم ولا حزم ، وهو الناكص على عقبيه ، والكاع : هو الجبان . انظر (لسان العرب) لابن منظور جـ ٥ ص ٣٨٩٠، ٣٨٩١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٦٢.

(٣) انظر (تهذيب الأحكام) للطوسيّ جـ٢ ص ٢٦٤.

(٤) انظر (الاستبصار) للطوسيّ جـ١ ص ٤٢٢.

(٥) انظر (صحيح مسلم) جـ٢ ص١٨١ كتاب فضائل الصحابة .

(٦) انظر (الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٦٠.

٤- كتاب الأمالي لابن بابويه القُمّيّ (الصدوق) :

وهو أيضا لأبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القُمّيّ الملقب بالصدوق (ت ٣٨١هـ)، وهو من الكتب المعتمدة عند الإماميّة.

وقد أخذ الطبرسيّ منه بعض الأحاديث، ومنها حديث (حقيقة الإيمان) الذي رواه الصدوق بسنده عن عليّ بن موسى الرضا عن آبائه عن النبيّ قال (الإيمان إقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالأركان)[١]، قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ (وقال النبيّ: الإيمان سر وأشار إلى صدره، والإسلام علانية. وقال الطبرسيّ في شرح الآية والحديث: (وقد يسمى الإقرار إيمانًا كما يسمى تصديقًا، إلا أنه متى صدر عن شك أو جهل كان إيمانًا لفظيًا لا حقيقيًا، وقد تسمى أعمال الجوارح أيضًا إيمانًا استعارة وتلويحًا، كما تسمى تصديقًا ...، والفعل ليس بتصديق حقيقي باتفاق أهل اللغة، وإنما استعير له هذا الاسم على الوجه الذي ذكرناه، فقد آل الأمر تسليم صحة الخبر وقبوله، إلا أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والتصديق به على نحو ما تقتضيه اللغة، ولا يطلق لفظه إلا على ذلك، إلا أنه يستعمل في الإقرار باللسان والعمل بالأركان مجازًا واتساعًا)[٢].

وقد أخذ الطبرسيّ من (الأمالي) للصدوق حديث الثقلين بلفظيه المختلفين، فكلا الحديثين رواه الصدوق بسنده، الأول عن زيد بن ثابت عن النبيّ قال: (إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي) والثاني: عن عليّ بن موسى الرضا عن النبيّ قال (إني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي)[٣]، والحديث في (مسلم)[٤]، وفي (الكافي)[٥]، ولكن بألفاظ مختلفة.

---

(١) (أمالي الصدوق) لابن بابويه القُمّيّ ص ٢٣٧- ٢٣٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢٢.

(٣) (أمالي الصدوق) لابن بابويه القُمّيّ ص ٤٦٦.

(٤) انظر (صحيح مسلم) جـ٢ ص١٨٨٣ كتاب فضائل الصحابة حديث ٢٤٠٨.

(٥) انظر (الكافي) للكُلينيّ جـ٢ ص ٤١٥.

٥- كتاب الأمالي للمفيد :

وهو لمحمد بن محمد بن النعمان العُكبريّ المُلقّب بالمفيد (المتوفى سنة ٤١٣هـ) ، وهو من كبار علماء الإماميّة ، ونال- في زعمهم - شرف مكاتبة المهدي المنتظر ، وله قريب من مائتي مصنف[١] .

وقد أورد الطبرسيّ ضمن تفسيره بعض الأحاديث الموجودة في أمالي المفيد ومنها على سبيل المثال (حديث الراية) ، حيث جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ في معنى الآية : (وقيل هم أمير المؤمنين عليّ وأصحابه حين قاتل من قاتله من الناكثين والقاسطين والمارقين . وروي عن عمار وحذيفة وابن عباس ، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ، ويؤيد هذا القول أن النبيّ وصفه بهذه الصفات المذكورة في الآية فقال فيه وقد ندبه لفتح خيبر بعد أن ردّ عنها حامل الراية إليه مرة بعد أخرى ، وهو يُجبّن الناس ويُجبّنونه : لأعطين الراية غدًا رجلًا يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، كرّارًا غير فرّار ، لا يرجع حتى يفتح الله على يده ، ثم أعطاها إياه ، فأما الوصف باللين على أهل الإيمان والشدة على الكفار والجهاد في سبيل الله مع أنه لا يخاف فيه لومة لائم فمما لا يمكن أحدًا دفع عليّ عن استحقاق ذلك لما ظهر من شدته على أهل الشرك والكفر ، ونكايته فيهم ومقاماته المشهورة في تشييد الملة ونصرة الدين والرأفة بالمؤمنين ، ويؤيد ذلك أيضًا إنذار رسول الله قريشًا بقتال عليّ لهم من بعده ، حيث جاء سهيل بن عمرو في جماعة منهم فقالوا له : يا محمد إن أرقّاءنا لحقوا بك فأردُدهم علينا ، فقال رسول الله : لتنتهين يا معاشر قريش أو ليبعثن الله عليكم رجلًا يضربكم على تأويل القرآن كما ضربتكم على تنزيله ، فقال له بعض أصحابه : من هو يا رسول الله ؟ أبو بكر ؟ قال : لا ، قال : فعمر ؟ قال : لا ، ولكنه خاصف النعل في

---

(١) انظر (الفهرست) لابن النديم ص١٩٧، انظر (الفهرست) للطوسيّ ص١٩٠.

(٢) سورة المائدة الآية ٥٤.

الحجرة ، وكان عليّ يخصف نعل رسول الله ، وروي عن عليّ أنه قال يوم البصرة : والله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم ، وتلا هذه الآية[١] ، وهذا الحديث رواه المفيد في أماليه بسنده عن سعد بن أبي وقاص عن النبيّ بهذا اللفظ ، ورواه الصدوق في أماليه أيضًا[٢] ، ورواه البخاريّ في صحيحه[٣] ، ولكن تباينت ألفاظه في بقية المصادر التي أوردته ، فتبيّن لنا أن الطبرسيّ أخذه من أمالي المفيد .

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص٣٢١- ٣٢٢.

(٢) انظر (الأمالي) للمفيد ص٤٣، انظر (الأمالي) للصدوق ص٤٦٠- ٤٦١.

(٣) انظر (صحيح البخاريّ) جـ٤ ص٢٤١ كتاب بدء الخلق.

ب- كتب الحديث السُّنّيّة

١- مسند الإمام أحمد :

وهو للإمام أحمد بن حنبل إمام أهل السُّنّة (المتوفى سنة ٢٤١هـ) ، ومسند الإمام أحمد من أصح المسانيد عند أهل السُّنّة .

وقد أخذ منه الطبرسيّ مجموعة من الأحاديث منها ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (وفي معنى الآية ما روي عن النبيّ أنه قال : من سرَّه أن يزحزح عن النار ويُدخل الجنة فليأته منيته وهو يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، ويجب أن يأتي إلى الناس ما يحب أن يؤتى إليه ، ونهى رسول الله أن يوصى بأكثر من الثلث وقال : والثلث كثير ، وقال لسعد : لئن تدع ورثتك أغنياء أحب إلى من أن تدعهم عالة يتكففون الناس)[٢] ، والحديث بلفظه في مسند الإمام أحمد ، ولكن الطبرسيّ لم ينسبه إليه[٣] .

ومما أخذه الطبرسيّ من مسند الإمام أحمد ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾[٤] ، قال الطبرسيّ : (وذكر الحسن أن رجلًا دخل على النبيّ فقال : السلام عليّك ، فقال النبيّ : وعليّك السلام ورحمة الله ، فجاء آخر فقال : السلام عليّكم ورحمة الله ، فقال النبيّ : وعليّكم السلام ورحمة الله وبركاته ، فجاء آخر فقال : السلام عليّكم ورحمة الله وبركاته ، فقال النبيّ : وعليّك السلام ورحمة الله وبركاته ، فقيل : يا رسول الله زدت للأول

(١) سورة النساء الآية ٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٢١.

(٣) انظر (مسند الإمام أحمد) جـ٣ ص٢٥ ح ١٤٤٠.

(٤) سورة النساء الآية ٨٦.

والثاني في التحية ولم تزد في الثالث ، فقال : إنه لم يبق لي من التحية شيئًا فرددت عليّه مثله . وروى عن أبي أُمامة عن مالك بن التيهان قال : (قال رسول الله ﷺ من قال السلام عليّكم كتب له عشر حسنات ، ومن قال : السلام عليّكم ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، ومن قال : السلام عليّكم ورحمة الله وبركاته كتب له ثلاثون حسنة)[١] ، والحديث رواه الإمام أحمد بسنده وبلفظه[٢] .

❁ ❁ ❁

٢- صحيح البخاريّ :

وهو لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦هـ) ، وهو أصح كتب الحديث عند أهل السُّنّة ، وقد قيل إنه أصح كتاب بعد كتاب الله ، وقد أخذ منه الطبرسيّ الكثير من الأحاديث إدراكًا لمكانته بين كُتب الحديث ، وقد صرّح به في تفسيره ، والطبرسيّ غالبًا ما يقوم بطرح سلسلة الإسناد مكتفيًا بإيراد الراوي الأخير الذي سمع مباشرة من النبيّ .

ومما أخذه الطبرسيّ من صحيح البخاريّ ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ ۙ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ۖ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ في المعنى : (وروي أن النبيّ بايعهن وكان على الصفا وكان عمر أسفل منه وهند بنت عتبة منتقبة متنكرة مع النساء خوفًا أن يعرفها رسول الله ، فقال : أبايعكن على أن لا تشركن بالله شيئًا ، فقالت هند : إنك لتأخذ عليّنا أمرًا ما رأيناك أخذته على الرجال ، وذلك أنه بايع الرجال يومئذ على الإسلام والجهاد فقط ، فقال : ولا تسرقن ، فقالت هند : إن أبا

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٣١.
(٢) انظر (مسند الإمام أحمد) جـ٣ ص١١٢ ح ١٥٢٠.
(٣) سورة الممتحنة الآية ١٢.

سفيان رجل ممسك وإني أصبت من ماله هنات فلا أدري أيحلّ لي أم لا ؟ فقال أبو سفيان : ما أصبت من مالي فيما مضى وفيما غبر فهو لك حلال ، فضحك رسول الله وعرفها فقال لها : وإنك لهند بنت عتبة ، قالت : نعم . فاعف عمّا سلف يا نبي الله عفا الله عنك ، فقال : ولا تزنين ، فقالت هند : أوتزني الحرة ، فتبسم عمر بن الخطاب لما جرى بينه وبينها في الجاهلية[1] ، فقال : ولا تقتلن أولادكن ، فقالت هند : ربيناهم صغارًا وقتلتموهم يوم بدر كبارًا وأنتم وهم أعلم ، وكان ابنها حنظلة ابن أبي سفيان قتله عليّ بن أبي طالب يوم بدر ، فضحك عمر حتى استلقى وتبسم النبيّ ، ولما قال : ولا تأتين ببهتان ، فقالت هند : والله إن البهتان قبيح وما تأمرنا إلا بالرشد ومكارم الأخلاق ، ولما قال : ولا يعصينك في معروف : فقالت هند : ما جلسنا مجلسنا هذا وفي أنفسنا أن نعصيك في شيء . وروى الزهريّ عن عروة عن عائشة قالت : كان النبيّ يبايع النساء بالكلام ، وما مست يدُ رسول الله يدَ امرأة قط إلا يد امرأة يملكها ، رواه البخاريّ)[2] .

ومما أخذه الطبرسيّ من صحيح البخاريّ أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَءَامِنُواْ بِرَسُولِهِۦ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾[3] ، قال الطبرسيّ : (وقال الكلبي : كان هؤلاء أربعة وعشرين رجلًا قدموا من اليمن على رسول الله وهو بمكة ولم يكونوا يهودًا ولا نصارى ، وكانوا على دين الأنبياء فأسلموا ، فقال لهم أبو جهل : بئس القوم أنتم والوفد لقومكم ، فردوا عليه : ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[4] الآية ، فجعل الله لهم ولمؤمني أهل الكتاب عبد الله بن سلام

---

(١) انظر ما في هذه العبارة من نيل خفيّ من أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب !! فهي سقطة أظهرت ما في نفسه تُجاه الخليفة الراشد عمر ، فهو عدوّهم الثاني بعد الخليفة الراشد أبي بكر الصديق- رضي الله عن الصحابة أجمعين ، ولعن من يلعنهم ، وأهلك من كفّرهم .

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٤١٥.

(٣) سورة الحديد الآية ٢٨.

(٤) سورة المائدة الآية ٨٤.

وأصحابه أجرين اثنين، فجعلوا يفخرون على أصحاب رسول الله ويقولون: نحن أفضل منكم، لنا أجران ولكم أجر واحد، فنزل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[١] إلى آخر السورة، وروى عن رسول الله أنه قال (من كان له أمة فعلَّمها فأحسن تعليّمها أدّبها فأحسن تأديبها، وأعتقها وتزوجها فله أجران، وأيّما رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد فله أجران، وأيّما مملوك أدى حق الله وحق مواليه فله أجران. أورده البخاريّ ومُسلم في الصحيح)[٢].

❁ ❁ ❁

٣- صحيح مسلم:

وهو للإمام مسلم بن الحجّاج النيسابوريّ (المتوفى سنة ٢٦١هـ)، ويعتبر الكتاب الثاني في المنزلة من الصحاح عند أهل السُّنّة.

وقد أخذ منه الطبرسيّ مجموعة من الأحاديث وصرّح به في تفسيره، والطبرسيّ غالبًا ما يقوم بطرح سلسلة إسناد الحديث مكتفيًا بإيراد الراوي الأخير الذي سمع الحديث مباشرة من النبيّ.

ومما أخذه الطبرسيّ من صحيح مسلم ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (قال الزّجّاج: يجوز أن يكون المعنى أقم على هذا العلم واثبت عليّه واعلم في مستقبل عمرك ما تعمله الآن، ويدل عليّه ما روي عن النبيّ أنه قال: من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة، أورده مسلم في الصحيح)[٤].

ومما أخذه الطبرسيّ من صحيح مسلم ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا

(١) سورة الحديد الآية ٢٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٣٦٧.

(٣) سورة محمد الآية ١٩.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ١٥٤.

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ﴾[1] ، قال الطبرسيّ في النزول : (نزلت في حاطب بن أبي بلتعة ، وذلك أن سارة مولاة أبي عمرو بن صيفي بن هشام أتت رسول الله من مكة إلى المدينة بعد بدر بسنتين ، فقال لها رسول الله : أمسلمة جئت ؟ قالت : لا ، قال : أمهاجرة جئت ؟ قالت لا ، قال : فما جاء بك ؟ قالت : كنتم الأهل والعشيرة ، وقد ذهب مواليّ واحتجت حاجة شديدة ، فقدمت عليّكم لتعطوني وتكسوني وتحملوني ، قال : فأين أنت من شباب مكة ، وكانت مغنية نائحة ، قالت : ما طلب مني بعد وقعة بدر ، فحث رسول الله عليّها بني عبد المطلب فكسوها وحملوها وأعطوها نفقة ، وكان رسول الله يتجهز لفتح مكة ، فأتاها حاطب بن أبي بلتعة وكتب معها كتابًا إلى أهل مكة ، وأعطاها عشرة دنانير ، وكساها بردًا على أن توصل الكتاب إلى أهل مكة ، وكتب في الكتاب : من حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة ، إن رسول الله يريدكم فخذوا حذركم ، فخرجت سارة ونزل جبرائيل فأخبر النبيّ بما فعل ، فبعث رسول الله عليًا وعمارًا وعمرًا والزبير وطلحة والمقداد بن الأسود وأبا مرثد ، وكانوا كلهم فرسانًا وقال لهم : انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها ظعينة معها كتاب من حاطب إلى المشركين فخذوه منها ، فخرجوا حتى أدركوها في ذلك المكان الذي ذكره رسول الله ، فقالوا لها : أين الكتاب ؟ فحلفت بالله ما معها من كتاب ، فنحّوها وفتشوا متاعها فلم يجدوا معها كتابًا فهمّوا بالرجوع ، فقال عليّ : والله ما كذبنا وكذبنا وسلّ سيفه وقال لها : أخرجي الكتاب وإلا والله لأضربن عنقك ، فلما رأت الجد أخرجته من ذؤابتها قد أخبأته في شعرها ، فرجعوا بالكتاب إلى رسول الله ، فأرسل إلى حاطب فأتاه ، فقال له : هل تعرف هذا الكتاب ؟ قال : نعم ، قال : فما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله والله ما كفرت منذ أسلمت ولا غششتك منذ نصحتك ولا أحببتهم منذ فرقتهم ، ولكن لم يكن أحد من

---

(١) سورة الممتحنة الآية ١.

المهاجرين إلا وله بمكة من يمنع عشيرته ، وكنت عريرًا فيهم (أي غريبًا) ، وكان أهلي بين ظهرانيهم ، فخشيت على أهلي فأردت أن أتخذ عندهم يدًا ، وقد علمت أن الله ينزل بهم بأسه ، وأن كتابي لا يغني عنهم شيئًا ، فصدّقه رسول الله وعذره ، فقام عمر بن الخطاب وقال : دعني يا رسول الله أضرب رأس هذا المنافق ، فقال رسول الله : وما يدريك يا عمر لعل الله اطلع على أهل بدر فغفر لهم ، فقال لهم : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، وروى البخاريّ ومسلم في صحيحيهما عن عبد الله بن أبي رافع قال : سمعت عليًا يقول : بعثنا رسول الله أنا والمقداد والزبير وقال : .. وحكى نحوه)[١] .

❁ ❁ ❁

٤- الأحاديث في تفسير الطبريّ :

ويعد تفسير الطبريّ من أهم المصادر السنّيّة التي أمدّت الطبرسيّ بالأحاديث ، والطبرسيّ غالبًا يقوم بطرح سلسلة إسناد الحديث مكتفيًا بإيراد الراوي الأخير الذي سمع الحديث من النبيّ ، وفي هذه الحال لا ينسب رواية الحديث إلى الطبريّ ، وقد يذكر الطبرسيّ بعض رجال السند ويعزو الحديث إلى الطبريّ .

ومما أخذه الطبرسيّ من الطبريّ ولم يعزه إليه ما جاء في تفسيره لسورة الفاتحة قال الطبرسيّ : (وروي عن أُبَيّ بن كعب أنه قال : قرأت على رسول الله فاتحة الكتاب فقال : والذي نفسي بيده ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ، هي أم الكتاب وهي السبع المثاني ... وروي عن النبيّ أنه قال : أُعطيت مكان التوراة السبع الطول وأُعطيت مكان الزبور المئين ، وأُعطيت مكان الإنجيل المثاني ، وفُضّلت بالمفصل)[٢] ، وهذا الحديث رواه الطبريّ[٣]

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص٤٠٤- ٤٠٥.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٨٨.

(٣) انظر (جامع البيان) للطبري جـ١ ص١٠٠.

بسنده عن واثلة ابن الأسقع عن النبيّ ، واللفظان متفقان تمامًا .

ومما أخذه الطبرسيّ من الطبريّ وعزاه إليه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[1] ، قال الطبرسيّ : (وروى الطبريّ بإسناده عن عكرمة عن بُريدة قال : سمعت رسول الله يقول لعليّ : يا عليّ إن الله قد أمرني أن أُدنيك ولا أقصيك ، وأن تعي وحقٌ على الله أن تعي ، فنزل ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[2] .

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة الحاقة الآية ١٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١٠ ص٥١٩، وانظر (جامع البيان) للطبري جـ٢٩ ص ٥٦ ط : ثانية ، مكتبة الحلبي .

٢- كتب السير

١- كتاب (السيرة النبويّة) لابن إسحاق :

وهو لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن يسار المطلبيّ (المتوفى سنة ١٥١هـ)[١] ، وهو أحد الأئمة والمحدثين الأعلام ، وكتابه في السيرة نال ثقة أهل العلم في مختلف العصور ، وأصل الكتاب فُقِدَ ولم يصل إلينا إلاقطعة منه[٢] ، وتهذيب ابن هشام له ، حيث أن ابن هشام ألّف كتابًا في السيرة ضمّنه سيرة ابن إسحاق مع إضافات من عنده ذات فائدة لا تُنكر .

ويذكر الطبرسيّ محمد بن إسحاق بكنيته غالبًا فيقول (قال ابن إسحاق) ، وأحيانًا يسمّيه باسمه الكامل فيقول (قال : محمد بن إسحاق بن يسار) وهو قليل ، وغالبًا ما يذكر الطبرسيّ روايات ابن إسحاق بعد طرح إسنادها ، وأحيانًا ما يذكر الأسانيد ، ومنهج الطبرسيّ في النقل من كتاب السيرة هو نفس منهجه في سائر مصادره ، فهو ينقل باللفظ والمعنى ، وأكثر ما نقل بالمعنى في أسباب النزول .

ومما أخذه الطبرسيّ من سيرة ابن إسحاق ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[٣] ، قال الطبرسيّ في المعنى : (واختلف في المعني بقوله (واتبعوا) على ثلاثة أقوال : أحدها : أنهم اليهود كانوا على عهد النبيّ عن ابن إسحاق والسُّدّيّ)[٤] .

ومما أخذه الطبرسيّ من (السيرة النبوية) لابن إسحاق ما جاء في تفسيره لقوله

---

(١) (معجم الأدباء) لياقوت الحموي جـ١٨ ص ٥.

(٢) نشرها الباحث/ محمد حميد الله بالمغرب ، ولم أستطع الحصول عليها .

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٣٦.

تعالى : ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (وفرعون اسم لملك العمالقة كما يقال لملك الروم قيصر ، ولملك الفرس كسرى ولملك الترك خاقان ، ولملك اليمن تُبَّع ، فهو على هذا بمعنى الصفة ، وقيل أن اسم فرعون مصعب بن الريان ، وقال محمد بن إسحاق : هو الوليد بن مصعب)[٢] .

ومما أخذه الطبرسيّ من (السيرة النبوية) ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٣] ، يقول الطبرسيّ في اللغة : (موسى اسم مركب من اسمين بالقبطية ، فمو هو الماء وسى الشجر ، وسمي بذلك لأن التابوت الذي كان فيه موسى وجد عند الماء والشجر ، وجده جواري آسيه امرأة فرعون وقد خرجن ليغتسلن بالماء الذي وجد فيه ، عن محمد بن إسحاق)[٤] .

ومما أخذه الطبرسيّ من سيرة ابن إسحاق ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ في المعنى : (الأسباط هم يوسف وأخوته بنو يعقوب ، ولد كل واحد منهم أُمَّةً من الناس فسُموا الأسباط ، وبه قال السُّدّيّ ومحمد بن إسحاق ، وذكروا أسماء الاثني عشر ، يوسف وبنيامين وزابالون وروبيل ويهوذا وشمعون ولاوي ودان وقهات ويشجر ونفتالي وجاد)[٦] .

ومما أخذه الطبرسيّ من ابن إسحاق في النزول ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا

---

(١) سورة البقرة الآية ٤٩.

(٢) (مجمع البيان) جـ١ ص ٢٢٥، وانظر (السيرة النبوية) لابن هشام جـ١ ص ١١٢.

(٣) سورة البقرة الآية ٥١.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٣١، وانظر (السيرة النبوية) لابن هشام جـ١ ص ١١٥.

(٥) سورة البقرة الآية ١٣٦.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٠٤ – ٤٠٥، وانظر (السيرة النبوية) لابن هشام جـ٣ ص ١٠٩.

وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾[1] ، قال الطبرسيّ في التنزول :وقيل نزلت في سبعة نفر من قبائل شتى أتوا النبيّ فقالوا احملنا على الخفاف والبغال عن محمد ابن كعب وابن إسحاق)[2] .

وفي ختام هذا الفصل أحب أنْ أوضح أنّ المقصود بمصادر الطبرسيّ في تفسيره المصادر الرئيسة ، لا كل مصادره على سبيل الاستقصاء والحصر ، فقد أعرضت عن بعض مصادر الطبرسيّ مثل كتاب (الأمالي) للشريف المُرتضى ، وكتاب (النبوة) لأبي جعفر بن بابويه ، وكتاب (القراءات وعللها) لابن خالويه ، وكتاب (مُجمل اللغة) لابن فارس ، ، وكتاب (المغازي) للواقديّ ، وكتابي (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجُرجانيّ ، وكتاب (شواهد التنزيل لقواعد التفضيل) للحاكم الحسكانيّ وذلك لسببين أحدهما : أنّ هذه المصادر تعتبر ثانويّة بالنسبة للمصادر التي أوردتها ، والثاني : طلبًا للاختصار وخشية للإطالة .

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة التوبة الآية ٩٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٩١، وانظر (السيرة النبوية) لابن هشام جـ٤ ص ٩٤٥.

الفصل الثالث

أصول الإماميّة ومسائلهم الفقهية التي تفرَّدوا بها في (مجمع البيان)

أ- أصول الإماميّة وعقائدهم التي تفرَّدوا بها في (مجمع البيان)

١-الإمامة والنص والوصية :

الإمامة في اللغة هي التَّقَدُّمُ ؛ تقول أَمَّ القوم ، وأَمَّ بهم : تَقَدَّمَهُمْ ، فالإمام كل من ائتم به قومٌ كانوا على الصراط المستقيم أو كانوا على ضلال مبين ، ويُطْلَقُ الإمام على الخليفة وعلى العالم المُقْتَدَى به وعلى من يؤتم به في الصلاة(١) .

وقد اعترفت كتب الشيعة بأن عبد الله بن سبأ(٢) كان أول من أشهر القول بفرض إمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه ، وكاشف مخالفيه وتَبَرَّأَ منهم(٣) ، وأشاع ابن سبأ القول بأن الإمامة هي وصاية من النبيّ ومحصورة بالوصي ، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره ، وهذا ما أقره شيوخ الإماميّة ، فنجد ابن بابويه القُمّيّ يسجل عقائد الإماميّة في القرن الرابع الهجري فيقول بأنهم (يعتقدون بأن لكل نبي

---

(١) انظر مادة (أَمَّ) في (لسان العرب)و(القاموس المحيط) و(المصباح المنير) .

(٢) (يهودي من اليمن هو رأس الطائفة السبئيّة التي قالت برجعة علي ثم ألوهيته ، وقد نشر أفكاره في مصر وكثير من الأمصار ، وشارك في قتل عثمان بعد أن أشعل نار الفتنة ، وقد نفاه علي إلى المدائن بعد أن هم بقتله ، وحرّق أتباعه بالنار ، وقد تكاثر ذكر أخبار فتنه ومؤامراته هو وطائفته في كتب التاريخ والفرق والرجال عند الشيعة وأهل السُّنّة) انظر (فرق الشيعة) ص ٢٢،(المقالات والفرق)ص ٢٠، (رجال الكشّيّ) ص ١٠٦، (مسائل الإمامة) للناشئ الأكبر ص ٢٢، (التنبيه والرد) للملطيّ ص ١٨، (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص ٨٦، (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص ١٧٤.

(٣) انظر (فرق الشيعة) الحسن بن موسى النوبختيّ ص ٢٢. و(المقالات والفرق) سعد بن عبد الله الأشعريّ القُمّيّ ص ٢٠. و(رجال الكشّيّ) ص ١٠٨، ١٠٩...إلخ .

وصيًا أوصي إليه بأمر الله)[١] ، وجاء في الكافي : (بأن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد)[٢] ، فمفهوم الإمامة عند الإماميّة كمفهوم النبوة ، فكما يصطفي الله من خلقه أنبياء يختار أئمة وينص عليهم ، ويُعلم الخلق بهم ، ويقيم بهم الحُجّة ويؤيدهم بالمعجزات وينزل عليهم الكتب ويوحي إليهم ، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر الله ووحيه ... أي أن الإمامة هي النبوّة والإمام هو النبيّ ، وبذلك أقر المجلسيّ حيث قال : (إن استنباط الفرق بين النبيّ والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال)[٣] .

والإمامة عند الإماميّة من أصول الدين التي لا يسع المكلف الجهل بها ؛ وهي عندهم من أجلّ الأمور بعد النبوة ، أوهي منصبٌ إلهيّ كالنبوة ، وفي (الكافي) روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام ، منها ما رواه الكُلينيّ عن أبي جعفر قال : (بُني الإسلام على خمس الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية ، ولم يُناد بشيء كما نودي بالولاية ، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية)[٤] ، وهذا الحديث معتبرٌ عند الإماميّة فهو موثّق كالصحيح .

ولمّا أشاع ابن سبأ مسألة الإمامة في عصر الخلافة الراشدة وقف منها أمير المؤمنين عليّ موقفًا حازمًا فنفى ابن سبأ إلى المدائن بعد أن هَمَّ بقتله ، وأنكر ما حاول إشاعته من أفكار في المجتمع الإسلاميّ ، وحَرَّقَ أتباعه بالنار ، فاتجه الشيعة إلى الدعوة لهذا المبدأ في سِرّيّة تامة ، وجاء في حديث الكُلينيّ الذي يقول : (ولا تبثوا سِرّنا ، ولا تذيعوا أمرنا) قال شارح الكافي : (وهو أمر الإمامة والخلافة)[٥] .

---

(١) (عقائد الصدوق) محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ الملقب بالصدوق ص١٠٦، والكتاب يسمي (الاعتقادات) و(عقائد الإماميّة) .

(٢) (أصول الكافي) محمد بن يعقوب الكُلينيّ جـ١ ص٢٢٧.

(٣) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٢٦ ص٨٢.

(٤) (الشافي شرح أصول الكافي) جـ٥ ص٢٨ حديث رقم (١٤٨٧) .

(٥) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ٢ ص ٢٢٢، (شرح جامع) للمازندانيّ جـ٩ ص ١١٩.

ويعلل شارح الكافي أسباب كون الولاية لا صوت مسموعًا لها في العهد الإسلاميّ المتقدم بقوله: (لَمَّا كانت التقية شديدة في عصرهم أَمروا شيعتهم بكتمان أسرارهم وإمامتهم وأحاديثهم وأحكامهم المختصة بمذهبهم)[١].

وإذا كانت الولاية مثل النبوة أو أعظم فلماذا تكون سريةً حتى أن رسول الله- الذي أمره الله أن يُبلّغ ما أُنزل إليه- يخفي أمرها ويُسِرُّها إلى علي، ثم يُسِرُّها عليٌّ إلى من شاء، ولا تُحَدِّدُ الرواية من أسرَّها عليٌّ إليهم.

وكما قال ابن سبأ بالوصية لعلي، جاء فيما بعد من عَمَّمَها في مجموعة من أولاده، وقد جاءت رواية في (رجال الكشّيّ) تكشف بأن (شيطان الطاق)[٢] هو الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورةٌ بأناس مخصوصين من أهل البيت، ولما علم زيد بن علي[٣] بذلك أرسل إليه ليقف على حقيقة الإشاعة[٤]. وقد استشهد بعض العلماء بهذا النص لتأكيد أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة وحصر الإمامة وادعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت[٥]، وقد شارك شيطان الطاق في دعواه هشام بن الحكم[٦] (المتوفى ١٩٠هـ)، بل يرى بعض

---

(١) (شرح جامع) المازندانيّ جـ٩ ص١١٩، (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ٢ ص٢٢٣.

(٢) (هو محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر الأحول، توفي ١٦٠هـ، وهو من معاصري هشام ابن الحكم شيخ الرافضة، وقد نسب إليه القول بأن الله لا يعلم شيئًا حتى يكون، وضلالات أخرى وتنسب له فرقة الشيطانية أو النعمانيّة وهم من غلاة الشيعة) انظر (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٧٨، (رجال الكشّيّ) ص١٨٥، (المِلل والنِّحل) للشهرستانيّ جـ١ ص١٨٦، (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ص١١١.

(٣) هو زيد بن علي بن الحسين، وعلي بن الحسين هو أبو محمد زين العابدين الإمام الرابع عند الاثني عشريّة ولد ٣٨هـ وتوفي ٩٥هـ.

(٤) (رجال الكشّيّ) ص١٨٦. (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص١٧٤.

(٥) انظر (مختصر التحفة الاثني عشريّة) ص١٩٥، ١٩٦، ترجمة: غلام محمد الأسلميّ، اختصره: محمود الألوسيّ، تحقيق: محب الدين الخطيب.

(٦) (كوفي الأصل، سكن بغداد، وتربى في أحضان الزنادقة، فهو من غِلْمان أبي شاكر صاحب الديصانيّة هي إحدى فرق الثنويّة القائلين بالأُصلين النور والظلمة وأن العالم صدر عنهما، وكان على مذهب =

العلماء أنه هو الذي ادّعى النص (على أناس بأعيانهم من أهل البيت) وجَرَّأ الناس على شتم أبي بكر وعمر وعثمان ، هو ابتدأه ووضعه وما ادعى هذا النص أحدٌ قبله)[١] .

وبذلك يتضح لنا أن هشام بن الحكم وشيطان الطاق وأتباعهما هم الذين أَحْيَوا نظرية ابن سبأ في عليّ ثم عَمّموها على آخرين من أهل البيت ، واستغلوا بعض ما جرى على أهل البيت كمقتل عليّ والحسين في إثارة مشاعر الناس ، فوضعوا جذور فكرة حصر الأئمة بعدد معين في القرن الثاني ، ويبدو أن هذه العقيدة سرت في الكوفة ، سعى بها أتباع هشام بن الحكم وشيطان الطاق .

وقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم في عدد الأئمة[٢] ، وخلافهم في ذلك الأمر يمضي على وتيرة واحدة ، إذ بعد وفاة كل إمام من أهل البيت تنشأ بعده فرقٌ ، منهم من يتوقف عليه ويجعل عدد الأئمة ينتهي به ، ومنهم من يذهب يلتمس رجلًا آخر من أهل البيت يتخذه إمامًا ، وقد نقلت كتب الفرق عند الشيعة صورة هذا التناقض والخلاف في قضية الإمامة[٣] .

أما الاثنا عشريّة فقد استقر قولُهم- فيما بعد- بحصر الإمامة في اثني عشر إمامًا ، ولم يكن في عهد رسول الله ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، من العترة النبويّة من يقول بإمامة الاثني عشر ، وإنما عُرِفَ الاعتقاد باثني عشر إمامًا بعد وفاة الحسن العسكريّ ، حيث أنه قبل وفاته لم يكن أحد يقول بإمامة المنتظر إمامهم الثاني عشر ، ولا عُرِفَ من زمن علي ودولة بني أمية أحدٌ ادعى إمامة الاثني

= الجهمية ثم قال بالتجسيم ، وقد نقلت عنه مقالات ضالة كثيرة ، وتنسب له فرقة الهشاميّة من غلاة الشيعة ، توفي ١٧٩ أو ١٩٠هـ) انظر (رجال الكشّيّ) ص ٢٥٥ : ٢٨٠، (رجال النجاشيّ) ص ٣٣٨.

(١) انظر (تثبيت دلائل النبوة) جـ١ ص ٢٢٥، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذانيّ .

(٢) انظر (مختصر التحفة الاثني عشريّة) ص ١٩٣.

(٣) انظر (مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات) عبد الله بن محمد الناشئ الأكبر ، و(المقالات والفرق) للقُمّيّ ، و(فرق الشيعة) للنوبختيّ ، و(المنية والأمل في شرح الملل والنحل) لابن المرتضى .

عشر[١]، وهذا المصطلح لا نجده في كتب الفرق و المقالات المتقدمة[٢].

ونجد في بعض الروايات عند الاثني عشريّة ملامح من الحيرة والتردد في عدد الأئمة، مما يدل على أن تلك الروايات موضوعة قبل وفاة الحسن العسكري، وأنه قبل ذلك لم تُعْرَفْ عقيدة الإيمان بالاثني عشر[٣]، يقول شيخ الاثني عشريّة (المفيد): (الإماميّة هم القائلون بوجوب الإمامة والعصمة ووجوب النص، وإنما حصل لهم هذا الاسم في الأصل لجمعهم في المقالة هذه الأصول، فكل من جمعها فهو إمامي)[٤]، فهو يجعل لقب الإماميّة لقبًا عامًا يشمل كل من قال بهذه الأصول الثلاثة، ولكنه في كتاب آخر يُضَيِّقُ نطاق هذا المصطلح حتى يكاد يقصره على طائفة الاثني عشريّة[٥].

وقد ذكر ابن أبي الحديد أن مقالة الإماميّة- فضلًا عن لقبها- لم تشتهر إلا متأخرة حيث قال: (لم تكن مقالة الإماميّة ومن نحا نحوهم من الطاعنين في إمامة السلف مشهورة حينئذ (يعني في العصر الأمويّ) على هذا النحو من الاشتهار)[٦].

وإذا كان أمر تعيين الأئمة من أعظم أمور الدين عندهم و هو مثل النبوة أو أعظم، فكيف لا يُبَيِّنُ الله ذلك في كتابه ويذكر الأئمة بأسمائهم و أعيانهم؟ ولا

---

(١) (منهاج السُّنّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية) أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيمية.

(٢) لم يذكره القُمّيّ المتوفى ٢٩٩ أو ٣٠١ هـ في (المقالات والفرق)، ولا النوبختيّ المتوفى ٣١٠ هـ في (فرق الشيعة)، ولا الأشعريّ المتوفى ٣٣٠ هـ في (مقالات الإسلاميين)، وأول من ذكره من الشيعة (المسعوديّ) المتوفى ٣٤٩ هـ في (التنبيه والإشراف)، وأول من ذكره من غير الشيعة عبد القاهر البغدادي المتوفى ٤٢٩ هـ في (الفرق بين الفرق) ص ٦٤.

(٣) انظر (شرح جامع) المازندرانيّ جـ٩ ص١٢٣، (رجال الكشّيّ) ص٣٧٣، (الغيبة) محمد ابن الحسن الطوسيّ ص ٩٢٠.

(٤) (العيون والمحاسن) للمفيد جـ٢ ص٩١ بدون.

(٥) (أوائل المقالات في المذاهب المختارات) محمد بن محمد بن النعمان العُكبريّ المُلقّب بالمفيد ص ٤٤.

(٦) شرح (نهج البلاغة) لابن أبي الحديد جـ٤ ص ٥٢٢.

نصٌ صحيح متواتر من السُّنّة في تعيين أئمتهم ، و كتاب نهج البلاغة لا ذكر فيه للأئمة ، بل جاء فيه ما ينقض مبدأ حصر الأئمة حيث جاء فيه) إنه لابد للناس من أمير بر أو فاجر . يُقاتَل به العدو وتأمن السبل ، ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بَرٌ ويُستراح من فاجر[1] ، فلم يحدد الأئمة بعدد معين .

ويحتج الطبرسيّ في أمر الإمامة بقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾[2] ، فيقول (الولي هو الذي يلي تدبير الأمر ، ويُقال لمن يرشحه ولي أمر الرعية لخلافته عليهم : ولي عهد المسلمين ، ويروي الفثوي : وإنما أراد ولي الأمر والقائم بتدبيره ، قال المبرد : ...أصل الولي الذي هو أولى أي أحق ومثله المولى) . وقال الطبرسيّ في أسباب نزول الآية : (... عن عباية بن ربعي قال : بينا عبد الله بن عباس جالس على شفير زمزم يقول : قال رسول الله ، إذ أقبل رجل متعمم بعمامة ، فجعل ابن عباس لا يقول قال رسول الله إلا قال الرجل : قال رسول الله ، فقال ابن عباس : سألتك بالله من أنت ؟ فكشف العمامة عن وجهه وقال : يا أيها الناس من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني ، فأنا أعرفه بنفسي ، أنا جندب بن جنادة البدريّ أبو ذر الغِفاريّ ، سمعت رسول الله بهاتين وإلا فصُمّتا ، ورأيته بهاتين وإلا فعميتا ، يقول : عليّ قائد البررة وقاتل الكفرة ، منصور من نصره ، مخذول من خذله ، أما إني صليت مع رسول الله يومًا من الأيام صلاة الظهر ، فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد شيئًا ، فرفع السائل يده إلى السماء وقال : اللهم اشهد أني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئًا ، وكان علي راكعًا ، فأومأ بخنصره اليمنى إليه ، وكان يختتم فيها فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره ، وذلك بعين رسول الله ، فلما

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٨٢، وهو منسوب لعليّ بن أبي طالب ، تحقيق : صبحي الصالح ـ دار الكتاب اللبنانيّ ١٣٨٧هـ .

(٢) سورة المائدة الآية ٥٥.

فرغ النبيّ من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال : اللهم إن أخي موسى سألك فقال : ﴿قَالَ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَٰرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي﴾[١] ، فأنزلت عليه قرآنًا ناطقًا ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[٢] ، اللهم وأنا محمد نبيك وصفيّك ، اللهم فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري واجعل لي وزيرًا من أهلي ، عليًّا اشدد به ظهري ، قال أبو ذر : فوالله ما استتم رسول الله الكلمة حتى نزل عليه جبرائيل من عند الله فقال : يا محمد اقرأ ، قال : وما أقرأ ؟ قال اقرأ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣] الآية ، وروى هذا الخبر أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره بهذا الإسناد بعينه ، وروى أبو بكر الرازيّ في كتاب (أحكام القرآن) على ما حكاه المغربيّ عنه والرُّمانيّ والطبريّ - أنها نزلت في عليّ حين تصدّق بخاتمه وهو راكع ، وهو قول مُجاهد والسُّدّيّ ، والمرويّ عن أبي جعفر وأبي عبد الله وجميع علماء أهل البيت) .

وقال الطبرسيّ في معنى الآية (بيّن الله تعالى من له الولاية على الخلق والقيام بأمورهم وتجب طاعته عليهم فقال (إنما وليكم الله ورسوله) أي الذي يتولى مصالحكم هو الله تعالى ورسوله يفعل بأمر الله ، (والذين آمنوا) ثم وصف الذين آمنوا فقال (الذين يقيمون الصلاة) بشرائطها ، (ويؤتون) أي ويعطون (الزكاة وهم راكعون) أي في حال الركوع ، وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة عليّ بعد النبيّ بلا فصل)[٤] .

---

(١) سورة طه الآية ٢٥ : ٣٢.

(٢) سورة القصص الآية ٣٥.

(٣) سورة المائدة الآية ٥٥

(٤) (مجمع البيان في تفسير القرآن) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥ - ٣٢٦.

ويكاد شيوخ الإماميّة يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم ، حيث يجعلون له الصدارة في مقام الاستدلال في مصنفاتهم المعتمدة ، ويزعمون أنه مذكور في الصحاح الستة الخاصة بالعامة (أهل السُّنّة) ، ويقولون : (إنما) للحصر باتفاق أهل اللغة ، والولي بمعنى الأولى بالتصرف ؛ المرادف للإمام والخليفة)[١] .

ونلاحظ أن الإماميّة تعتمد في استدلالها بالآية بما روي في سبب نزولها لأنه ليس في نَصّها ما يدل على مُرادهم ، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن ، فهل الرواية ثابتة ؟ رأى ابن تيمية أن زعمهم (بأن أهل السُّنّة أجمعوا على أنها نزلت في عليّ من الدعاوى الكاذبة ، بل أجمع أهل العلم أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وأن عليًا لم يتصدق بخاتمه في الصلاة ، وأجمع أهل العلم بالحديث أن القصة المرويّة في ذلك من الكذب الموضوع)[٢] .

وقول الإماميّة إن القصة مذكورة في الصِّحاح الستة كذبٌ ؛ إذ أنه لا وجود لهذه الرواية في الكُتب الستة ، ثم إن قولهم (الصِّحاح الستة) تسمية غير صحيحة لأن أهل السُّنّة لا يعدون جميع ما في الكُتب السّتّة صحيحًا ولذا يسمّونها بالكُتب السّتّة .

وقد ساق ابن كثير الآثار التي تروى في أن هذه الآية نزلت في عليّ حيث تصدق بخاتمه ، وعقب عليها بقوله : (وليس يصح شيء منها بالكُلّيّة لضعف أسانيدها وجهالة رجالها)[٣] .

وهذا الدليل الذي يسوقه الإماميّة ينقض مذهب الاثني عشريّة لأنه (يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر (إنما) فيدل على نفي الإمامة عن باقي

(١) انظر (منهاج الكرامة) لابن مطهر الحلي ص١٤٧، (عقائد الإماميّة الاثني عشريّة) للزنجاني جـ١ ص ٨١،٨٢ وغيرهما كثير .

(٢) (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٤ ص ٤.

(٣) (تفسير ابن كثير) لأبي الفداء إسماعيل بن كثير جـ٢ ص ٧٦، ٧٧.

الأئمة ، فإن أجابوا عن ذلك بأن المُراد حصر الولاية في بعض الأوقات- أي وقت إمامته- لا وقت إمامة من بعده ، وافقوا أهل السُّنّة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إمامًا لا قبله وهو زمان خلافة الراشدين الثلاثة)[١] .

والصحيح أن الآية جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين والنهي عن موالاة الكافرين ، حتى وإن ثبت أن لها سبب نزولٍ خاصٍ ؛ فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهذا المعنى يُدْرَكُ بوضوح من سياق الآيات التي قبل هذه الآية ؛ ففيها نهيٌ صريحٌ عن موالاة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة ثم أردف بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون ، فواضحٌ من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التي نهى عنها المؤمنين في الآية الأولى هي بعينها التي أَمَرَ بها المؤمنين في الآية التالية بحكم المقابلة كما هو معروفٌ جَلّيٌ من لغة العرب[٢] .

والفرق بين الوَلاية بالفتح والوِلاية بالكسر معروفٌ في اللغة ، والولاية المقصودة في هذه الآية هي المضادة للعداوة والاسم فيها مَوْلى ووَلِي ، وليس المقصود هنا الوِلاية بالكسر التي هي الإمارة والاسم منها والٍ ومتولٍّ[٣] ، فإن الله لا يُوصف بأنه مُتَوَلٍّ على عباده وأنه أميرٌ عليهم ،ولو أراد الله الإمارة لقال : (إنما يتولى عليكم) ، فالآية دَلَّتْ على الموالاة المخالفة للمعاداة ، والثابتة لجميع المؤمنين ، ولهذا جاء قوله (والذين آمنوا) بصيغة الجمع[٤] . والأصل أن تُستعمل في هذا الأمر العظيم صيغةٌ يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم .

ويستدل الطبرسيّ على الإمامة أيضًا بقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ

---

(١) انظر تفسير(روح المعاني في تفسير القرآن العظيم) لشهاب الدين محمود الألوسيّ جـ٦ ص ١٦٨.

(٢) انظر (التفسير الكبير) للفخر الرازيّ جـ١٢ ص. (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٤ ص ٥.

(٣) انظر مادة (وَلِيَ) في (لسان العرب) لابن منظور جـ٦ ص ٤٩٢٠: ٤٩٢٦، دار المعارف

(٤) انظر (رسالة في الرد على الرافضة) أبو حامد المقدسيّ ص ٢٢٠، ٢٢١. (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٤ ص٨ وتفسير(الفخر الرازيّ) جـ١٢ ص٢٥ وتفسير (الألوسيّ) جـ٦ ص ١٦٧.

إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ : (أكثر المفسرون فيه الأقاويل فقيل : إن الله تعالى بعث النبيّ برسالة ضاق بها ذرعًا ، وكان يهاب قريشًا فأزال الله بهذه الآية تلك الهيبة ، عن الحسن ، وقيل : يريد به إزالة التوهّم من أن النبيّ كتم شيئًا من الوحي للتقية عن عائشة ، وقيل غير ذلك ، وروى العياشيّ في تفسيره بإسناده عن ابن عمير عن ابن أذينة عن الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس وجابر بن عبد الله قالا : أمر الله محمدًا أن ينصّب عليًا للناس فيخبرهم بولايته ، فتخوّف رسول الله أن يقولوا حابى ابن عمه وأن يطعنوا في ذلك عليه ، فأوحى الله إليه هذه الآية فقام بولايته يوم غدير خم ، وهذا الخبر بعينه قد حدثناه السيد أبو الحمد عن الحاكم أبي القاسم الحسكانيّ بإسناده عن ابن أبي عمير في كتاب (شواهد التنزيل لقواعد التفصيل والتأويل) ، وفيه أيضًا بالإسناد المرفوع إلى حيّان بن عليّ الغنويّ عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في عليّ فأخذ رسول الله بيده فقال : من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم والي من والاه وعاد من عاداه ، وقد أورد هذا الخبر بعينه أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبيّ في تفسيره بإسناده مرفوعًا إلى ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في عليّ ، أمر النبيّ أن يبلغ فيه ، فأخذ رسول الله بيد علي فقال : ..، وقد اشتهرت الروايات عن أبي جعفر وأبي عبد الله أن الله أوحى إلى نبيّه أن يستخلف عليًا ، فكان يخاف أن يشقَّ ذلك على جماعة من أصحابه ، فأنزل الله تعالى هذه الآية تشجيعًا له على القيام بما أمره الله بأدائه)[2] .

وللإماميّة تَعَلُّقٌ بآياتٍ أُخرى ذكرها ابن مُطهّر الحِلّيّ ، وأجاب عليها ابن تيمية

---

(١) سورة المائدة الآية ٦٧.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٤٤، وقد ذكرت تفسير هذه الآية والآية التي قبلها فقط في إثبات الإمامة من تفسير الطبرسيّ طلبًا للاختصار وخشية الإطالة والتكرار ، ومن أراد المزيد فليرجع إلى تفسير الطبرسيّ للآية الثالثة من سورة المائدة جـ٣ ص ٢٤٦، تفسيره للآية الأولى من سورة المعارج جـ١٠ ص٥٣٠ وغيرها كثير .

بأجوبة جامعة ، ومن يُراجع كُتب التفسير والحديث عندهم يلاحظ أنهم أجروا القرآن في فلك الولاية والأئمة ، وقد تبين أن القرآن ليس في ظاهره ما يدل على مذهبهم في النص على عليّ ولا الاثني عشر ، وأن كل ما يستدلون به من آيات يحاولون أن يصرفوا معناها إلى ما يريدون بمقتضى رواياتٍ غير صحيحة ، فهم لا يستدلون بالقرآن وإنما يستدلون بالأخبار(١) .

ومن أصول الإماميّة : (أنه لا يجوز للرعية اختيار الإمام ، بل لابد فيه من النص ، فالإمامة لا تكون إلا بالنص ، وأن الرسول ﷺ نَصَّ على عليّ وأولاده)(٢) ، فهم الأئمة إلى أن تقوم الساعة .

وكما رأينا فبدايات هذه العقيدة على يد عبد الله بن سبأ ، ثم عَمْمَّها من بعده هشام بن الحكم زعيم الهشاميّة وشيطان الطاق زعيم الشيطانيّة أو النعمانيّة ، إلا أن شيوخ الإماميّة أذاعوا أن هذا الأمر من شرع الله ورسوله وأقوال أئمة أهل البيت ، وأخذوا يستدلون على ذلك بنصوص ينقلونها ويؤولونها على مقتضى مذهبهم(٣) ، وكل هذه الروايات تَفَرَّدَ بنقلها آحادُ الناس بل واحدٌ هو عليّ لأنه) هو الباب ومن ادّعى سماعًا من غيره فقد أشرك)(٤) .

ومن المعروف أن تَفَرّدَ الواحد بالنقل موضع شكٍ ، لاسيما والجَمُّ الغفير على خلافه ، فاضطر الإماميّة حينئذٍ للقول بالعصمة للإمام ، ولكن العصمة كيف تثبت بخبر من ادعاها وهو واحدٌ ، فاضطروا للقول بإثبات المعجزة للأئمة ، فصارت قضية الإمامة ترتكز عندهم على ثلاث شُعَبٍ : النص والعصمة والمعجزة ، كما قال

(١) (أصول مذهب الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة) ناصر بن عبد الله القفاريّ جـ٢ ص١٦٧.

(٢) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٨٦، ٢٨٧، باب ما نص الله ورسوله على الأئمة.

(٣) (مقدمة ابن خلدون) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون جـ٢ ص٥٢٧، تحقيق : علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .

(٤) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٣٧٧.

شيخهم المفيد: (إن الإمامة توجب لصاحبها عند الاثني عشريّة العصمة والنص والمعجزة)[١].

والمعروف أن المعجزات خاصة بالأنبياء ولكن الإماميّة نسبتها للأئمة لأنها أعطتهم معنى النبوة دون اسمها، وزعمت أنهم هم الحجة على العباد دون برهانٍ، ولاشك أن النص على عين من يتولى إمامة المسلمين إلى أن تقوم الساعة أمرٌ مُحالٌ، وقد اضطر بهم هذا القول إلى الاستسلام لوهم كبير حيث قالوا بحياة واحدٍ من البشر قرونًا عديدة؛ وهو المهدي إمامهم الثاني عشر الذي ينتظرونه.

وقد رَدَّ عليهم علي الرضا- الذي يدعون إمامته- برد بليغ قويّ نقلته الإماميّة في أوثق كتبها في الرجال حيث قال: (لو كان الله يمد في أجل أحدٍ من بني آدم لحاجة الخلق إليه لَمَدَّ الله في أَجَلِ رسول الله صلى الله عليه وآله)[٢].

لكن الإماميّة يُخالفون هذا الأصل الواضح ويعتقدون أن بقاء الإمام المنتظر كل هذه القرون، إنما هو لحاجة الخلق والكون إليه!، ويزعمون أن القرآن نص على إمامتهم وتزعم أن أمر النص متفقٌ عليه بين أهل السُّنّة والشيعة!

وقد تعلق الإماميّة في إثبات النص من طريق أهل السُّنّة بما ورد في فضائل عليّ رضي الله عنه، والفضائل الواردة بحق علي ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف لا في لغة العرب ولا في عرفهم. وأقوى أدلتهم على النص لعلي من السُّنّة هو (حديث الغدير)[٣]. ويرى بعض أهل العلم أن الحديث لا يصح منه شيءٌ الْبتَّة[٤]، بينما يرى بعضهم أنه ولا يصح منه إلا قوله: (من كنت مولاه فعلي

---

(١) (العيون والمحاسن) للمفيد جـ٢ ص١٢٧.

(٢) انظر (رجال الكشّيّ) ص٤٥٨.

(٣) خم: واد بين مكة و المدينة عند الجُحفة به غدير، انظر (معجم البلدان) لياقوت بن عبد الله الحموي جـ٢ ص٣٨٩.

(٤) انظر (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم جـ٤ ص٢٢٤، (المنتقى) للذهبيّ ص ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨.

مولاه)، ومن المعروف أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال: الحسن بن عليّ بن أبي طالب حينما قيل له: ألم يقل رسول الله لعلي (من كنت مولاه فعلي مولاه)؟ فقال: (أما والله إن رسول الله لو كان يعني الإمرة والسلطان لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إن هذا ولي أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فإن أنصح الناس للمسلمين رسول الله ﷺ)[1].

ثم إن قول الإماميّة بأنه حينما نزلت الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾[2]، خطب رسول الله خطبة الغدير، من وضع من لا يعرف كيف يضع، لأن هذه الآية نزلت قبل حجّة الوداع بمُدّة طويلة، ويوم الغدير كان في الثامن عشر من ذي الحجّة بعد رجوعه من الحج[3]!

ونجد في كتاب (نهج البلاغة)- وهو من أصحّ الكّتب عند الإماميّة- ما ينفي دعوى النص؛ فقد جاء فيه أن أمير المؤمنين عليًا قال لما أراده الناس على البيعة: (دعوني والتمسوا غيري فإننا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإني كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير مني لكم أميرًا)[4]، وهذا النص يدل على أنه لم يكن منصوصًا عليه بالإمامة من جهة الرسول وإلا لما جاز أن يترك أمر الرسول ويقول دعوني و التمسوا غيري، بل ويعلن السمع والطاعة لمن سيوليه المسلمون أمرهم بل ويجعل نفسه وزيرًا له خير من الإمارة، وقوله لمن وليتموه يؤكد أن أمر

---

(١) انظر (رسالة في الرد على الرافضة) محمد بن عبد الوهاب ص١٣.

(٢) سورة المائدة الآية ٦٧.

(٣) انظر (منهاج السُنّة) لابن تيمية جـ٤ ص ٨٤.

(٤) (نهج البلاغة) ص ١٢٦.

الولاية يعود إلى الجمهور واتفاقهم لا إلى نص مزعوم، كما لا ينحصر في شخص معلوم، فكيف يرفض الإمام المعصوم مبايعته بالإمامة مع أن ذلك أهم ركن من أركان الدين، وكيف يأمرهم بمبايعة غيره مع أن كتب الإماميّة تقول (ثلاثة لا ينظر الله إليهم ولا يكلمهم ولهم عذاب أليم: من بايع إمامًا ليس من عند الله ...) فهل يأمرهم بالكفر بعد الإيمان؟

والإماميّة تفسر ذلك بتفسير لا يليق بمقام أمير المؤمنين إذ تعتقد (أنه كان يريد ذلك، وتعتقد أنه الإمام المستحق للإمامة دون غيره ولكنه كان عاجزًا عنه، فكان يلوذ بالتقية)[١]، وَتخَلّى عن أعظم أمرٍ من أمور الدين.

وقد روى عن عبد الله بن سبع قال سمعت عليًّا يقول: (وذَكَرَ أنه سَيُقْتَلُ قالوا: فاستخلف علينا، قال: لا، ولكن أترككم إلى ما ترككم إليه رسول الله ﷺ)، وروي أيضا أن العباس قال لعليّ يوم وفاة الرسول ﷺ: (فاذهب بنا إليه، فنسأله فيمن هذا الأمر؟ فإن كان فينا عرفناه، وإن كان في غيرنا أمرناه فوصاه بنا)[٢]، وقد كان هذا يوم الاثنين يوم الوفاة، فَدَلَّ على أنه ﷺ توفي من غير وصية في الإمارة، وروي في صحيح البخاري: أنهم ذكروا عند عائشة أن عليًّا رضي الله عنه كان وصيًّا فقالت: متى أوصي إليه، وقد كنت مسندته إلى صدري (أو قالت حجري) فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري فما شعرت أنه قد مات فمتى أوصي إليه)[٣].

ولو كان أمر الإمامة- كما يقول الإماميّة- لما كان الحسن بن عليّ في سعة من

---

(١) (منهاج السُنّة) لابن تيمية جـ١ ص ٢٢٥.

(٢) الحديث في (مسند الإمام أحمد) تحقيق: أحمد شاكر، جـ٢ ص ٢١٥، قال شاكر: إسناده صحيح، وانظر (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد) علي بن أبي بكر الهيثميّ جـ٩٨ ص ١٣٧، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ثالثة، ١٤٠٢هـ، انظر (صحيح البخاريّ) جـ٧ ص ١٣٦.

(٣) (صحيح البخاريّ) جـ٣٢ ص١٨٦ كتاب الوصايا، جـ٥ ص١٤٣ كتاب المغازي، (صحيح مسلم) كتاب الوصية جـ٢ ص١٢٥٧ ح ١٦٣٦.

أن يسلمها إلى معاوية طائعًا مختارًا بعد أن أمسكها ستة أشهر لنفسه ، فيعينه على الضلال ، ويُبْطِلُ عهد رسول الله ويوافقه على ذلك أخوه الحسين ، مع أن الحسن معه أكثر من مائة ألف عنانٍ يموتون دونه ، وقد ثبت لدى أهل السُّنّة أن تنازل الحسن هو الأفضل ، لأن جده رسول الله ﷺ قد خطب بذلك وقال : (إن ابني هذا سيد ، و لعل الله أن يُصْلِحَ به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين)[١] ، فكان ذلك والتئم أمر المسلمين بتنازل الحسن عن الخلافة طائعًا مختارًا .

❁ ❁ ❁

ا- عصمة الأئمة :

والعصمة- في كلام العرب- تعني : المنع ، وعصمة الله عبده : أن يعصمه مما يوبقه ، واعتصم فلانٌ بالله إذا امتنع به[٢] .

يقول القاضي عبد الجبّار : (إن القول بعصمة الإمام وأنه لا يجوز عليه الخطأ والزلل في حال من الأحوال ولا يلحقه سهوٌ ولا غفلةٌ ، لم يُعْرَفْ في عصر الصحابة والتابعين لهم إلى زمن هشام بن الحكم حيث ابتدع هذا القول)[٣] .

ويتفق معه محب الدين الخطيب في ذلك ، لكنه يردّها إلى شخص آخر من معاصري هشام بن الحكم ؛ فيقول : (وأول من اخترع هذه العقيدة خبيث يسميه المسلمون شيطان الطاق وتسميه الشيعة مؤمن آل محمد)[٤] .

وقد أشار رونالدسن إلى احتمال أن تكون فكرة العصمة قد بدأت عند الشيعة

---

(١) رواه الإمام البخاريّ (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ) في كتاب الصلح جـ٣ ص ١٦٩، و أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستانيّ) في كتاب السُّنّة جـ٥ ص٤٨ ح ٤٦٦٢، والترمذيّ (أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذيّ) في كتاب المناقب جـ٥ ص٦٥٨،ح ٣٧٧٣.

(٢) انظر (تهذيب اللغة) – مادة (عَصَمَ) .

(٣) (تثبيت دلائل النبوة) القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذانيّ جـ٢ ص ٥٢٨.

(٤) ويسميه الشيعة أيضا (مؤمن الطاق) انظر (رجال الكشّيّ) ص ١٨٥.

في عصر جعفر الصادق[١] ، ثم تطورت ومرت بمراحل حتى استقرت على الصورة التي يعرضها شيخهم المجلسيّ .

وإذا تتبعنا أطوار عقيدة العصمة لدى الإماميّة نجد كتبهم تنسب إلى زين العابدين علي بن الحسين أنه قال : (المعصوم من اعتصم بحبل الله ، وحبل الله هو القرآن)[٢] ، ونلاحظ أنها نظرة سليمة للعصمة في تلك الفترة المبكرة من تاريخ التشيع ، فالاعتصام بالقرآن والتمسك به هو العصمة والنجاة .

وبعد ذلك نجد أحد رجال الإماميّة يسأل هشام بن الحكم فيقول : (ما معنى قولكم : إن الإمام لا يكون إلا معصومًا ؟ فقال هشام : سألت أبا عبد الله (جعفر الصادق) عن ذلك فقال : المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله ، قال تبارك وتعالى : ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٣] .

وروى عن شيعيّ آخر قوله إن هشام بن الحكم قال في عصمة الإمام : (إن الإمام لا يُذنب لأن منافذ الذنوب الحرص والحسد والغضب والشهوة و هذه الأوجه منتفيةٌ عن الإمام)[٤] .

ثم نجد شيخهم المفيد يُعَرّفُ العصمة فيقول : (بأنها لطفٌ يفعله الله تعالى بالمُكَلَّفِ بحيث يمنع منه وقوع المعصية ، وترك الطاعة مع قدرته عليها)[٥] ، فلا يجبر الله الإمام على ترك المعصية بل يفعل به ألطافًا يترك معها المعصية مُختارًا .

---

(١) (عقيدة الشيعة) دوايت م رونالدسن ص ٣٢٩.

(٢) (معاني الأخبار) محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّيّ ص ١٣٢، تصحيح علي الغفاريّ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٠١.

(٤) (أمالي الصدوق) محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ ص ٣٧٥، ٣٧٦. ط : إيران ١٣٠٠هـ، (معاني الأخبار) لابن بابويه ص ١٣٣.

(٥) (النكت الاعتقاديّة) محمد بن النعمان المفيد ص ٣٣، ٣٤، دار الأضواء ، (تصحيح الاعتقاد) ويسمى أيضًا (شرح عقائد الصدوق) لمحمد بن النعمان الملقب بالمفيد ص ١٠٦.

ونجد شيخهم ابن بابويه القُمّيّ يُقرر عقيدة الإماميّة في العصمة بقوله : (اعتقادنا في الأئمة أنهم معصومون مُطَهَّرُونَ من كل دنسٍ ، وأنهم لا يُذنبون ذنبًا صغيرًا ولا كبيرًا ، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ومن جهلهم فهو كافرٌ ، واعتقادنا فيهم أنهم معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم و أواخرها لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقصٍ ولا عصيان ولا جهل)[1] ، فهو ينفي المعصية والجهل والنقص أيضًا ، ويُثبت الكمال الذي يلازمهم من أول حياتهم إلى أخرها ويُكَفِّرُ من خالف ذلك .

ونجد بعض أئمة الإماميّة وعلمائهم ينكرون نفي السهو عن الأئمة ؛ حيث قيل للرضا – وهو الإمام الثامن الذي تدعي الإماميّة عصمته– إن في الكوفة قومًا يزعمون أن النبيّ ﷺ لم يقع في السهو في صلاته ، فقال الرضا : كذبوا– لعنهم الله– إن الذي لا يسهو هو الله الذي لا إله إلا هو)[2] ، وهذا النص نستنتج منه أن نفي السهو كان في عصر الرضا عقيدة لقوم ينتسبون للتشيع وكانوا يخصون بهذه العقيدة رسول الله ، وقد قوبل هذا الاتجاه الغالي باللعن والتكذيب من إمام الشيعة نفسه ، لأن في هذا تشبيهًا للرسول بخالقه الذي لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم ، و يمكن أن يؤخذ من هذا النص تأخر شيوع هذا الاتجاه عن عصر الرضا .

وقد نص ابن بابويه– وهو رئيس الشيعة في زمنه– في كتابه أن نفي السهو عن النبيّ ﷺ هو مذهب الغلاة والمفوضة[3] ، ونجده يُنكر نفي السهو عن المصطفى ويعدّه علامة الغلو ويُلَمّحُ إلى ما ينطوي عليه ذلك من تشبيه المخلوق بالخالق (سبحانه وتعالى) .

---

(١) (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص١٠٨، ١٠٩.

(٢) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٢٥ ص ٢٥٠.

(٣) (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ جـ١ ص ٢٣٤.

ويدّعي الشيعة إجماعهم في ذلك الأمر رغم أن إجماعهم منقوضٌ بمخالفة شيعة القرن الرابع لهم، وشيخهم الصدوق ابن بابويه وشيخه محمد بن الوليد قد خالفا هذا المذهب، إلا أنهم يقولون: يكفي في إثبات حُجّيّة الإجماع في هذه المسألة وجود الظن بأن الغائب المعصوم يوجد مع الفئة التي قررت نفي السهو!

ولقد احتار المجلسيّ وهو يرى النصوص التي تخالف إجماع أصحابه كثيرة فقال: (المسألة في غاية الإشكال لدلالة كثيرٍ من الأخبار والآيات على صدور السهو عنهم وإطباق الأصحاب خلا من شذ منهم على عدم الجواز)[1].

ويستدل الإماميّة بآيات من القرآن على عصمة الأئمة، ورغم أن كتاب الله(سبحانه وتعالى) ليس فيه ذكرٌ للأئمة الاثني عشر أصلًا، **إلا أن الاثني عشريّة تستشهد بالقرآن لتقرير مسالة العصمة، ويتفق شيوخهم ومنهم الطبرسيّ على الاستدلال بقوله تعالى:** ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[2]؛ يقول الطبرسيّ: (روى الشيخ أبو جعفر بن بابويه في كتاب (النبوة) بإسناده مرفوعًا إلى المفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ ما هذه الكلمات؟ قال: هي الكلمات التي تلقاها آدم عليه السلام من ربه فتاب عليه وهو أنه قال: يارب أسألك بحق محمد وعليّ وفاطمة والحسن والحسين ألا تبت عليّ، فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم، فقلت له: يا ابن رسول الله فما يعني بقوله (فأتمّهن)؟ قال: أتمّهن: إلى القائم اثني عشر إمامًا تسعة من ولد الحسين، فقال المفضل: فقلت له يا ابن رسول الله فأخبرني عن كلمة الله عزّ وجلّ: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾[3]، قال: يعني بذلك الإمامة جعلها الله في عقب الحسين

---

(١) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٢٥ ص ٢٥١.

(٢) سورة البقرة الآية ١٢٤.

(٣) سورة الزخرف الآية ٢٨.

إلى يوم القيامة ، فقلت له : يا ابن رسول الله فكيف صارت الإمامة في ولد الحسين دون الحسن وهما جميعًا ولدا رسول الله وسبطاه وسيدا شباب أهل الجنة ؟ فقال : إن موسى وهارون نبيان مرسلان أخوان ، فجعل الله النبوة في صلب هارون دون صلب موسى ، ولم يكن لأحد أن يقول لم فعل الله ذلك ، وإن الإمامة خلافة الله ليس لأحد أن يقول لم جعلها الله في صلب الحسين دون صلب الحسن ، لأن الله عزّ وجلّ هو الحكيم في أفعاله لا يُسأل عمّا يفعل وهُم يُسألون) .

وقال الطبرسيّ في قوله تعالى : ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ قال مجاهد : العهد : الإمامة وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ، أي لا يكون الظالم إمامًا للناس ..، واستدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصومًا من القبايح ، لأن الله سبحانه نفى أن ينال عهده - الذي هو الإمامة- ظالمٌ ، ومن ليس بمعصوم فقط يكون ظالمًا إما لنفسه وإما لغيره ، فإن قيل : إنما نفى أن ينال ظالمٌ في حال ظلمه ، فإذا تاب فلا يسمى ظالمًا فيصح أن يناله ، فالجواب أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته في حال كونه ظالمًا ، والآية مطلقةٌ غير مقيدة بوقتٍ دون وقت ، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها فلا ينالها الظالم وإن تاب فيما بعد)[١] .

وقد أجاب الكثير من علماء أهل السُّنّة على ذلك بقولهم : اختلف المفسرون في معنى العهد ، فقد قيل هو النبوة وقيل هو الإمامة وقيل هو الأمان من عذاب الله ، وقيل هو الدين[٢] ، فالآية اختلف السلف في تأويلها ، فهي ليست في مسألة الإمامة في قول أكثرهم .

---

(١) (مجمع البيان في تفسير القرآن) للطبرسيّ جـ١ ص٣٧٨، ٣٨١، وقد ذكرت تفسير الطبرسيّ لهذه الآية فقط في إثبات عصمة الأئمة طلبًا للاختصار وخشية الإطالة والتكرار ومن أراد المزيد فليرجع إلى تفسير الطبرسيّ للآية ٣٣ من سورة الأحزاب جـ٨ ص٥٥٩ ٥٦٠.

(٢) انظر (تفسير محمد بن جرير الطبريّ) جـ٢ ص ٢٠، تفسير (معالم التنزيل) أبو محمد حسين بن مسعود =

وحتى الذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والإقتداء لا الإمامة بمفهوم الشيعة ، وحتى لو كانت الآية في الإمامة فهي لا تدل على العصمة بحالٍ من الأحوال ، إذ لا يمكن أن يُقال بأن غير الظالم معصومٌ لا يخطئ ولا ينسى ولا يسهو .. فبين إثبات العصمة ونفي الظلم فرقٌ كبير ، لأن نفي الظلم إثبات للعدل لا للعصمة كما تدعي الإماميّة .

وترى الإماميّة أن من أشرك ولو لحظة ، أو ارتكب معصية ولو صغيرة ، فهو ظالمٌ لا ينفك عنه وصف الظلم ، ومؤدى هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشركٌ لأن الظلم هو الشرك بنص القرآن : ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[1] .

ومراد الإماميّة بذلك إبطال خلافة أبي بكر وعمر لأنهما قد أسلما بعد شرك ، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما ، ولذلك قال الكُليني : (هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم)[2] .

وهذا كلامٌ مخالفٌ لنص القرآن ؛ فالمعروف في الشرع والعرف واللغة أن من كفر أو ظلم ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافرٌ أو ظالمٌ ، لأن الإسلام يَجُبُّ ما قبله ، وقد يكون التائب من الظلم أفضل ممن لم يقع فيه[3] .

واستدلال الإماميّة هذا يؤدي إلى أن جميع المسلمين وكذلك الشيعة وأهل البيت - إلا من تعتقد الشيعة عصمتهم- جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين ، وقد قال شيخهم الطوسيّ) بأن الظلم اسم ذمٍ فلا يجوز أن يُطلق إلا على مستحق اللعن

= البغويّ ، جـ١ ص ١١٢. و(الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ جـ٢ ص ١٠٨. (تفسير ابن كثير) جـ١ ص ١٧٢، ١٧٣، تفسير (روح المعاني) شهاب الدين محمود الألوسيّ جـ١ ص ٣٧٧.

(١) سورة لقمان الآية ١٣.

(٢) (أصول الكافي) للكُليني جـ١ ص ١٩٩.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ١ ص ٣٠٢، ٣٠٣.

لقوله تعالى : ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[١] .

وقد نقض أحد علماء الزيديّة استدلال الإماميّة بهذه الآية فقال : (احتج بعض الرافضة بهذه الآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة ، وراموا الطعن في إمامة أبي بكر وعمر ، وهذا لا يصحّ لأن العهد إنْ حُمِلَ على النبوّة فلا حُجّة ، وإن حُمِلَ على الإمامة فمن تاب من الظلم لا يوصف بأنه ظالمٌ ، ولم يمنعه- تعالى- من نيل العهد إلا حال كونه ظالمًا)[٢] .

ويستدل الإماميّة بروايات من طُرق أهل السُّنّة للاحتجاج بها ، وقد علَّق شيخ الإسلام ابن تيمية عليها وبيَّن ما فيها من صحيح وضعيف وموضوع[٣] .

وقد عقد الكُلينيّ في (الكافي) مجموعة من الأبواب في معنى العصمة ، ساق فيها أخبارًا بسنده عن الاثني عشريّة ، يدعون فيها أنهم معصومون ، بل وشُركاء في النبوّة .

وقد جاء في (الكافي) في باب (أن الأئمة هم أركان الأرض) رواياتٌ تقول بأن الأئمة الاثني عشر كرسول الله في وجوب الطاعة وفي الفضل وفي التكليف ؛ فعليّ جرى له من الطاعة بعد رسول الله ما لرسول الله وكذا سائر الاثني عشر .

ومن أدلة الإماميّة الفعلية على مسألة عصمة الأئمة قولهم : (إن الأمة كلها مُعرضةٌ للخطأ والضلال ، والعاصم لها من الضلال هو الإمام ، فالأُمّة لابُدّ لها من رئيس معصومٍ يُسَدّدُ خطأها ، فلو جاز الخطأ عليه لزم له آخر يسدده ، فيلزم التسلسل ، فحينئذٍ يلزم القول بعصمة الإمام ، فهو الحافظ للشرع ، ولا اعتماد على

(١) سورة هود الآية ١٨.

(٢) (الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة المقتطفة من آي القرآن) ليوسف بن أحمد الزيديّ جـ ١ الورقة ٦٠ (مخطوط) مكتبة الأزهر ١٠٨٥.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية ، المجلد الأخير.

الكتاب والسُّنّة والإجماع بدونه ...)[١].

ولكننا نلاحظ أنه لم يتحقق بهؤلاء الأئمة مقاصد الإمامة التي يتحدثون عنها، فقد انتهى ظهور الإمام عندهم سنة ٢٦٠هـ بوفاة الحسن العسكريّ عقيمًا، وحتى لو كان هناك إمامٌ مختف لم يظهر كما يقولون، فإن هذا الغائب المعدوم لم ينتفع به في دين ولا دنيا، وكذلك أجداده من قبل؛ إذ لم يتول منهم أحدٌ الإمامة ماعدا أمير المؤمنين عليّ والحسن لفترة قصيرةٍ، وبذلك فزعمهم بأن الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللطف قولٌ مردودٌ؛ لأن هذا المنتظر الغائب لم يحصل به شيءٌ من المصلحة واللطف، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللطف، ومن المعلوم أن حالة المصلحة واللطف التي كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم بكثير منها في خلافة علي زمن القتال والفتنة والافتراق[٢].

فأمر العصمة مخالفٌ لدين الإسلام؛ للكتاب والسُّنّة وإجماع سلف الأمة؛ يقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٣]، وفيها يأمرنا الشارع الحكيم بالرد عند التنازع إلى الله ورسوله، ولو كان هناك معصومٌ غير الرسول لأمر الشارع بالرد إليه، فدل القرآن على أن لا معصومٌ إلا الرسول[٤].

وقد جاء في (نهج البلاغة) نصوصٌ تهدم ما بناه الإماميّة من دعاوى في عصمة

(١) انظر (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) لابن مطهر الحلي ص ٣٩٠، ٣٩١، (الشيعة في عقائدهم وأحكامهم) أمير محمد الكاظميّ القزوينيّ ص٣٦٨، ٣٦٩. (عقائد الإماميّة) محمد رضا المظفر ص٧٧، دار الغدير، بيروت، ١٣٩٣هـ.

(٢) انظر (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) جـ١٩ ص ٩٦، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم.

(٣) سورة النساء الآية ٥٩.

(٤) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٢ ص ١٠٥.

الأئمة ، منها قول أمير المؤمنين عليّ لأصحابه : (لا تخالطوني بالمصانعة ، ولا تظنوا بي استثقالًا في حق قيل لي ، ولا التماس إعظام النفس ، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يُعْرَضَ عليه ، كان العمل بهما أثقل عليه ، فلا تكفوا عن مقالة بحقٍ ، أو مشورةٍ بعدلٍ ، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي)[١] .

فأمير المؤمنين يطلب من أصحابه ألا يترددوا في إبداء النصيحة والمشورة له ، ولا يمنعهم من ذلك المجاملة والمصانعة أو الظن أنه لا يقبل الحق استثقالًا له وتعظيمًا لنفسه ، فإنه من يستثقل سماع الحق يكون العمل به أثقل على نفسه ، ومن يستثقل تحري العدل يكون العمل به أثقل على نفسه ، فالجماعة أقرب إلى الحق وإلى العصمة من الزلل ، والفرد لا يأمن على نفسه الوقوع في الخطأ . وأمير المؤمنين هنا لم يدع ما تزعم الإماميّة فيه من أنه معصومٌ لا يخطئ ، بل أكّد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ ، كما لم يعلن استغناءه عن مشورة الرعية بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل ، لأن الأمة لا تجتمع على ضلالةٍ ، وكل من انفرد برأيه مُعَرَّضٌ للضلالة .

وقد نقلت كُتب الإماميّة عن أئمتهم الاستغفار من الذنوب والمعاصي ، ومنها قول أبي عبد الله : (إنَّا لنُذنب ونسيء ثم نتوب إلى الله متابا)[٢] ، وذلك ينفي ما تدّعيه الشيعة من العصمة ؛ إذ لو كان الأئمة معصومين لما كان لهم ذنوب ، ولكان استغفارهم من الذنوب عبثًا ، ولقد احتار شيوخ الإماميّة في توجيه هذه النصوص التي تتنافى مع العصمة .

وممّا ينقض ويُبطل دعوى العصمة- من كُتب الإماميّة- ذلك الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل ، وقد كانت ظاهرة الاختلاف في أعمال

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٣٣٥.

(٢) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٢٥ ص ٢٠٧.

الأئمة سببًا مباشرًا لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع، حيث رابهم أمر هذا التناقض[١].

والأمثلة على الاختلاف والتناقض في أقوال الأئمة كثيرةٌ، وكانت هي أيضًا سببًا في انصراف بعض الشيعة عن التشيع، وقد صرَّح الطوسيّ بذلك حيث أقر بأن أخبارهم متناقضة متباينة مختلفة حتى لا يوجد خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها وقد عَدَّ الطوسيّ ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعيّ، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة له.

وقد حاول الطوسيّ في كتابيه (التهذيب) و(الاستبصار)- وهما من المصادر المعتمدة لدى الإماميّة- درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحملة على التقيّة، ولكنه لم يُفلح[٢].

وقد أوجد الإماميّة عقيدة التقيّة والبداء لتغطية هذا الاختلاف في أخبار الأئمة وأعمالهم، وقد نقلت كتب الإماميّة أن الإمام في مجلسٍ واحدٍ وفي مسألة واحدةٍ يُجِيْبُ بثلاثة أجوبةٍ مختلفةٍ متباينةٍ ويُحِيْلُ ذلك على التقية[٣].

وذلك ينفي العصمة ويدل على الاضطراب، ثم إن المعصوم لم يعصمهم من الخلاف في أصل الدين وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متنابذين لاختلافهم في عدد الأئمة وفي تحديد أعيانهم، هذا بخلاف الروايات المتناقضة في الكثير من أمور الدين فما منعت العصمة الإماميّة من الاختلاف، وعدم وجود أثرها يدل على عدم وجودها.

❁ ❁ ❁

---

(١) (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص ٢٥، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٢٥، ٢٦.

(٢) انظر (تهذيب الأحكام) محمد بن الحسن الطوسيّ جـ١ ص ٢، ٣. (الوافي) للفيض الكاشانيّ المقدمة ص ٩.

(٣) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٦٥، ٢٦٦.

ب- غيبة الأئمة :

السبئيّة هي أول فرقة قالت بالوقف على عليّ رضي الله عنه وغَيْبَتِهِ ، حيث زعمت أن عليًّا لم يُقتل ولم يمت ، فقالوا : (ولا يُقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ، ويملأ الأرض عدلًا وقسطًا كما مُلئت جورًا وظلمًا)(١) ، وظلت أتباع السبئيّة في انتظار عودة عليّ من غيبته .

ثم انتقلت هذه الفكرة من السبئيّة إلى بعض فرق الكيسانيّة ، فلما مات إمامها محمد بن الحنفيّة ، قالت إنه حَيٌّ لم يمت ، ورأوا أنه المهديّ المنتظر ، وزعموا أنه سيغيب عنهم سبعين عامًا ثم يظهر فيقيم لهم الملك .

ولما مضت سبعون عامًا ولم يظهر إمامهم المزعوم حاولوا توطين أصحابهم على هذه العقيدة ، وأن يرضوا بالانتظار ولو غاب مهديهم عمر نوح(٢) .

ثم شاع التوقف على الإمام وانتظار عودته مهديًّا ، وانتشرت فكرة الإيمان بالإمام الخفيّ لدى معظم فرق الشيعة ، حيث تعتقد كل فرقة في إمامها بعد موته أنه لم يمت ، وتقول بخلوده واختفائه عن الناس وعودته إلى الظهور في المستقبل مهديًّا ، ولا تختلف هذه الفرق إلا في تحديد الإمام الذي قَدَّرَتْ له العودة ، فبعد وفاة كل إمامٍ من آل البيت تظهر فرقةٌ من أتْباعه تَدَّعِي فيه هذه الدعوى وتنتظر عودته ، وتختلف فرق الشيعة فيما بينها اختلافًا شديدًا في تحديد الإمام الذي وقفت عليه وغَيَّبَتْهُ وقَدَّرَتْ له العودة ، فعقيدة الغيبة عند فرق الشيعة ارتبطت بأفراد من آل البيت معروفين عاشوا حياتهم كسائر الناس ، فلما ماتوا ادعت فيهم هذه الفرق تلك الدعوى ، حيث لم تُصَدّقْ بموتهم وزعمت أنهم غابوا وسيعودون للظهور مرة أخرى .

---

(١) (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٢٣، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص٢١.

(٢) (مسائل الإمامة) للناشئ الأكبر ص٢٧.

أما هذه العقيدة عند الشيعة الاثني عشريّة فهي مرتبطةٌ بشخصيةٍ خياليةٍ لا وجود لها عند أكثر فرق الشيعة المعاصرة لظهور هذه الدعوى، وهي عند أصحابها شخصيةٌ لم يرها الناس ولم يعرفوها ولا يعلمون مكانها، لم يظهر حملها وأُحيطت ولادتها بسياج من السِرّيّة والكتمان، غابت بعد ولادتها، بل إن عائلتها ووكيلها وأقرب الناس إليها لم يعلموا بأمر هذا الحمل وذلك المولود وكانوا له منكرين، ولم يظهر للإماميّة التي تدعيه إلا من خلال نوابٍ يَدَّعُوْنَ الصلة به.

فبعد وفاة الحسن العسكريّ - إمامهم الحادي عشر سنه ٢٦٠ هـ - ولم يُر له خلفٌ ولم يُعرف له ولدٌ ظاهرٌ، اضطرب أمر الشيعة وتَفَرَّقَ جمعهم لأنهم أصبحوا بلا إمامٍ، ولا دين عندهم بدون إمام لأنه هو الحجة على أهل الأرض، وحتى كتاب الله ليس بحجة عندهم إلا به، وبالإمام بقاء الكون إذ لو بقيت الأرض بغير إمامٍ لساخت ...[1]، ولكن الإمام الحادي عشر مات بلا عقب، وبقيت الأرض بلا إمامٍ ولم يحدث شيءٌ من ذلك، فَتَحَيَّرَتْ الشيعة واختلفت في أعظم أمورها وهو تعيين الإمام، فافترقت الشيعة إلى خمس عشرة فرقة- كما يقول القُمّيّ (المتوفى ٣٠١هـ).

ومن بعد القُمّيّ زادت الفرقة واتسع الاختلاف، حيث يذكر المسعوديّ (المتوفى ٣٤٦ هـ) ما بلغه اختلاف شيعة الحسن العسكريّ بعد وفاته وأنه وصل إلى عشرين فرقة، وقد ذهبت هذه الفرق مذاهب شتى في أمر الإمامة؛ فمنهم من قال: إن الحسن ابن علي حيّ ولم يمت، وإنما غاب وهو القائم ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر، فوقفت هذه الفرقة على الحسن العسكري وقالت بمهديته وانتظاره.

وفرقةٌ أخرى أَقَرَّتْ بموته ولكنها زعمت أنه حيّ بعد موته ولكنه غائب وسيظهر، وحاولت فرقةٌ أخرى أن تمضي بالإمامة من الحسن إلى أخيه جعفر،

---

(١) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٧٩، ١٨٨.

وفرقةٌ أبطلت إمامة الحسن بموته عقيمًا .

وأقرّت فرقةٌ أخرى بموت الحسن بن علي وأنه لا خلف له ، وقالت : إن الله سيبعث قائمًا من آل محمد ممن قد مضى ، إن شاء بعث الحسن بن علي وإن شاء بعث غيره ، ونحن الآن في فترة انقطعت فيها الإمامة .

وقالت فرقة إن الحسن بن عليّ قد صَحَّتْ وفاته كما صَحَّتْ وفاة آبائه بتواتر الأخبار التي لا يجوز تكذيب مثلها وكثرة المشاهدين لموته ، وتواتر ذلك عن الولي له والعدو ، وهذا ما لا يجب الارتياب فيه ، وصح بمثل هذه الأسباب أنه لا ولد له ، فلما صح عندنا الوجهان ثبت أنه لا إمام بعد الحسن العسكري وأن الإمامة انقطعت ، كما انقطعت النبوة والرسالة بعد محمد ، لأن الرسالة والنبوة أعظم خطرًا وأجل ، والخلق إليها أحوج ، والحجة بها ألزم والعذر بها أقطع لأن معها البراهين الظاهرة ، وقد انقطعت ، فكذلك يجوز أن تنقطع الإمامة)[1] .

وهكذا تضاربت أقوالهم واختلفت اتجاهاتهم وتفرقوا شيعًا وأحزابًا ، وبلغت بهم الحيرة في تلك الفترة أن اختار بعضهم التوقف وقالوا : (نحن لا ندري ما نقول في ذلك وقد اشتبه علينا الأمر)[2] .

أما الاثنا عشريّة فقد زعمت بأن للحسن العسكريّ ولدًا (كان قد أخفى الحسن مولده وستر أمره لصعوبة الوقت وشدة طلب السلطان له ..فلم يظهر ولده في حياته ولا عرفه الجمهور بعد وفاته)[3] .

والأسباب التي دفعت هذه الفرق للإصرار الشديد على القول بإمامة أحدٍ من آل البيت- حتى ينكرون موت من مات أو يَدَّعُوْنَ أنه حيٌ بعد موته أو يخترعون ولدًا

(١) (مروج الذهب) للمسعوديّ جـ٤ ص ١٩٠.

(٢) انظر (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص١٠٦، ١١٠.

(٣) (الإرشاد) للمفيد ص٣٨٩.

لمن لا ولد له- تَتَبَيَّنُ من خلال اختلاف هذه الفرق ونزاعها فيما بينها للفوز بأكثر قدرٍ من الأتْباع، حيث أن كل طائفةٍ تنادي بمهدي لها وتُكَذّبُ الأخرى، ومن خلال الخصومة والاختلافات تتضح الحقيقة.

فنرى مثلًا ما ترويه الاثنا عشريّة في كشف حقيقة دعوى الطائفة التي تقول بالغيبة والوقف على موسى الكاظم، حيث يقولون: (مات أبو إبراهيم (موسى الكاظم) وليس من قُوَّامِه (نوابه ووكلائه) أحدٌ إلا وعنده المال الكثير، وكان ذلك سبب وقفهم وجحدهم موته طمعًا في الأموال)[١].

وهناك رواياتٌ كثيرةٌ بهذا المعنى تكشف أن وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجعته الرغبة في الاستيلاء على الأموال، فإذا مات الإمام أنكروا موته، لتبقى الأموال في أيديهم ويستمر الدفع إليهم باسم خمس الإمام الغائب، لذلك فإن القول بالغيبة ينشط دعاته بعد وفاة كل إمامٍ لمواجهة اليأس وفقدان الأمل في أن الأمر سيصير لهم، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية وأكل أموال الناس بالباطل.

وأوّل من وضع فكرة الغيبة رجلٌ يُدْعَى عثمان بن سعيد العمريّ[٢]، وهو الوجه البارز لهذه الدعوى، وقد قام بدوره في منتهى السرية، وكان يتلقى الأموال التي تؤخذ من الأتباع باسم الزكاة والخمس وحق أهل البيت، ولا أحد يلتقي بالإمام الغائب سواه، فهو السفير بينه وبين الشيعة، يستلم أموالهم ويتلقى أسئلتهم ومشكلاتهم ليوصلها للإمام الغائب، ولعثمان بن سعيد وكلاءٌ في معظم الديار الإسلاميّة، يدعون للإمام الغائب ويقولون ببابية عثمان بن سعيد.

فالباب يلتقي بالإمام الغائب، والوكيل يلتقي بالباب ولا يرى الإمام، ويكون الواسطة بين الشيعة والباب، ومن الغريب أن الشيعة تزعم أنها لا تقبل إلا قول

---

(١) (الغيبة) للطوسيّ ص ٤٢، ٤٣.

(٢) وهو الباب الأول المعتمد لدى الشيعة الاثني عشريّة ويدعى عثمان بن سعيد العمريّ.

معصومٍ، حتى ترفض الإجماع بدون المعصوم، وهاهي تقبل في أهم عقائدها دعوى رجلٍ واحدٍ غير معصومٍ، وقد ادعى مثل دعواه آخرون، كلٌ يزعم أنه الباب للغائب، وكان النزاع بينهم على أشده، وكل واحدٍ منهم يُخرج توقيعًا يزعم أنه صدر عن الغائب المنتظر، يتضمن لعن الآخر وتكذيبه[1].

ولمّا توفى عثمان بن سعيد عَيَّنَ من بعده ابنه محمّدًا[2]، ولكن لم ترتض طائفة من الشيعة بابية ابنه، ونشأ بينهم النزاع المعهود ولعن بعضهم بعضًا، ثم توفى محمد ابن عثمان بن سعيد ٣٠٤ هـ بعد أن تولى البابيّة نحوًا من خمسين سنة يحمل الناس إليه أموالهم ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن العسكريّ بالمهمات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل[3].

وبعد وفاة محمد بن عثمان بن سعيد، تولى بعده رجلٌ يُدعى أبا القاسم الحسين ابن روح[4]، وقد كان يقوم بمهمة البابيّة في آخر حياة محمد بن عثمان حيث كان يحيل إليه استلام الأموال التي يأتي بها الأشياع، وكالعادة فقد أثار تعيين أبى القاسم ابن روح نزاعًا بين الأتباع فانفصل عددٌ من رؤسائهم وادعوا البابيّة لأنفسهم، وكثر التلاعن بينهم.

ولمّا توفى ابن روح سنة ٣٢٦ هـ فانتقلت البابيّة بوصية منه إلى رجلٍ رابعٍ يُدعى أبا الحسن علي بن محمد السمريّ[5]، والذي تولى البابيّة وكان قد انقضى على غيبة الإمام قرابة سبعين عامًا، لم يتحقق فيها أمل الشيعة في رجعته رغم انتظارهم إياه وساد الشك الأوساط الشيعية، وبدأت تَتَكَشَّفُ حقيقة الأمر بعد النزاع الحاد الذي

---

(١) انظر (الغيبة) للطوسيّ ص ٢١٤، ٢١٥، ٢٤٤.

(٢) وهو الباب الثاني المعتمد لدى الشيعة الاثني عشريّة ويدعى محمد بن عثمان بن سعيد العمريّ.

(٣) (الغيبة) للطوسيّ ص ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) وهو الباب الثالث المعتمد لدى الشيعة الاثني عشريّة ويدعى أبا القاسم الحسين بن روح.

(٥) وهو الباب الرابع المعتمد لدى الشيعة الاثني عشريّة ويدعى أبا الحسن علي بن محمد السمريّ.

وقع بين أدعياء البابيّة ، فاختفى نشاط الباب .

واستمر السمريّ في منصبه ثلاث سنواتٍ ، فلما قيل له وهو على فراش الموت من وَصِيّك من بعدك ؟ قال : لله أمرٌ هو بالغه[١] ، وتوفى ٣٢٩ هـ .

ونلاحظ أن التزاحم على البابيّة والوكالة كان من أجل الأموال ، وقد اضطر بعضهم لأن يكشف حقيقة دعوى البابيّة بسبب أنه لم ينجح في اقتناص مجموعةٍ أكبر من الأتباع ،ومنهم محمد بن علي الشلمغانيّ وهو ممن ادّعى النيابة عن المهدي ، ونافس الباب الثالث أبا القاسم بن روح عليها ، فلما لم ينجح فضح أمرهم فقال : (ما دخلنا مع أبي القاسم الحسن بن روح إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه ، والله لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف)[٢] .

وهكذا انتهت دعوى الصلة المباشرة بالغائب حيث لم تنجح فكرة البابيّة الخاصة ، فأخرج الإماميّة توقيعًا منسوبًا للسمريّ عن المنتظر يعلن فيه انقطاع البابيّة ، ويخترع عقيدة جديدة هي النيابة عن المهديّ ، فخرجت الغيبة من طريقها المسدود ، واختفى النزاع على البابيّة ، وسُمّيت فترة عمل هؤلاء الأبواب الأربعة بالبابيّة الغيبة الصغرى ، وقد استمرت حوالي سبعين سنة[٣] .

وكما تختلف روايات الإماميّة اختلافا بيّنًا في قصة اختيار الحسن العسكريّ لأم المهدي المزعوم ، وولادته ، ونموه ، فإنها تختلف أيضًا في قصة اختفائه ، وغيبته ، ومكانه ، وعودته ، وسيرته .

ومن العجيب أن مسألة المهديّ وغيبته تسرّبت عن طريق حكيمة[٤]بنت محمد

---

(١) (الغيبة) الطوسيّ ص ٢٤٢، (عقيدة الشيعة) رونالدسن ص ٢٥٧.

(٢) (الغيبة) للطوسيّ ص ٢٤١.

(٣) انظر (تنقيح المقال) عبد الله الممقانيّ جـ١ ص ١٨٩. (كشف الغطاء) جعفر النجفيّ ص١٣

(٤) انظر (إكمال الدين) لابن بابويه ص ٣٩٥: ٤٠٦، (الغيبة) للطوسيّ ص ١٤١: ١٤٧، (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٣٣٣: ٣٧٠.

ابن علي بن موسى بن جعفر الصادق ، ولست أدري كيف يقبل الإماميّة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب وهم الذين يردون إجماع الأمة بأسرها إذا لم يكن المعصوم فيهم ولو في مسألة فرعية ؟

أما مُدّة الغيبة للمهديّ فقد اختلف الإماميّة فيها أيضا ، فقد قالوا في بادئ الأمر : ستة أيام أو ستة أشهر أو ست سنين ، كما جاء عندهم توقيت ظهور هذا الأمر في السبعين من الغيبة ، ثم غير إلى مائة وأربعين ثم أُخِّر إلى أمد غير معين[1] .

ويعلل الإماميّة سبب غيبة الإمام المهدي بخوفه على نفسه من القتل[2] ، ولكن هذا التعليل يتناقض مع اعتقادهم في الأئمة فهم (يعلمون متى يموتون ، ولا يموتون إلا باختيار منهم)[3] ، ومع ذلك فالإمام المهدي الغائب لا يستطيع أن يحمي نفسه من القتل ، وقد توفر الأمن التام للإمام أثناء قيام بعض الدول الشيعيّة فلماذا لم يخرج ليستفيدوا من علمه ؟

وقد شهد شيخ الإماميّة النعمانيّ- وهو من شيوخ القرن الثالث ، ممن عايش واقع الشيعة في الفترة المبكرة لدعوى الغيبة- بشك أغلب الشيعة في أمر الغيبة فقال :(قد تفرّقت كلمتها وتشعّبت مذاهبها واستهانت بفرائض الله عز وجل وخفت إلى محارم الله تعالى ، فطال بعضهم غلوًا ، وانخفض بعضهم تقصيرًا ، وشكّوا جميعًا إلا القليل في إمام زمانهم وولي أمرهم وحجة ربهم للمحنة الواقعة بهذه الغيبة)[4] . ونلاحظ كثرة التكذيب للغيبة من الشيعة أنفسهم وخاصة في مراحل نشأتها .

---

(١) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٣٣٨، انظر (الغيبة) للطوسيّ ص٢٦٣.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٣٣٧، ٣٣٨، (إكمال الدين) لابن بابويه ص٤٤٩، (الغيبة) للطوسيّ ص١٩٩.

(٣) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٨٥.

(٤) (الغيبة) للنعمانيّ ص١١.

واستدل الطبرسيّ في إثبات الغيبة بقوله تعالى : ...﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[١] ، فقال : (لمّا وصف القرآن بأنه هدى للمتقين ، بيّن صفة المتقين فقال (الذين يؤمنون بالغيب) أي يصدقون بجميع ما أوجبه الله تعالى أو ندب إليه أو أباحه ، وقيل يصدقون بالقيامة والجنة والنار عن الحسن ، وقيل بما جاء من عند الله عن ابن عباس ، وقيل بما غاب عن العباد علمه عن ابن مسعود وجماعة من الصحابة ، وهذا أولى لعمومه ، ويدخل فيه ما رواه أصحابنا من زمان غيبة المهدي عليه السلام ووقت خرجه)[٢] .

وقد ألف الإماميّة كُتبًا فيما نزل من القرآن في المهدي ، أوَّلوا فيها أكثر من مائه وثلاثين آية بمهديهم المنتظر[٣] .

ونلاحظ أن فرق المسلمين كلها تُخالف الاثني عشريّة في مسألة وجود المهدي المنتظر أصلًا ، وبالتالي يُنكرون إمامته وعصمته ، أما أهل السُّنّة فهم يقررون بمقتضى النصوص الشرعية والحقائق التاريخية أن مسألة وجود المهدي وغيبته عند الاثني عشريّة لا تعدو أن تكون وهمًا من الأوهام ، (حيث لم ينتفع به أحدٌ لا في الدنيا ولا في الدين ، بل حصل باعتقاد وجوده من الشر والفساد ما لا يحصيه إلا ربُّ العباد)[٤] .

والمتأمل لنصوص المهدي والغيبة في كتب الاثني عشريّة المعتمدة ، يلاحظ أن هذه الدعوى لم تلقْ قبولًا لدى الشيعة أنفسهم إلا في العصور المتأخرة ، كما أقر بذلك شيخهم النعمانيّ وهو من معاصري الغيبة الصغرى .

وثبت برواياتِ الإماميّة في كتبهم المعتمدة أن الخليفة المعتمد ابن المتوكل لما

---

(١) سورة البقرة الآية ٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢١.

(٣) انظر (المحجّة فيما نزل في القائم الحجة) لهاشم البحرانيّ ، مؤسسة الوفاء ، بيروت .

(٤) انظر (منهاج السُّنّة) لشيخ الإسلام ابن تيمية جـ٤ ص٢١٣.

مات الحسن العسكريّ، بعث إلى داره من يُفَتِشها ويختم على جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده فلم يجدوا له أثرًا[١]، وتأكد من عدم حمل أي من جواريه.

وقَرَّرَ القُمّيّ والنوبختيّ وغيرهما بأن الشيعة افترقوا- بعد وفاة الحسن العسكريّ - إلى فرقٍ عديدةٍ[٢]، أنكر أكثرها وجود الولد أصلًا[٣]، حتى قال بعضهم إنَّا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده[٤].

ولأهل البيت موقف صريح حاسم في هذا الأمر، وهو من البراهين الواضحة على بُطلان هذه الدعوى، (حيث جاء أن رجلًا ادعى- في زمن الخليفة المقتدر- أنه محمد بن الحسن بن علي بن موسى بن جعفر، فأمر الخليفة بإحضار مشايخ آل طالب وعلى رأسهم نقيب الطالبيين أحمد بن عبد الصمد المعروف بابن طومار، فقال ابن طومار: لم يعقب الحسن، وقد ضج بنو هاشم من دعوى هذا المدعي وطالبوا بمعاقبته[٥]، وهذه شهادةٌ مهمةٌ لأنها من نقيب العلويين، الذي كان عظيم العناية بتسجيل أسماء مواليد هذه الأسرة في سجل رسمي، ولقدم فترتها حيث أنها وقعت في زمن الغيبة الصغرى، ثم إن أقرب الناس إلى الحسن العسكريّ وهو أخوه جعفر يؤكد أن أخاه مات ولا نسل له ولا عقب.

وعلاوة على ذلك كله فإن الحسن العسكريّ المنسوب له هذا الولد قد نفى ذلك وأنكره، حيث أسند وصيته في مرضه الذي توفى فيه إلى والدته، وأوكل لها النظر في أوقافه وصدقاته، وأشهد على ذلك وجوه الدولة وشهود القضاء[٦].

---

(١) انظر (منهاج السُنّة) لابن تيمية جـ٢ ص ١٦٤.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٥٠٥، (إكمال الدين) لابن بابويه القُمّيّ ص ٤١،٤٢

(٣) (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٩٦، ١١٢، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص ١٠٢: ١١٦.

(٤) المصادر السابقة ص١٠٣، ١٠٤، ص١١٤، ١١٥ على الترتيب.

(٥) انظر (تاريخ الطبري) جـ١١ ص٤٩،٥٠ في حوادث سنه ٣٠٢ هـ.

(٦) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٥٠٥، (إكمال الدين) لابن بابويه القُمّيّ ص٤٢، ٤٥١. (الغيبة) للطوسيّ ص٧٥. (الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة) لابن حجر ص١٦٨.

ولو كان للحسن ولدٌ وهو إمامُ المسلمين لما وسعه إلا توكيله، فمن هو وكيل على الأمة، لا يعجز أن يقوم بأعباء النظر على أوقاف أبيه، ولما لم يفعل ذلك دل على أنه لا ولد له أصلًا.

❁ ❁ ❁

جـ - رجعة الأئمة:

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت[1]، و ابن سبأ هو أول من قال بالرجعة - كما سبق - حيث زعم أن عليًّا سيرجع ولم يصدق بموته.

وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئيّة والكيسانيّة وغيرها من الفرق. فقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى الحياة، فمنهم من أقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم أصلًا، ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون.

وصارت الرجعة من أصول المذهب الشيعي، فهي موضع إجماع الإماميّة الاثني عشريّة، ومن ضروريات مذهبهم[2]، وتحوّل مفهومها عند الإماميّة من رجعة الإمام فقط، إلى رجعة عامة للإمام وكثير من الناس، وكان ذلك في القرن الثالث الهجري[3].

حيث قالوا: (فليس منا من لم يؤمن بكرَّتنا)[4]، و(اعتقادنا في الرجعة أنها حق)[5]. فالإماميّة: مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها وتجديد الاعتراف بها في كل وقت، فالإقرار بها كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة، وقد اتفقت

---

(١) انظر (القاموس المحيط) جـ٣ ص ٢٨.

(٢) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٢٥٢، (الإيقاظ من الهجعة) للحُرّ العامليّ ص ٦٠.

(٣) انظر (روح المعاني) للألوسيّ حـ٢٠ ص ٢٧.

(٤) (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّي جـ٣ ص ٢٩١.

(٥) (أوائل المقالات) للمفيد ص ٥١.

الإماميّة على وجوب رجعة كثير من الأموات، وأجمعوا على القول بها في جميع الأعصار[١].

والمفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثني عشريّة يشمل الأئمة الاثني عشر، حيث يخرج المهدي من مخبئه ويرجع من غيبته، ويحيا باقي الأئمة بعد موتهم ويرجعون لهذه الدنيا، وخلفاء المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة من أصحابها الشرعيين (الأئمة الاثني عشر)، و في مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان- كما يزعمون- حيث يخرجون من قبورهم، ويرجعون لهذه الدنيا للاقتصاص منهم لأخذهم الخلافة من أهلها.

وكذلك يرجع بعض العامة من الناس إلى الدنيا ويخص منهم: من محض الإيمان محضًا، وهُم الشيعة عمومًا، ومن محض الكفر محضًا، وهُم كل الناس ما عدا الشيعة والمستضعفين.

ويتضح مفهوم الرجعة عند الإماميّة من تعريفهم لها، حيث قالوا: (إنها رجعةُ كثيرٍ من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت، في صورهم التي كانوا عليها[٢].

والراجعون إلى الدنيا هُم: (النبيّ الخاتم وسائر الأنبياء والأئمة المعصومون ومن محض في الإسلام ومن محض في الكفر دون الطبقة الجاهلية المعبر عنها بالمستضعفين)[٣]، أو بعبارة أخرى: (من علت درجته في الإيمان، ومن بلغ الغاية في الفساد، كلهم يرجعون بعد موتهم، وكذلك من كان له قصاص وإن لم يكن ماحضًا، فيرجع ويقتص من قاتله[٤].

(١) انظر (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص ٩٠. (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ٣٤٧.

(٢) (أوائل المقالات) للمفيد ص ٥١، ٩٥.

(٣) انظر (دائرة المعارف العلويّة) جواد تارا جـ١ ص ٢٥٣.

(٤) (أوائل المقالات) للمفيد ص ٩٥.

وزمن الرجعة العامة عند قيام المهديّ ورجوعه من غيبته . ولكن بعض شيوخ الإماميّة يرى أن الرجعة العامة غير مرتبطة بأمر ظهور المهديّ ، ذلك أن الرجعة غير الظهور لأن الإمام حي غائب وسيظهر ، فمبدأ الرجعة من رجوع الحسين إلى الدنيا ، وهذا يتفق مع رواياتهم التي تقول إن : (أول من تنشق الأرض عنه ويرجع إلى الدنيا الحسين بن عليّ عليه السلام)[١] .

والغرض من الرجعة هو انتقام الأئمة والشيعة من أعدائهم ، وهُم سائر المسلمين ما عدا المستضعفين ، ويتحقق في الرجعة حساب الناس على يد الحسين ، وتكون حياة الشيعة في الرجعة في نعيم لا يخطر على بال ، بل ويُخيّر الشيعيّ وهو في قبره بين الرجعة ونعيمها أو الإقامة في القبر في كرامة ربه[٢] ، وتنتهي الرجعة بالقتل لمن مات من قبل ، وبالموت لمن قُتل ، وهذه النهاية هي إحدى أغراض الرجعة عند الإماميّة[٣] .

وكانت عقيدة الرجعة سِرًّا من أسرار مذهب الإماميّة ، وقد تواصوا بكتمانها في مجالسهم وفي كُتبهم ، إلا فيما أسرُّوه من الكُتب ، وقد وجد في بعض كُتبهم التواصي بكتمان الرجعة .

ويستدل الطبرسيّ على الرجعة في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾[٤] ، فيقول : (واستدل بهذه الآية على صحة الرجعة من ذهب إلى ذلك من الإماميّة بأن قال : إن (من) في الكلام يوجب التبعيض ، فدل ذلك على أن اليوم المشار إليه في الآية يُحشر فيه قوم دون قوم ، وليس ذلك صفة يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه وتعالى :﴿وَحَشَرْنَٰهُمْ فَلَمْ

(١) (أوائل المقالات) للمفيد ص ٩٥.

(٢) (الغيبة) للطوسيّ ص٢٧٦

(٣) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ١٣١، (رجال الكشّيّ) ص ٤٠٧، ٤٠٨.

(٤) سورة النمل الآية ٨٣.

نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾[(١)] ، وقد تظاهرت الأخبار عن أئمة الهدى من آل محمد ، في أن الله سيُعيد عند قيام المهدي قومًا ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ويبتهجوا بظهور دولته ، ويُعيد أيضًا أقوامًا من أعدائه لينتقم منهم ، وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب في القتل على أيدي شيعته ، والذل والخزي بما يشاهدونه من علو كلمته ، ولا يشك عاقل أن هذا مقدور لله تعالى غير مستحيل في نفسه ، وقد فعل الله ذلك في الأمم الخالية ، ونطق القرآن بذلك في عدة مواضع مثل قصة عُزير وغيره ، على أن جماعة من الإماميّة تأولوا ما ورد من الأخبار في الرجعة على رجوع الدولة والأمر والنهي دون رجوع الأشخاص وإحياء الموتى ، وأوّلوا الأخبار الواردة في ذلك لما ظنوا أن الرجعة تنافي التكليف ، وليس كذلك لأنه ليس فيها ما يلجئ إلى فعل الواجب أو الامتناع من القبيح ، والتكليف يصح معها كما يصح مع ظهور المعجزات الباهرة والآيات القاهرة كفلق البحر ... وما أشبه ذلك ، ولأن الرجعة لم تثبت بظواهر الأخبار المنقولة فيتطرق التأويل عليها ، وإنما المعوّل في ذلك على إجماع الشيعة الإماميّة ، وإن كانت الأخبار تُعضده وتؤيده)[(٢)] .

والآية- كما يقول المفسرون- في يوم الجزاء والحساب[(٣)] ، والصحيح في تفسير هذه الآية أن (من) الأولى للتبعيض ، وذلك لأن كل أمةٍ منقسمةٌ إلى مصدقٍ و مكذب ، أي : ويوم نجمع من كل أمةٍ من أمم الأنبياء أو من أهل كل قرنٍ من القرون جماعةً كثيرةً مكذبةً بآياتنا ، وتخصيص المكذبين بهذا الحشر لا يدل على ما يزعم الإماميّة ، لأن هذا حشرٌ للمكذبين للتوبيخ ، والعذاب بعد الحشر الكلي الشامل لكافة الخلق ، أما(من) الثانية فهي بيانية جيء بها لبيان (فوجًا)[(٤)] .

---

(١) سورة الكهف الآية

(٢) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٣٦٧.

(٣) انظر تفسير (معالم التنزيل) للبغويّ جـ٣ ص ٤٣٠، (تفسير الطبري) جـ٢٠ ص ١٧، (تفسير القرطبي) جـ١٣ ص٢٣٨ وغيرهم.

فهذا لا يدل على مسألة الرجعة إلى الدنيا بعد الموت ، ولكن الإماميّة تتعلق بكل آيات اليوم الآخر لتثبتها في الرجعة ، ولهذا فإن بعض مفسري الشيعة المعاصرين أدرك ضلال قومهِ في هذا التأويل فقال : (في تفسير الآية (من) هُنا بيانية وليست للتبعيض تمامًا كخاتم من حديد ، والمعنى : أن في الأمم مصدقين ومكذبين بآيات الله وبيّناته ، وهو يحشر للحساب والجزاء جميع المكذبين بلا استثناء ، وخصهم بالحشر مع أنه يعم الجميع لأنه تعالى قصد التهديد والوعيد)[1] ، و لا يسعني هنا إلا أن أقول : وشهد شاهدٌ من أهلها .

واستدل الطبرسيّ على الرجعة أيضًا بقوله تعالى : ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2] ، حيث يقول : (واستدل قوم من أصحابنا بهذه الآية على جواز الرجعة ، وقول من قال : إن الرجعة لا تجوز إلا في زمن النبيّ ليكون معجزًا له ودلالة على نبوته باطل ، لأن عندنا بل عند أكثر الأمة يجوز إظهار المعجزات على أيدي الأئمة والأولياء ، والأدلة على ذلك مذكورة في كتب الأصول ، وقال أبو القاسم البُلخيّ : لا تجوز الرجعة مع الإعلام بها لأن فيها إغراء بالمعاصي من جهة الاتكال على التوبة في الكرة الثانية ، وجوابه : أن من يقول بالرجعة لا يذهب إلى أن الناس كلهم يرجعون ، فيصير إغراء بأن يقع الاتكال على التوبة فيها ، بل لا أحد من المكلفين إلا ويجوز أن لا يرجع ، وذلك يكفي في باب الزجر)[3] .

وقد عمدت الإماميّة إلى كل نص في اليوم الآخر فجعلته في الرجعة ، فتجدهم يقولون : (كل ما عبر به بيوم القيامة في ظاهر التنزيل ، فتأويله بالرجعة)[4] .

---

(١) انظر تفسير (روح المعاني) للألوسيّ جـ٢٠ ص ٢٦.

(٢) (التفسير المبين) لمحمد جواد مغنية ص ٤٤١.

(٣) سورة البقرة الآية ٥٦.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٤٢.

(٥) انظر (مرآة الأنوار و مشكاة الأسرار) لأبي الحسن الشريف البناطي الفتونيّ ص ٣٠٣.

فقد أصبح ذلك قاعدةً عامةً عندهم ، ولهذا يلاحظ أن طوائف من غُلاة الإماميّة أنكرت الإيمان باليوم الآخر وقالت بالتناسخ[١] .

وبلغ عدد الآيات التي أولها الإماميّة بالرجعة أكثرَ من سبعين آية[٢] ، يؤولونها بمثل هذا التأويل الباطني ، ويقررون أن أوضح دليل على صحة الرجعة وأظهر برهانٍ على ثبوتها هو أنه لا قائل بها غير الشيعة .

ويُشير الطبرسيّ إلى أن (المعوّل في ثبوتها إجماع الإماميّة عليها ، حيث لم يقل بصحتها أحدٌ من العامة (وهُم ما سوى الشيعة) ، و كل ما كان كذلك فهو حقٌ)[٣] . لأن الأئمة قالوا في حق العامة : (والله ما هُم على شيْءٍ مما أنتم عليه ، ولا أنتم على شيء مما هم عليه ، فخالفوهم فما هُم من الحنيفيّة على شيء)[٤] .

والثابت أن الإجماع غير حجة عند كثير من الشيعة ، فكيف يجعلونهُ عمدة ثبوت عقيدة الرجعة ، ونلاحظ أيضًا أنه ليس هناك إجماعٌ عند الشيعة على القول بالرجعة ، فالشيعة الزيديّة ينقلون روايات عن أئمة أهل البيت تبين براءتهم من عقيدة الرجعة وتعارض روايات الإماميّة ، ويُنكرون هذه الدعوى إنكارًا شديدًا[٥] .

ومن الإماميّة من أنكر الرجعة وأوّل أخبارها برجوع دولة الشيعة ، وقد نقل ذلك بعض شيوخ الشيعة[٦] ، فلا إجماع للشيعة ولا لغيرهم على تلك الدعوى المُخالفة بصورة صريحةٍ لنص القرآن ، والباطلة بدلالة آياتٍ عِدَّةٍ من كتاب الله[٧] .

---

(١) انظر (الخوارج و الشيعة) فلهاوزن ص٢٤٨، و(الفرق بين الفرق) ص٢٧٢ للبغداديّ .

(٢) انظر (الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة) للحُرّ العامليّ ص ٧٢، ٩٨.

(٣) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص٢٥٢.

(٤) (الإيقاظ من الهجعة) للحُرّ العامليّ ص ٦٩، ٧٠.

(٥) انظر (الزيديّة) لأحمد صبحي ص٧٧، (روح المعاني) للألوسيّ جـ٢٠ ص٢٧.

(٦) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص٢٥٢.

(٧) انظر تفسير سورة الأنعام الآية ٢٧، ٢٨؛ سورة إبراهيم الآية ٤٤، سورة السجدة الآية ١٢ سورة يس الآية ٣١؛ سورة المؤمنون الآية ٩٩، ١٠٠.

ونلاحظ أن القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين ينافي طبيعة هذه الدنيا، وهي أنها دارُ عملٍ وليست دار جزاء، وإنما الحساب والجزاء يكون يوم القيامة.

وقد عدّ أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو في التشيع[١].

وختامًا فإن عقيدة الرجعة عند الإماميّة هي خلاف ما عُلم من الدين بالضرورة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن الله تعالى توعد الكفار والظالمين والمنافقين بيوم القيامة، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة التي تؤكد بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة، ولكن الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة يُصرّون على القول بها.

❁ ❁ ❁

د- التّقيّة:

اتَّقَيْتُ الشيء، وتَقَيْتُهُ أَتَّقِيه وأَتْقِيه تُقًى وتَقِيَّةً وتِقاء: حذرته[٢]، وقيل: التقية الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير[٣] وهذا يعني الكتمان.

وقد يضطر المسلم لإظهار خلاف ما في النفس بلسانه، قال ابن عباس: التقية باللسان والقلب مطمئن بالإيمان، وقال أبو العالية: التقية باللسان وليس بالعمل، فالتقية إظهار خلاف ما في الباطن[٤]، وأكثر العرب ينطقون التقية: (تُقاة) ولهذا جاء في القرآن: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[٥]، وإن كان نطقها تقيّة صوابًا كما

---

(١) انظر (هدي الساري مقدمة فتح الباري) أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ ص ٤٥٩.

(٢) انظر (لسان العرب) لابن منظور مادة: (وقي).

(٣) انظر (فتح الباري) جـ١٢ ص ٣١٤.

(٤) انظر (تفسير الطبريّ) جـ٦ ص٣١٤ - ٣١٥، (فتح الباري) جـ١٢ ص ٣١٤. (البداية النهاية) لابن كثير جـ١ ص ١٩٣.

(٥) سورة آل عمران الآية ٢٨.

قال الفرّاء وقد قُرِئَ (تقية)[1] .

ويُعرّف المفيد شيخ الإماميّة التقيّة بقوله :(التقية : كتمان الحق ، وستر الاعتقاد فيه ، وكتمان المخالفين ، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضررًا في الدين أو الدنيا)[2] . فهو يُعَرّفُ التقية بأنها كتمانٌ للاعتقاد خشية الضرر من المخالفين .

والتقية عند الإماميّة ركنٌ من أركان دينهم كالصلاة ؛ يقول ابن بابويه : (إن اعتقادنا في التقية أنها واجبةٌ ، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة)[3] .

ولقد نسب الإماميّة إلى النبيّ ﷺ أنه قال : (تارك التقية كتارك الصلاة)[4] . بل إنهم زادوا في درجة التقية فجعلوها تسعة أعشار الدين ، ثم لم يكفهم ذلك فجعلوها هي الدين كله ، ولا دين لمن لا تقية له .

وقد عَدَّ الإماميّة ترك التقية ذنبًا لا يُغفر ، يقول ابن بابويه : (والتقية واجبةٌ لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم ، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله وعن دين الإماميّة وخالف الله ورسوله والأئمة)[5] .

فالتقية ملازمةٌ للإماميّة في كل مكانٍ حتى في ديار المسلمين ، ويؤكد الإماميّة على أن تكون معاملتهم مع أهل السُنّة بالتقية ، وقد نسبوا لأبي عبد الله أنه قال : (من صلى معهم في الصف الأول فكأنما صلى مع رسول الله ﷺ في الصف الأول)[6] .

ويزعم الإماميّة : (أن التقية إذا وجبت فمتى أتي بالعبادة على خلافها بطلت ،

---

(١) (تفسير الطبري) جـ٦ ص٣١٧.

(٢) (شرح عقائد الصدوق) للمفيد ص٢٦١ ملحق بكتاب (أوائل المقالات) .

(٣) (الاعتقادات) لابن بابويه ص١١٤.

(٤) (بحار الأنوار) جـ٧٥ ص ٤١٢.

(٥) (الاعتقادات) لابن بابويه ص١١٤ ١١٥.

(٦) (بحار الأنوار) جـ٧٥ ص ٤٢٠.

وقد ورد فيها الحث العظيم، وأنها من دين آل محمد وأن من لا تقية له لا إيمان له)[١]، فهم يؤكدون على وجوب التقية وإن لم يوجد ما يُبَرِّرُها[٢].

ويستدل الطبرسيّ على عقيدتهم في التقية بآياتٍ من القرآن منها قوله تعالى:

﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾[٣]، يقول الطبرسيّ في تفسير ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾: (إلا أن يكون الكفار غالبين والمؤمنون مغلوبين، فيخافهم المؤمن إن لم يظهر موافقتهم ولم يُحسن العشرة معهم، فعند ذلك يجوز له إظهار مودتهم بلسانه ومداراتهم تقية منه ودفعًا عن نفسه من غير أن يعتقد ذلك، وفي هذه الآية دلالة على أن التقية جائزة في الدين عند الخوف على النفس، وقال أصحابنا إنها جائزة في الأحوال كلها عند الضرورة، وربما وجبت فيها لضرب من اللطف والاستصلاح، ... قال المفيد: إنها قد تجب أحيانًا وتكون فرضًا وتجوز أحيانًا من غير وجوب، وتكون في وقت أفضل من تركها، وقد يكون تركها أفضل، وإن كان فاعلها معذورًا ومعفوًّا عنه متفضلًا عليه بترك اللوم عليها، وقال الشيخ أبو جعفر الطوسيّ: ظاهر الروايات تدل على أنها واجبة عند الخوف على النفس، وقد روي رخصة في جواز الإفصاح بالحق، ... فعلى هذا تكون التقية رخصة والإفصاح بالحق فضيلة)[٤].

والتقية التي ذكرها الله في هذه الآية، إنما هي تقيةٌ من الكفار لا من غيرهم[٥]، فنهى سبحانه وتعالى عن موالاة الكفار وتَوَّعَدَ من فعل ذلك أَبْلَغَ الوعيد، فقد برئ

---

(١) (كشف الغطاء عن خَفِيَّات مبهمات الشريعة الغراء) جعفر النجفيّ ص ٦١.

(٢) (الأمالي) للطوسيّ جـ١ ص ١٩٩، (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ٢ ص ٢١٩، ٢٢٠، (معاني الأخبار) لابن بابويه ص ٢٦٢، (الخصال) لابن بابويه ص ٢٢.

(٣) سورة آل عمران الآية ٢٨.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٣٠.

(٥) انظر (تفسير الطبريّ) جـ٦ ص ٣١٦.

من الله من يرتكب نهي الله في هذا ، إلا من خاف في بعض البلدان والأوقات من شر الكفار ، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته[١] .

ولهذا يرى بعض السلف أنه لا تقيّة بعد أن أَعَزَّ اللهُ الإسلام ، قال معاذ بن جبل ومُجاهد : كانت التقية في جِدَّة الإسلام قبل قوة المسلمين ، أما اليوم فقد أَعَزَّ الله المسلمين أن يتقوا منهم تُقاة .

وقد أجمع أهل العلم على أن التقيّة رُخصةٌ في حال الضرورة والاضطرار[٢] ، فقد أجمعوا على أن من أُكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقلبه مطمئنٌ بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ، ولكن من اختار العزيمة في هذا المقام فهو أفضل ، وقد (أجمعوا على أن من أُكره على الكفر واختار القتل ، أنه أعظم أجرًا عند الله)[٣] .

ويستدلّ الإماميّة بآياتٍ أخرى كثيرةٍ ويؤوّلونها حسب المنهج الباطني عندهم[٤] .

والأسباب التي دعت الإماميّة إلى القول عقيدة التقية والغلو فيها واضحةٌ منها : أن الإماميّة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة ، بل وتعدهم ومن بايعهم في عداد الكفار ، ولكنهم وجدوا أن عليًّا بايعهم وصلى خلفهم وجاهد معهم وزوجهم ، ولما وَلِيَ الخلافة سار على نهجهم ، وهذا يبطل مذهب الإماميّة من أساسه ، فحاولوا الخروج من هذا التناقض بالقول بالتقية .

وكذلك زعم الإماميّة عصمة الأئمة ، وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا

---

(١) (تفسير ابن كثير) جـ١ ص ٣٧١.

(٢) انظر (تفسير القرطبيّ) جـ٤ ص ٥٧.

(٣) (فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ) جـ١٢ ص ٣١٤، ٣١٧.

(٤) انظر تفسير الآية ٩٧ من سورة الكهف في تفسير (محمد بن مسعود العيّاشيّ) جـ٢ ص ٣٥١، على سبيل المثال .

ينسون ، وهذه الدعوى خلاف ما هو معلومٌ من حالهم ، حتى أن روايات الإماميّة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفةٌ متناقضةٌ فقالوا بالتقيّة لتبرير هذا التناقض والاختلاف .

ولذلك رأى سليمان بن جرير في مقالة التقيّة أنها مجرد تستر على الاختلاف والتناقض ، إذ لما رأوا في أقوال الأئمة في المسألة الواحدة عدة أجوبةٍ مختلفةٍ متضادةٍ ، وفي مسائل مختلفةٍ أجوبةً متفقةً ، فلما وقفوا على ذلك منهم ، قالت لهم أئمتهم إنما أجبنا بهذا للتقيّة ، قال سليمان : (فمتى يظهر مَن مِن هؤلاء على كذبٍ ، ومتى يُعْرَف لهم حقٌ من باطل)[1] .

واعترف بعض الإماميّة بأن أئمتهم كانوا يفتون بتحريم الحلال وتحليل الحرام بموجب التقية بلا مبرر ، وقد اعترف الكُلينيّ بذلك ، وبأن الأئمة يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحدٌ ، فتراهم يُجيبون في المسألة الواحدة بأجوبةٍ متعددةٍ ، وإن لم يكن بها قائلٌ من المخالفين[2] .

والواضح أن من وضع مبدأ التقيّة أراد عزل الشيعة عن المسلمين ، لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط ، يقول إمامهم أبو عبد الله :(ما سمعت مني يشبه قول الناس فيه التقية ، وما سمعت مني لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه)[3] . وهذا مبدأٌ يخرج بالإماميّة من الإسلام رأسًا ، لأنهم جعلوا مخالفة المسلمين هي القاعدة .

وكان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الإماميّة ، حتى أن شيوخهم لا يعلمون في الكثير من أقوالهم أيُّها تقية وأيها حقيقة ، ووضعوا لهم ميزانًا أخرج المذهب إلى دائرة الغلو ، وهو أن الرشاد فيما خالف العامة (أهل السُّنّة) ، يقول

---

(١) (شرح جامع) المازندانيّ جـ٢ ص٣٩٧، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص٧٨، (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص٦٥، ٦٦.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٦٥، ٢٦٦. جـ٦ ص٢٠٨.

(٣) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٢ ص٢٥٢.

صاحب الحدائق النضرة : (فلم يُعْلَمْ من أحكام الدين على اليقين إلا القليل لامتزاج أخباره بأخبار التقيّة)[١] .

❁ ❁ ❁

هـ- البداء :

والبِداء في اللغة له معنيان : بدا بدوًا وبدوًّا وبداءة ، بمعنى ظهر بعد الخفاء ، وبدا له في الأمر بدوًا وبداء وبداة ، أي نشأ له فيه رأي أو نشأ له رأى أخر[٢] ، وكلا المعنيين ورد في القرآن[٣] .

وواضحٌ أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم وكلاهما محالٌ على الله (سبحانه وتعالى) ، ومع ذلك فإنه من أصول الإماميّة الاثني عشريّة ، بل إنه (من أعظم ما عُبد الله به ، ومن أصول رسالات الرسل ، وفي هذه العقيدة من الأجر ما لو علم به المسلم لأصبحت تجري على لسانه دائمًا كشهادة التوحيد)[٤] .

ويبدو أن ابن سبأ اليهودي هو أول من أشاع هذه المقالة في المجتمع الإسلامي ، ونلاحظ أن البداء بمعناه المنكر موجود في كتب اليهود ، فقد جاء في التوارة نصوصٌ صريحةٌ تتضمن نسبة البداء إلى الله (سبحانه وتعالى)[٥] ، وقد حاول ابن سبأ إدخال هذه العقيدة باسم التشيع ، وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي .

---

(١) (الحدائق النضرة) ليوسف البحراني جـ١ ص ٥.

(٢) انظر(القاموس المحيط) مادة (بدو) جـ٤ ص ٣٠٢، (مختار الصحاح) جـ٦ ص ٢٢٧٨، (لسان العرب) جـ١٤ ص ٦٦.

(٣) انظر سورة البقرة الآية ٢٨٤، سورة يوسف الآية ٣٥.

(٤) انظر (أصول الكافي) كتاب التوحيد - فصل البداء جـ١ ص ١٤٦. (التوحيد) لابن بابويه- باب البداء ص ٣٣١- ٣٣٤.

(٥) جاء في التوارة (فرأى الرب أنه كثر سوء الناس على الأرض .. فندم الرب خلْقه الإنسان على الأرض وتنكّد بقلبه وقال الرب لامحوَن الإنسان الذي خلقته عن وجه الأرض) سفر التكوين- الفصل السادس- فقرة (٥) ، ويتكرر هذا المعنى في التوراة ، انظر سفر الخروج الفصل ٣٢ فقرة (١٢،١٤) ، =

ونلاحظ أن فرق السبئية كلهم يقولون بالبداء وأن الله تبدو له البداوات[١] ، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقة الكيسانية أو المختارية (أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي) ، وهي الفرقة التي اشتهرت بالقول بالبداء والاهتمام به واتخاذه عقيدة .

ويذكر أصحاب المقالات أن سبب اتخاذ الكيسانية البداء على الله عقيدة هو أن مصعب بن الزبير أرسل جيشًا قويًا لقتال المختار وأتباعه ، فبعث المختار إلى قتالهم أحمد بن شميط (وهو من قواد المختار) مع ثلاثة آلاف من رجاله وقال لهم : أوحي إليّ أن الظفر يكون لكم ، ولكن ابن شميط هُزم هو ومن معه ، فعادوا إلى المختار فقالوا له : أين الظفر الذي وعدتنا به ، فقال المختار : هكذا كان قد وعدني ثم بدا له فإنه سبحانه وتعالى قال : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٢][٣] .

وبذلك يتضح لنا أن المختار كان يدعي علم الغيب وما يحدث بالمستقبل ، فكان إذا وقع خلافُ ما أخبر به قال : بدا لربكم ، وقد أشاع الاثني عشريّة بين أتباعهم أن أئمتهم) يعلمون ما كان وما يكون ولا يخفى عليهم الشيء)[٤] ، فإذا نسبوا إلى الأئمة أخبارًا لم تقع قالوا : هذا من باب البداء .

وكان شيوخ الإماميّة يُمنّون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم ، والدولةُ ستكونُ لهم ، وحدّدوا ذلك بسبعين سنة في رواية نسبوها لأبي جعفر ، فلما مضت سبعون سنة ولم يتحقق شيء من تلك الوعود ، اشتكى الأتباع من ذلك ، فحاول مؤسسو

= سفر قضاة ، وسفر صموئيل الأول والثاني ، وسفر أخبار الأيام الأول ، وسفر أرميا وسفر عاموس وسفر يونان وغيرها .

(١) (التنبيه والرد) للملطيّ ص ١٩.

(٢) سورة الرعد الآية ٣٩.

(٣) انظر (الفرق بين الفرق) للبغداديّ ص ٥٠، ٥٢، (التبصير في الدين) للأسفراييني ص ٢٠.

(٤) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٦٠.

المذهب الخروج من هذا المأزق فقالوا : إنه قد بدا لله سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد[١] ، فمؤسسو التشيع يدعون في الأئمة أنهم يعلمون الحوادث الماضية والمستقبلة والآجال والأرزاق ... ولكنّ الأتباع وسائر الناس لا يرون فيهم شيئًا من هذه الدعاوى ، والأئمة لا يخبرون الناس شيئًا من ذلك ، ولا يدعونه في أنفسهم لأنهم لا يملكون ذلك أصلًا ، فلم يجد مؤسسو التشيع تعليلًا يبررون به هذا العجز إلا عقيدة البداء ، فنقلوا عن الأئمة أنهم لا يخبرون عن الغيب مخافة أن يبدو لله تعالى فيغيره ، ومن ذلك ما زعموه من أن علي بن الحسين قال) لولا البداء لحدثتكم بما يكون إلى يوم القيامة)[٢] .

ويزعم الإماميّة أن الأئمة يعطون علم (الآجال والأرزاق والبلايا والأعراض والأمراض ويشترط لهم فيه البداء)[٣] .

وقد أُمر الإماميّة بمقتضى هذه العقيدة بالتسليم بالتناقض والاختلاف كما جاء في أخبارهم عن الأئمة : (إذا حدثناكم بشيء ، فكان كما نقول فقولوا : صدق الله ورسوله ، وإن كان بخلاف ذلك فقولوا : صدق الله ورسوله تؤجروا مرتين)[٤] و(إن حدثناك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا ، فإن الله يصنع ما يشاء ، وإن حدثناك اليوم بحديث ، وحدثناك غدًا بخلافه فإن الله يمحو ما يشاء ويُثبت)[٥] ،

وكان لعقيدة البداء في بداية نشأتها أثرها في ظهور بوادر الشك لدى بعض أتباع المذهب الشيعيّ ، فقد اكتشف بعضهم فساد هذه العقائد ، فتخلى عن المذهب الإماميّ ، ومنهم (سليمان بن جرير) ، وتنسب إليه فرقة السليمانيّة من الزيديّة ، حيث

---

(١) انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ٢ ص٢١٨، (الغيبة) للطوسيّ ص ٢٦٣.
(٢) انظر (تفسير العيّاشيّ) جـ٢ ص٢١٥.
(٣) (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص٢٩٠.
(٤) (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص٣١٠، ٣١١.
(٥) (تفسير العيّاشيّ) جـ٢ ص٢١٧.

قال - كما تنقل ذلك كتب الفرق عند الشيعة نفسها : (إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لا يظهرون معهما مَنْ مِنْ أئمتهم على كذب أبدًا، وهما القول بالبداء وإجازة التقيّة)[١]، ثم كشف - من خلال حياته في المجتمع الشيعي- كيف يتخذون من عقيدة البداء وسيلة للتستر على كذبهم، في دعوى علم الأئمة للغيب، ثم شرح أيضًا كيف يخدعون أتباعهم بمقتضى عقيدة التقية، فتأثر بقوله طائفةٌ من الشيعة واتّبعوه[٢]، وبذلك نرى أنه لو سقطت عقيدة البداء لانتقض مذهب الاثني عشريّة، لأن أخبارهم ووعودهم التي لم يتحقق منها شيء تنفي عنهم صفة الإمامة، وهذا سر مغالاة شيوخهم بأمر البداء، ودفاعهم عنه.

وأول من أرسى قواعد هذا المعتقد هو الكُليني صاحب (الكافي) الذي يعتبرونه مثل (صحيح البخاريّ) لدى أهل السُنّة، وقد وضع هذا المعتقد في قسم الأصول من (الكافي)، وجعله ضمن كتاب التوحيد، وخصص له بابًا ذكر فيه ستة عشر حديثًا من الأحاديث المنسوبة للأئمة[٣].

وجاء من بعده ابن بابويه (ت ٣٨١ هـ)، وسجل هذه العقيدة ضمن عقائد طائفته في بابٍ خاصٍ بها هو (باب البداء)، وذلك في كتابيه (الاعتقادات) الذي يسمى دين الإماميّة، وكذلك في كتاب (التوحيد)[٤].

وبعد أن استقرت مسألة البداء عند الإماميّة بمقتضى روايات الكُلينيّ وغيره، حاول شيوخ الإماميّة - كعادتهم- البحث في كتاب الله عن إثبات لدعواهم، فتعلّقوا بقوله تعالى : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٥]، وقد

(١) انظر (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٦٤، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص ٧٨.

(٢) انظر (فرق الشيعة) للنوبختيّ ص ٦٤، ٦٥، (المقالات والفرق) للقُمّيّ ص ٧٨.

(٣) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ، كتاب التوحيد، باب البداء، جـ١ ص ١٤٦.

(٤) انظر (الاعتقادات) لابن بابويه ص ٨٩، (التوحيد) لابن بابويه ص ٣٣١ وما بعدها.

(٥) سورة الرعد الآية ٣٩.

رأينا أن أول منْ استشهد بهذه الآية هو المختار بن أبي عبيد، وتابعه شيوخ الشيعة في ذلك، **ويقول الطبرسيّ في تفسير هذه الآية**: (قيل في المحو والإثبات أقوال: أحدها: إن ذلك في الأحكام من الناسخ والمنسوخ عن ابن عباس وقتادة وابن زيد، والثاني: أنه يمحو من كتاب الحفظة المباحات وما لاجزاء فيه، ويثبت ما فيه الجزاء من الطاعات والمعاصي عن الحسن والكلبي والضحاك، والثالث: أنه يمحو ما يشاء من ذنوب المؤمنين فضلًا فيسقط عقابها، ويثبت ذنوب من يريد عقابه عدلًا عن سعيد بن جبير، والرابع: أنه عام في كل شيء، فيمحو من الرزق ويزيد فيه ومن الأجل، ويمحو السعادة والشقاوة ويثبتها عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وأبي وائل، وأم الكتاب: أصل الكتاب الذي أثبت فيه الحادثات والكائنات، ... وروى الفضيل قال: سمعت أبا جعفر يقول: العلم علمان: علم علمه ملائكته ورسله وأنبيائه، وعلم عنده مخزون لم يطلع عليه أحد، يحدث فيه ما يشاء، وروي عن أبي عبد الله قال: هما أمران موقوف ومحتوم، فما كان من محتوم أمضاه، وما كان من موقوف فله فيه المشيئة يقضي فيه ما يشاء، والخامس: أنه في مثل تقتير الأرزاق والمحن والمصائب يثبته في أم الكتاب ثم يزيله بالدعاء والصدقة، وفيه حث على الانقطاع إليه سبحانه، والسادس: إنه يمحو بالتوبة جميع الذنوب ويثبت بدل الذنوب حسنات، والسابع: أنه يمحو ما يشاء من القرون ويثبت ما يشاء، وأم الكتاب هو اللوح المحفوظ الذي لا يغيّر ولا يبدّل، لأن الكتب المنزلة انتسخت منه، فالمحو الإثبات إنما يقع في الكتب المنتسخة لا في أصل الكتاب عن أكثر المفسرين، وقيل إن ابن عباس سأل كعبًا عن أم الكتاب فقال: علم الله ما هو خالق وما خَلْقه عاملون، فقال لعلمه كن كتابًا فكان كتابًا، وقيل سمي أم الكتاب لأنه الأصل الذي كتب فيه سيكون كذا وكذا لكل ما يكون، فإذا وقع كُتب أنه قد كان ما قيل أنه سيكون، والوجه في ذلك ما فيه من المصلحة والاعتبار لمن تفكّر فيه من الملائكة الذين يشاهدونه، إذا قابلوا ما يكون بما هو مكتوب فيه، وعلموا أن ما

يحدث على كثرته أحصاه الله تعالى وعلمه قبل أن يكون)[١] .

واستدلال الإماميّة بهذه الآية على أن المحو والإثبات بداءٌ شططٌ في الاستدلال ، ذلك أن المحو والإثبات بعلم الله وقدرته وإرادته من غير أن يكون له بداءٌ في شيء ، وكيف يُتوهم له - سبحانه - البداء وعندهُ أمُ الكتاب ، وله في الأزل العلمُ المحيط ، وتوهم البداء لله تكذيبٌ لكثير من آيات القرآن ، وقد بيّنَ الله تعالى في آخر الآية أن كل ما يكونُ من محوٍ وإثباتٍ وتغييرٍ واقعٌ بمشيئته ، ومسطورٌ عنده في أم الكتاب[٢] .

ونلاحظ أن في كتب الاثني عشريّة روايات عن الأئمة ترمي منْ قال بالبداء بالخزي ، وتناقض ما سلف من روايات ، والراجح أنها وثيقة الصلة بعلماء آل البيت لأنها تعبر عما يليق بأولئك الصفوة من أخبار ، ومن ذلك ما جاء عن منصور بن حازم قال : (سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يكون اليوم شيء لم يكن في علم الله تعالى بالأمس ؟ قال : لا ، من قال هذا فأخزاه الله ، قلت : أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة ، أليس في علم الله ؟ قال : بلى ، قبل أن يخلق الخلق)[٣] .

ولاشك بأن عقيدة البداء بمقتضى معناها اللغوي ، وبموجب روايات الاثني عشريّة ، وحسب تأويل شيوخهم تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس ، فقد نسب الإماميّة هذه العقيدة له لتبرئة الأئمة منها ، فإذا وقع الاختلاف في قول الإمام نسبت ذلك إلى الله لا إلى الإمام ، فعقيدة البداء أثر من آثار غُلوّهم في الأئمة[٤] ، لأنهم بهذا المعتقد نزّهوا المخلوق وهو الإمام عن الخلف في الوعد ،

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٤٥٩.

(٢) انظر (المستصفى) للغزالي جـ١ ص ١١٠، (الأحكام) للآمدي جـ٣ ص ١١١، تعليق عبد الرازق عفيفي على كتاب (الأحكام) للآمدي ٣٣٦.

(٣) (التوحيد) لابن بابويه ص ٣٣٤، (أصول الكافي) جـ١ ص ١٤٨.

(٤) (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ٢ ص ٩٥٢، انظر (المستصفى) للغزاليّ جـ١ ص ١١٠.

والاختلاف في القول، والتغيير في الرأي، ونسبوا ذلك إلى الله (سبحانه وتعالى).

وقد حاول بعض شيوخ الإماميّة أن يجدوا مهربًا من التكفير نتيجة لهذه العقيدة لديهم، فنجد شيخهم النصير الطوسيّ (ت ٦٧٢هـ) الذي يلقبه المجلسيّ بالمحقق، ينكر وجود البداء كعقيدة للاثنى عشريّة، ويُرجعهُ إلى خبر الواحد، وخبر الواحد عندهم لا يوجب علمًا ولا عملًا[١]، ولكن هذا الجواب مخالفٌ للواقع، حيث أن البداء من عقائد الإماميّة المقررة، ولذلك فقد تعجّب (المجلسي) من هذا الجواب للطوسيّ، وعزاه إلى عدم إحاطته بالأخبار[٢].

وحاول ابن بابويه القُمّيّ بعد أنْ أقر بالبداء كعقيدة أن يجد له تأويلًا مقبولًا، فتجده يوجّهُ أحاديثهم في البداء توجيهًا تبدو عليه ملامحُ الاضطراب، حيث يفسرُ البداء بالبدء أحيانًا[٣]، ولو كان هذا مقصود الإماميّة بالبداء لما أنكره عليهم أحد، ثم يرجع ويفسر البداء بالنسخ[٤]، ثم نجد ابن بابويه يعود أخيرًا إلى تقرير ذلك المنكر في معتقدهم في البداء بصورته المخالفة لعقائد المسلمين، ثم يأتي الطوسيّ ويؤول البداء بصورة تربطه بالخلق لا بالله[٥]، ولاشك بأن البداء إذا كان للخلق بأن يقع لهم ما لم يحتسبوا، فليس فيه ما يمسّ العقيدة.

ولكن المطلع على رواياتهم لا يرى أنها تتفق مع هذا التأويل، إذ تدل على نسبة البداء إلى الله لا إلى الخلق، ولذلك اعتذر أئمتهم عن الإخبار بالمغيبات خشية البداء، وقد نسب الإماميّة إلى نبي الله لوط أنه كان يستحث الملائكة لإنزال العقوبة بقومه خشية أن يبدو لله، ويقول: (تأخذونهم الساعة، فإني أخاف أن يبدو لربي

---

(١) انظر (تلخيص المحصل) للطوسيّ ص ٢٥٠.

(٢) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٤ ص ١٢٣.

(٣) (التوحيد) لابن بابويه ص ٣٣٥.

(٤) (التوحيد) لابن بابويه ص ٣٣٥.

(٥) (الغيبة) للطوسيّ ص ٥٥.

فيهم ، فقالوا : يا لوط إن موعدهم الصبح ، أليس الصبحُ بقريب)[١] ، فهل مثل هذا يَقبَلُ التأويل ؟ !

فهم ينسبون البداء إلى الله صراحةً ، وقد اتخذوا من البداء وسيلةً لإبقاء فرصة الاختيار في أهل البيت ، والرجوع عن الاختيار بدون تثريب عليهم من أتباعهم .

❁ ❁ ❁

٢- النبوة :

يرى الإماميّة أن النبوة وظيفة إلهية وسفارة ربانية يجعلها الله لمن ينتخبه ويختاره من عباده الصالحين وأوليائه الكاملين في إنسانيتهم ، فيرسلهم إلى سائر الناس لغاية إرشادهم إلى ما فيه منافعهم ومصالحهم في الدنيا والآخرة ، ولغرض تزكيتهم من دون مساؤيء الأخلاق ومفاسد العادات ، وتعليمهم الحكمة والمعرفة وبيان طريق السعادة والخير لتبلغ الإنسانية كمالها اللائق بها ، فترتفع إلى درجاته الرفيعة في الدارين .

ويرى الإماميّة بوجوب عصمة الأنبياء من المعاصي والسهو والغلط قبل النبوة وبعدها ، فالنبيّ منزَّه عن كل صغيرة ومنقصة ...، والعصمة – عندهم – عبارة عن قوة في العقل من حيث لا يغلب مع كونه قادرًا على المعاصي كلها ، وتراهم يقولون : (وليس معنى العصمة أن الله يجبره على ترك المعصية ، بل يفعل به ألطافًا يترك معها المعصية باختياره مع قدرته عليها ، ولو لم يكن قادرًا على المعاصي بل كان مجبورًا على الطاعات لكان منافيًا للتكليف ولا إكراه في الدين ، ولو انتفت العصمة لم يحصل الوثوق بالشرايع والاعتماد عليها ، فإن المبلّغ إذا جوَّزنا عليه الكذب وسائر المعاصي جاز أن يكذب عمدًا أو نسيانًا ، أو يترك شيئًا مما أوحي إليه أو يأمر من عنده ، فكيف يبقى اعتماد على أقواله ، فلو لم يكن النبيّ معصومًا لانتفى

---

(١) (فروع الكافي) للكُلينيّ جـ٥ ص ٥٤٦.

الوثوق بقوله ووعده ووعيده، فلا يُطاع في أقواله وأفعاله ويكون إرساله عبثًا، والعمدة في ثبوت العصمة الأخبار المتظافرة عن أهل البيت وإجماع الفرقة المحقة، وما ورد في ظاهر الكتاب والسُّنّة من نسبة الذنوب والمعاصي إلى الأنبياء فله محامل صحيحة عديدة وتأويلات سديدة مذكورة في مظانّها، ويجب أن يكون النبيّ أفضل أهل زمانه، عالمًا بجميع العلوم التي تحتاج رعيته إليها لاستحالة الترجيح بلا مرجّح، وقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلًا ونقلًا آية ورواية، ويجب تنزيه الأنبياء عن كفر الآباء والأمهات وعهرهن لئلا يعيَّروا ويُعابوا في ذلك، ولئلا ينفرَّ عنهم، فإن ما في الآباء من العيوب يعود على الأبناء عُرفًا، ورسول الله أفضل الأنبياء والمرسلين وأفضل من الملائكة المقربين لتظافر الأخبار بذلك وتواترها، والأنبياء مائة وأربعة وعشرون ألف نبيّ، ولكل نبي منهم وصيّ أوصي إليه بأمر الله تعالى، والمرسلون منهم ثلاث مائة وثلاثة عشر مرسلًا، وسادة الأنبياء خمسة وهم أولو العزم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد، وهم أصحاب الشرائع، من جاء بشريعة مستأنفة نسخت شريعة من تقدَّمه) [1].

❁ ❁ ❁

فما هو موقف الطبرسيّ من عقيدة الإماميّة في النبوة؟

يرى الطبرسيّ أن الأنبياء معصومون مطلقًا، ولا يجوز عليهم فعل شيء من القبائح صغيرها ولا كبيرها لا قبل النبوة ولا بعدها، وأن المعاصي كلها كبائر غير أن بعضها أكبر من بعض، فقد تكون المعصية كبيرة بالإضافة إلى ما دونها، وقد تكون صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها، وهذا اتجاه عقلي صرف لم نجده في مصنفات الإماميّة التي تحدثت عن عقائدهم، وإنما ورد ذلك في كلام لأبي علي الجُبّائيّ اختاره القاضي عبد الجبار حيث قال: (إن اشتمال المعاصي على الصغير

(١) انظر (عقائد الإماميّة) للزنجانيّ جـ١ ص٣٧: ٤٧.

والكبير لا يُعلم إلا شرعًا ، ولو خلّينا وقضية العقل لكنّا نحكم بأن المعاصي كلها كبائر)[١] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (فإن عندنا أن آدم كان مندوبًا إلى ترك التناول من الشجرة ، وكان بالتناول منها تاركًا نفلًا و فضلًا ولم يكن فاعلًا لقبيح ، فإن الأنبياء لا يجوز عليهم القبائح لا صغيرها ولا كبيرها ، وقالت المعتزلة : كان ذلك صغيرة من آدم على اختلاف بينهم في أنه وقع منه على سبيل العمد أو السهو أو التأويل ، وإنما قلنا إنه لا يجوز مواقعة الكبائر على الأنبياء من حيث أن القبيح يستحق فاعله الذم والعقاب لأن المعاصي كلها عندنا كبائر ، وإنما تسمى صغيرة بإضافتها إلى ما هو أكبر عقابًا منها ، لأن الإحباط قد دلَّ الدليل على بطلانه ، وإذا بطل ذلك فلا معصية إلا ويستحق فاعله به الذم والعقاب ، وإذا كان الذم والعقاب منفيين عن الأنبياء وجب أن ينتفي عنهم سائر الذنوب ، ولأنه لو جاز عليهم شيء من ذلك لنفَّر عن قبول قولهم ، والمراد بالتنفير أن النفس إلى قبول قول من لا تجوز عليه شيئًا من المعاصي أسكن منها إلى قول من يجوز عليه ذلك ، ولا يجوز عليهم كل ما يكون منفّرًا عنه من الخلق المشوهة والهيئات المستنكرة)[٣] .

فالطبرسيّ يوافق أصحابه من الإماميّة في قولهم بعصمة الأنبياء ، وكل ما أُضيف إلى الأنبياء في ظاهر القرآن من ظلم ومن توبة واستغفار ونحوهما أوَّله وحمله على معان تناسب عصمتهم المطلقة .

وواضح أنّ الطبرسيّ توسَّل بالبلاغة وتصاريفها في هذا التأويل وعمد إلى ضرب من المجاز ليدفع إضافة المعصية والتوبة والاستغفار إلى الأنبياء .

---

(١) (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار ص ٦٣٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٣٥.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٩٥.

والطبرسيّ لا يُجيز نسبة السهو إلى الأنبياء عما أُمروا به ونُهوا عنه، فلا يُجيز القول بأنهم يتأوّلون الأوامر والنواهي على غير مقتضاها بحيث يترتب على ذلك وقوعهم في قبيح، ولذلك استبعد قول أبي علي الجُبّائيّ بأن ما وقع من آدم كان من جهة السهو، وقول أبي القاسم البَلخيّ أنه أخطأ في تأويل النهي الإلهيّ.

وبناء على ذلك استبعد الطبرسيّ أن يكون النبيّ قد سُحر، وعدَّ الأخبار الواردة في ذلك أخبار آحاد لا يلتفت إليها، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[1]، قال الطبرسيّ: (واختلف في ماهية السحر على أقوال فقيل: أنه ضرب من التخييل وصنعة من لطيف الصنائع، وقد أمر الله تعالى بالتعوذ منه وجعل التحرز بكتابه وقاية منه وأنزل فيه سورة الفلق، وقيل: هو خدع ومخاريق وتمويهات لا حقيقة لها يخيَّل إلى المسحور أنها حقيقة، وقيل: أنه يمكّن الساحر أن يقلب الإنسان حمارًا ويقلبه من صورة إلى صورة، ويُنشئ الحيوان على وجه الاختراع، وهذا لا يجوز و من صدَّق به لا يعرف النبوة ولا يأمن أن تكون معجزات الأنبياء من هذا النوع، ولو أن الساحر والمعزّم قدرا على نفع أو ضرّ وعلما الغيب لقدرا على إزالة الممالك واستخراج الكنوز من معادنها والغلبة على البلدان بقتل الملوك من غير أن ينالهم مكروه وضرر، فلما رأيناهم أسوأ الناس حالًا وأكثرهم مكيدة واحتيالًا علمنا أنهم لا يقدرون على شيء من ذلك، فأما ما روي في الأخبار أن النبيّ سُحر فكان يرى أنه فعل ما لم يفعله وأنه لم يفعل ما فعله، فأخبار مفتعلة لا يلتفت إليها، وقد قال الله حكاية عن الكفار (إن يتبعون إلا رجلًا مسحورًا) فلو كان للسحر عمل فيه لكان الكفار صادقين في مقالهم حاشا النبيّ من كل صفة نقص تُنفّر عن قبول قوله، فإنه حُجة الله على خليقته)[2].

---

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٢.

ويوافق الطبرسيّ الإماميّة في زعمهم أن الأنبياء أفضل من الملائكة ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾[1] ، قال الطبرسيّ : (واختلف في سجود الملائكة لآدم على أي وجه كان ، فالمروي عن أئمتنا أنه على وجه التكريم لآدم والتعظيم لشأنه وتقديمه عليهم وهو قول قتادة وجماعة من أهل العلم ، ولهذا جعل أصحابنا هذه الآية دلالة على أن الأنبياء أفضل من الملائكة ، من حيث أنه أمرهم بالسجود لآدم وذلك يقتضي تعظيمه وتفضيله عليهم ، وإذا كان المفضول لايجوز تقديمه على الفاضل علمنا أنه أفضل من الملائكة)[2] .

ويستدل الطبرسيّ على عقيدة الإماميّة في تفضيل الأنبياء على الملائكة بآيات أخرى منها على سبيل المثال ، ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] حيث يقول الطبرسيّ : (وفي هذه الآية دلالة على تفضيل الأنبياء على الملائكة ، لأن (العالمين) يعمّ الملائكة وغيرهم من المخلوقين ، وقد فضَّلهم – سبحانه – واختارهم على الكل)[4] .

ثم ردَّ الطبرسيّ على المعتزلة الذين يرون الملائكة أفضل من الأنبياء وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾[5] ، قال الطبرسيّ : ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ لأني إنسان تعرفون نسبي ، يريد لا أقدر على ما يقدر عليه الملك ، وقد استدل بهذا على أن الملائكة أفضل من الأنبياء وهذا بعيد ، لأن الفضل الذي هو كثرة الثواب لا معنى له هاهنا ،

(١) سورة البقرة الآية ٣٤.
(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٨٩.
(٣) سورة آل عمران الآية ٣٣.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٣٥.
(٥) سورة الأنعام الآية ٥٠.

وإنما المراد لا أقول لكم أني ملك فأشاهد من أمر الله وغيبه عن العباد ما تشاهده الملائكة)[1] .

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٤٧٠.

ب- مسائل الإماميّة الفقهية في (مجمع البيان)

من الطبيعي أن يتأثر الطبرسيّ في تفسيره (مجمع البيان) بفقه الإماميّة وآرائهم الاجتهادية التي انفردوا بها عن سائر الفرق والمذاهب، فنراه يستشهد بكثير من الآيات على صحة مذهبه، ومن القضايا الفقهية الإماميّة التي أيّدها ونصرها في تفسيره.

❁ ❁ ❁

١- نكاح الكتابيات:

قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُواْۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْۗ﴾ ...[١]، (لمَّا تقدَّم ذكر المخالطة بيَّن تعالى من يجوز مخالطته بالنكاح فقال (وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ) أي لا تتزوجوا النساء الكافرات (حَتَّى يُؤْمِنَّ) أي يُصدّقن بالله ورسوله. وهي عامة عندنا في تحريم مناكحة الكفار من أهل الكتاب وغيرهم، وليست بمنسوخة ولا مخصوصة، واختلفوا فيه فقال بعضهم: لا يقع اسم المشركات على أهل الكتاب، وقد فصل الله بينهما فقال: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾[٢]، ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْۗ﴾[٣]، وعطف أحدهما على الآخر، فلا نسخ في الآية ولا تخصيص، وقال بعضهم الآية متناولة جميع الكفار، والشرك يطلق على الكل، ومن جحد نبوة نبينا محمد فقد أنكر معجزه وأضافه إلى غير الله،

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١.

(٢) سورة البينة الآية ١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٥.

وهذا هو الشرك بعينه، لأن المعجز شهادة من الله له بالنبوة، ثم اختلف هؤلاء فمنهم من قال إن الآية منسوخة في الكتاب بالآية التي في المائدة ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[1]، عن ابن عباس والحسن ومجاهد، ومنهم من قال أنها مخصوصة بغير الكتابيات عن قتادة وسعيد بن جبير، ومنهم من قال أنها على ظاهرها في تحريم نكاح كل كافرة كتابية كانت أو مشركة عن ابن عمر وبعض الزيديّة وهو مذهبنا... (وَلاَ تُنكِحُواْ الْمُشِرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُواْ...) معناه: ولا تنكحوا النساء المسلمات جميع الكفار من أهل الكتاب وغيرهم حتى يؤمنوا، وهذا يؤيد قول من يقول: إن قوله (وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ) يتناول جميع الكافرات)[2].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[3]، (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ) وهم اليهود والنصارى، واختلف في معناه فقيل: هن العفايف حرائركن أو إماء حربيات كُنَّ أو ذميات عن مجاهد والحسن والشعبيّ وغيرهم. وقيل: هن الحرائر ذميات كُنَّ أو حربيات. وقال أصحابنا: لا يجوز عقد نكاح الدوام على الكتابية لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ ولقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾[4] وأوّلوا هذه الآية بأن المراد بالمحصنات من الذين أوتوا الكتاب اللاتي أسلمن منهن، والمراد بالمحصنات من المؤمنات اللاتي كُنَّ في الأصل مؤمنات بأن ولدن على الإسلام، وذلك أنّ قومًا كانوا يتحرجون من العقد على من أسلمت عن كفر، فبيَّن سبحانه أنه لا حرج في ذلك

---

(١) سورة المائدة الآية ٥.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٥٦٠ - ٥٦١.

(٣) سورة المائدة الآية ٥.

(٤) سورة الممتحنة الآية ١٠.

فلهذا أفردهن بالذكر، وقالوا: ويجوز أنْ يكون مخصوصًا أيضًا بنكاح المتعة وملك اليمين، فإنّ عندنا يجوز وطؤهن بكلا الوجهين، على أنّه قد روى أبو الجارود عن أبي جعفر أنه منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ وبقوله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾)[١].

وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾[٢]، أي: لا تمسكوا بنكاح الكافرات، وأصل العصمة المنع، وسمي النكاح عصمة لأن المنكوحة تكون في حبال الزوج وعصمته، وفي هذا دلالة على أنه لا يجوز العقد على الكافرة سواء كانت حربية أو ذمية وعلى كل حال، لأنه عام في الكوافر وليس لأحد أن يخص الآية بعابدة الوثن لنزولها بسببهن لأن المعتبر بعموم اللفظ لا بالسبب)[٣].

ولمّا كان مذهب الإماميّة عدم جواز نكاح أهل الكتاب من اليهود والنصارى، فهن الطبيعي أن نجد الطبرسيّ ينصر مذهبه من خلال تفسيره للآيات السابقة.

❁ ❁ ❁

٢- نكاح المتعة:

قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٤]، (... وقيل المراد به نكاح المتعة وهو النكاح المنعقد بمهر معين إلى أجل معلوم عن ابن عباس والسُّدّي وابن سعيد وجماعة من التابعين، وهو مذهب أصحابنا من الإماميّة وهو الواضح لأن لفظ الاستمتاع والتمتع وإنْ كان في

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٥١.

(٢) سورة الممتحنة الآية ١٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٤١٢.

(٤) سورة النساء الآية ٢٤.

الأصل واقعًا على الانتفاع والالتذاذ ، فقد صار بعرف الشرع مخصوصًا بهذا العقد المُعيَّن ، لا سيّما إذا أضيف إلى النساء فعلى هذا يكون معناه : فمتى عقدتم عليهن هذا العقد المسمى متعة فآتوهن أجورهن ، ويدل على ذلك أن الله علَّق وجوب إعطاء المهر بالاستمتاع ، وذلك يقتضي أن يكون معناه هذا العقد المخصوص دون الجماع والاستلذاذ ، لأن المهر لا يجب إلا به ، وقد روى عن جماعة من الصحابة منهم أُبيّ بن كعب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود أنهم قرأوا : « فما استمعتم به منهن (إلى أجل مسمى) فآتوهن أجورهن » وفي ذلك تصريح بأنّ المراد به عقد المتعة . وقد أورد الثعلبيّ في تفسيره عن حبيب بن أبي ثابت قال : أعطاني ابن عباس مصحفًا فقال : هذا على قراءة أُبيّ ، فرأيت في المصحف (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) ، وبإسناده عن أبي نضرة قال : سألت ابن عباس عن المتعة فقال : أما تقرأ سورة النساء ، فقلت بلى ، فقال : فما تقرأ (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) قلت : لا أقرؤها هكذا ، قال ابن عباس : والله هكذا أنزلها الله تعالى ثلاث مرات ، وبإسناده عن سعيد بن جُبير أنه قرأ (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) ، وبإسناده عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سألته عن هذه الآية أمنسوخة هي ؟ قال الحكم : قال علي بن أبي طالب لولا أن عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي ، وبإسناده عن عمران بن الحصين قال : نزلت آية المتعة في كتاب الله ولم تنزل آية بعدها تنسخها ، فأمرنا بها رسول الله وتمتعنا مع رسول الله ، ومات ولم ينهنا عنها ، فقال رجل بعد برأيه ما شاء . ومما أورده مسلم بن حجاج في الصحيح قال : حدثنا الحسن الحلواني ، قال : حدثنا عبد الرازق ، قال أخبرنا ابن جريج قال : قال عطاء : قدم جابر بن عبد الله مُعتمرًا ، فجئنا في منزله فسأله القوم عن أشياء ، ثم ذكروا المتعة فقال : نعم استمتعنا على عهد رسول الله وأبي بكر وعمر ، ومما يدلّ أيضًا على أن لفظ الاستمتاع في الآية لا يجوز أن يكون المراد به الانتفاع والجماع أنه لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم شيء من المهر من لا ينتفع من المرأة بشيء ،

وقد علمنا أنه لو طلّقها قبل الدخول لزمه نصف المهر، ولو كان المراد به النكاح الدائم لوجب للمرأة بحكم الآية جميع المهر بنفس العقد، لأنه قال: فأتوهن أجورهن أي مهورهن، ولا خلاف في أن ذلك غير واجب وإنما تجب الأجرة بكماله بنفس العقد في نكاح المتعة، ومما يمكن التعلق به في هذه المسألة الرواية المشهورة عن عمر بن الخطاب أنه قال: متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالاً وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما، فأخبر بأن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله وأضاف النهي عنها إلى نفسه لضرب من الرأي، فلو كان النبيّ نسخها أو نهى عنها أو أباحها في وقت مخصوص دون غيره لأضاف (عمر) التحريم إليه (إلى الرسول) دون نفسه، وأيضًا فإنه قرن بين متعة الحج ومتعة النساء في النهي، ولا خلاف في أن متعة الحج غير منسوخة ولا محرمة، فوجب أن يكون حكم متعة النساء حكمها. وقوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ﴾[1]، من قال إن المراد بالاستمتاع الانتفاع والجماع، قال: المراد لا حرج ولا إثم عليكما فيما تراضيتم به من زيادة مهر أو نقصانه أو حطّ أو إبراء أو تأخير، وقال السُّدّي: معناه لا جناح عليكم فيما تراضيتم به من استئناف عقد آخر بعد انقضاء مدة الأجل المضروب في عقد المتعة، يزيدها الرجل في الأجرة وتزيده في المدة، وهذا قول الإماميّة وتظاهرت به الروايات عن أئمتهم)[2].

ولما كان الإماميّة يجيزون نكاح المتعة ولا يعترفون بنسخه كغيرهم من المسلمين، فمن الطبيعي أن نجد الطبرسيّ يدافع عن مذهبه وينصره.

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة النساء الآية ٢٤.

(٢) (مجمع البيان) جـ٣ ص ٥٣.

٣- شروط الطلاق:

قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحۡصُواْ ٱلۡعِدَّةَ﴾[1]، (نادى سبحانه نبيه فقال: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) ثم خاطب أمَّته فقال (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء) لأنه السيد المقدَّم فإذا نودي وخوطب خطاب الجمع، كانت أمَّته داخلة في ذلك الخطاب عن الحسن وغيره... (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ) أي لزمان عدتهن وذلك أن يطلقها في طهر لم يجامعها فيه عن ابن عباس والحسن و ...، فهذا هو الطلاق للعدة لأنها تعتد بذلك الطهر من عدتها وتحصل في العدة عقيب الطلاق، فالمعنى فطلقوهن لطهرهن الذي يحصينه من عدتهن ولا تطلقوهن لحيضهنّ الذي لا يعتددن به، فعلى هذا يكون العدة الطهر على ما ذهب إليه أصحابنا وهو مذهب الشافعي، وظاهر الآية يقتضي أنه إذا طلقها في الحيض أو في طهر قد جامعها فيه فلا يقع الطلاق، لأن الأمر يقتضي الإيجاب وبه قال سعيد بن المسيّب وذهبت إليه الشيعة الإماميّة. وقال باقي الفقهاء يقع الطلاق وإن كان بدعة وخلاف المأمور به، وكذلك إن جمع بين التطليقات الثلاث فإنها بدعة عند أبي حنيفة وأصحابه وإن كانت واقعة، وعند المحققين من أصحابنا يقع واحدة عند حصول شرائط صحة الطلاق، والطلاق في الشرع عبارة عن تخلية المرأة بحل عقدة من عقد النكاح، وذلك أن يقول أنتِ طالق يخاطبها أو يقول: هذه طالق ويشير إليها، أو يقول: فلانة بنت فلان طالق، ولا يقع الطلاق عندنا إلا بهذا اللفظ لا بشيء من كنايات الطلاق سواء أراد بها الطلاق أو لم يرد بها، وفي تفصيل ذلك اختلافات بين الفقهاء ليس هاهنا موضعه، وقد يحصل الفراق بغير الطلاق كالارتداد واللعان والخلع عند كثير من أصحابنا وإن لم يسم ذلك طلاقًا، ويحصل أيضًا بالفسخ للنكاح بأشياء مخصوصة وبالرد بالعيب وإن لم يكن ذلك طلاقًا،

---

(١) سورة الطلاق الآية ١.

وروى البخاري ومسلم عن قتيبة عن الليث بن سعد عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه طلَّق امرأته وهي حائض تطليقة واحدة، فأمر رسول الله أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر وتحيض عنده حيضة أخرى، ثم يمهلها حتى تطهر من حيضها، فإذا أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها، فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء)[١].

ولمَّا كانت الإماميّة لها شروط خاصة في الطلاق، تختلف عن شروط المذاهب الأخرى، فهناك أركان أربعة لابُدّ أن تتوفر حتى يقع الطلاق عند الإماميّة، **الأول**: خاص بالمطلق: فلابد من البلوغ والعقل والاختيار والقصد، فلا اعتبار عندهم بطلاق الصبي ولا طلاق المجنون ولا السكران ولا المكره ولا المغضب مع ارتفاع القصد، **والثاني**: خاص بالمطلقة: فلابد من الطهارة من الحيض والنفاس إذا كانت مدخولًا بها، فمن طلق زوجته في حال الحيض أو النفاس فلا يقع الطلاق، **والثالث**: في صيغة الطلاق: فالصيغة عند الإماميّة هي اللفظ الصريح بالطلاق فلا تصح الكناية بل لابد من اللفظ المستعمل في الطلاق ويشترط تجريده من الشرط والصفة، وبالنسبة لمن طلق زوجته ثلاثًا بكلمة واحدة فمن الإماميّة من يقول ببطلانه ومنهم من يعتبره طلقة واحدة، **والرابع**: في الإشهاد: فلابد من وجود شاهدين يشهدان على الطلاق ويسمعانه، وهم يستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٢]، ولابد من العدالة في الشاهدين وبعضهم يكتفي في الشاهدين أن يكونا مسلمين[٣].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٤]، (قال

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١٠ ص ٤٥٦، ٤٥٧.
(٢) سورة الطلاق الآية ١.
(٣) انظر (المختصر النافع في فقه الإماميّة) لجعفر بن الحسن الحلي ص ٢٢١، ٢٢٢.
(٤) سورة الطلاق الآية ٢.

المُفسّرون : أُمروا أنْ يُشهدوا عند الطلاق ، وعند المُراجعة شاهدي عدل ، حتّى لا تجحد المرأة المُراجعة بعد انقضاء العدّة ، ولا الرجل الطلاق . وقيل : معناه : وأشهدوا على الطلاق صيانة لدينكم ، وهو المرويّ عن أئمتنا (ع) وهذا أليق بالظاهر ، لأنّا إذا حملناه على الطلاق كان أمرًا يقتضي الوجوب ، وهو من شرائط صحة الطلاق ، ومن قال أنّ ذلك راجع إلى الراجعة حمله على الندب)[1]

ومن الطبيعي أن يدافع الطبرسيّ عن آراء مذهبه الفقهية في الطلاق ، ويوافق شروط الإماميّة ويعتمدها وينصرها ويؤّيدها في تفسيره .

❁ ❁ ❁

٤- مسح الرجلين في الوضوء :

قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[2] ، (اختلف في ذلك فقال جمهور الفقهاء إن فرضهما الغسل (أي الرجلين) ، وقالت الإماميّة فرضهما المسح دون غيره ، وبه قال عكرمة ، وقد روي القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس ، وقال الحسن البصري بالتخيير بين المسح والغسل وإليه ذهب الطبري ، إلا أنهما قالا : يجب مسح جميع القدمين ولا يجوز الاقتصار على مسح ظاهر القدم ، قال ناصر الحق من جملة أئمة الزيديّة : يجب الجمع بين المسح والغسل ، وروي عن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله فمسح على رجليه ، وروي عنه أنّه قال : إنّ في كتاب الله المسح ويأبى الناس إلا الغسل ، وقال : الوضوء غسلتان ومسحتان ، وقال الشعبيّ : نزل جبرائيل بالمسح ، ثم قال : إن في التيمم يمسح ما كان غُسلًا ويُلقى ما كان مسحًا ، وقال

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١٠ ص ٤٦٠.

(٢) سورة المائدة الآية ٦.

يونس حدثني من صحب عكرمة إلى واسط[1] ، قال : فما رأيته غسل رجليه ، إنما كان يمسح عليهما ، وأما ما روي عن سادة أهل البيت في ذلك فأكثر من أنْ يُحصى ، فمن ذلك ما روي الحسين بن سعيد الأهوازيّ عن فضالة عن حماد بن عثمان عن غالب بن هذيل قال : سألت أبا جعفر عن المسح على الرجلين فقال : هو الذي نزل به جبرائيل ، وعنه عن أحمد بن محمد قال : سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عن المسح على القدمين كيف هو ، فوضع بكفه على الأصابع ثم مسحها إلى الكعبين ، فقلت له : لو أن رجلًا قال إصبعين من أصابعه هكذا إلى الكعبين ، قال : لا ، إلا بكفه كلها[2] .

ولما كان مسح الرجلين فرض في الوضوء عند الإماميّة فلا غرابة أن نجد الطبرسيّ يدافع عن مذهبه وينصره .

❁ ❁ ❁

٥- الجمع بين صلاتين :

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[3] ، (اختلف المفسرون في الدلوك فقال قوم : دلوك الشمس زوالها وهو قول ابن عباس بخلاف والحسن و ... والصلاة المأمور بها على هذا هي صلاة الظهر ، وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ، ومعنى قوله : لدلوك الشمس أي عند دلوكها ، وقال قوم : دلوكها غروبها وهو قول النخعيّ والضحاك و ...، والصلاة المأمور بها على هذا هي المغرب ،

---

(١) واسط : واسط الحجاج أعظمها وأشهرها ، فأما تسميتها واسط فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة ، وهناك واسط الحجاز والجزيرة واليمامة والعراق ، شرع الحجّاج في عمارتها ٨٣ هـ : ٨٦ هـ ، انظر : معجم البلدان جـ٨ ص ٣٨٠، ط : ١، ١٣٢٣هـ ، مطبعة السعادة .

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٥٥.

(٣) سورة الإسراء الآية ٧٨.

وروي ذلك عن ابن مسعود وابن عباس ، والقول الأول هو الأوجه لتكون الآية جامعة للصلوات الخمس ، فصلاتا دلوك الشمس الظهر والعصر ، وصلاتا غسق الليل هما المغرب والعشاء الآخرة ، والمراد بقرآن الفجر صلاة الفجر فهذه خمس وهذا معنى قول الحسن واختاره الواحديّ ، واستدل قوم من أصحابنا بالآية على أن وقت صلاة الظهر موسع إلى آخر النهار ، لأنه سبحانه أوجب إقامة الصلاة من وقت دلوكها إلى غسق الليل ، وذلك يقتضي أن ما بينهما وقت ، ولم يرتضه الشيخ أبو جعفر - قدس الله روحه - قال : لأنّ من قال أن الدلوك هو الغروب فلا دلالة فيه عنده ، بل يقول : أوجب سبحانه إقامة المغرب من عند الغروب إلى وقت اختلاط الظلام الذي هو غروب الشفق ، ومن قال الدلوك هو الزوال أمكنه أن يقول أن المراد بالآية بيان وجوب الصلوات الخمس على ما ذكره الحسن لا بيان وقت صلاة واحدة ، وأقول : إنه يمكن الاستدلال بالآية على ذلك بأن يقال : أن الله سبحانه جعل من دلوك الشمس الذي هو الزوال إلى غسق الليل وقتًا للصلوات الأربع ، إلا أنّ الظهر والعصر اشتركا في الوقت من الزوال إلى الغروب ، والمغرب والعشاء الآخرة اشتركا في الوقت من الغروب إلى الغسق ، وأفرد صلاة الفجر بالذكر في قوله ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ، ففي الآية بيان وجوب الصلوات الخمس وبيان أوقاتها ، ويؤيد ذلك ما رواه العياشيّ بالإسناد عن أبي عبد الله ، وفي هذه الآية قال : إن الله افترض أربع صلوات أول وقتها من زوال الشمس إلى انتصاف الليل ، منها صلاتان أول وقتهما من عند زوال الشمس إلى غروبها إلا أنّ هذه قبل هذه ، ومنها صلاتان أول وقتهما من غروب الشمس إلى انتصاف الليل إلا أن هذه قبل هذه ، وإلى هذا ذهب المرتضى علم الهدى في أوقات الصلوات)[1] .

والمعروف أنّ الإماميّة قد أجازوا الجمع بين صلاتين مطلقًا ، أي جمع الظهر والعصر وجمع المغرب والعشاء لعذر أو لغير عذر ، وجمع التقديم وجمع التأخير

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٦٩ - ٦٧٠.

عندهم في الجواز سواء غير أنهم قالوا إن التفريق بين الصلاتين أفضل ، ومن ذلك ما جاء في بعض كتب فقه الإماميّة بعنوان (في المواقيت والنظر في تقديرها ولواحقها) : (أما الأول الروايات فيه مختلفة ومحصلها اختصاص الظهر عند الزوال بمقدار أدائها ، ثم يشترك فيه الفرضان في الوقت ، والظهر مقدم حتى يبقى للغروب مقدار أول العصر فتختص به ، ثم يدخل وقت المغرب فإذا مضى مقدار أدائها اشترك الفرضان ، والمغرب مقدمة حتى يبقى لانتصاف الليل مقدار أداء العشاء فيختص به)[1] .

ولما كان جواز الجمع بين صلاتين بعذر وبدون عذر هو المعتبر لدى الإماميّة فمن الطبيعي أن يوافق الطبرسيّ مذهب أصحابه وينصره .

❁ ❁ ❁

٦- ميراث الأنبياء :

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَاءِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾[2] ، (يَرِثُني) والمعنى وليًا وارثًا لي ، (وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ) اختلف في معناه ، قيل معناه : يرثني مالي ويرث من آل يعقوب النبوة عن أبي صالح ، وقيل معناه يرث نبوتي ونبوة آل يعقوب عن الحسن ومجاهد . واستدل أصحابنا بالآية على أن الأنبياء يورثون المال ، وأن المراد بالإرث المذكور فيها المال دون العلم والنبوة ، بأن قالوا : إنّ لفظ الميراث في اللغة والشريعة لا يطلق إلا على ما ينتقل من الموروث إلى الوارث كالأموال ، ولا يستعمل في غير المال إلا عن طريق المجاز والتوسع ، ولا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز بغير دلالة ، أيضا فإنّ زكريا قال في دعائه (وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا) أي اجعل يا رب ذلك المولى الذي يرثني مرضيًا عندك

---

(١) (المختصر النافع في فقه الإماميّة) لجعفر بن الحسن الحِلّيّ ص٤٦، ط : ٢، وزارة الأوقاف

(٢) سورة مريم الآية ٥، ٦.

ممتثلًا لأمرك ، ومتى حملنا الإرث على النبوة لم يكن لذلك معنى وكان لغوًا وعبثًا ، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقول أحد : اللهم ابعث لنا نبيًا واجعله عاقلًا مرضيًا في أخلاقه ، لأنه إذا كان نبيًا فقد دخل الرضا وما هو أعظم من الرضا في النبوة ، ويقوي ما قلناه أن زكريا صرَّح بأنه يخاف بني عمه بعده بقوله (وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي) وإنما يطلب وارثًا لأجل خوفه ، ولا يليق خوفه منهم إلا بالمال دون النبوة والعلم ، لأنه كان أعلم بالله تعالى من أن يخاف أن يبعث نبيًا من ليس بأهل للنبوة ، وأن يورث علمه وحكمته من ليس لهما بأهل ، ولأنه إنما بعث لإذاعة العلم ونشره في الناس فكيف يخاف من الأمر الذي هو الغرض في بعثته ، فإن قيل : إن هذا يرجع عليكم في وراثة المال ، لأن في ذلك إضافة الضن والبخل إليه ، قلنا معاذ الله أن يستوي الأمران ، فإن المال قد يُرزق المؤمن والكافر والصالح والطالح ، ولا يمتنع أن يأسى على بني عمه إذا كانوا من أهل الفساد أن يظفروا بماله فيصرفوه فيما لا ينبغي ، بل في ذلك غاية الحكمة ، فإن تقوية الفُسَّاق وإعانتهم على أفعالهم المذمومة محظورة في الدين ، فمن عَدَّ ذلك بخلًا وضنًا فهو غير منصف)[١] .

ولمّا كان الإماميّة يقرون ميراث الأنبياء فلا عجب أن ينصر الطبرسيّ رأي فرقته .

❁ ❁ ❁

٧- توزيع الغنائم :

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٢] ، (واختلف العلماء في كيفية قسمة الخمس ومن يستحقه على أقوال أحدهما : ما ذهب إليه أصحابنا وهو أن الخُمس يُقسَّم على ستة أسهم ، فسهم لله وسهم للرسول ، وهذان

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٧٧٦ - ٧٧٧.

(٢) سورة الأنفال الآية ٤١.

السهمان مع سهم ذي القربى للإمام القائم مقام الرسول، وسهم ليتامى آل محمد وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم لا يشركهم في ذلك غيرهم، لأن الله سبحانه حرّم عليهم الصدقات لكونها أوساخ الناس وعوضهم من ذلك الخمس، وروى ذلك الطبري عن علي بن الحسين زين العابدين ومحمد بن علي الباقر.. واختلف في ذوي القربى فقيل: هم بنو هاشم خاصة من ولد عبد للطلب لأن هاشمًا لم يعقب إلّا منه عن ابن عباس ومجاهد وإليه ذهب أصحابنا، وقيل هم بنو هاشم بن عبد مناف وبنو المطلب بن عبد مناف، وقال أصحابنا أن الخمس واجب في كل فائدة تحصل للإنسان من المكاسب وأرباح التجارات وفي الكنوز والمعادن والغوص وغير ذلك مما هو مذكور في الكتب. ويمكن أن يستدل على ذلك بهذه الآية، فإن في عرف اللغة يطلق على جميع ذلك اسم الغنيمة)[١].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[٢]، (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) أي من أموال كفار أهل القرى، (فلله) يأمركم فيه بما أحب، (وللرسول) بتمليك الله إياه، (ولذي القربى) يعني أهل بيت رسول الله وقرابته وهم بنو هاشم، (واليتامى والمساكين وابن السبيل) منهم لأن التقدير ولذي قرباه ويتامى أهل بيته ومساكينهم وابن السبيل منهم، وروى المنهال بن عمرو عن علي بن الحسين قال: قلت: قوله (ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) قال: هم قربانا ومساكيننا وأبناء سبيلنا، وقال جميع الفقهاء هم يتامى الناس عامة وكذلك المساكين وأبناء السبيل، وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر أنه قال: كان أبي يقول: لنا سهم رسول الله وسهم ذي القربى، ونحن شركاء الناس فيما بقي، والظاهر يقتضي أن ذلك لهم سواء كانوا أغنياء أو فقراء وهو مذهب الشافعي،

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٨٣٦.

(٢) سورة الحشر الآية ٧.

وقيل : إن مال الفيء للفقراء من قرابة رسول الله وهُم بنو هاشم وبنو المطلب . وروي عن الصادق أنّه قال : نحن فرض الله طاعتنا ولنا الأنفال ، ولنا صفو المال (يعني ما كان يصطفى لرسول الله من فَرِه الدواب وحسان الجواري والشيء الذي لا نظير له)[1] .

ولما كان للإماميّة نظام خاص في الغنائم يخالفون به من عداهم ، فيوجبون الخمس لمستحقيه في مطلق الغنيمة ، لا في غنائم الحرب ، بل يشمل كل أنواع الغنائم ، وهم يعتبرونه حقًّا امتيازيًّا لآل محمد الذين حُرِمت عليهم الصدقات ، وقد روى الإماميّة في الكثير من الأحاديث المنسوبة للأئمة أن الخمس حق سلطاني بإرادة ملكية ، وهي إرادة مليك الكائنات لمستحقيه الذين ذكرهم القرآن[2] .

فمن الطبيعي أن نجد الطبرسيّ ينصر مذهبه ويدافع عنه في تفسيره .

❁ ❁ ❁

٨- ذبائح أهل الكتاب :

قال الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾[3] ، (مما ذكر اسم الله عليه) يعني ذُكر اسم الله عند ذبحه دون الميتة وما ذكر عليه اسم الأصنام ، والذكر هو قول (بسم الله) وقيل هو كل اسم يختص الله تعالى به أو صفة تختصه كقول باسم الرحمن ... وما يجرى مجراه ، وفي هذه الآية دلالة على وجوب التسمية على الذبيحة ، وعلى أنّ ذبائح الكفار لا يجوز أكلها لأنّهم لا يسمون الله تعالى عليها)[4] .

فمن آراء الإماميّة التي انفردوا بالقول بها ، وخالفوا فيها جمهور أهل السُّنّة منع

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٣٩١ - ٣٩٢.

(٢) انظر (الاستبصار) للطوسيّ جـ٢ ص ٢١٠، (الكافي) للكُلينيّ جـ٤ ص ١١٦، وغيرهما.

(٣) سورة الأنعام الآية ١١٨.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٥٥١، ٥٥٢.

أكل ذبيحة أهل الكتاب حيث يشترطون في الذابح أن يكون مسلمًا[١] .

ومن الطبيعي أن نجد الطبرسيّ ينصر آراء مذهبه الفقهية ويدافع عنها في تفسيره .

❁ ❁ ❁

(١) انظر (المختصر النافع في فقه الإماميّة) لجعفر الحلّيّ ص ٢٥١.

الفصل الرابع

العقائد الإسلاميّة (السُّنّيّة والاعتزاليّة) في (مجمع البيان)

أ- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في مصادر الإسلام

يرى الإماميّة أنّ أدلة الأحكام الشرعية منحصرة في الكتاب والسُّنّة ثم العقل والإجماع، فهم يعتمدون في استنباط الأحكام الشرعية على هذه الأصول الأربعة، والإماميّة يعتمدون على العقل في حالة عدم وجود نص وينفون القياس ولا يأخذون به في استنباط الأحكام، وقد تواتر عن أئمتهم أن الشريعة إذا قيست مُحق الدين[1].

ونفي القياس جاء في مصادر الإماميّة المعتمدة منسوبًا إلى الإمام جعفر الصادق، حين دخل عليه الإمام أبو حنيفة فقال له أبو عبد الله: يا أبا حنيفة بلغني أنك تقيس، قال: نعم، قال: لا تقس فإن أول من قاس إبليس حين قال: خلقتني من نار وخلقته من طين، فقاس ما بين النار والطين، ولو قاس نورية آدم بنورية النار لعرف فضل ما بين النورين[2].

فما هو موقف الطبرسيّ من نفي القياس عند أصحابه من الإماميّة؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُوا۟ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾[3]، (أي فاتعظوا يا أولي العقول والبصائر، وتدبَّروا وانظروا فيما نزل بهم، ومعنى الاعتبار: النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها، والمراد استدلوا بذلك على صدق الرسول إذ كان وعد المؤمنين أن الله سبحانه سيورثهم ديارهم وأموالهم بغير قتال، فجاء الخبر على ما أخبر فكان آية دالة على نبوته، ولا دليل في الآية على صحة القياس في الشريعة، لأن الاعتبار ليس من القياس في شيء لما ذكرناه، ولأنه لا

---

(١) انظر (أصل الشيعة وأصولها) محمد حسين آل كاشف الغطا ص١٠٦.

(٢) (أصول الكافي) للكُليني جـ٢ ص٢١٦.

(٣) سورة الحشر الآية ٢.

سبيل لأهل القياس إلى العلم بالترجيح ولا يعلم كل من الفريقين علة الأصل للآخر ، فإن علة الربا عند أحدهما الكيل والوزن والجنس ، وعند الآخر الطعم والجنس ، وفي الدراهم والدنانير لأنهما جنس الأثمان ، وقال آخرون أشياء أُخَر ، وليس هذا باعتبار إذ لا سبيل إلى المعرفة به)[1] .

وبذلك نرى أن الطبرسيّ وافق أصحابه من الإماميّة ونفى الأخذ بالقياس .

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٣٨٨.

١- الطبرسيّ واعتقاد الإماميّة في القرآن

أ) حُجّية القرآن لدى الإمامية :

يزعم الإماميّة أن القران ليس حجة إلا بقيّم فيقولون : (إن القرآن لا يكون حُجّة إلا بقيّم وإنّ عليًا كان قيّم القرآن وكانت طاعته مُفترضة ، وكان الحُجّة على الناس بعد رسول الله)[١] .

وتنتشر هذه المقالة في كتب الإماميّة المعتمدة[٢] ، وهم يعنون بذلك أن النصّ القرآني لا يمكن أن يُحتج به إلا بالرجوع لقول الإمام ، وهذا يعني أن الحُجّة في قول الإمام لا في القرآن الكريم ، حيث يقولون : (فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته ، فعرفت أن القرآن لا يكون حُجّة إلا بقيّم)[٣] . ومعنى هذا أن قول الإمام أفصح من القرآن ، لأنّ الإماميّة يرون أنّ الحُجة في قول الإمام لأنه الأقدر على البيان من القرآن ، ولهذا أطلقوا على القرآن : القرآن الصامت ، وسمّوا الإمام القرآن الناطق ، ويروي الإماميّة عن عليّ أنّه قال : (هذا كتاب الله الصامت وأنا كتاب الله الناطق)[٤] .

ويزعم الإماميّة أن القرآن لم يُفسّر إلا لرجل واحد هو عليّ ، وقد انتقل علم القرآن من عليّ إلى سائر الأئمة الاثني عشر ، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده حتى انتهى إلى الإمام الثاني عشر وهو غائب مفقود عند الاثني عشرية منذ ما يزيد

---

(١) (أصول الكافي) جـ١ ص ١٨٨.

(٢) انظر (علل الشرائع) لابن بابويه القُمّيّ ص ١٩٢، (رجال الكشّيّ) ص ٤٢٠، (المحاسن) للبرقيّ ص ٢٦٨.

(٣) انظر (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١٨ ص ١٤١، (الفصول المهمة في أصول الأئمة) للحُرّ العامليّ ص ٢٣٥.

(٤) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٦١، جـ٦ ص ٢٥٠.

على أحد عشر قرنًا، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم.

وما دامت هذه المقالة ربطت حُجّيّة القرآن بهذا الغائب أو المعدوم، فمعنى ذلك أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قيّمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب الله في مقام الاستدلال لأن الحُجّة في قول الإمام فقط وهو غائب فلا حجة في القرآن حينئذٍ!!

وهذه المقالة كانت مقدمة لتفسير كتاب الله على غير وجهه، وزعمهم أنّ هذا هو ما جاء عن القيم والإمام من أهل البيت، والحجة فيه لا في غيره، (فهو الناطق عن القرآن والمبيّن له ولا حجة في القرآن إلا به)[1].

فما هو موقف الطبرسيّ من زعم الإماميّة أن القرآن ليس بحجة إلا بقيّم؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾[2]، (معناه: إن هذا القرآن يهدي إلى الديانة والملّة والطريقة التي هي أشد استقامة، يُقال: هذه الطريق وللطريق وإلى الطريق، وقيل: معناه يرشد إلى الكلمة التي هي أعدل الكلمات وأصوبها وهي كلمة التوحيد، وقيل يهدي إلى الحال التي هي أعدل الحالات وهي توحيد الله والإيمان به وبرسله والعمل بطاعته)[3].

وبذلك نرى أن الطبرسيّ يخالف زعم أصحابه من غُلاة الإماميّة بأنّ القرآن ليس بحُجّة إلا بقيّم.

ويزعم الإماميّة أنّ الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن لا يشركهم فيه أحد، وأنّهم اختصوا بتأويله وأنّ من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضل، فعلم القرآن مخزون عندهم، وبه يعلمون كل شئ.

وبداية هذه المقالة ترجع لابن سبأ فهو القائل: (بأنّ القرآن جزء من تسعة أجزاء

---

(١) (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص ١٣٢.

(٢) سورة الإسراء الآية ٩.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦١٨.

وعِلْمُه عند عليّ)[١] ، وقد استفاض ذكر هذه المقالة في كتب الاثنى عشرية[٢] ، وزعم الإماميّة أنّ رسول الله قال : (إنّ الله أنزل عليّ القرآن وهو الذي من خالفه ضل ، ومن يبتغى علمه عند غير عليّ هلك)[٣] .

ويزعم الإماميّة أيضًا : (أنّ الأئمة هم ولاة أمر الله وخزنه علمه ، وأنّهم أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم وأنّ الراسخين في العلم هم الأئمة ، وأنّ الأئمة قد أوتوا العلم و أُثبت في صدورهم ، وأنّهم أهل علم القرآن وأنّهم لا يحجب عنهم علم السماء والأرض)[٤] .

ويزعم الإماميّة أيضًا عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيرها من الأئمة ، وأنّ علم تأويل القرآن كله عند أهل البيت[٥] .

وقد صرّح بعض شيوخ الإماميّة أنّ كل التفسير الذي نقله إلينا صحابة رسول الله وأئمة المسلمين لا عبرة له ولا قيمة عند الإماميّة لأنّه ليس واردًا عن الأئمّة الاثني عشر ، حيث قال : (إنّ جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها ولا يعتد بها)[٦] .

وإذا نظرنا إلى كتب التفسير المعتمدة عندهم نجدها قد حوت تأويلات لكتاب الله منسوبة لآل البيت ، وهي تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ ولا بمفهومها

---

(١) (أحوال الرجال) للجوزجانيّ ص ٣٨.

(٢) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٥، (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١٨ ص ١٣١.

(٣) (أمالي الصدوق) ص ٤٠. (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١٨ ص١٣٨، ١٤٩.(تفسير فُرات الكوفي) ص ٩١.

(٤) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٩٢، ص ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣.

(٥) (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١٨ ص ١٢٩، ١٥٢، (الفصول المهمة في أصول الأئمة) للحُرّ العامليّ ص ١٧٣، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ١٩، مقدمة تفسير (البرهان) للبحرانيّ ص ١٥.

(٦) (الشيعة والرجعة) لمحمد رضا النجفيّ ص ١٩.

ولا بالسياق القرآني ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء أهل البيت[١].

فما هو موقف الطبرسيّ من زعم الإماميّة أنّ الأئمّة اختصوا بمعرفة القرآن وتأويله لا يشركهم فيه أحد ...؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٢]، (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ) يعني القرآن، (لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ) فيه من الأحكام والشرائع والدلائل على توحيد الله، (وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) في ذلك فيعلموا أنه الحق، وفي هذا دلالة على أن الله تعالى أراد من جميعهم التفكر والنظر المؤدي إلى المعرفة **بخلاف ما يقوله أهل الجبر**)[٣].

وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[٤]، (أي: أفلا يتفكرون في القرآن إذ ليس فيه خلل ولا تناقض ليعلموا **أنّه حُجّة**، وليعلموا أنّهم لا يقدرون على مثله فيعرفوا أنّه ليس بكلام أحد من الخلق، وليعرفوا اتساق معانيه وائتلاف أحكامه وشهادة بعضه لبعض وحُسن عباراته، وليعلموا كيف اشتمل على أنواع الحكم من أمر بحَسَن ونهي عن قبيح، وخبر عن مُخبر صدق ودعاء إلى مكارم الأخلاق، وحثّ على الخير والزهد مع فصاحة اللفظ وجودة النظم وصحة المعنى، فيعرفوا أنّه خلاف قول البشر، ومن تدبّر فيه علم جميع ذلك)[٥].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[٦]، (إِنَّا أَنزَلْنَاهُ) يعني القرآن أي أنزلنا هذا الكتاب، (قُرْآنًا عَرَبِيًّا) على

---

(١) (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص ١٤٤.

(٢) سورة النحل الآية ٤٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٥٥٨.

(٤) سورة النساء الآية ٨٢.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٢٥.

(٦) سورة يوسف الآية ٢.

مجاري كلام العرب في محاوراتهم ، (لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) أي لتعلموا جميع معانيه وتفهموا ما فيه ، وقيل معناه : لتعلموا أنّه من عند الله إذ كان عربيًّا وعجزتم عن الإتيان بمثله)[1] .

وبذلك يتضح أنّ الطبرسيّ يُخالف ما زعمه الإماميّة من أنّ الأئمّة اختصوا بمعرفة القرآن وتأويله لا يشركهم فيه أحد ، ويوافق أهل السُّنّة في ذلك .

ويزعم الإماميّة أنّ قول الإمام ينسخ القرآن ويُقيّد مُطلقه ويُخصص عامه ، وبناء على اعتقادهم بأن الإمام هو قيم القرآن وهو القرآن الناطق وأنّ الأئمة هُم خزنة علم الله ، وأنّه بوفاة الرسول لم يكمل التشريع ، وأنّ بقية الشريعة أودعها رسول الله لعليّ وأخرج عليّ منها ما يحتاجه عصره ، ثم أودع ما بقي لمن بعده من الأئمّة ، وهكذا إلى أن بقيت عند إمامهم الغائب ، وبناء على ذلك فإنّ مسألة تخصيص عام القرآن أو تقييد مطلقة أو نسخة هي مسألة لم تنته بوفاة الرسول ، لأن النص النبويّ والتشريع الإلهيّ استمر ولم ينقطع بوفاة الرسول ، بل استمر عند الإماميّة إلى بداية القرن الرابع الهجريّ ، وذلك بوقوع الغيبة الكبرى - كما سلف- والتي انتهت بها صلتهم بالإمام ، وانقطع تلقّى الوحي الإلهيّ عنه .

فالإماميّة يعتقدون (أنّ حديث كل واحد من الأئمة هو قول الله عز وجل والاختلاف في أقوال الأئمّة كالاختلاف في قوله تعالى)[2] .

فكان للإمام - بزعمهم - تخصيص القرآن أو تقييده أو نسخه ، وهو تخصيص أو تقييد أو نسخ للقرآن بالقرآن ، لأن قول الإمام كقول الله .

ويقول علماء الإماميّة في ذلك : (إنّ حكمة التدرج اقتضت بيان جُملة من الأحكام وكتمان جملة ولكنّه (يعنون عليًا) أودعها عند أوصيائه ، كل وصيّ يعهد

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٣١٦.

(٢) انظر (شرح جامع للمازندانيّ على الكافي) جـ٢ ص ٢٧٢.

بها إلى الآخر لينشرها في الوقت المناسب لها حسب الحِكْمة ، من عام مخصص أو مطلق أو مقيد أو مجمل مبين إلى أمثال ذلك ، فقد يذكر النبيّ عامًا ويذكر مخصصه بعد برهة من حياته ، وقد لا يذكره أصلًا ويودعه عند وصيه إلى وقته)[١] .

ومسألة النسخ والتخصيص والتقييد ليست إلا جزءًا من وظيفة الأئمّة الكبرى ، وهي التفويض في أمر الدين ، فالأئمة قد فوضوا في أمر هذا الدين كما فوض رسول الله ، فلهم حق التشريع (فقد فوض الله إلى نبيه ، وما فوض إلى رسول الله فقد فوضه إلينا)[٢] .

ويزعم الإماميّة أنّ الأئمة هم مستودع علوم الملائكة والأنبياء والرسل ، وعندهم جميع الكتب التي نزلت من السماء - كما تقرر كتبهم المعتمدة .

وكانت نتيجة التطبيق العمليّ لهذه العقيدة عند الإماميّة كمّ هائل من الروايات التي شذوا بها عن أُمّة الإسلام ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر نجد ألفاظ الكفر والكفار والشرك والمشركين الواردة في كتاب الله ، والتي تعم كل من كفر بالله وأشرك ... جاءت عندهم روايات تخصّ هذا العموم بالكفر بولاية عليّ والشرك باتخاذ إمام معه - كما سنرى في مبحث توحيد الألوهيّة عند الشيعة - فخصصوا عموم الكتاب بلا مُخصص ، واعتبروا إنكار الإمامة أخطر من الشرك والكفر بلا دليل من عقل أو نقل صحيح ، وخرجوا عن إجماع المسلمين وما تواتر من نصوص ، وتجاهلوا اللغة التي نزل بها القرآن العظيم[٣] .

فما هو موقف الطبرسيّ من زعم الإماميّة بأنّ قول الإمام ينسخ القرآن ويُقيّد مُطلقه ويُخصص عامه ...؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ

---

(١) (أصل الشيعة) محمد حسين آل كاشف الغطا ص٧٧.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٣) (أصول مذهب الشيعة) ناصر القفاريّ جـ١ ص ١٤٧.

نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (قيل فيه أقوال : أحدها : أن معناه : أكملت لكم فرائضي وحدودي وحلالي وحرامي بتنزيلي ما أنزلت وبياني ما بيّنت ، فلا زيادة في ذلك ولا نقصان منه بالنسخ بعد هذا اليوم)[٢] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[٣] ، (ثم حثَّ الله سبحانه على إظهار الحق وبيانه ونهى عن إخفائه وكتمانه فقال : (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ) أي يخفون ، (مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ) أي من الحجج المنزلة في الكتب ، (وَالْهُدَى) أي الدلائل ، فالأول علوم الشرع والثاني أدلة العقل ، فعمَّ الوعيد في كتمان جميعها ، وقيل : أراد بالبينات : الحجج الدالة على نبوته عليه السلام ، وبالهدى : ما يؤديه إلى الخلق من الشرائع)[٤] .

وبذلك يتضح أن الطبرسيّ يخالف ما زعمه أصحابه من الإماميّة من أنّ قول الإمام ينسخ القرآن ويقيد مطلقه ويخصص عامه ...، ويوافق أهل السُّنّة في تفسيره للآيات السابقة .

❁ ❁ ❁

ب) عقيدة الإماميّة في النصّ القرآنيّ :

انقسم الإماميّة إلى فريقين ، فريق يزعم أنّ في القرآن نقصًا وتحريفًا ، وفريق ينكر ذلك . وأول كتاب تُسجّل فيه أكذوبة النقص والتحريف للقرآن هو كتاب سُليم بن قيس[٥] ، وهو أول كتاب ظهر للإماميّة - كما يقول بعض علمائهم - وقد رواه أبان

---

(١) سورة المائدة الآية ٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٤٥.

(٣) سورة البقرة الآية ١٥٩.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٤١.

(٥) هو سليم بن قيس الهلالي وكنيته أبو صادق ، كان من أصحاب الإمام عليّ ، وقد هرب من الحجاج =

ابن أبي عيّاش عن سُليم، ولم يروه عنه غيره، وينسب بعض علماء الإماميّة وضع كتاب سُليم لأبان، ويتّهم بعض شيوخ الإماميّة أبانًا بأنّه أوّل من وضع هذه الأكذوبة[١].

ثمّ جاء شيخ الإماميّة علي بن إبراهيم القُمّيّ - وهو شيخ الكُلينيّ صاحب الكافي - وملأ تفسيره بهذه الأكذوبة، وصرح بها في مقدمة تفسيره[٢].

ومن بعد القُمّيّ جاء الكُلينيّ (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ) وروى في كتابه من أخبار هذه الأكذوبة الشيء الكثير، وكان ممن يعتقد التحريف والنقصان في القرآن[٣].

ثم جاء العياشيّ وسار على نهج الكُلينيّ ووجدت أسطورة التحريف مكانها في تفسيره.

وسار على نهجهم أيضا فُرات بن إبراهيم الكوفيّ صاحب التفسير المعروف عند الإماميّة[٤].

وتبعهم في ذلك محمد بن إبراهيم النعمانيّ (القرن الثالث الهجريّ) في كتابة (الغيبة)[٥]، وأبو القاسم الكوفيّ (توفى سنه ٣٥٢ هـ) في كتابة (الاستعانة)[٦].

ومن بعد هؤلاء نرى شيخ الإماميّة المفيد (توفى سنة ٤١٣هـ) وقد سجّل في

= الذي طالب برأسه ولجأ إلى أبان بن أبي عيّاش فآواه وتوفى سليم عنده سنة ٩٠ هـ، وأبان بن أبي عيّاش هو فيروز أبو إسماعيل ضعّفه وكذبه كثير من علماء أهل السُنّة وعلماء الشيعة على السواء، (توفى سنة ١٣٨هـ) انظر (رجال الحِلّيّ) لابن المُطهّر الحِلّيّ ص ٢٠٦، (جامع الرواة) للأرديليّ جـ١ ص ٩.

(١) انظر (الفهرست) لابن النديم ص ٢١٩، (الذريعة) لأغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ١٥٢.

(٢) انظر (تفسير القُمّيّ) ١٠، ٤٨، ١٠٠، ١١٠، ١١٨، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٢، ١٥٩ على سبيل المثال لا الحصر.

(٣) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٣، جـ٢ ص ٦١٩، ٦٢٧.

(٤) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١٣، ١٦٨، ١٦٩، ٢٠٦ وغيرها.

(٥) انظر (تفسير فُرات الكوفيّ) ص ١٨، ٨٥ وغيرها.

(٦) انظر (الاستغاثة) علي بن أحمد أبو القاسم الكوفيّ ص ٢٥.

كتابه (أوائل المقالات) إجماع طائفته على هذا الرأي[١] ، حيث قال : (إنّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمّة الهدى من آل محمد باختلاف القرآن ، وما أحدثه بعض الطاعنين فيه من الحذف والنقصان) ثم قال : (واتفقوا - أي الإماميّة - على أنّ أئمّة الضلال (يعني كبار الصحابة وعلى رأسهم الخلفاء الراشدون) خالفوا في كثير من تأليف القرآن ، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبي)[٢] .

والذي دفع بعض الإماميّة لتأييد هذا الكفر وإثباته هو خلوّ كتاب الله مما يثبت ما ذهبوا إليه من عقائد ليس لها أصل في كتاب الله ، وليس في مقدرتهم أن يغيّروا بعض آيات الله - كما فعلوا في السُّنّة - حينما دسوا بعض الروايات التي كشفها أرباب هذا العلم ، فلما لم يستطيعوا أن يحدثوا في كتاب الله أمرًا ، ادعوا أنّ فيه نقصًا وتغييرًا ، وهي محاولة فيما يبدو لإقناع أتباعهم الذين ضجّوا من خلو كتاب الله من ذكر أئمتهم وعقائدهم ، رغم أنّها لها تلك المكانة التي يسمعونها من رؤسائهم ، فادَّعوا هذه الدعوى ، ونشط شيوخهم في القرن الثالث والرابع في الحديث عنها .

ثم تولّى إثارة هذه القضية مرة أخرى في القرن السادس الطبرسيّ صاحب كتاب (الاحتجاج) وسطّر مجموعة من رواياتهم في ذلك ، وجاء بها مُجرّدة من كل إسناد ، وزعم في مقدمة كتابة أنّه لم يذكر إسنادًا في أكثر رواياته لأنها محلّ إجماع قومه[٣] .

وترى بعض مصادر أهل السُّنّة أنّ صاحب هذه الفرية هو هشام بن الحكم (توفى ١٩٠هـ) ، فإنّه زعم أنّ القرآن الذي في أيدي الناس وضع أيام عثمان بن عفان ، أما

---

(١) انظر (أوائل المقالات) للمفيد ص ٥١، (الإرشاد) للمفيد ص ٣٦٥.

(٢) (أوائل المقالات) للمفيد ص ٥٤.

(٣) انظر (الاحتجاج) للطبرسيّ ص ١٤.

القرآن فقد صعد به إلى السماء لردة الصحابة - بزعمه[١] .

ولا نستبعد أنْ يكون هشام بن الحكم ممن قال بهذه الفرية ، ولكنه ليس أول من قال بذلك حيث وردت هذه المقولة في كتاب سُليم بن قيس (المتوفى ٩٠هـ) ، إلا أنْ يكون الإماميّة قد أضافوا الروايتين المذكورتين عن ذلك في كتاب سليم أيام هشام بن الحكم، وهذا أمر مُحتمل، لأن الإماميّة يُغيّرون في كتبهم ويزيدون وينقصون[٢] .

وقد شارك هشام بن الحكم في هذه الفرية محمد بن علي بن النعمان أبو جعفر الأحول (توفى ١٦٠هـ) ، وهو المعروف بشيطان الطاق ، فهو أحد الشركاء في هذه الفرية[٣] ، وهو شريك أيضًا في التأليف حول مسألة الإمامة التي هي السبب والأصل للقول بهذا الافتراء كما تدل عليه نصوص هذه الفرية .

ويزعم الإماميّة أنّ الصحابة قد غيّروا ونقصوا في كتاب الله ما يتصل بفضل على وأئمّتهم الاثني عشر، وما فيه ذكر أعدائهم ، وينقلوا بعض الشواهد على ذلك من كتبهم ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : « بِئْسَمَا اشْتَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُواْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ (في عليّ) بَغْيًا »[٤] ، ونلاحظ أن الإماميّة قاموا بإقحام كلمة (في عليّ) بعد أي آية فيها لفظ (أنزل الله) أو (أُنزل إليك) أو (أنزل إليك من ربك) أو(نزّلنا) أو ما شابهها[٥] .

وقام الإماميّة بزيادة لفظ (آل محمد حقهم) بعد لفظ (ظلموا) حيثما وقع في

(١) انظر (التنبيه والرد) للملطيّ ص ٢٥.
(٢) انظر (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ٢٠ ص ٢١٠.
(٣) انظر (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم جـ٥ ص ٣٩.
(٤) سورة البقرة الآية ٩٠، وفعلوا ذلك أيضًا في سورة النساء الآية ١٦٦، وسورة المائدة الآية ٦٧، وسورة البقرة الآية ٢٣ وغيرها .
(٥) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٧.

القرآن ، ومن ذلك ماجا في قوله تعالى : « إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ (آل محمد حقهم) لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ »[١] .

وجاءت إضافات أخرى كثيرة أضافها الإماميّة لآيات القرآن الكريم ، وذكروها في تفاسيرهم المعتمدة ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : « كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ (بولاية علي) مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ »[٢] .

وجاء تحريف الإماميّة لآيات من كتاب الله في تفاسيرهم المعتمدة ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٣] ، حيث زعموا أنّها نزلت (كنتم خير أئمّة أُخرجت للناس)[٤] .

وقد أظهر الإماميّة سورتين وزعموا أنهما من القرآن الذي أخفاه عثمان ، كل سورة مقدار جزء وألحقوهما بآخر المصحف ، إحداهما تسمى سورة النورين والأخرى سورة الولاء أو الولاية[٥] .

وهذه الإضافات التي تزعم الإماميّة نقصها من كتاب الله نلاحظ أن السياق لا يتقبّلها وأنها مُقحمة إقحامًا بلا أدنى مناسبة ولذلك يكاد النص يلفظها ، ويتضح أنّها من وضع أعجمي لا صلة له بلغة العرب ولا معرفة له بأساليب العربية ، ولا ذوق له في اختيار الألفاظ وإدراك المعاني[٦] .

وهناك طائفة من الإماميّة تبرأت من هذا الزعم لما رأت من تناقضه ووضوح

---

(١) سورة النساء الآية ١٦٨ ، وفعلوا ذلك أيضًا في سورة الشعراء الآية ٢٢٧ ، وسورة البقرة الآية ٥٩ وغيرها انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٤٨ ، ١٥٩

(٢) سورة الشورى الآية ١٣.

(٣) سورة آل عمران الآية ١١٠.

(٤) انظر(تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ١١٠.

(٥) انظر (رسالة في الرد على الرافضة) للإمام محمد بن عبد الوهاب ص ١٤.

(٦) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٧ ، (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص ٤٨ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٤٢ ، ١٥٨ . لمن أراد أن يطلع على المزيد من هذه المفتريات .

بطلانه ، وهاجمت من قال به من أصحابها ، وقالت إن القرآن ما نقص منه و لا زيد فيه ، وإنه على ما أنزل الله تعالى على نبيّه ، لم يغيّر و لم يبدّل و لازال على ما كان عليه .

وحدث صراع بين الطائفتين وانكشف من خلال كتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)[1] ، ومن الواضح أنّ صاحب كتاب (فصل الخطاب) ألّف كتابه لإقناع طائفة من قومه أنكرت هذا الكفر ، وأبت أن تهضمه واحتجت بما قاله بعض شيوخ الإماميّة السابقين في إنكار هذه الأكذوبة ، فرد عليها صاحب (فصل الخطاب) وعزا الإنكار من شيوخه السابقين إلى التقيّة .

ويحتوي كتاب (فصل الخطاب) على مئات النصوص عن علمائهم في كتبهم المعتبرة يثبت أنّهم جازمون بالتحريف ومؤمنون به ، ومن يرجع إلى كتاب (فصل الخطاب) يتبين له أنّ هناك جناحين من الإماميّة ، جناح يقول بالتحريف ويعتبر إنكار من أنكر تقيّة ، ويدعي إجماع الشيعة على ذلك ، ويشايع هذا الجناح صاحب فصل الخطاب ، والجناح الآخر ينكر التحريف ويدّعي الإجماع على خلافه ، ويسرد الأدلة القوية التي تؤيّد مذهبه .

ويرى بعض علماء أهل السُنّة أنّ دعوى التحريف والنقص والتغيير مرتبطة بالإخباريين من الإماميّة فقط ، أما الأصوليون منهم فهم يتبرّأون من هذه المقالة .

وقد قبل الإخباريون أخبار هذه الأكذوبة لأنهم يقبلون كل ما نُسب لأئمتهم من روايات[2] ، فالإخباريون يرون ثبوت هذه الأكذوبة في كتب شيوخهم .

أما الأصوليون ، فقد ردّوا هذه الأخبار بحكم منهجهم في نقد النصوص ، فهم لا يقبلون الروايات التي طريقها آحاد ، وقد يغلط الواحد فيما ينقله .

---

(١) وهو حسين بن محمد تقيّ النوريّ الطبرسيّ (توفى ١٣٢٠هـ) .

(٢) انظر (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ٢٠ ص ٦١.

ويرى فريق من الإخباريين أنّ التحريف وقع في القرآن الكريم من جهة المعنى فقط ، حيث قال : (ومذهبنا بأنّ القرآن الكريم المتداول بين أيدينا ليس فيه أي تحريف بزيادة أو نقصان ، وما ذكر في بعض الأحاديث بأنّ فيه تحريفًا ونقصانًا فهو مخالف لعقيدتنا في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)[١] .

ومن شيوخ الإماميّة الذين أنكروا هذه الأكذوبة ابن بابويه القُمّيّ الملقّب عندهم بالصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ) فنجده يقول : (اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزل الله تعالى على نبيه محمد هو ما بين الدفتين ، وهو ما في أيدي الناس ، وليس بأكثر من ذلك ، ومبلغ سورة عند الناس مائة وأربع عشرة سورة ، ومن نسب إلينا أنّا نقول أنه أكثر من ذلك فهو كاذب)[٢] . ولكن العجيب أنّنا نجد أنّ كل كتب الصدوق لم تسلم من هذه الأكذوبة . فقد جاء في كتابه (الخصال) رواية تقول : (يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون إلى الله (عز وجل) : المصحف والمسجد والعترة ، يقول المصحف : يا رب حرّفوني ومزّقوني)[٣] ، وجاء ما شابه ذلك في الكثير من كتبه[٤] .

ومن شيوخ الإماميّة الذين أنكروا هذه الأسطورة أيضًا شيخهم الشريف المُرتضى (المتوفى ٤٣٦ هـ) ، وقد قيل إنّ هذا الإنكار لهذه الأكذوبة من الشريف المرتضى تقية[٥] .

ومن شيوخهم الذين أنكروا هذه الفرية أيضًا شيخ طائفتهم الطوسيّ (ت

(١) انظر (فقه الشيعة) لعلي أحمد السالوس ص١٤٨.

(٢) (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص١٠١- ١٠٣.

(٣) انظر (الخصال) لابن بابويه القُمّيّ جـ١ ص١٧٤- ١٧٥.

(٤) انظر (ثواب الأعمال) لابن بابويه القُمّيّ جـ١ ص ١٣٩.

(٥) انظر (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) لميرزا حسين بن محمد تقيّ النوريّ الطبرسيّ ص٣٣.

٤٥٠ هـ)[١] ، وقد لوحظ أنّ الطوسيّ نقل في تهذيبه لرجال الكشّيّ بعض روايات هذه الأكذوبة[٢] ، كما نقل بعض أخبار هذه الفرية على أنها قراءة في تفسيره (التبيان) ، ولكنّه يرى أن هذه الروايات من قبيل روايات الآحاد التي لا يعتمد عليها ، ولا تدفع ما تضافر من رواياتهم التي توجب العمل بالقرآن والرجوع إليه عند التنازع ، ويرى بعض علماء الإماميّة أنّ إنكار الطوسيّ لهذه الفرية تقية[٣] ، وقد يكون (التبيان) قد صدر من الطوسيّ نتيجة اقتناع بخطأ ما يزعمه بعض أصحابه من تحريف القرآن ، وبتأثير نزعة معتدلة لاختلاطه مع بعض علماء السُّنّة في بغداد ، ويرى بعض الإماميّة أنّ تفسير الطوسيّ ومن سار على منهجه إنما أُلّفت للخصوم ، والتزمت بروح التقيّة لتُبشّر بالعقيدة الشيعيّة مع غير الشيعة[٤] .

فما هو موقف الطبرسيّ من زعم الإماميّة بأنّ هناك زيادةً ونقصانًا في القرآن ؟

يقول الطبرسيّ : (... ومن ذلك الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنّه لا يليق بالتفسير ، فأما الزيادة فيه فمُجمع على بطلانه ، وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشويّة العامة أنّ بالقرآن تغييرًا أو نقصانًا ، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه ، وهو الذي نصره المرتضى واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطرابلسيات)[٥] .

ويقول الطبرسيّ : (إنّ القرآن كان على عهد رسول الله مجموعًا مؤلّفًا على ما هو عليه الآن ، واستدل على ذلك بأنّ القرآن كان يُدرس ويحفظ في ذلك الزمان حتى عين علي جماعة من الصحابة في حفظهم له ، وأنّه كان يُعرض على النبي

---

(١) (التبيان) للطوسيّ جـ١ ص ٣.

(٢) انظر (رجال الكشّيّ) ص ٤.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيميه جـ٣ ص ٢٤٦.

(٤) انظر (فصل الخطاب) ص ٣٥.

(٥) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨٣.

ويتلى عليه، وأنّ جماعة من الصحابة مثل عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبيّ عدة ختمات، وكل ذلك يدل على أنّه كان مجموعًا مُرتّبًا غير مبتور ولا مبتوت)[1].

والطبرسيّ يلصق القول بالزيادة والنقصان لبعض أهل الحديث فيقول: (ومن خالف في ذلك من الإماميّة والحشوية لا يُعتد بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخبارًا ضعيفة ظنوا صحتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته)[2].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[3] (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ) أي القرآن، (وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) عن الزيادة والنقصان والتحريف والتغيير عن قتادة وابن عباس، ومثل: (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، وقيل معناه: متكفل بحفظه إلى آخر الدهر على ما هو عليه، فتنقله الأمة وتحفظه عصرًا بعد عصر إلى يوم القيامة، لقيام الحُجّة به على الجماعة من كل من لزمته دعوة النبّي عن الحسن)[4].

ولكن من الغريب والمثير للدهشة وللكثير من التساؤلات أن الطبرسيّ أتى إلى بعض روايات أصحابه في هذه الفرية والتي فيها أن الآية كذا ثم غُيّرت إلى كذا وعبّر عنها بأنّها قراءة واردة من القراءات[5].

ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[6]، حيث يقول الطبرسيّ: (وفي قراءة آل

---

(١) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨٤.
(٢) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ ص ٨٥.
(٣) سورة الحجر الآية ٩.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٥٠٨.
(٥) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٢.
(٦) سورة آل عمران الآية ٣٣.

البيت (وآل محمد على العالمين) ، وقالوا أيضًا إنّ آل إبراهيم هم آل محمد الذين هم أهله ، ويجب أن يكون الذين اصطفاهم الله تعالى مطهَّرين معصومين منزَّهين عن القبائح ، لأنه تعالى لا يختار ولا يصطفي إلا من كان كذلك ، ويكون ظاهره مثل باطنه في الطهارة والعصمة ، فعلى هذا يختص الاصطفاء بمن كان معصومًا من آل إبراهيم وآل عمران سواء كان نبيًّا أو إمامًا)[١] ، ويبدو أنّ ذلك هو الذي جعل بعض الإماميّة يعتبر إنكار الطبرسيّ تقيّة[٢] .

❁ ❁ ❁

جـ) تأويل القرآن عند الإماميّة :

يزعم الإماميّة أنّ للقرآن معاني باطنه تخالف المعاني الظاهرة ، وتحوّل كتاب الله عندهم بتأثير هذا المعتقد إلى كتاب آخر غير ما في أيدي المسلمين ، وقد قدَّموا مئات الروايات التي تؤول آيات القرآن على غير تأويلها ونسبوها للأئمّة الاثني عشر .

وليس لهذا التأويل الباطنّي عند الإماميّة من ضابط ولا قاعدة يعتمد عليها ، فأركان الدين تفسر بالأئمة ، وآيات الشرك والكفر تؤول بالشرك بولاية علي وإمامته ، وآيات الحلال والحرام تفسر بالأئمة وأعدائهم ، ويخرج القارئ لهذه التأويلات بدين غير دين الإسلام له ركنان أساسيان هما : الإيمان بإمامة الاثني عشر والكفر واللعن لأعدائهم .

ومن روايات الإماميّة التي تقرر أنّ القرآن له ظاهر وباطن ما جاء عن محمد بن منصور قال : (سألت عبدًا صالحًا (يقصد موسى الكاظم إمامهم السابع) عن قول الله (عز وجل) : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾[٣] قال : فقال : إنّ القرآن له ظهر وبطن ، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر ، والباطن من ذلك

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٣٥.

(٢) انظر (فصل الخطاب) للنوريّ الطبرسيّ ص ٣٥ وما بعدها .

(٣) سورة الأعراف الآية ٣٣.

أئمّة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق)[١].

ونلاحظ أنّ هذه الرواية الواردة في أصحّ كتب الإماميّة الأربعة المُتقدّمة، تقرر مبدأ أنّ للقرآن معاني باطنة تخالف الظاهر مخالفة تامة، وتضرب المثل بما أحلّ الله وحرّم في كتابه من الطيبات والخبائث، فتزعم أنّ المقصود بذلك رجال بأعيانهم هم الأئمّة وأعداؤهم.

وهذا التأويل لا أصل له من لغة أو عقل أو دين، ويظهر من خلال هذا النص الدافع إلى القول بأنّ القرآن له ظهر وبطن، وهو أنّ كتاب الله (عز وجل) خلا من ذكر أئمّتهم الاثني عشر، ومن النص على أعدائهم، فقالوا بهذه المقالة للترويج لمذهبهم، وقد أسندوا هذه المقالة لبعض آل البيت حتى يجعلوا لها القبول بين أتباعهم[٢].

ودعوى الإماميّة بأنّ لنصوص القرآن باطنًا يخالف ظاهرها شاعت في كتبهم وأصبحت أصلًا من أصولهم[٣].

وترى الإماميّة يؤكدون على أنّ جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية بقولهم: (وقد دلّت أحاديث متكاثرة كادت أن تكون متواترة على أن بطونها وتأويلها بل كثير من تنزيلها وتفسيرها في فضل شأن السادة الأطهار ... بل الحق المبين أنّ أكثر آيات الفضل والإنعام والمدح والإكرام بل كلها فيهم وفي أوليائهم نزلت، وأن جُلَّ فقرات التوبيخ والتشنيع والتهديد بل جملتها في مخالفيهم

(١) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٣٧٤، (تفسير العياشيّ) جـ٢ ص ١٦، (الغيبة) للنعمانيّ ص٨٣.

(٢) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص ١٥١.

(٣) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ١١، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ٣١، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ١ ص ٢٠، ٢١، (وسائل الشيعة) للحرّ العامليّ جـ١٨ ص ١٤٢، (المحاسن) للبرقي ص ٣٠٠.

وأعدائهم ... وإنّ الله (عز وجل) جعل جملة بطن القرآن في دعوة الإمامة والولاية ، كما جعل ظهره في دعوة التوحيد والنبوة والرسالة)[١] .

ويزعم الإماميّة أنّ جّل القرآن نزل فيهم (أي في الأئمّة) وفي أوليائهم وأعدائهم ، وجاء في مصادرهم المعتمدة : (وردت أخبار جمة عن أهل البيت في تأويل كثير من آيات القرآن بهم وبأوليائهم وبأعدائهم ، حتى أنّ جماعة من أصحابنا صنعوا كُتبًا في تأويل القرآن على هذا النحو ، جمعوا منها ما ورد عنهم في تأويل القرآن آية آية ، إمّا بهم أو بشيعتهم أو بعدوّهم على ترتيب القرآن)[٢] ، وهذه شهادة من شيوخهم تؤكد شيوع هذه المقالة بينهم ، وأنها القاعدة المتبعة في كتب التفسير والحديث المعتمدة عندهم[٣] .

فما هو موقف الطبرسيّ من زعم الإماميّة بأنّ للقرآن معاني باطنة تُخالف المعاني الظاهرة ، وأنّ جلَّ القرآن نزل في الأئمة وأوليائهم وأعدائهم ...؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾[٤] ، (ثم بيَّن سبحانه المحرمات فقال : (قُلْ) يا محمد (إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ) أي جميع القبائح والكبائر ، (مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) أي ما علن منها وما خفي ، وقد ذكر القبائح على الإجمال ثم فصَّل للبيان فقال : (وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ) فكأنه قال : حرَّم ربي الفواحش التي منها الإثم ومنها البغي ، والإثم قيل : هو الذنوب والمعاصي ، وقيل هو ما دون الحد ، والبغي : الظلم والفساد ..، (وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ) أي وحرَّم الشرك بالله ، (مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا) أي : لم يقم عليه حجة ، وكل إشراك بالله فهو بهذه

---

(١) (مرآة الأنوار) لأبي الحسن الشريف ص ٣.

(٢) (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ٢٤، ٢٥.

(٣) (مرآة الأنوار- مقدمة البرهان) لأبي الحسين الشريف ص ٤.

(٤) سورة الأعراف الآية ٣٣.

الصفة ليس عليه حجة ولا برهان)[١] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾[٢] ، (أي : رؤساء الكفر والضلالة ، وخصَّهم بالأمر بقتالهم لأنهم يضلّون أتباعهم ، قال الحسن : وأراد به جماعة الكفار ، وكل كافر إمام لنفسه في الكفر ولغيره في الدعاء إليه ، وقيل : أراد به رؤساء قريش الذين نقضوا العهد ، وقال مجاهد : أهل فارس والروم ، وقرأ عليّ هذه الآية يوم البصرة ثم قال : أما والله لقد عهد إليّ رسول الله وقال لي : يا عليّ لتقاتلنَّ الفئة الناكثة والفئة الباغية والفئة المارقة ، (إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَهُمْ) معناه : لا يحفظون العهد واليمين)[٣] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلۡمَلۡعُونَةَ فِي ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾[٤] ، (وفيه وجوه : .. وثالثها : أنّ ذلك رؤيا رآها النبّي في منامه أنّ قرودًا تصعد منبره وتنزل ، فساءه ذلك واغتم به ....، ولم يستجمع بعد ذلك ضاحكًا حتى مات . وروى سعيد بن يسار أيضًا وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله وقالوا : على هذا التأويل أن الشجرة الملعونة في القرآن هي بنو أميَّة ، أخبره الله سبحانه بقتلهم ذريته ....، وقيل : إنّ الشجرة الملعونة هي شجرة الزقّوم عن ابن عباس والحسن ، وقيل الشجرة الملعونة هي اليهود عن أبي مسلم)[٥] .

ومن ذلك نرى أن الطبرسيّ يُخالف أصحابه من الإماميّة في الكثير من تأويلاتهم الباطنية لآيات القرآن ، وما وافقهم فيه فهو بعيد عن التعسف والغلو .

❁ ❁ ❁

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٦٤٠.

(٢) سورة التوبة الآية ١٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ١٨.

(٤) سورة الإسراء الآية ٦٠.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٥٥.

٢- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في السُّنّة

ترى الإماميّة أنّ السُّنّة هي كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، وهي تتفق في هذا مع أهل السُّنّة في هذا القول حيث أنّ المعصوم هو رسول الله.

ولكن المشكلة أنّ الإماميّة تعطي صفة العصمة لآخرين غير رسول الله وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسول الله وهم الأئمة الاثنا عشر[١].

والأئمة ليسوا من قبيل الرواة عن النبيّ والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل لأنّهم هُم (المنصوبون من الله تعالى على لسان النبيّ لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي)[٢].

فاعتقاد الإماميّة بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التي تصدر عنهم صحيحة، دون أنْ يشترطوا إيصال سندها إلى النبيّ كما هو الحال عند أهل السُّنّة[٣]، وذلك لأنّ الإمامة عندهم استمرار للنبوة[٤]، ولأن الأئمة عندهم كالرسل (قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية الله، وأنّهم لم ينطقوا إلا عن الله وعن وحيه)[٥].

فالإماميّة يزعمون أنّ أحاديث الأئمّة كقول الله عز وجل ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى. وعند الإماميّة يجوز لمن سمع حديثًا عن إمام أنْ يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده.

---

(١) انظر (الأصول العامة للفقه المقارن) لمحمد تقيّ الحكيم ص ١٢٢.
(٢) (أصول الفقه المقارن) للمظفر جـ٣ ص ٥١.
(٣) (تاريخ الإماميّة) لعبد الله فياض ص ١٤٠.
(٤) (عقائد الإماميّة) لمحمد رضا المظفر ص ٦٦.
(٥) (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص ١٠٦.

فالسُّنّة عند الإماميّة ليست سُنّة النبيّ فحسب، بل سُنّة الأئمة، فقد ألحقوا كل ما يصدر عن أئمتهم الاثني عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسُّنّة النبوية[1].

فالإماميّة يعتقدون بأن رسول الله بلّغ جزءًا من الشريعة وكتم الباقي وأودعه الأمام عليًا فأظهر عليّ منه جزءًا في حياته، وعند موته أودعه الحسن، وهكذا كل إمام يُظهر منه جزءًا حسب الحاجة، ثم يعهد بالباقي لمن يليه إلى أن صار عند إمامهم المنتظر.

والإماميّة يزعمون أنّ الأحكام في الإسلام قسمان: قسم أعلنه النبيّ للصحابة، وقسم كتمه وأودعه أوصياءه، وكل وصي يُخرج منه ما يحتاجه الناس في وقته، ثم يعهد به إلى من بعده[2]، وقال علماء الإماميّة في ذلك: (لمّا كان الكتاب العزيز مُتكفّلًا بالقواعد العامة دون الدخول في تفصيلاتها احتاجوا إلى سُنّة النبيّ ... والسُّنّة لم يكمل بها التشريع! لأنّ كثيرًا من الحوادث المستجدة لم تكن على عهده (أي النبيّ)، احتاج أنْ يدّخر علمها عند أوصيائه ليؤدوها عنه في أوقاتها)[3].

فالإماميّة يزعمون أن الله (عز وجل) لم يعلم نبيه علم إلا أمره أنْ يُعلّمه أمير المؤمنين عليّ، فعليّ كان شريكه في العلم دون النبوّة، وأنّه أعلم من سائر الأنبياء[4].

وتزعم روايات الإماميّة أنّ رسول الله قد استمر طيلة حياته يُعلّم عليًا علومًا وأسرارًا لا يطلع عليها أحد سواه، وأنّ الأئمة عندهم الكتب التي ورثوها عن النبيّ كالصحيفة والجفر الأبيض والجامعة ومصحف فاطمة وكتاب علي[5].

---

(١) (سنة أهل البيت) لمحمد تقي الحكيم ص ٩.

(٢) انظر (أصل الشيعة) لمحمد حسين آل كاشف الغطا ص ٧٧.

(٣) (مصابيح الأصول) لبحر العلوم ص ٤.

(٤) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٩٢، ١٩٣، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣.

(٥) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٣٨، ٢٤٢.

ويزعم الإماميّة أنّ كل إمام يعلم جميع علم الإمام الذي قبله ، ولا تبقى الأرض بغير عالم .

وهذه الدعاوى الشيعيّة وجِدَ لها أصل في عهد أمير المؤمنين علي بواسطة بعض العناصر السبئيّة ، وقد جاء ذلك في رسالة (الإرجاء) للحسن بن محمد بن الحنفيّة (توفى ٩٥هـ) حيث قال : (ومن خصومة هذه السبئيّة التي أدركنا ، يقولون هُدينا لوحي ضلَّ عنه الناس وعلمٍ خفيّ ، ويزعمون أن نبيّ الله كتم تسعة أعشار القرآن)[١] .

وقد نفى عليّ هذه المزاعم نفيًا قاطعًا ، وقد جاء الحديث عن عليّ في نفي تلك المزاعم في كتب الصحاح والسنن والمسانيد[٢] .

وقد حصرت الإماميّة نفسها في نطاق ضيق وهو روايات بعض أهل البيت ، وجعلت ما ينقل عن هؤلاء في مقام ما يقوله رسول الله ، وبذلك حرمت نفسها من مصدر عظيم للعلم وهو (روايات الصحابة) الذين فازوا بصحبة رسول الله وشهدوا التنزيل ، وعرفوا التأويل وأثنى الله عليهم ورسولُه .

فالإماميّة لا يعتبرون الأحاديث النبوية من السُّنّة ، إلا ما صحَّ لهم من طرق أهل البيت[٣] ، والإماميّة الاثنا عشريّة تعنى بأهل البيت الأئمّة الاثني عشر ، وهم يَعُدُّون قول الواحد من الاثني عشر كقول اللهِ ورسولِهِ ، ولذلك يندر وجود أقوال الرسول في كُتبهم لأنّهم اكتفوا بما جاء عن أئمتهم .

والمعروف أنّ حصر نقل سنة رسول الله بواحد يفضي إلى فقدان صفة التواتر في نقل شريعة القرآن وسُنة النبيّ ، وأن الإماميّة حينما وضعوا لأنفسهم ألا يأخذوا إلا ما جاء عن طريق عليّ لم يكن عندهم مما يؤثر عن عليّ إلا القليل ، فعملت القواعد

---

(١) انظر (رسالة الإرجاء ضمن كتاب الإيمان) لمحمد بن يحيى العدنيّ ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٢) انظر (فتح الباري) جـ١ ص ٢٠٤، جـ٤ ص ٨١، جـ٦ ص ١٦٧، ٢٧٣.

(٣) انظر (أصل الشيعة وأصولها) لمحمد حسين آل كاشف الغطا ص ٧٩.

الشيعيّة على سدّ هذه الفجوة بالوضع . وقد اعترفت كتب الشيعة بكثرة الكذب على أهل البيت[١] .

ولشيوع الوضع على عليّ من قبل الشيعة لا يكاد يوثق برواية أحد منهم[٢] ، ولعل السبب في إعراض الإماميّة عن روايات الصحابة يعود إلى الدعوى الأولى التي ادّعاها ابن سبأ من القول بأنّ عليًّا هو وصي رسول الله وأن الصحابة لم ينفذوا الوصية ويولّوه الخلافة ، وترتب على ذلك أنّ الصحابة خرجوا من دين الإسلام - إلا قليلًا منهم - لأنّهم أنكروا النص على إمامة عليّ[٣] .

والكتب الرئيسة التي تعتبر مصادر الأخبار عند الإماميّة الاثني عشرية ثمانية يسمونها الجوامع الثمانية ، ويقولون بأنّها المصادر المهمة للأحاديث المروية من الأئمة) أربعة منها للمحمدين الثلاثة الأوائل ، وثلاثة بعدها للمحمدين الثلاثة الأواخر ، وثامنها لحسين النوري)[٤] (المعاصر) .

وما يهمنا في هذه الدراسة المصادر الأربعة المتقدمة التي سبقت مفسرنا الطبرسيّ صاحب (مجمع البيان) وهو موضوع دراستنا ، فهي من المصادر التي اعتمد عليها الطبرسيّ في تفسيره - كما سبق .

أما المصادر الأربعة المتأخرة فهي متأخرة عن الطبرسيّ بعدّة قرون ، وأوّل هذه المصادر المتقدمة وأصحها عند الإماميّة كتاب (الكافي) لمحمد بن يعقوب الكُلينيّ (المتوفى ٣٢٨ هـ) .

وقد أشارت مصادر الإماميّة أنّ هذا الكتاب هو أصح الكتب الأربعة المعتمدة

---

(١) انظر (رجال الكشّيّ) ص ٢٠٨- ٢٠٩.

(٢) انظر (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه) جـ١٣ ص ٣٢.

(٣) انظر (إكمال الدين) لابن بابويه القُمّيّ ص ١٣.

(٤) انظر (مفتاح الكتب الأربعة) لمحمود بن المهدى الموسوي جـ١ ص ٥، (أعيان الشيعة) لمحسن الأمين العامليّ جـ١ ص ٢٨٨.

عندهم، وأنه كُتِبَ في فترة الغيبة الصغرى التي بواسطتها يجد طريقًا إلى تحقيق منقولاته، مع أنّه الكتاب الوحيد من بين الكتب الأربعة الذي ورد فيه الطعن في كتاب الله! وبلغت أحاديث الكافي (١٦٠٩٩ حديثًا).

ثم يأتي كتاب (من لا يحضره الفقيه) لشيخهم - الملقَّب عندهم بالصدوق - محمد بن بابويه القمي (المتوفى سنه ٣٨١هـ)، وقد اشتمل الكتاب على (١٧٦ بابًا) وبلغت أحاديثه (٩٠٤٤ حديثًا)[1].

وقد ذكر في مقدمة كتابه أنّه ألَّفه بحذف الأسانيد لئلا تكثر طرقه، وأنّه استخرجه من كتب مشهورة عندهم وعليها المعوّل، ولم يورد فيه إلا ما يؤمن بصحته.

ثم يأتي كتابا (تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) وكلاهما لشيخهم المعروف بشيخ الطائفة أبي جعفر بن الحسن الطوسيّ (المتوفى سنه ٤٦٠هـ).

وقد ألَّف الشيخ الطوسيّ كتاب (تهذيب الأحكام) لمعالجة التناقض والاختلاف الواقع في رواياتهم. وبلغت أبوابه (٣٩٣ بابًا) وبلغت أحاديثه أكثر من (٥٠٠٠ حديث)[2].

أما كتاب (الاستبصار) فيقع في ثلاثة أجزاء وبلغت أحاديثه (٥٥١١ حديثًا)، وقد حصرها المؤلف لئلا يقع في الكتاب زيادة أو نقصان.

ورغم ذلك فقد جاء في كتاب (الذريعة) أنّ أحاديثه (٦٥٣١ حديث) وهو خلاف ما قاله المؤلف[3]!

---

(١) انظر (أعيان الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١ ص ٢٨٠، (روضات الجنات) للخوانساريّ جـ٦ ص ٢٣٠، ٢٣٧.

(٢) انظر (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) لأغا بزرك الطهرانيّ جـ٤ ص ٥٠٤، (مستدرك الوسائل) لحسين النوريّ الطبرسيّ جـ٣ ص٧١٩

(٣) انظر (أعيان الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١ ص ٢٨٠، (الذريعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ١٤.

وقد جمع الطوسيّ في كتابه (تهذيب الأحكام) جميع ما يتعلق بالفقه من أحاديث أصحابهم وكتبهم وأصولهم[١] .

وقد قال علماء الإماميّة في هذه الكتب الأربعة : (إنّ مدار الأحكام الشرعية اليوم على هذه الأصول الأربعة ، وهي المشهود عليها بالصحة من مؤلفيها)[٢] . وقالوا (وهي المجاميع الحديثيّة التي عليها استنباط الأحكام الشرعية حتى اليوم)[٣] .

وهناك كتب كثيرة معتبرة ومعتمدة عند الإماميّة كالكتب الأربعة ، وقد أشار إلى ذلك علماؤهم[٤] .

أما موضوع هذه الكتب ، فإنّ (التهذيب) و(الاستبصار) و(من لا يحضره الفقيه) كلها في الفقه ، وكذلك (الكافي) فإن المجلدين الأول والثاني في الأصول كالتوحيد والعدل والإمامة ... وأكثر ما يدور حول عقائدهم وآرائهم في الإمامة والأئمة الاثني عشر والنص عليهم ، وصفاتهم وأحوالهم والحديث عن أعدائهم ، أما سائر المجلدات فهي في الفقه ، وهو ما يسمى (فروع الكافي) .

والملاحظ للأحاديث الواردة في كتب الإماميّة هذه أو في غيرها من كتب الرواية عندهم يجد أنّ هناك فرقًا واضحًا بين الروايات التي ترد عن طريق أهل السُّنّة ويُطلق عليها الحديث ، وبين الروايات التي ترد عن طريق الإماميّة ويُطلق عليها اللفظ نفسه ، فكتب الحديث عند أهل السُّنّة تروي الأحاديث منسوبة إلى النبيّ فهي أحاديثه هو ، أما كتب الحديث عند الإماميّة فهي تروى عن أحد أئمتهم الاثني عشر . وإذا اطلعت على كتب الحديث عندهم لا تجد إلا القليل منها مسندًا إلى النبيّ ، وأكثر ما يروونه في كتبهم واقف عند جعفر الصادق ، وقليل منها يعلو إلى أبيه

---

(١) انظر (الاستبصار) للطوسيّ جـ١ ص ٢.

(٢) (الوافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ١١.

(٣) (الذريعة) أغا بزرك الطهرانيّ جـ٢ ص ١٤.

(٤) (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ٢٠ الخاتمة .

محمد الباقر، وأقلّ من ذلك يعلو إلى أمير المؤمنين عليّ، ونادرًا ما يصل إلى النبيّ[١].

والذي ينظر إلى متون هذه الكتب ونصوصها يلاحظ بوضوح ظاهرة الاختلاف والتضاد والتناقض بين النصوص، ولقد تألم شيخهم الطوسيّ (لما آلت إليه أحاديثهم من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد، حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبازائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه ...)[٢].

وقد اعترف الطوسيّ بأنّ هذا الاختلاف قد فاق ما عند أصحاب المذاهب الأخرى، وأنّ هذا كان من أعظم الطعون على مذهبهم، وأنّه جعل بعض الشيعة يترك هذا المذهب لما انكشف له أمر هذا التناقض والاختلاف.

وقد قام الطوسيّ بمحاولة لتدارك هذا الاختلاف وتوجيه هذا الاختلاف والتناقض فلم يفلح، حيث أرجع الكثير من اختلاف الروايات إلى التقيّة بلا دليل سوى أن هذا الحديث أو ذاك يوافق أهل السُّنّة، وما وافق أهل السُّنّة فلا بد من مخالفته.

والملاحظ أنّ محاولة الطوسيّ كانت في أحاديث الأحكام أما باقي مسائل المذهب فلم يتعرّض لها، والدليل الواضح على عدم نجاح الطوسيّ هو كثرة اختلافهم حتى الآن.

وقد اشتكى بعض شيوخهم المتأخرين من ذلك قائلًا: (تراهم يختلفون في المسألة الواحدة على عشرين قولًا أو ثلاثين قولا أو أزيد، بل لو شئت أقول لم تبق مسألة فرعية لم يختلفوا فيها أو في بعض متعلقاتها)[٣].

---

(١) (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ١ ص٣٥٨.

(٢) (تهذيب الأحكام) للطوسيّ جـ١ ص٢- ٣.

(٣) (الوافي) للفيض الكاشانيّ، المقدمة ص٩.

ونلاحظ أنّ اختلاف الإماميّة هو اختلاف في الأحاديث أو النصوص وليس اختلافًا في الاستنباط، ولاشكّ أن التناقض دلالة على كذب هذه الروايات[١].

وكل ذلك رغم ما جاء عن بعض الأئمة وفي كتب الإماميّة المعتمدة نفسها (لا تقبلوا علينا خلاف كلام ربنا)[٢]، إلا أنّ هذا المبدأ لم يعمل به شيوخ الإماميّة، بل إنّ الأصل الذي أُمر الأئمة بالرجوع إليه وهو القرآن قد كثرت رواياتهم التي تتعرض له.

وتنقسم الإماميّة إلى فريقين في تحديدهم مدى صحة ما في هذه الكتب الأربعة، فريق يرى صحتها ويقطع بثبوت كل حرف فيها عن الأئمة وهُم الإخباريون.

وفريق آخر يرى أنّ فيها الصحيح وغيره، وهُم الأصوليون أو المجتهدون فإنّهم يعتبرونها من قبيل الآحاد، وينظرون حين الحكم عليها إلى السند.

ولذلك قال جعفر النجفيّ - شيخ الإماميّة ورئيس المذهب في زمنه - عن مؤلفي الكتب الأربعة: (والمحمدون الثلاثة كيف يعوّل في تحصيل العلم عليهم وبعضهم يُكذّب رواية بعض ... وروایاتهم بعضها يضاد بعضًا ... ثمّ إنّ كتبهم قد اشتملت على أخبار يُقطع بكذبها كأخبار التجسيم والتشبيه وقدم العالم وثبوت المكان والزمان)[٣].

فما هو موقف الطبرسيّ من مفهوم السُنّة عند أصحابه من الإماميّة؟

جاء في مُقدّمة الطبرسيّ لتفسيره (وقد صحَّ عن النبّي فيما رواه لنا الثقات بالأسانيد الصحيحة مرفوعًا إلى إمام الهدى وكهف الورى أبي الحسن علي بن

(١) انظر (رجال الكشّيّ) ص١٣٥- ١٣٦. (تنقيح المقال) للمامقانيّ جـ١ ص١٧٤- ١٧٥.

(٢) انظر (الكفاية في علم الرواية) لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت ص٦٠٥.

(٣) (كشف الغطا عن خفيّات مبهمات الشريعة الغرّاء) لجعفر النجفيّ ص٤٠.

موسى الرضا عن آبائه سيد عن سيد وإمام عن إمام ، إلى أن تصل به عليه وآله السلام أنّه قال : طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة فاطلبوا العلم من مظانّه)[١] .

فالطبرسيّ يذكر الأحاديث بدون سند ويعلل ذلك بقوله : (إنّما أحذف أسانيد أمثال هذه الأحاديث إيثارًا للتخفيف ، ولاشتهارها عند أصحاب الحديث)[٢] .

وجاء في مقدمة تفسيره أيضًا : (واعلم أن الخبر قد صحَّ عن النبي والأئمة القائمين مقامه ، أن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح والنص الصريح ، وروت العامة أيضًا عن النبي أنه قال (من فسَّر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ) ، ... فهذا وأمثاله يدل على أن الخبر متروك الظاهر ، فيكون معناه - إن صحَّ - (أن من حمل القرآن على رأيه ولم يعمل بشواهد ألفاظه فأصاب الحق فقد أخطأ الدليل)[٣] .

وجاء في مقدمة تفسيره أيضًا : (فاعلم أن الظاهر من مذهب الإماميّة أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما تتداوله القرَّاء بينهم من القراءات ، إلا أنهم اختاروا القراءة بما جاز بين القرَّاء ، وكرهوا تجريد قراءة مفردة ، والشائع في أخبارهم أن القرآن نزل بحرف واحد ، وما روته العامة عن النبي أنّه قال (نزل القرآن على سبعة أحرف كلُّها شاف كاف) اختُلف في تأويله ، فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره ثم حملوه على وجهين : أحدهما : أن المراد سبع لغات ممَّا لا يغيّر حُكمًا في تحليل ولا تحريم ، وكانوا مخيَّرين في مبتدأ الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها ، ثم أجمعوا على أحدها وإجماعهم حُجَّة ، فصار ما أجمعوا عليه مانعًا مما أعرضوا عنه ، والآخر : أن المراد سبعة أوجه من القراءات)[٤] .

---

(١) مُقدّمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٤.

(٢) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٥.

(٣) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٩.

(٤) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٨٠.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾(١): (وقال النبي: (الإيمان سرٌّ، وأشار إلى صدره، والإسلام علانية)، وقد يسمى الإقرار إيمانًا كما يسمَّى تصديقًا، إلا أنّه متى صدر عن شك أو جهل كان إيمانًا لفظيًا لا حقيقيًا، وقد تسمَّى أعمال الجوارح أيضًا إيمانًا استعارة وتلويحًا كما تُسمَّى تصديقًا كذلك، فيُقال: فلان تصدق أفعاله مقاله، ولا خير في قول لا يصدقه الفعل، والفعل ليس بتصديق حقيقيّ باتفاق أهل اللغة، وإنَّما استعير هذا الاسم على الوجه الذي ذكرناه، فقد آل الأمر تسليم صحة الخبر وقبوله، إلا أن الإيمان هو المعرفة بالقلب والتصديق به على نحو ما تقتضيه اللغة ولا يُطلق لفظه إلا على ذلك، إلا أنه يستعمل في الإقرار باللسان والعمل بالأركان مجازًا واتساعًا)(٢).

وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّۦنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾(٣)، يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ أهل المدينة (النبيئين) بالهمزة والباقون بغير همز) ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (قال أبو علي: الحجة لمن همز النبيء أن يقول: هو أصل الكلمة، ألا ترى أنّ ناسًا من أهل الحجاز حقَّقوا الهمزة في الكلام ولم يبدلوه، فلم يكن كماضي (يدع) ونحوه مما رُفض استعماله، فأما ما روي في الحديث من أنّ بعضهم قال: يانبيء الله فقال صلى الله عليه وآله وسلَّم: (لست نبيء الله ولكني نبيُّ الله)، فأظنُّ أنّ من أهل النقل من ضعَّف إسناد هذا الحديث، ويقوي ضعفه أنّ من مدح النبي فقال:

يا خاتم النُّبَآءِ إنك مُرسل بالحق خير هُدى الإله هُداكا

لم يؤثر عنه إنكار عليه فيما علمنا، ولو كان في واحده نكير لكان الجمع كالواحد)(٤).

---

(١) سورة البقرة الآية ٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٢٢.

(٣) سورة البقرة الآية ٦١.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٥٢.

وجاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾[١] ، يقول الطبرسيّ : (فأمَّا ما روي من الأخبار أن النبي سُحر فكان يرى أنه فعل ما لم يفعله ، وأنه لم يفعل ما فعله فأخبار مفتعلة لا يُلتفت إليها)[٢] .

فالطبرسيّ يزعم أنّ الأئمة قائمون مقام النبيّ ، ويروي الأحاديث عن الصحابة ، ولا يكتفي بروايات أصحابه من الإماميّة ، وإذا خالف الحديث المرويّ ما يرمي إليه الطبرسيّ فإنّه يُشككُّ في صحته ، أو يُعرض عن ظاهره ويؤوّله تأويلًا يتفق مع ما يدعو إليه ، والطبرسيّ لا يحكم على الحديث من جهة السند مثلًا فيضعّف أحد رواته أو ... حسب الأصول المتبعة ، ولكنّه يحكم على الحديث من جهة المتن فقط ، فإما يقبله أو يؤوّله إذا عارض فكرته واحتمل التأويل ، أو يرفضه ويتّهمه بالضعف إذا عارض فكرته أو أصلًا من أصول مذهبه ولم يحتمل التأويل المقبول ، ولا يستند في تضعيفه للحديث إلى الأسس المعروفة والمتّبعة عند أهل الحديث ، بل يضعّفه بلا دليل ، أو يستند إلى الظن في تضعيفه للحديث وإن الظن لا يُغني من الحق شيئًا .

والطبرسيّ لم يكن موفقًا فيما يروي من الأحاديث في تفسيره ، فقد أكثر من ذكر الموضوعات وخاصة ما وضعه الشيعة ونسبوه إلى النبيّ وإلى أهل البيت مما يشهد لمعتقداتهم ، وإذا تتبّعنا ما يرويه من الأحاديث في فضائل السور وجدناه وقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين من الاغترار بما جاء من الأحاديث في فضائل السور مرفوعًا إلى رسول الله ، وهي أحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم[٣] .

وبذلك يتضح أنّ الطبرسيّ يوافق الإماميّة في توسيع نطاق السُّنّة لتشمل قول

---

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٢.

(٣) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ٢ ص ١٣١.

وفعل وتقرير الأئمّة، وهو يروي الأحاديث دون إسناد أو يرويها مرفوعة إلى الأئمة غالبًا، ويروي الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ولكنه يخالف الإماميّة فلا يحصر نفسه في نطاق روايات أهل البيت فقط، فهو يروي الأحاديث عن الصحابة والتابعين، ولا يقول في حقهم إلا خيرًا، فهل كان ذلك تقيّة منه كما يقول بعض عُلماء الإماميّة، وبعض علماء أهل السُّنّة؟

❁ ❁ ❁

٣- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في الإجماع

الإجماع هو الأصل الثالث من أصول أهل السُّنّة الذي يعتمد عليه في الدين بعد الكتاب والسُّنّة، والإجماع الذي ينضبط - عندهم - هو ما عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف[1].

ولكنّ الإماميّة لا ترى إجماع الصحابة والسلف أو إجماع الأُمّة إجماعًا، ولها في هذا الباب عقائد مختلفة، فالإجماع حُجّة عند الشيعة إذا اشتمل على قول المعصوم، فكل جماعة كثرت أو قلّت كان قول الإمام في جملة أقوالها، فإجماعها حجة لأجله لا لأجل الإجماع، فالإجماع ليس حجة عند الإماميّة بدون وجود الإمام الذي يعتقدون عصمته، فمدار حُجّيّة الإجماع هو على قول الإمام لا على الإجماع، فهم في الحقيقة لم يقولوا بحُجّيّة الإجماع وإنّما قالوا بحُجّيّة قول المعصوم[2].

وتختلف آراء الإماميّة في الإجماع كما تختلف في سائر عقائدهم، فهناك تباين بين موقف متقدمي الإماميّة وبين موقف متأخّريهم من مسألة الإجماع، حيث اتفق المتقدمون منهم على أنّ مصادر التشريع أربعة: الكتاب والسُّنّة والإجماع والعقل،

وعدّ الكثير من المتأخرين الإجماع مع هذه المصادر ولكنّهم أهملوه ولم يعتمدوا عليه إلا منضمًا مع دليل آخر[3]، ولكننا نلاحظ أن بعض المتأخرين منهم يقول بحجية الإجماع وكونه دليلًا مستقلًا[4]، والواضح أنّ في الأمر خلافًا بين

---

(١) انظر (الإحكام في أصول الأحكام) للآمديّ جـ١ ص ٢٠٠.

(٢) انظر (أوائل المقالات) للمفيد ص٩٩- ١٠٠، (تهذيب الوصول إلى علم الأصول) لابن مطهر الحلي ص ٧٠.

(٣) انظر (أصول الفقه للشيعة الإماميّة بين القديم والحديث) لمحمد جواد مغنية ص ٢٨٤، ٢٨٦، بحث بمجلة رسالة الإسلام، عدد ٣ السُّنّة الثانية.

(٤) انظر (تعليقات علمية على شرح جامع للمازندانيّ) لأبي الحسن الشعراني جـ٢ ص ٤١٤، وهو مطبوع =

الإخباريين والأصوليين، فنجد أغلب الإخباريين يرى أنّ كل ما هو مذكور في مبحث الإجماع في كتب الأصول فهو من العامة (يعني أهل السُّنّة) ولا دليل عليه و لا وجه له أصلًا[١]، ومقابل ذلك فإنّ الأصوليين قد بحثوا هذا الأصل وقرروا القول به في كتب أصول الفقه عندهم[٢].

وقد اختلف الإماميّة أيضًا في مسألة انقطاع ظهور الإمام منذ القرن الثالث وكيفية الوصول لرأيه الكاشف عن حُجّيّة الإجماع، حيث يرى الإخباريون أنه يتعذر الوصول لرأي الإمام بعد غيبته وبالتالي لا يثبت الإجماع[٣]، بينما يذهب الأصوليون إلى ثبوت الإجماع وإمكانية معرفة رأي الإمام[٤].

ومع إنكار الإماميّة لحُجّيّة الإجماع في الحقيقة، فقد أثبتوا العمل بقول طائفة مجهولة وترك ما تقوله الطائفة المعروفة، وقد علّلوا لهذا المسلك الغريب والشاذ بأنّ الإمام مع الطائفة المجهولة، وقد اعتبروا وجود هذه الطائفة المجهولة شرطًا لتحقق الإجماع في عصور الغيبة[٥].

فالإماميّة في محاولة الوصول إلى ما يسمى بالإجماع عندهم يتخبطون تخبّطًا شديدًا، حتى صارت إجماعاتهم المتعارضة كرواياتهم المتضاربة، بل إن العالم الواحد تتضارب أقواله في دعوى الإجماع.

ومن ذلك ما قاله أحد علماء الشيعة عن ابن بابويه القُمّيّ صاحب (من لا يحضره الفقيه) أحد الكتب الأربعة المعتبرة عندهم (إنّه ليدّعي الإجماع في مسألة

= مع شرح المازندانيّ على الكافي.

(١) انظر (الفصول المهمة) للحُرّ العامليّ ص ٢١٤.

(٢) (تعليقات علمية) للشعرانيّ جـ٢ ص ٤١٤.

(٣) انظر (مقتبس الأثر) للحائريّ ص ٦٣.

(٤) (مصباح الفقيه) لرضا الهمدانيّ ص ٤٣٦.

(٥) انظر (معالم الدين) للنحاريريّ العامليّ ص ٤٠٦.

ويدّعي إجماعًا آخر على خلافها وهو كثير[١] .

وقد أكد أحد شيوخ الشيعة على وجود الإجماعات المتعارضة من شخص واحد ومن معاصرين أو متقاربي العصر ، ورجوع المدعى عن الفتوى التي ادّعى فيها الإجماع ، ودعوى الإجماع في مسائل قد اشتهر خلافها بعد المدّعي ، بل في زمانه بل ما قبله .

ولم يكتف الإماميّة بعدم الالتفات إلى اتفاق علماء المسلمين وعدم اعتبار إجماعهم ، بل إنّ الأمر تعدى ذلك إلى القول بأنّ مخالفة إجماع المسلمين فيه الرشاد[٢] ، وصارت المخالفة أصلًا من أصول الترجيح عند الإماميّة .

وجاءت عند الإماميّة نصوص كثيرة تؤكد هذا المبدأ وتدعو إليه[٣] ، فنجد أحد شيوخهم يقول في ذلك : (من جملة نعماء الله على هذه الطائفة المحقّة أنّه خلّى بين الشيطان وبين علماء العامة (أهل السُّنّة) ، فأضلهم في جميع المسائل النظرية ، حتى يكون الأخذ بخلافهم ضابطة لنا)[٤] ، فالإماميّة كلما فعل أهل السُّنّة شيئًا تركوه ، وإن تركوا شيئًا فعلوه لا لشيء سوى زعمهم أنّ ما خالف العامة فيه الرشاد .

فما هو موقف الطبرسيّ من الإجماع عند أصحابه من الإماميّة ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[٥] ، (معناه : فإن اختلفتم في شيء من أمور دينكم فردُّوا التنازع إلى كتاب الله وسُنّة الرسول ، وهذا قول مجاهد وقتادة ، ونحن نقول : الرد إلى الأئمّة القائمين

---

(١) (جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال) فخر الدين الماقاني ، تحقيق : أحمد كاظم الطريحيّ ص ٢٨٧.

(٢) انظر (فصل الخطاب) للنوريّ الطبرسيّ ص ٣٤.

(٣) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٦٧، ٦٨. (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ جـ٣ ص ٥، (تهذيب الأحكام) للطوسيّ جـ٦ ص ٣٠١. (الاحتجاج) للطبرسيّ ص ١٩٤.

(٤) (الإيقاظ من الهجعة) للحُرّ العامليّ ص٧٠- ٧١.

(٥) سورة النساء الآية ٥٩.

مقام الرسول بعد وفاته، وهو مثل الرد إلى الرسول في حياته، لأنّهم الحافظون لشريعته وخلفاؤه في أمته فجروا مجراه ...، واستدل بعضهم بقوله (فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) على أنّ إجماع الأمة حُجّة بأن قالوا: إنّما أوجب الله الرد إلى الكتاب والسُّنّة بشرط وجود التنازع، فدلَّ على أنّه إذا لم يوجد التنازع لا يجب الرد، ولا يكون كذلك إلا والإجماع حُجّة، وهذا الاستدلال إنّما يصحّ لو فرض أنّ في الأمة معصومًا حافظًا للشرع، فأما إذا لم يفرض ذلك فلا يصح لأنّ تعليق الحكم بشرط أو صفة لا يدل على أنّ ما عداه بخلافه عند أكثر العلماء، فكيف اعتمدوا عليه هاهنا، على أنّ الأمة لا تجمع على شيء إلا عن كتاب وسُنّة، وكيف يقال إنّها إذا اجتمعت على شيء لا يجب عليها الرد إلى الكتاب والسُّنّة وقد رُدَّت إليهما)[1]، **والطبرسيّ هنا يوافق أصحابه من الإماميّة في مسألة الإجماع، ولا يعتبر الإجماع مهما كان نوعه إلا إذا كان كاشفًا عن رأي الإمام، أو كان الإمام داخلًا في جملة المجمعين.**

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٠١.

ب- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في أصول الدين

لا شك في أنّ الشيعة تأثروا بالمعتزلة فيما يتعلق بالمنهج العقليّ ، فنلاحظ مثلًا أنّ زيد بن علي وهو من أئمّة الشيعة وعلمائها تتلمذ على واصل بن عطاء ، وسواء كان الشيعة هم الذين تأثّروا بالمعتزلة كما يقول المعتزلة أو أنّ المعتزلة هم الذين تأثروا بالشيعة كما يزعم الشيعة ، فإنّ الأمر يسوقنا إلى أنّ هناك تشابهًا بين بعض أصول المعتزلة والشيعة ، وهناك علاقة تأثير وتأثر بين الشيعة وأهل الاعتزال .

وأصول المعتزلة خمسة : **الأول : التوحيد** : ويندرج تحته إنكار الصفات لله كالسمع والبصر والاستواء ، والقول بخلق القرآن وإنكار رؤية الله ، **والثاني : العدل** : ويندرج تحته إنكار خلق الله لأفعال العباد ، ووجوب فعل الأصلح على الله ، وإدراك الثواب والعقاب على الحسن والقبح بمجرد العقل قبل مجيء الشرع ، **والثالث : الوعد والوعيد** : ويندرج تحته أنّ الذنب الكبير مخرج عن الإيمان والإسلام ، وإنكار شفاعة النبيّ لعصاة المؤمنين ، **والرابع : المنزلة بين المنزلتين** : ويندرج تحته أنّ مرتكب الكبيرة لا يُسمّى مؤمنًا ولا كافرًا ولا منافقًا ، بل يُسمّى فاسقًا وهو في منزلة بين المنزلتين ، **والخامس : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** : ويندرج نحته وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنّه من فروض الكفاية[١] .

أما أصول الإماميّة فهي خمسة أيضًا : **الأول : التوحيد** ، **والثاني : العدل** ، **والثالث : النبوة** ، **والرابع : الإمامة** ، **والخامس : المعاد**[٢] ، ونلاحظ أنّ هناك تشابهًا كبير بين أصل التوحيد والعدل عند كل من الإماميّة والمعتزلة[٣] .

---

(١) انظر (آراء المعتزلة الأصوليّة) علي الضويحيّ ص ٧٧.

(٢) انظر (عقائد الإماميّة الاثني عشرية) سيد إبراهيم موسى الزنجانيّ النجفيّ جـ١ ص ١١١.

(٣) انظر (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار ص ١٢٨ ، (عقائد الإماميّة) لمحمد رضا المظفر ص ٩٦.

وقد سبق الحديث عن أصول الإماميّة وعقائدهم التي تفرّدوا بها كالإمامة والنبوة ، وسوف نتحدث في هذا الجزء عن بقية أصول الإماميّة وتأثرهم بأصول المعتزلة .

والطبرسيّ كمفسر إماميّ معتدل في تشيعه لا يقبل كل معتقدات الإماميّة بتفاصيلها حتى ينأى بنفسه عن التكلف والغلو ، فنراه يتفق مع أصحابه من الإماميّة ويختلف معهم ، وهو رغم تأثره بالمعتزلة إلا أنّه لا يقبل كل ما يقوله أهل الاعتزال ، وهو في نفس الوقت يتفق مع أهل السُّنّة في أمور ويختلف معهم في أخرى ولا يخالفهم على طول الخط كما يفعل أصحابه من الإماميّة حيث يرون أنّ الرشد في مخالفتهم .

١- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في توحيد الربوبيّة

لقد بيّن أهل العلم أنّ الإيمان بربوبية الله سبحانه أمر قد فُطر عليه البشر، وأنّ الشرك في الربوبية باعتبار إثبات خالقيْنِ مُتماثليْن في الصفات والأفعال لم يثبت عن طائفة من الطوائف في التاريخ البشري[1].

ولقد بيّن القرآن الكريم أنّ مشركي قريش مع كفرهم بعبادته سبحانه وصرفهم أنواعًا من العبادات لغيره إلا أنّهم يؤمنون بأنّ الله هو خالقهم ورازقهم، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾[2]، ولكنّهم مع ذلك أشركوا مع الله غيره في عبادته قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[3]، فتوحيد الربوبية هو إفراد الله سبحانه بالملك والخلق والتدبير، فيؤمن العبد بأنّ الله هو الخالق الرازق المحيي المميت النافع الضار المالك ...، سبحانه لا شريك له في ذلك و لا نظير[4].

فما هو موقف الإماميّة من توحيد الربوبية؟

جاء في أخبار الإماميّة أنّ الرب هو الإمام، قال إمامهم أبو عبد الله - كما يزعمون: (رب الأرض يعني إمام الأرض)[5]، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿أَمَّا مَن ظَلَمَ فَسَوْفَ نُعَذِّبُهُۥ

---

(١) انظر (مجموع فتاوى ابن تيميه) جـ٣ ص٩٦، ٩٧.

(٢) سورة الزخرف الآية ٨٧.

(٣) سورة يوسف الآية ١٠٦.

(٤) انظر (مجموع فتاوى ابن تيميه) جـ١٠ ص٣٣.

(٥) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص٢٥٣، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ٤ ص٣٣١، (تفسير البرهان) لهاشم البحرانيّ جـ٤ ص٨٧.

(٦) سورة الزمر الآية ٦٩.

ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِۦ فَيُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا نُّكْرًا﴾[١] ، قالوا : (يُرَدُّ إلى أمير المؤمنين فيعذبه عذابًا نُكرًا) ، وفي قوله تعالى : ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾[٢] ، قالوا : (تعني التسليم لعليّ – رضي الله عنه ، ولا يشرك معه في الخلافة من ليس له ذلك ولا هو من أهله)[٣] .

والمعروف عند علماء اللغة أنّ كلمة رب إذا دخلت عليها (أل) لا تطلق إلا على الله سبحانه ، وقال بعضهم : ويُقال (الرب) بالألف واللام لغير الله وقد قالوه في الجاهلية للملك وكان ذلك في الشعر وليس بالكثير ولم يُذكر في غير الشعر[٤] . فليس هذا التأويل للآيات السابقة من باب أنّ رب تأتي في اللغة بمعنى صاحب أو سيّد ، إذ أنّ هذه الآيات نص في الرب سبحانه لا يحتمل سواه ، فالإضافة عرَّفته وخصصَّته ، فالأسماء والصفات نوعان : نوع يختص به الرب مثل الإله ورب العالمين ونحو ذلك فهذا لا يثبت للعبد بحال ، ومن هنا ضلَّ المشركون الذين جعلوا لله أندادًا ، والثاني : ما يوصف به العبد في الجملة كالحي والعالم والقادر إلا أنّه لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت للرب أصلًا[٥] .

ولكنّ الإماميّة جعلوا لفظ الرب الخاص بالله اسمًا لإمامهم في تأويلاتهم الكثيرة ،

وجاء في أخبار الإماميّة أنّ الدنيا والآخرة كلها للإمام يتصرف بها كيف يشاء[٦] ، وفي قولهم هذا شرك في ربوبية الله سبحانه لأنّ الله يقول : ﴿فَلِلَّهِ ٱلْآخِرَةُ

(١) سورة الكهف الآية ٨٧.

(٢) سورة الكهف الآية ١١٠.

(٣) انظر (تفسير العياشيّ) جـ٢ ص٣٥٣، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ٣ ص٢٧٠، (تفسير البرهان) لهاشم البحرانيّ جـ٢ ص٤٩٧.

(٤) انظر (المصباح المنير) ص٢٥٤. (لسان العرب) لابن منظور مادة (رَبَبَ)

(٥) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيميه جـ١ ص٣٤٢.

(٦) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٤٠٧.

وَٱلْأُولَىٰ﴾[١] ، والآيات الدالة على ذلك كثيرة[٢] ، فهو سبحانه قد تفرّد بالملك والرزق والتدبير ولا شريك له في ذلك .

ولكنّ الإماميّة يدّعون للأئمّة ما لا سلطان للبشر عليه ، وما هو من مقتضيات ربوبية الله ، فهم يعطون الأئمّة ملك الله وعلمه وحقوقه وأفعاله ، ويقولون إنّ ذلك جائز من الله ، ولا برهان لهم على ذلك إلا اتّباع التأويل الباطنيّ البعيد عن روح النصّ ولغة العرب وصحيح النقول وصريح العقول[٣] .

وجاء في أخبار الإماميّة إسناد بعض الظواهر الكونية إلى الأئمة ، وللإماميّة أخبار وروايات طويلة تجعل لعليّ قُدرات مُطلقة[٤] ، وتزعم رواياتهم وأخبارهم بأنّ جزءًا من النور الإلهيّ حلَّ بعليّ ، وبكل إمام من أئمتهم الاثني عشر[٥] ، و قد تطورت هذه المقالة التي تزعم حلول جزء إلهيّ بالأئمّة - عند بعض شيوخ الشيعة واتّسع نطاقها إلى القول بوحدة الوجود ويزعمون فيها : (أنّ وجود الكائنات هو عين وجود الله)[٦] ، ونلاحظ أنّ الاتجاه الصوفي قد تغلغل في كيان المذهب الاثني عشري[٧] .

وتزعم أخبار الإماميّة ورواياتهم أنّ الإمام يحرّم ما يشاء ويُحلّ ما يشاء[٨] ، وللأئمة الخيار في أن يبيّنوا للناس أمر الحلال والحرام وأن يكتموا ذلك عنهم[٩] ،

---

(١) سورة النجم الآية ٢٥.

(٢) انظر سورة البقرة الآية ١٠٧، وسورة المائدة الآية ١٨، ١٢٠، وسورة الفرقان الآية ٢، وسورة سبأ الآية ٢٤، وسورة فاطر الآية ٣، وغيرها.

(٣) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ٢ ص ٥١٣.

(٤) انظر (بحار الأنوار) جـ٢٧ ص ٤٠.

(٥) انظر (أصول الكافي) جـ١ ص ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢.

(٦) (مجموع فتاوى ابن تيميه) جـ١ ص ١٤٠.

(٧) انظر (الصلة بين التصوف و التشيع) مصطفى كامل الشيبيّ.

(٨) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤٤١. (الاختصاص) للمفيد ص ٣٣٠.

(٩) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢١٠، ٢١١ (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ٦٨.

ولم يكتفوا بذلك بل زعموا أنّ للأئمّة الحق في إجابة الناس بالأجوبة المختلفة المتناقضة لأنّه قد فُوّض إليهم ذلك[١] . فالإماميّة قد جعلوا أئمتهم أربابًا من دون الله ، لأنّ جعلهم جهة تحريم وتحليل وتشريع هو شرك في توحيد الربوبيّة ، والرسل ما هم إلا مبلّغون عن الله فلا يُحرّمون ولا يُحلّون إلا ما أمرهم الله به وأوحاه إليهم .

وجاءت أخبار وروايات في مصادر الإماميّة المُعتمدة تزعم أنّ تراب قبر الحسين شفاء من كل داء[٢] ، وجاء في أخبارهم ورواياتهم دعاؤهم بالرموز والطلاسم والحروف ، واعتبار ذلك من أحراز الأئمّة وأدعيتهم وحجبهم ، فيكتبونها ويتمتمون بها من أجل الشفاء والسلامة ، وجاء أنّ دعاءهم بالطلاسم والرموز من هدى الأئمة للشفاء[٣] .

ويستغيث الإماميّة بالمجهول عند الضلال في الطريق[٤] ، ويستخيرون بالرقاع وما يشبه أزلام الجاهلية ، وقد ذكرت هذه الاستخارات في كتبهم المعتمدة[٥] .

وجاء في روايات الإماميّة وأخبارهم قولهم بتأثير الأيام والليالي بالنفع والضر حيث يزعمون أنّ في بعض الأيام شؤمًا لا تقضى فيه الحاجات[٦] .

فما هو موقف الطبرسيّ من توحيد الربوبيّة عند أصحابه من الإماميّة ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا

(١) (الاختصاص) للمفيد ص ٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) (أمالي الطوسيّ) جـ١ ص ٣٢٦، (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ١٠ ص ٤١٥.

(٣) انظر (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٩٤ ص ١٩٣، ٢٢٩، ٢٦٥، ٢٩٧.

(٤) انظر (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه جـ٢ ص ١٩٥.

(٥) انظر (الفروع من الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٣١، (التهذيب) للطوسيّ جـ١ ص ٣٠٦.

(٦) انظر (من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه جـ١ ص ٩٥، جـ٢ ص ٣٤٢. (الخصال) لابن بابويه القُمّيّ جـ٢ ص ٢٦: ٢٨، (علل الشرائع) لابن بابويه القُمّيّ ص ١٩٩، (عيون الأخبار) لابن بابويه القُمّيّ ص ١٣٧.

صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾[١] ، (فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا) أي خالصًا لله تعالى يتقرَّب به إليه ، (وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) غيره من ملك أو بشر أو حجر أو شجر عن الحسن ، وروي عن النبيّ أنّه قال : قال الله – عزَّ وجلَّ : (أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، فمن عمل عملًا أشرك فيه غيري فأنا منه بريء) فهو للذي أشرك ، أورده مسلم في الصحيح)[٢] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[٣] ، (اختلف في معناه على أقوال : أحدها : أنّهم مشركو قريش كانوا يقرّون بالله خالقًا ومُحييًا ومُميتًا ، ويعبدون الأصنام ويدعونها آلهة ، مع أنّهم كانوا يقولون : الله ربنا وإلهنا يرزقنا فكانوا مُشركين بذلك ...، وثانيها : أنّها نزلت في مشركي العرب إذا سُئلوا من خلق السماوات والأرض وينزل المطر ، قالوا الله ثم هُم يشركون)[٤] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٥] ، (إنما فصل بين الخلق والأمر لأن فائدتهما مختلفة ، لأنّه يريد بالخلق أنّ له الاختراع ، وبالأمر أنّ له أنْ يأمر في خلقه بما أحب ويفعل بهم ما شاء ، (تَبَارَكَ اللّهُ) أي تعالى بالوحدانية فيما لم يزل ولا يزال ، فهو بمعنى تعالى بدوام الثبات ، وقيل معناه : تعالى عن صفات المخلوقين والمحدثين ، (رَبُّ الْعَالَمِينَ) أي خالقهم ومالكهم وسيّدهم)[٦] .

---

(١) سورة الكهف الآية ١١٠.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٧٧٠، ٧٧١.

(٣) سورة يوسف الآية ١٠٦.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٤١٠.

(٥) سورة الأعراف الآية ٥٤.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٦٦٠.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾(١)، (أي هل لهؤلاء شركاء فيما كانوا يفعلونه؟، (شَرَعُوا لَهُم) أي: بيّنوا لهم ونهجوا لهم، (مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ) أي ما لم يأمر به الله ولا أذن فيه، أي شرعوا لهم دينًا غير دين الإسلام)(٢).

وبذلك يتّضح أنّ الطبرسيّ يُخالف رأي أصحابه من غلاة الإماميّة في عقيدتهم في توحيد الربوبيّة، ويوافق إلى حد كبير أهل السُّنّة في تفسيره للآيات السابقة.

❁ ❁ ❁

(١) سورة الشورى الآية ٢١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص٤٢.

٢- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في توحيد الألوهيّة

لقد بيّن علماء المسلمين أنّ المقصود بتوحيد الألوهية إفراد الله سبحانه بالعبادة لأنّه المستحق أنْ يُعبد وحده لا شريك له، وإخلاص العبادة له وعدم صرف أي نوع من أنواع العبادة لغيره[1] . وهذا التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل عامة قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[2] ، لأنّ إقرار أقوامهم بتوحيد الربوبية معلوم، وهذا التوحيد هو أصل النجاة وأساس قبول العبادات، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[3] .

فما هو موقف الإماميّة من توحيد الألوهية؟

زعم الإماميّة أنّ نصوص القرآن الواردة في أعظم أصل من أصول الدين وهو توحيد العبادة إنّما هي لتقرير ولاية عليّ والأئمّة وعدم إشراك أحد معهم في الإمامة، فنصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده حرّفوا معناها إلى الإيمان بإمامة عليّ والأئمّة، والنصوص التي تنهى عن الشرك حرّفوا معناها إلى الشرك في ولايتهم.

ومن ذلك ما جاء في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[4] ، حيث قالوا أنّ تفسيرها (يعني إنْ أشركت في الولاية غيره أو لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية عليّ من بعده ليحبطن عملك)[5] .

---

(١) انظر (شرح العقيدة الطحاويّة) لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفيّ ص١٦.

(٢) سورة النحل الآية ٣٦.

(٣) سورة النساء الآية ٤٨، ١١٦.

(٤) سورة الزمر الآية ٦٥.

(٥) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٤٢٧، ح ٧٦. (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ٢٥١، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ٤ ص٨٣، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ٤ ص٣٢٨.

وللإماميّة روايات كثيرة في تفسير هذه الآية بالمعنى المذكور[١] .

وجاء في تفاسير الإماميّة لقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ﴾[٢] ، (عن أبي جعفر في قوله – عزَّ و جلَّ : (ذَٰلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ) بأنّ لعلي ولاية (وَإِن يُشْرَكْ بِهِ) من ليست له ولاية (تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ)[٣] .

وهذا التأويل لا دلالة عليه من لفظ الآية ولا سياقها[٤] .

وجاء في تفاسير الإماميّة لقوله تعالى : ﴿أَمَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ مَّا كَانَ لَكُمۡ أَن تُنۢبِتُواْ شَجَرَهَآۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ يَعۡدِلُونَ ٦٠ أَمَّن جَعَلَ ٱلۡأَرۡضَ قَرَارٗا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنۡهَٰرٗا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِيَ وَجَعَلَ بَيۡنَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ حَاجِزًاۗ أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[٥] ، (قال أبو عبد الله : أي إمام هدى مع إمام ضلال في قرن واحد)[٦] .

والواضح أنّ الآية لا صلة لها بإمام الإماميّة ، بل هي لتقرير وحدانية الله[٧] .

وروايات الإماميّة في تأويل نصوص التوحيد والنهي عن الشرك بمعناه المبتدع عندهم لا تكاد تخلو منها آية من آيات القرآن المتعلقة بالتوحيد والنهي عن الشرك

---

(١) انظر (تفسير البرهان) جـ٤ ص ٨٣.

(٢) سورة غافر الآية ١٢.

(٣) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤٢١. (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ٢٥١، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ٤ ص٩٣، ٩٤، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ٤ ص٣٣٧.

(٤) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص١٨٦.

(٥) سورة النمل الآية ٦٠، ٦١.

(٦) (بحار الأنوار) جـ٢٣ ص ٣٩١.

(٧) انظر (شرح العقيدة الطحاويّة) لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفيّ ص ١٨.

عند أهل السُّنّة[١] ، ولهذا جعل بعض شيوخهم هذا التأويل قاعدة مطردة في القرآن فقال : (كل ما ورد ظاهره في الذين أشركوا مع الله سبحانه ربًا غيره من الأصنام التي جعلوهم شركاء ربهم ، وقالوا هؤلاء شفعاؤنا عند الله بغير أمر من الله بل بآرائهم وأهوائه ، فبطنه وارد في الذين نصبوا أئمة بأيديهم وعظموهم وأحبوهم والتزموا طاعتهم وجعلوهم شركاء إمامهم الذي عيَّنه الله لهم)[٢] .

وقد اعترف الإماميّة بكثرة هذه التأويلات في كُتبهم المعتمدة حيث قالوا : (إن الأخبار متضافرة في تأويل الشرك بالله والشرك بعبادته بالشرك في الولاية والإمامة أي يشرك مع الإمام من ليس من أهل الإمامة ، وأن يتخذ مع ولاية آل محمد (أي الأئمّة الاثنا عشر) ولاية غيرهم)[٣] .

وبالإضافة للتأويل الباطنيّ للآيات القرآنية وجدنا عند الإماميّة أحاديث كثيرة مستقلة عن أئمتهم تؤصل هذا الزعم عندهم وتثبّت قاعدته[٤] .

وقد أخذ الإماميّة من هذه النصوص وغيرها الحكم بتكفير من عداهم من المسلمين ، حيث زعموا أنّ الولاية هي أصل قبول الأعمال ، وجاءت رواياتهم لتجعل المغفرة والرضوان والجنات لمن اعتقد الإمامة وإنْ جاء بقراب الأرض خطايا ، والطرد والإبعاد والنار لمن لقي الله لا يدين بإمامة الاثني عشر وإنْ جاء بأعمال الصديقين والشهداء والصالحين[٥] .

---

(١) انظر تفسيرهم للآية ١٦٥ من سورة البقرة ، والآية ٣٠ من سورة الروم ، والآية ٦، ٧ من سورة فصلت ، في (الغيبة) للنعمانيّ ص ٨٣، (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤١٨، ٤١٩، (تفسير القُمّيّ) جـ٢ ص ١٥٤، ٢٦٢، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ١ ص ١٧٢، جـ٣ ص ٢٦١، جـ٤ ص ١٠٦، (تفسير الصافي) جـ٤ ص٣٥٣ و غيرها .

(٢) (مرآة الأنوار) لأبي الحسن الشريف ص ٥٨، ١٠٠.

(٣) (مرآة الأنوار) لأبي الحسن الشريف ص ٢٠٢.

(٤) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤٣٧، (علل الشرائع) لابن بابويه ص ١٤.

(٥) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤٣٧.

وادّعى الإماميّة أنّ التوحيد لا يقبل إلا بالولاية ، وزعموا أنّ اعتقاد الإمامة هو سبب عفو الله ومغفرته وإنكار الإمامة هو سبب سخط الله وعقابه ، وزعموا أنّ الأئمّة هُم أصحاب الأعراف ... ولا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه[١] .

ويعتقد الإماميّة أن الأئمّة هم الواسطة بين الله وخلقه[٢] ، لأنّهم يتلقون من الله ، وأنّ الدعاء لا يُقبل إلا بأسمائهم وأنّه يستغاث بهم عند الشدائد ، وأنّ الحج إلى مشاهدهم أفضل من الحج إلى بيت الله ، وأنّ كربلاء أفضل من الكعبة ، وأنّه لا هداية للناس إلا بالأئمة[٣] ، وأنّ الدعاء لا يُقبل إلا بأسماء الأئمة ، وأنّ الأئمّة هُم الشفاء الأكبر لمن استشفى بهم ، وهناك رقاع تُكتب وتوضع على قبور الأئمة لأنّ قبورهم وأضرحتهم هي مناط الرجاء ومفزع الحاجات - عندهم - وهناك رسائل أيضًا تبعث إلى الإمام المنتظر لطلب الاستغاثة والنجدة فيما لا يقدر عليه إلا الله سبحانه و تعالى[٤] .

فما هو موقف الطبرسيّ من عقيدة أصحابه من الإماميّة في توحيد الألوهية ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾[٥] ، (وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ) يا محمد ، (وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) من الأنبياء والرسل ، (لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) قال ابن عباس : هذا أدب عن الله تعالى لنبيه وتهديد لغيره ، لأنّ الله تعالى قد عصمه من الشرك ومداهنة الكفار[٦] .

---

(١) (الغيبة) للنعمانيّ ص ٨٣.

(٢) (عقائد الإماميّة) للمظفر ص ٩٨، ٩٩.

(٣) (أمالي الصدوق) ص ٣٦٣.

(٤) (وسائل الشيعة) للحُرّ العامليّ جـ٤ ص ١١٤٢.

(٥) سورة الزمر الآية ٦٥.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٩٠.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[1] ، (أي : بأنْ يزعم أنّ غيره يستحق العبادة مع ما ثبت أنّه لا يقدر أحد على فعل ما يستحق به العبادة سوى الله ...)[2] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾ أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[3] ، (ثم عدَّد سبحانه الدلائل على توحيده ونعمه الشاملة لعبيده فقال (أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ) وتقديره : أما تشركون خير أم من خلق السموات والأرض : أي أنشأهما واخترعهما .. (أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ) وهذا استفهام إنكار معناه : هل معه معبود سواه أعانه على صنعه ، (بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ) يشركون بالله غيره)[4] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ ٱلسَّحَابَ ٱلثِّقَالَ ﴿١٢﴾ وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ

---

(١) سورة المائدة الآية ٧٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٥٢.

(٣) سورة النمل الآية ٦٠ : ٦٤.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٣٥٨

خِيفَتِهِۦ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[1] ، (ثم أخبر سبحانه عن كمال قدرته فقال : (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا) أي تخويفًا وإطماعًا ، فأقام الخوف والطمع مقام التخويف والإطماع ، وذكر فيه وجوه : أحدها : خوفًا من الصواعق التي يكون معها وطمعًا في الغيث الذي يزيل القحط عن الحسن ...، (وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ) أي ويخلق السحاب الثقال بالماء ، يرفعها من الأرض فيجريها في الجو ، (وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ) تسبيح الرعد : دلالته على تنزيه الله تعالى ووجوب حمده فكأنه هو المسّبح ، وقيل : إن الرعد هو الملك الذي يسوق السحاب ويزجره بصوته وهو يسبح الله تعالى ويحمده ... وروى سالم بن عبد الله عن أبيه قال (كان رسول الله إذا سمع الرعد والصواعق قال : اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ، وقال ابن عباس : من سمع صوت الرعد فقال : سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ، وهو على كل شيء قدير ، فإنْ أصابته صاعقة فعلى دينه)[2] .

وبذلك يتضح أنّ الطبرسيّ خالف رأي أصحابه وعقيدتهم في توحيد الألوهية ، ووافق عقيدة جمهور أهل السُّنّة في تفسيره للآيات السابقة .

❁ ❁ ❁

(١) سورة الرعد الآية ١٢، ١٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص٤٣٤- ٤٣٥.

٣- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في أسماء الله وصفاته

أ) الطبرسيّ والتجسيم عند الإمامية:

يرى بعض العلماء أنّ أول من ابتدع التجسيم من المسلمين هُم الروافض، فيقولون (وكان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي ويونس بن عبد الرحمن القُمّيّ وأبي جعفر الأَحول)[١]. وهؤلاء من طليعة شيوخ الاثني عشرية والثقات من نقلة مذهبها، وهم في كتب الفرق أصحاب طوائف منسوبة لأسمائهم، فالهشاميّة أصحاب هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقيّ واليونسيّة أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمّيّ والجميع من الرافضة[٢].

ويرى بعض العلماء أنّ أول من عُرف في الإسلام أنّه قال إنّ الله جسم هو هشام ابن الحكم[٣]، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مفرّقة في التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه. فقد زعم هشام بن الحكم (أنّ معبوده جسم ذو حدّ ونهاية وأنّه طويل عريض عميق وأنّ طوله مثل عرضه)، وقال هشام أيضًا (إنّ ربه سبعة أشبار بشبر نفسه)[٤]. وزعم هشام بن سالم الجواليقيّ (أنّ معبوده على صورة الإنسان وأنّه ذو حواس خمس كحواس الإنسان)[٥].

وكانت ضلالة التجسيم منتشرة بين اليهود وفي كتاب الله سبحانه أدلة على تلبّس اليهود بهذا القول قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[٦]، وفي

---

(١) (اعتقادات فرق المسلمين و المشركين) للرازيّ ص ٩٧.

(٢) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص ١٠٦-١٠٩-١١٠.

(٣) (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ١ ص ٢٠.

(٤) (الفصل في الملل والأهواء والنحل) لابن حزم جـ٥ ص ٤٠.

(٥) (الفرق بين الفرق) لعبد القاهر البغداديّ ص ٦٥: ٦٩.

(٦) سورة التوبة الآية ٣٠.

التوراة المتداولة اليوم بين اليهود أمثلة عديدة لوصف الله (عز وجل) بصفات المخلوقين ومن ذلك : (وسمعا (يعنى آدم وحواء) صوت الرب الإله ما شيًا)[١] .

ويرى بعض العلماء أنّ أوائل الإماميّة كانوا مجسّمة ، ثم عدل عنه قوم من متأخّريهم إلى التعطيل ، وتحدّثت عن ذلك كتب الفرق وغيرها وبعض كتب المعتزلة والزيدية[٢] .

وممن نقل ذلك عن الروافض من المعتزلة الجاحظ حيث قال : (وتكلمت هذه الرافضة وجعلت له صورة وجسدًا ، وكفّرت من قال بالرؤية على غير التجسيم والتصوير[٣] .

وممن نقل ذلك عن الروافض من الزيدية ابن المرتضى حيث قال : (بأنّ جُلّ الروافض على التجسيم إلا من اختلط منهم بالمعتزلة)[٤] .

وقد جاء من روايات الإماميّة في كتبهم المعتمدة ما يدل على أنّ متكلمي الإماميّة كهشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقيّ ويونس بن عبد الرحمن القُمّيّ وأتباعهم لم يكتفوا بمجرد إثبات الصفات كما دلّ عليه القرآن والسُّنّة ، بل تجاوزوا ذلك حتى ابتدعوا الغلو في الإثبات والتجسيم .

ومن ذلك ما جاء في كتاب (التوحيد) لابن بابويه وفي (أصول الكافي) للكُلينيّ وغيرهما ، ودلّ على أنّ الإماميّة في أول النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ

---

(١) سفر التكوين الفصل الثالث فقرة ٨.

(٢) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص١٠٦: ١٠٩، (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص١٨٤: ١٨٧، و(التنبيه والرد) للملطيّ ص٢٤.

(٣) انظر (رسالة الجاحظ في بني أمية) ص ٩٩ ضمن كتاب (النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم) . وممن نقل ذلك أيضًا من المعتزلة ابن الخياط في (الانتصار) ص١٤، والقاضي عبد الجبار في (تثبيت دلائل النبوة) جـ١ ص٢٢٥.

(٤) (المنية والأمل) لابن المرتضى اليماني ص١٩، وانظر أيضًا (الحوار العين) لنشوان الحميريّ ص١٤٨، ١٤٩.

غرقوا في خلافهم في التجسيم ، فمن قائل إنّه صورة ومن قائل إنّه جسم وقد صوّروا هذا الوقع لإمامهم فحكم عليهم بأنّهم بمعزل عن التوحيد[١] .

وجاءت روايات في كتب الإماميّة تبيّن أنّ الأئمّة تبرّأوا من هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقيّ ومن أقوالهما[٢] .

وهذا الاتجاه إلى الغلو في الإثبات قد طرأ على الإثبات الحق الذي عليه علماء أهل البيت وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان : اتجاه التجسيم الذي تزعمه هشام بن الحكم وأعوانه ، واتجاه التنزيه الذي عليه أهل البيت[٣] .

فما هو موقف الطبرسيّ من التجسيم عند الإماميّة ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٤] ، (أي ليس مثله شيء والكاف زائدة مؤكدة لمعنى النفي ، وقيل : معناه إنّه لو قدّر لله تعالى مثل لم يكن لذلك المثل مثل ، لما تقرر في العقول أنّ الله تعالى متفرّد بصفات لا يشاركه فيها غيره ، فلو كان له مثل لتفرّد بصفات لا يشاركه فيها غيره فكان هو الله ، وقد دلَّ الدليل على أنّه ليس مع الله إله آخر)[٥] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[٦] ، (اختلف فيه على أقوال : وخامسها : أنّهم المشبّهة آمنوا في الجملة وأشركوا في التفصيل عن ابن عباس)[٧] .

(١) انظر (التوحيد) لابن بابويه القُمّيّ ص١٠١- ١٠٢، (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص١٠٣.

(٢) انظر (التوحيد) لابن بابويه ص ١٠٣- ١٠٤.

(٣) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ٢ ص ٥٣٤.

(٤) سورة الشورى الآية ١١.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص٣٦- ٣٧.

(٦) سورة يوسف الآية ١٠٦.

(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٤١٠.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[١] ، (أي : استوى أمره على الملك عن الحسن ، يعني استقر ملكه واستقام بعد خلق السماوات والأرض فظهر ذلك للملائكة ، وإنّما أخرج هذا على المتعارف من كلام العرب كقولهم : استوى الملك على عرشه إذا انتظمت أمور مملكته ، وإذا اختل أمر ملكه قالوا : ثُلَّ عرشه ، ولعل ذلك الملك لا يكون له سرير ولا يجلس على سرير)[٢] .

وبذلك نرى أن الطبرسيّ يخالف رأي أصحابه من غلاة الإماميّة وعقيدتهم في التجسيم ويوافق المعتزلة في ذلك .

❁ ❁ ❁

ب) الطبرسيّ والتعطيل عند الإمامية :

بدأ التغير في المذهب الإماميّ من الغلو في الإثبات والتجسيم والتصوير إلى التعطيل ، وذلك في أواخر القرن الثالث الهجريّ حيث تأثر الإماميّة بمذهب المعتزلة في تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له في الكتاب والسُّنّة ، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عند الإماميّة في المائة الرابعة ، بعد تصنيف علمائهم كالمفيد والموسويّ والطوسيّ لكتبهم ، التي اعتمدوا فيها على كتب المعتزلة ، وكل ما ذكروه في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك منقول من تفاسير المعتزلة[٣] ، ولهذا لا نكاد نلمس فرقًا بين كتب متأخري الإماميّة وبين كتب المعتزلة في باب الأسماء والصفات ، ، فالعقل هو عمدتهم فيما ذهبوا إليه ، والمسائل التي يقرها المعتزلة في هذا الباب أخذ بها شيوخ الإماميّة المتأخّرون كمسألة خلق القرآن ونفي الرؤية وإنكار الصفات ، والفرق الوحيد في هذه المسألة هو أنّ الإماميّة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرّح بنفي الصفات وتقول بالتعطيل .

---

(١) سورة الأعراف الآية ٥٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٦٦٠.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ١ ص ٢٢٩، ٢٥٦.

وقد اعتمد الإماميّة المنهج العقليّ الكلاميّ البحت في صفات الله، وهذا مخالف للمنهج الشرعيّ والعلميّ إذ أنّ صفات الله (عز وجل) من الغيب الذي يتوقف العلم به على الكتاب والسُّنّة.

ومع اعتماد الإماميّة للدليل العقليّ كمنهج أهل الاعتزال نجدهم قد جاءوا بروايات عن الأئمة يسندون بها مذهبهم في التعطيل ويفترون على أمير المؤمنين عليّ وكثير غيره من علماء أهل البيت، ويزعمون بأنهم يقولون بالتعطيل، ومن ذلك قولهم: (وكمال التوحيد نفي الصفات عنه) وقولهم: (ولا نفي (للتشبيه) مع إثبات الصفات)[1].

كما وصفت مجموعة من رواياتهم رب العالمين بالصفات السلبية التي ضمّنوها نفي الصفات الثابتة له (عز وجل) ومن ذلك قولهم إنّه تعالى (لا يوصف بزمان ولا مكان ولا كيفية ولا حركة ولا انتقال ولا بشيء من صفات الأجسام وليس حسًا ولا جسمانيًا ولا صورة)[2].

وصار شيوخ الإماميّة على هذا المنهج من تعطيل الصفات الواردة في الكتاب والسُّنّة ووصفه (سبحانه وتعالى) بالسلوب، فإنّهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل، فقولهم يستلزم غاية التعطيل وهو نفي الوجود الحق، لأنّهم يعطلون الأسماء والصفات تعطيلًا يستلزم نفي الذات كما يستلزم غاية التمثيل حيث يمثّلونه بالممتنعات والمعدومات والجمادات، وهؤلاء جميعهم يفرون من شيء فيقعون في نظيرة وفي شر منه، مع ما يلزمهم من التحريف والتعطيل، فالله (سبحانه وتعالى) بعث رسله في صفات بإثبات مفصّل ونفي مجمل[3]، ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله

---

(١) (التوحيد) لابن بابويه ص ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٥٧.

(٢) (التوحيد) لابن بابويه ص٣٩ وما بعدها.

(٣) انظر (التدمرية) لابن تيمية ص ٨، ١٦، ١٩.

مفصلًا والنفي مُجملًا[١]، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢]، فالنفي جاء مجملًا (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)، فهذه طريقة القرآن في النفي غالبا ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[٣]، أي نظيرًا يستحق مثل اسمه أو هل تعلم له مثلًا أو شبيهًا، أما الإثبات فيأتي مفصلًا (وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ)، وشواهد هذا كثيرة[٤].

والثابت عن عليّ وأئمّة أهل البيت إثبات الصفات لله، والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم[٥]، وهذا ما تعترف به بعض روايات الإماميّة عن أئمّتهم مثل قولهم: (إنّ الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه)[٦]، ولكن شيوخ الإماميّة يعرضون عن ذلك ويخالفون كلام أئمّتهم.

وتزعم الإماميّة أنّ القرآن مخلوق متأثرين في ذلك بالجهميّة والمعتزلة وهم يبنون ذلك على إنكارهم لصفة الكلام لله وزعمهم أنّ الله يوجد الكلام في بعض مخلوقاته كالشجرة حين كلَّم موسى، وكجبرائيل حين أنزله بالقران[٧].

والروايات الواردة في كتب الإماميّة والتي تنص على أنّ القرآن منزَّل غير مخلوق تمثل مذهب قدماء الإماميّة الذين كانوا على هذا الاعتقاد، لأنّ القول بأنّ القرآن مخلوق هو من إحداث متأخري الإماميّة[٨]، كما أن الاعتقاد بأن القرآن منزَّل غير مخلوق هو الثابت عن أهل البيت، إذ ليس من أئمّة أهل البيت من يقول بخلق

---

(١) انظر (شرح العقيدة الطحاويّة) لعليّ بن عليّ بن أبي العزّ الحنفيّ ص ٤٩.

(٢) سورة الشورى الآية ١١.

(٣) سورة مريم الآية ٦٥.

(٤) انظر (تفسير الطبري) جـ١٦ ص١٠٦، (لسان العرب) لابن منظور مادة (سما)، (التدمريّة) لابن تيمية ص٨ وما بعدها.

(٥) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٢ ص ١٤٤.

(٦) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٠٠: ١٠٤..

(٧) انظر (أعيان الشيعة) لمحسن الأمين العامليّ جـ١ ص ٤٥٣.

(٨) انظر (منهاج السُّنّة) جـ١ ص٢٩٦، (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص ١١٤.

القرآن ، ولكن الإماميّة تخالف أهل البيت في عامة أصولهم[١] ، فالروايات التي ينقلها الإماميّة في كتبهم المعتمدة عن أهل البيت تؤكد ذلك منها ما جاء عن الرضا أنه سُئل عن القرآن فقال : (إنّه كلام الله غير مخلوق)[٢] ، وكذلك قول أبي الحسن : (أما إني لا أقول في ذلك ما يقولون ولكني أقول إنه كلام الله (عز وجل »[٣] .

وعلى كل حال فالرد على الجهميّة القائلين بنفي الصفات وغيرهم من المعتزلة والإماميّة كثير في كلام التابعين وتابعيهم والأئمّة المشاهير ، وفي مسألة خلق القرآن آثار كثيرة وهي مذكورة في الكتب المتخصصة في ذلك[٤] .

وكنتيجة طبيعية لمنهج الإماميّة المتأخّرين في التعطيل فقد ذهبوا بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفي رؤية أهل الجنة لربهم (جل جلاله)[٥] ، وجعل أحد شيوخهم نفي الرؤية من أصول الأئمة[٦] ، ونفي الإماميّة للرؤية خروج عن مقتضى النصوص الشرعيّة وخروج عن مذهب أهل البيت .

وكما أنكر الإماميّة رؤية الله أنكروا نزوله إلى السماء الدنيا ، فقد جاءت روايات عند الاثني عشرية نسبوها لآل البيت تنكر ذلك[٧] .

وقد جاءت روايات تدل على أنّ الأئمة قد أخذوا بالمنهج الوسط بين غلو متقدمي الإماميّة في الإثبات ، وبين غلو متأخريهم في التعطيل[٨] ، ومن ذلك ما رواه

---

(١) (منهاج السُنّة) لابن تيمية جـ١ ص٢٩٦.
(٢) (تفسير العياشيّ) جـ١ ص٨.
(٣) (التوحيد) لابن بابويه ص ٢٢٤، (رجال الكشّيّ) ص ٤٩٠.
(٤) انظر (الرد على الزنادقة والجهميّة) للإمام أحمد ، (خلق أفعال العباد) للبخاري ، (الرد على الجهميّة) للدارميّ ، (الرد على الجهميّة والمشبهة) لابن قتيبة .
(٥) (كشف الغطا) لجعفر النجفيّ ص ٤١٧.
(٦) (الفصول المهمة في أصول الأئمة) للحرّ العامليّ ص ١٢.
(٧) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٢٥: ١٢٧.

عبد الرحيم بن عتيك القصير قال: كتبت على يدي عبد الملك بن أعين إلى أبي عبد الله عليه السلام أنّ قومًا بالعراق يصفون الله بالصورة وبالتخطيط، فكتب إليّ: (... فاعلم رحمك الله أنّ المذهب الصحيح في التوحيد ما نزل به القرآن من صفات الله جلَّ وعزَّ فانف عن الله تعالى البطلان والتشبيه فلا نفي ولا تشبيه)(١).

وقال الإمام الرضا (للناس في التوحيد ثلاثة مذاهب: نفي وتشبيه وإثبات بغير تشبيه، فمذهب النفي لا يجوز، ومذهب التشبيه لا يجوز، لأنّ الله تبارك تعالى لا يشبهه شيء، والسبيل في الطريقة الثالثة إثبات بلا تشبيه)(٢).

فأوائل الإماميّة أخذوا بالتشبيه وأواخرهم أخذوا بالنفي، وأعرضوا عن المذهب الوسط وهو مذهب الأئمة - كما تقول رواياتهم- فدل ذلك على أنّهم ليسوا على شيء في هذا الباب، أما مذهب السلف فهو بين مذهبين: هو إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ردٌّ على أهل التشبيه والتمثيل، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٣) رد على أهل النفي والتعطيل(٤).

وقد قام الإماميّة بتحريف الآيات القرآنية لتأييد مذهبهم في التعطيل وهو مسلك لم يسلكه أحد غيرهم، حيث راموا التخلص من آيات الإثبات للأسماء والصفات في كتاب الله (عز وجل) بتحريفهم للآيات عما أنزل الله، ومن ذلك ما روي عن علي بن موسى الرضا في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾(٥)، قال الرضا - كما

---

(١) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٠٠، ١٠٤.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٠٢.

(٣) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٣ ص ٢٦٣.

(٤) سورة الشورى الآية ١١.

(٥) انظر (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه) جـ٥ ص ١٩٦، (شرح العقيدة الطحاوية) ص ٤٠.

يزعمون: (إنّها (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله (بالملائكة) في ظلل من الغمام، وهكذا نزلت)[١].

وهدف الإماميّة من هذا التحريف هو محاولة نفي الإتيان عن الله سبحانه لموافقة قول المعتزلة.

فما هو موقف الطبرسيّ من التعطيل عن الإمامية؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٢]، (أي: عقد الله في هذه البيعة فوق عقدهم لأنّهم بايعوا الله ببيعتهم نبيّه، فكأنّهم بايعوه من غير واسطة عن السُّدّيّ، وقيل معناه: قوة الله في نصرة نبيّه فوق نصرتهم إياه، أي: ثق بنصرة الله لك لا بنصرتهم وإنْ بايعوك عن ابن كيسان، وقيل: نعمة الله عليهم بنبيّه فوق أيديهم بالطاعة والمبايعة عن الكلبيّ، وقيل: يد الله بالثواب وما وعدهم على بيعتهم من الجزاء فوق أيديهم بالصدق والوفاء عن ابن عباس)[٣].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[٤]، (أي: هل ينتظر هؤلاء المكذبين بآيات الله إلا أنْ يأتيهم أمر الله أو عذاب الله، وما توعّدهم به على معصيته في ستر من السحاب وقيل قطع من السحاب. وقيل معناه: ما ينتظرون إلا أنْ تأتيهم جلائل آيات الله، غير أنّه ذكر نفسه تفخيمًا للآيات، وإنّما ذكر الغمام ليكون أهول، فإنّ الأهوال تشبّه بظلل الغمام. وقيل معناه: يأتيهم الله بما وعدهم من العذاب والحساب)[٥].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ

---

(١) سورة البقرة الآية ٢١٠.
(٢) (التوحيد) لابن بابويه ص ١٦٣. (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ١ ص ٢٠٨.
(٣) سورة الفتح الآية ١٠.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ١٧٢.
(٥) سورة البقرة الآية ٢١٠.
(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص٥٣٨- ٥٣٩.

قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾[1] ، (ولمَّا انتهى موسى إلى المكان الذي وقَّتنا له وأمرناه بالمسير إليه لنكلّمه ، ويمكن أنْ يكون المقصود بالميقات : الزمان الذي وقَّته الله تعالى له أنْ يأتي ذلك المكان فيه ، (وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ) من غير سفير أو وحي كما كان يكلّم الأنبياء على ألسنة الملائكة ، ولم يذكر في أي موضع أسمعه كلامه ، وذكر في موضع آخر أنَّه أسمعه كلامه من الشجرة ، فجعل الشجرة محلًا للكلام ، لأنّ الكلام عرض لا يقوم إلا بجسم ، وقيل : إنّه في هذا الموضع أسمعه كلامه من الغمام ، (قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ) أي أرني نفسك أنظر إليك ، اختلف العلماء في وجه مسألته الرؤية - مع أنّه سبحانه لا يدرك بالحواس - على أقوال : أحدها : ما قاله الجمهور وهو الأقوى أنّه لم يُسأل الرؤية لنفسه وإنّما سألها لقومه حين قالوا لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة ، ولذلك قال لما أخذتهم الرجفة : تهلكنا بما فعل السفهاء منَّا ، فأضاف ذلك إلى السفهاء ، ويُسأل على هذا فيقال : لو جاز أنْ يسأل الرؤية لقومه مع علمه باستحالة الرؤية عليه - تعالى - لجاز أنْ يسأل لقومه سائر ما يستحيل عليه من كونه جسمًا وما أشبه ذلك متى شكّوا فيه ، والجواب : إنّما صحَّ السؤال في الرؤية لأنّ الشك في جواز الرؤية التي تقتضي كونه جسمًا يمكن معه معرفة السمع وأنّه سبحانه حكيم صادق في أخباره ، فيصح أنْ يعرفوا بالجواب الوارد من جهته تعالى استحالة ما شكّوا في صحتِه وجوازه ، ومع الشك في كونه جسمًا لا يصح معرفة السمع من حيث أنْ الجسم لا يجوز أن يكون غيا ولا عالمًا بجميع المعلومات ، لابد في العلم بصحة السمع من ذلك ، فلا يقع بجوابه انتفاع ولا علم ....، وثانيهما : أنّه لم يسأل الرؤية بالبصر ولكنّه سأله أن يعلّمه نفسه ضرورة بإظهار بعض أعلام الآخرة التي تضطره إلى المعرفة فتزول عنه الدواعي والشكوك ويستغني عن الاستدلال ، فخففَّ

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٤٣.

عيل المحنة بذلك وقد كان عرف ذلك بالاستدلال والسؤال وإنْ وقع بلفظ الرؤية، فإنّ الرؤية تفيد العلم الإدراك بالبصر، فبيّن الله سبحانه له أنّ ذلك لا يكون في الدنيا)[١].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[٢]، (وقيل يحفظه من كيد المشركين ولا يمكنهم إبطاله ولا يندرس ولا ينسى عن الجُبّائيّ، وفي هذه الآية دلالة على أنّ القرآن مُحدَث، إذ المنزَّل والمحفوظ لا يكون إلا محدثًا)[٣].

وجاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[٤]، (قَالَ) محمد (رَبِّي) الذي خلقني واصطفاني (يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) أي يعلم أسرار المتناجين، فهو العالم لذاته لا يخفى عليه شيء من ذلك، (وهو السميع) لأقوالهم (العليم) بأفعالهم وضمائرهم)[٥].

وبذلك نرى أن الطبرسيّ يوافق الإماميّة في تعطيل أسماء الله وصفاته و ما يترتب عليه من نفي رؤية الله والقول بخلق القرآن والقول أنّ صفات الله هي عين ذاته، وذلك تأثرًا بالمعتزلة.

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص٧٣٠- ٧٣١.
(٢) سورة الحجر الآية ٩.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص٥٠٨.
(٤) سورة الأنبياء الآية ٤.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص٦٢.

ج) الطبرسيّ ووصف الإماميّة للأئمّة بأسماء الله وصفاته:

رأينا شيوخ الإماميّة المتقدمين قد شبَّهوا الخالق سبحانه بصفات المخلوقين، ثم واجه هذه الموجه الغالية في التجسيم موقف آخر، قد يمثل رد فعل له وهو موقف التعطيل، فشبهوا الله سبحانه بالمعدومات والجمادات والممتنعات، وعطّلوا نصوص الأسماء والصفات، فهم لم يصفوا الله - سبحانه - بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله لا في مذهبهم الأول ولا في مذهبهم الأخير.

ولم يكتف شيوخ الإماميّة بذلك بل تطور الأمر إلى أن وصفوا بعض البشر (الأئمّة) بالصفات الواجبة لله(سبحانه وتعالى)، فخرجوا بمذهب ثالث وهو تشبيه المخلوق بالخالق، فشابهوا النصارى في ذلك كما شابهوا اليهود في المذهب الأول (التجسيم)، وجاءوا ببدعة ثالثة أحدثوها في أمة محمد حين زعموا أنّ الأئمة هم أسماء الله، فأسماء الله التي ذكرها في كتابة هي عبارة عن الأئمّة الاثني عشر وهذا يتضمن تعطيل الله من أسمائه الحسنى وإعطاءها بعض البشر.

ويزعم الإماميّة أنّ النص من الأئمّة (المعصومين) قد ورد بذلك[١]، ومن ذلك ما جاء في تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٣] حيث جاءت روايات كثيرة في مصادرهم المعتمدة تفسر ذلك بما رووه عن جعفر أنّه قال: (نحن وجه الله، نحن الوجه الذي يؤتى الله منه، نحن وجه الله الذي لا يهلك)[٤].

فما هو موقف الطبرسيّ من وصف غلاة الإماميّة للأئمة بأسماء الله وصفاته؟

---

(١) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص١٤٣، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ٣ ص٢٤٠. (التوحيد) لابن بابويه ص١٥١، ١٥٢.

(٢) سورة الرحمن الآية ٢٧.

(٣) سورة القصص الآية ٨٨.

(٤) (تفسير العياشيّ) جـ٢ ص٣١٢، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ٢ ص٤٣٩.

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾(١)، (هُوَ الأَوَّلُ) أي: أول الموجودات لأنّه قديم وما عداه مُحدَث، والقديم يسبق المُحدَث بما لا يتناهى من تقدير الأوقات، (وَالْآخِرُ) بعد فناء كل شيء لأنه يفني الأجسام كلها وما فيها من الأعراض ويبقى وحده، وقيل: الأول قبل كل شيء بلا ابتداء، والآخر بعد كل شيء بلا انتهاء، فهو الكائن لم يزل والباقي لا يزال، والظاهر وهو الغالب العالي على كل شيء فكل شيء دونه، الباطن العالم بكل شيء فلا أحد أعلم منه، وقيل: الأول بلا ابتداء والآخر بلا انتهاء والظاهر بلا اقتراب والباطن بلا احتجاب(٢).

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾(٣)، (وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ) الظاهر بأدلته ظهور الإنسان بوجهه، (ذُو الْجَلَالِ) أي: العظمة والكبرياء واستحقاق الحمد والمدح بإحسانه وإنعامه، (وَالْإِكْرَامِ) يكرم أنبياءه وأولياءه بألطافه وأفضاله مع عظمته وجلاله(٤).

وبذلك نرى أنّ الطبرسيّ يُخالف رأي أصحابه من غلاة الإماميّة الذين يصفون الأئمّة بأسماء الله وصفاته، ويوافق جمهور أهل السُّنّة.

❁ ❁ ❁

د) الطبرسيّ والعدل الإلهيّ عند الإمامية:

العدل من أسماء الله وصفاته، ويرى المعتزلة في عقيدة العدل الإلهيّ أنّ الله عدل لا يجور، وأنّه تعالى قادر على أنْ يفعل القبيح إلا أنّه لا يفعله لقبحه ولاستغنائه عنه، وأنّ الله لم يرد من العباد المعاصي وإنّما أراد منهم الطاعة والعبادة، وأنّ الكفر

---

(١) سورة الحديد الآية ٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص٣٤٦- ٣٤٧.

(٣) سورة الرحمن الآية ٢٧.

(٤) (مجمع البيان) جـ٩ ص٣٠٦.

والمعاصي ليست من الله ولا هي مراده ، وأنّ اللطف من الله واجب وأنّه للمؤمنين خاصة دون الكافرين ، وأنّه لا يتعلّق بمن علم الله أنّه لا يؤمن[(١)] .

ويرى الإماميّة في عقيدتهم في العدل الإلهيّ أنّ الله تعالى عادل غير ظالم ، فلا يجور في قضائه ولا يحيف في حكمه ، يُثيب المطيعين وله أنْ يُجازي العاصين ، ولا يكلّف عباده ما لا يطيقون ولا يعاقبهم زيادة على ما يستحقون ، وأنّه (سبحانه وتعالى) لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة ، ولا يفعل القبيح لأنّه قادر على فعل الحسن وترك القبيح ، مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح ، وغناه عن ترك الحسن وفعل القبيح ، فلا الحسن يتضرر بفعله حتى يحتاج إلى تركه ، ولا القبيح يفتقر إليه حتى يفعله ، وهو مع كل ذلك حكيم لا بد أنْ يكون فعله مطابقًا للحكمة[(٢)] .

فما موقف الطبرسيّ من عقيدة الإماميّة والمعتزلة في العدل الإلهيّ ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٣)] ، (فبإذن الله) أي : بعلم الله ، وقيل : بتخلية الله بينكم وبينهم التي تقوم مقام الإطلاق في الفعل برفع الموانع والتمكين من الفعل الذي يصح معه التكليف ، ولا يجوز أن يكون المراد بالإذن هاهنا الإباحة والإطلاق كما يقتضيه ظاهر اللفظ ، لأن الله لا يبيح المعاصي ، وقتل الكافر المسلم من أعظم المعاصي فكيف يأذن الله فيه ؟)[(٤)] .

وجاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا

---

(١) انظر (شرح الأصول الخمسة) للقاضي عبد الجبار ص ٣١٣: ٣٦٢، (فضل الاعتزال) للقاضي عبد الجبار ص١٣٩- ١٧٠.

(٢) انظر (عقائد الإماميّة) محمد رضا المظفر ص١٨.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٦٦.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص٨٧٧- ٨٧٨.

فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[(١)] ، (وفي هذه الآية دلالة على أنّه تعالى لم يرد من عباده الكفر ولا خلقه فيهم ، لأنّه لو أراده منهم أو خلقه فيهم لم يجز أنْ يضيفه إليهم بقوله (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ) ، كما لا يجوز أنْ يقول لهم : كيف أو لِمَ كنتم طوالًا أو قِصارًا وما أشبه ذلك مما هو من فعله (سبحانه وتعالى) فيهم)[(٢)] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾[(٣)] ، (وفي قتل الغلام دلالة على وجوب اللطف على ما نذهب إليه ، لأنّ المفهوم من الآية أنّه تدبير من الله (سبحانه وتعالى) لم يكن يجوز خلافه ، وأنّه إذا علم من حال الإنسان أنّه يفسد عند شيء يجب عليه في الحكمة أنْ يذهب ذلك الشيء حتى لا يقع هذا الفساد ، ومتى قيل : إنّه لو حصل لنا العلم بذلك كما حصل لذلك العالم ، هل كان يحسن منّا القتل ؟ قلنا : إنّ هذا العلم لا يحصل إلا للأنبياء ، وعند حصول العلم به يحسن ذلك)[(٤)] .

وجاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[(٥)] ، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ) لأنّ أفعاله كلها حكمة وصواب ، ولا يجوز عليه فعل القبيح)[(٦)] .

وجاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾[(٧)] ، (أي : ما كان الله ليحكم بضلالة قوم بعدما حكم بهدايتهم ، (حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ) من الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية ،

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٧٢.

(٣) سورة الكهف الآية ٨١.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ٧٥٣.

(٥) سورة الأنبياء الآية ٢٣.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٧٠.

(٧) سورة التوبة الآية ١١٥.

فلا يتقون فعند ذلك يحكم بضلالتهم)[١].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٢]، (ومعنى هذه الآية أنّه سبحانه لا يظلم أحدًا من الناس شيئًا بأنْ ينقص من حسناتهم، ولكنّهم ينقصون أنفسهم ويظلمونها بارتكاب ما نهى الله عنه من القبائح، والمعنى هنا أنّ الله لا يمنع أحدًا الانتفاع بما كلفهم الانتفاع به من القرآن والأدلة، ولكنّهم يظلمون أنفسهم بترك النظر فيه والاستدلال به وتقويتهم أنفسهم الثواب عليها وإدخالهم عليها العقاب، ففي الآية دلالة على أنه (سبحانه وتعالى) لا يفعل الظلم، فبطل قول المجبرة في إضافة كل ظلم إلى خلقه وإرادته)[٣].

وبذلك يتضح أن الطبرسيّ يوافق أصحابه من الإماميّة والمعتزلة في عقيدتهم في العدل الإلهيّ.

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ ٥ ص ١١٧.

(٢) سورة يونس الآية ٤٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ١٦٩.

٤- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في الإيمان وأركانه

ا) الطبرسي والإيمان عند الإمامية :

لم يكتف الإماميّة بإدخال الإيمان بالأئمّة الاثني عشر في مسمى الإيمان بل جعلوه هو الإيمان بعينه(١)، كما جاء في رواياتهم (أنّ مسألة الإمامة (إمامة الاثني عشر) هي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن)(٢)، وجاء في تفسيرهم لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ﴾(٣)، ما يروونه عن أبي جعفر قال : (إنّما عنى بذلك عليًا والحسن والحسين وفاطمة، وجرت بعدهم في الأئمّة، (فَإِنْ آمَنُواْ) يعني الناس، (بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ) يعنى عليًا وفاطمة والحسن والحسين والأئمّة من بعدهم (فَقَدِ اهْتَدَواْ)، (وَّإِن تَوَلَّوْاْ) ولم يؤمنوا بذلك (فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ)(٤).

وبمقتضى هذا الإيمان الذي لا يعرفه سوى الاثني عشرية، اخترعوا (شهادة ثالثة) هي شعار هذا الإيمان الجديد وهي قولهم عقب الشهادتين (وأشهدُ أنَّ عليًا وليُّ الله) يرددونها في آذانهم وبعد الصلاة.

وكنتيجة طبيعية لاعتقاد الإماميّة بأنّ الإيمان هو الإقرار بالأئمة الاثني عشر، فقد أصبحت معرفة الأئمّة عندهم كافية في الإيمان ودخول الجنة، فأخذوا بمذهب المرجئة الذين يجعلون الإيمان هو مجرد المعرفة بالله ويؤخرون العمل عن الإيمان،

---

(١) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص ١٢٥.

(٢) (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) لابن المطهر الحلي ص ١، (مفتاح الكرامة) لمحمد جواد العامليّ جـ٢ ص ٨٠.

(٣) سوره البقرة الآية ١٣٧.

(٤) انظر (تفسير العياشيّ) جـ١ ص ٦٢، (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ جـ١ ص ٩٢، (تفسير البرهان) للبحرانيّ جـ١ ص ١٥٧.

ويزعمون أنّه لا يدخل النار أحد من أهل القبلة مهما ارتكب من المعاصي، فالإيمان عند الإماميّة لا يضر معه سيئة، والكفر لا ينفع معه حسنة[1]، والإيمان هو حب الأئمّة أو معرفتهم، ويختلف الإماميّة مع المرجئة حيث أنّ المرجئة يقولون: إنّ الإيمان هو المعرفة بالله، والإماميّة يقولون إنّ الإيمان هو معرفة الإمام أو حبه.

فما هو موقف الطبرسيّ من مفهوم الإيمان عند الإماميّة والمعتزلة؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[2]، (لمَّا وصف القرآن بأنّه هدى للمتقين بيَّن صفة المتقين فقال (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) أي يصدقون بجميع ما أوجبه الله تعالى أو ندب إليه أو أباحه، وقيل: يصدّقوا بالقيامة وبالجنة والنار، وقيل: بما جاء من عند الله، وقيل: بما غاب عن العباد علمه، وقال البُلخيّ: الغيب كل ما أُدرك بالدلائل والآيات مما يلزم معرفته، وقالت المعتزلة بأجمعها: الإيمان هو فعل الطاعة ثم اختلفوا، فمنهم من اعتبر الفرائض والنوافل، ومنهم من اعتبر الفرائض فحسب واعتبروا اجتناب الكبائر كلها، وقد روى الخاص والعام عن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام: أنّ الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان، وقد روي ذلك على لفظ آخر عنه أيضًا: الإيمان قول مقول وعمل معمول وعرفان بالعقول واتّباع الرسول، وأقول: إنّ أصل الإيمان هو المعرفة بالله وبرسله وبجميع ما جاءت به رسله، وكل عارف بشيء فهو مصدّق به يدل عليه هذه الآية، فإنّه (سبحانه وتعالى) لمَّا ذكر الإيمان علَّقه بالغيب ليعلم أنّه تصديق للمخبر به من الغيب على معرفة وثقة، ثم أفرده بالذكر عن سائر الطاعات البدنية والمالية وعطفهما عليه

---

(١) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ جـ١ ص٢١٣: ٢٣٤، (الفرق بين الفرق) لعبد القاهر البغداديّ ص٢٠٢: ٢٠٧، (الملل والنحل) للشهرستانيّ جـ١ ص١٣٩: ١٤٦، (التنبه والرد) للملطيّ ص٤٣، (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين) للرازيّ ص١٠٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٣.

فقال (وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) والشيء لا يعطف على نفسه وإنّما يعطف على غيره، ويدلّ عليه أيضًا أنّه تعالى حيث ذكر الإيمان أضافه إلى القلب فقال: (وقلبه مطمئن بالإيمان) وقال (أولئك كتب في قلوبهم الإيمان)، وقال النبي: (الإيمان سِرّ) وأشار إلى صدره، والإسلام علانية، وقد يسمى الإقرار إيمانًا كما يسمى تصديقًا، إلا أنّه متى صدر عن شك أو جهل كان إيمانًا لفظيًا لا حقيقيًا، وقد تسمى أعمال الجوارح أيضًا إيمانًا استعارة وتلويحًا كما تسمى تصديقًا، كذلك يقال: فلان تصدّق أفعاله مقاله، ولا خير في قول لا يصدّقه الفعل، والفعل ليس بتصديق حقيقي باتفاق أهل اللغة، وإنّما استعير هذا الاسم على الوجه الذي ذكرناه، فقد آل الأمر تسليم بصحة الخبر وقبوله، إلا أنّ الإيمان هو المعرفة بالقلب والتصديق به على نحو ما تقتضيه اللغة، ولا يطلق لفظه إلا على ذلك إلا أنّه يستعمل في الإقرار باللسان والعمل بالأركان مجازًا واتساعًا)[١].

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾[٢]، (أخبر الله سبحانه أنّ هؤلاء الكفار متى آمنوا على حد ما آمن المؤمنون به (فَقَدِ اهْتَدَواْ) إلى طريق الجنة، وقيل: سلكوا طريق الاستقامة والهداية)[٣].

وبذلك نرى أنّ الطبرسيّ يخالف المعتزلة في حقيقة الإيمان، ويفسر الآيات بمقتضى الظاهر فيوافق أهل السُّنّة في ذلك.

ويرى المعتزلة أنّ الكبيرة ما أتى فيها الوعيد، وأنّ الصغيرة ما لم يأت فيها الوعيد، وأنّ مجموعة من الصغائر قد تساوي كبيرة، وأنّ بعض الكبائر يصل من كبره إلى حد الكفر، فمن شبّه الله بخلقه أو جوّره في حكمه أو كذّبه في خبره فقد

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٢١- ١٢٢.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣٧.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٠٦.

كفر، وهناك كبائر أقلّ منها منزلة ويسمى مرتكبها فاسقًا، والفسق منزلة بين المنزلتين لا كفر ولا إيمان، فالفاسق ليس مؤمنًا ولا كافرًا بل هو في منزلة بين المنزلتين[١]. وقد تأثر الإماميّة بالمعتزلة في قولهم في (الوعد والوعيد) وجاء في أخبارهم ما يدل على أنّ الأئمة يملكون الضمان لشيعتهم بدخول الجنة، وقد شهدوا بذلك لبعض أتباعهم على وجه التعيين، فهم يعدون بالثواب ويحققونه، ومن رواياتهم في ذلك ما جاء عن عليّ ابن يقطين أنّ أبا الحسن قد ضمن له الجنة[٢].

وأخبار ضمان الأئمة لأتباعهم الجنة مستفيضة في كتب الإماميّة[٣]، واتفقت الإماميّة على أنّ الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة، دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله تعالى والإقرار بفرائضه من أهل الصلاة، وأنّهم بارتكاب الكبيرة لا يخرجون عن الإسلام، وإنْ كانوا يفسقون بما فعلوه من الكبائر والأثام[٤].

وهذا القول في ظاهره موافق لمذهب أهل السُنّة، لكنّهم خرجوا عن تحقيق هذا المذهب من طريق أخر حيث توسعوا في مفهوم الكفر والمكفرات، ولذلك اتفقت الإماميّة على أنّ أصحاب البدع كلهم كفار، وأنّ على الإمام أنْ يستتيبهم عند التمكن بعد الدعوة لهم وإقامة البينات عليهم، فإنْ تابوا عن بدعهم وصاروا إلى الصواب وإلا قتلهم لردتهم عن الإيمان، وإنّ من مات منهم على تلك البدعة فهو من أهل النار[٥].

(١) انظر (آراء المعتزلة الأصولية) علي الضويحيّ ص ١٠١.
(٢) انظر (رجال الكشّيّ) ص ٤٣٠، ٤٣٢.
(٣) انظر (أصول الكافي) حـ١ ص ٤٧٤، ٥٧٥، (رجال الكشّيّ) ص ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٨٤.
(٤) انظر (أوائل المقالات) للمفيد ص ١٤.
(٥) انظر (أوائل المقالات) للمفيد ص ١٦.

واتفقت الإماميّة على القول بكفر من حارب أمير المؤمنين عليًّا وأنّهم ضُلاّل ملعونون بحربهم أمير المؤمنين، وأنّهم بذلك مخلَّدون في النار[١]، وهكذا حكم الإماميّة على كل من خالفهم فقالوا: (واعتقادنا في من خالفنا في شيء واحد من أمور الدين كاعتقادنا في من خالفنا في جميع أمور الدين)[٢]، وبذلك يتضح أنّ متأخري الإماميّة وعيديّة في باب الأسماء والأحكام[٣]، فهم يثبتون الوعيد على مخالفيهم، ويقولون إنّهم يُعذَّبون ولا يقولون بإثبات الوعيد في من قال بقولهم، ويزعمون أنّ الله سبحانه يدخلهم الجنة، وإنْ أدخلهم النار أخرجهم منها، فالإماميّة بذلك وعيديّة بالنسبة لمن خالفهم، كما أنّهم مرجئة فيمن دان بقولهم[٤].

فما هو موقف الطبرسيّ من مفهوم الوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين عند الإماميّة والمعتزلة؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ﴾[٥]، (وفي هذه الآية دلالة على أنّ الكبيرة لا تُخرج عن الإيمان لأنّ أحدًا من المسلمين لا يقول إنّ حاطبًا قد خرج عن الإيمان بما فعله من الكبيرة الموبقة)[٦].

فالطبرسيّ يُخالف المعتزلة ويوافق أهل السُّنّة في أنّ الفاسق الذي يرتكب الكبيرة مهما عظمت لا يخرج عن الإيمان.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ

(١) انظر (أوائل المقالات) للمفيد ص ١٠.
(٢) انظر (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص ١١٦،
(٣) انظر (فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه) جـ٦ ص ٥٥.
(٤) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ٢ ص ٥٨١.
(٥) سورة الممتحنة الآية ١.
(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٤٠٧.

نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[1] ، (واختلف في معنى الكبيرة فقيل : كل ما أوعد الله تعالى عليه في الآخرة عقابًا وأجب عليه في الدنيا حدًّا فهو كبيرة ، وهو المروي عن سعيد بن جُبير ومجاهد ، وقيل : كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة عن ابن عباس ، وإلى هذا ذهب أصحابنا فإنّهم قالوا المعاصي كلها كبيرة من حيث كانت قبائح ، لكنّ بعضها أكبر من بعض وليس في الذنوب صغيرة وإنّما يكون صغيرًا بالإضافة إلى ما هو أكبر منه)[2] .

فالطبرسيّ يخالف المعتزلة في مسألة الصغيرة والكبيرة فهو يرى أنّ المعاصي كلها كبائر ولكنّ بعضها أكبر من بعض .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَوَقَىٰهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾[3] ، (استدلت المعتزلة بهذا على أنّ الفاسق المليّ لا يخرج من النار ، لأنّه يكون قد وقي منها ، والجواب عن ذلك أنّ هذه الآية يجوز أنْ تكون مختصة بمن لا يستحق دخول النار فلا يدخلها ، أو من استحق النار فتفضّل عليه بالعفو فلم يدخلها ، ويجوز أنْ يكون المراد : ووقاهم عذاب الجحيم على وجه التأبيد أو على الوجه الذي يعذب عليه الكفار)[4] .

فالطبرسيّ لا يوافق المعتزلة في قولهم إنّ الفاسق لا يدخل النار .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[5] ، (لمَّا ذكر سبحانه الوعد والوعيد قال عقيب ذلك : (لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ) معناه : ليس الثواب والعقاب بأمانيّكم أيّها

---

(١) سورة النساء الآية ٣١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٦١.

(٣) سورة الدخان الآية ٥٦.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ١٠٥.

(٥) سورة النساء الآية ١٢٣.

المسلمون ، وقيل : الخطاب لأهل الشرك من قريش لأنّهم قالوا : لا نُبعث ولا نُعذَّب ، (وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ) أي : ولا بأمانيّ أهل الكتاب في أنّه لا يدخل الجنة إلا من كان هودًا أو نصارى ، وهذا يقوي القول الأخير ، (مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) اختلف في تأويله على أقوال : أنَّه يريد بذلك جميع المعاصي صغائرها وكبائرها ، وإنَّ من ارتكب شيئًا منها فإنّ الله سبحانه يجازيه عليها إمّا في الدنيا وإمّا في الآخرة ، وروي عن أبي هريرة أنّه قال : لمّا نزلت هذه الآية بكينا وحزنًا وقلنا : يا رسول الله ما أبقت هذه الآية من شيء ، فقال : (أما والذي نفسي بيده إنّها لكما أنزلت ، ولكن ابشروا وقاربوا وسدّدوا أنّه لا تصيب أحدًا منكم مصيبة إلا كفَّر الله بها خطيئته حتى الشوكة يُشاكها أحدكم في قدمه) ، رواه الواحديّ في تفسيره مرفوعًا ، وقال القاضي أبو عاصم القارئ العامريّ : في جميع هذا قطع لتوهّم من توهَّم أنّ المعصية لا تضر مع الإيمان كما أنّ الطاعة لا تنفع مع الكفر ، وقد قابل سبحانه الوعيد العام في هذه الآية بالوعد العام في الآية التي بعدها ، ليقف المؤمن بين الخوف والرجاء)[1] .

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾[2] ، (قال ابن عباس : هذا أدب عن الله لنبيّه وتهديد لغيره ، لأنّ الله قد عصمه من الشرك ومن مداهنة الكفار ، وليس في هذا ما يدل على صحة القول بالإحباط على ما يذهب إليه أهل الوعد والوعيد ، لأنّ المعنى فيه أنّ من أشرك في عبادة الله غيره من الأصنام وغيرها ، وقعت عبادته على وجه لا يستحق عليه الثواب)[3] . **وبذلك نرى أنّ الطبرسيّ يُخالف أصحابه من غُلاة الإماميّة ويُخالف المعتزلة في مسألة الوعد والوعيد .**

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص١٧٦- ١٧٧.

(٢) سورة الزمر الآية ٦٥.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٩٠.

وجاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾[1] ، (قال المفسرون حكم هذه الآية مختص باليهود لأنّهم قالوا (نحن أولاد الأنبياء وآباؤنا يشفعون لنا) فأيأسهم الله عن ذلك فخرج الكلام مخرج العموم والمراد به الخصوص ، ويدل على ذلك أنّ الأُمة اجتمعت على أنّ للنبيّ شفاعة مقبولة وإن اختلفوا في كيفيتها ، فعندنا هي مختصة بدفع المضار وإسقاط العقاب عن مستحقيه من مذنبي المؤمنين ، وقالت المعتزلة : هي في زيادة المنافع للمطيعين والتائبين دون العاصين ، وهي ثابتة عندنا للنبيّ ولأصحابه وللأئمّة من أهل بيته الطاهرين ولصالح المؤمنين ، وينجي بشفاعتهم كثيرًا من الخاطئين ، ويؤيده الخبر الذي تلقّته الأمة بالقبول وهو قوله (ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي)[2] .

فالطبرسيّ يُخالف المعتزلة في مسألة الشفاعة ويوافق أصحابه من الإماميّة ويوافق أهل السُّنّة في ذلك .

❁ ❁ ❁

ب) الطبرسيّ والإيمان بالملائكة عند الإماميّة :

المعروف أنّ أركان الإيمان تشمل الإيمان بالله ، وملائكته ، وكُتبه ، ورُسله ، واليوم الآخر ، والإيمان بالقدر خيره وشره ، وقد سبق الحديث عن عقيدة الإماميّة في الإيمان بالله في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته ، أما بقية أركان الأيمان فقد ظهر أثر الإمامة واضحًا في بيان الإماميّة لهذه الأركان .

وفيما يتعلق بالإيمان بالملائكة فقد زعم الشيعة أنّ الملائكة خُلقوا من نور الأئمّة وهُم خدم الأئمّة ، وأنّ الملائكة تنزل في رحال الأئمّة ، وتأتيهم وقت كل

---

(١) سورة البقرة الآية ٤٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٢٣.

صلاة لتصلي معهم، وتأتيهم بأخبار أهل الأرض ...الخ[١]. والملائكة في أخبار الإماميّة مكلفون بمسالة الولاية ولم يستجب منهم إلا طائفة المقربين، والعقوبة تحل بمن يخالف ذلك ولم تُشرّف الملائكة إلا بقبولها ولاية عليّ، وحياتهم موقوفة على الأئمّة والصلاة عليهم والاستغفار لشيعتهم المذنبين[٢].

فما هو موقف الطبرسيّ من معتقدات أصحابه من الإماميّة في الملائكة؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٣]، (والملائكة جمع ملك واختلف في اشتقاقه، فذهب أكثر العلماء إلى أنّه من الألوكة وهي الرسالة، وقال الخليل: الألوك: الرسالة وهي المألكة، وقال غيره: إنّما سُمّيت الرسالة ألوكًا لأنّها تولك في الفم أي: تُمضغ، ... والملك وإنْ كان أصله الرسالة، فقد صار صفة غالبة على صنف من رسل الله غير البشر، وقال أصحابنا: إنّ جميع الملائكة ليسوا برسل بدلالة قوله (يصطفي من الملائكة رُسلًا)، فلو كانوا كلهم رُسلًا لكان جميعهم مصطفين، فعلى هذا يكون الملَك اسم جنس ولا يكون من الرسالة)[٤].

وسبق أن بيّنّا في مبحث (النبوة)[٥] أن الطبرسيّ يوافق الإماميّة في زعمهم أنّ الأنبياء أفضل من الملائكة ويخالفون في ذلك المعتزلة وأهل السُّنّة الذين يرون أنّ الملائكة أفضل من البشر، ويتضح هنا أنّ الطبرسيّ يخالف غُلاة الإماميّة في معتقداتهم الشاذة والباطلة عن الملائكة.

---

(١) انظر (فروع الكافي) للكُلينيّ حـ١ ص ٣٢٥. (التهذيب) للطوسيّ جـ٢ ص ١٦، (إكمال الدين) ص ١٤٧، (علل الشرائع) ص ١٣، (جامع الأخبار) ص٩ لابن بابويه القُمّيّ، (الاحتجاج) للطبرسيّ ص ٣١.

(٢) (تفسير الحسن العسكري) ص ١٥٣، (الاحتجاج) للطبرسيّ ص ٣١.

(٣) سورة البقرة الآية ٣٠.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٧٤- ١٧٥.

(٥) انظر (النبوة) في مبحث (أصول الشيعة وعقائدهم التي تفرّدوا بها) في الفصل السابق من هذه الأطروحة.

جـ) الطبرسيّ والإيمان بالكُتب عند الإماميّة :

يزعم الإماميّة بأنّ الكتب السماوية التي نزلت على جميع الأنبياء لدى الأئمّة الاثني عشر، فهم يقرأونها ويحتكمون إليها على اختلاف لغاتها[١]، وأنّ الله أنزل على أئمّتهم كُتبًا من السماء كما أنزل كُتبه على أنبيائه، حيث نزل مصحف على فاطمة بعد وفاة رسول الله (أما إنّه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون)[٢]، ويقولون في رواياتهم: (إنّ عندنا صحف إبراهيم وألواح موسى) و(إنّ عندنا علم التوراة والإنجيل والزبور وبيان ما في الألواح (ألواح موسى)[٣].

وسبب نزول هذا المصحف على فاطمة - كما تزعم رواياتهم - هو تسلية همّها وتخفيف مصيبتها وحزنها بعد وفاة الرسول، وكان الأئمة يتخذون من مصحف فاطمة وسيلة لمعرفة علم الغيب واستطلاع ما يكون[٤].

وتزعم روايات الإماميّة أنّ مصحف فاطمة يحوي علم الحدود والديّات، بل فيه التشريع كله فلا يحتاج فيه الأئمّة معه إلى أحد، ومعنى ذلك أنّهم استغنوا عن شريعة القرآن بمصحف فاطمة والصحيفة الجامعة وصحيفة الحدود[٥].

❁ ❁ ❁

د) الطبرسيّ والإيمان بالرسل عند الإماميّة :

لم يكتف الإماميّة بالقول بأنّ الأئمّة يوحى إليهم بل قالوا إنّ الأئمّة لا يتكلمون إلا بالوحي، وقالوا بعصمة الأئمة وضرورة اتباع قولهم، فهم أعطوهم بهذا معنى

---

(١) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٢٧. (أصول الكافي) مع شرح جامع للمازندانيّ جـ٥ ص٣٥٩.

(٢) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٤٠.

(٣) (أصول الكافي) مع شرح جامع للمازندانيّ جـ٥ ص٣٥٥.

(٤) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص٢٤٠.

(٥) (إكمال الدين) لابن بابويه القُمّيّ ص٢٦٣.

النبوة ، وقالوا إنّ الأنبياء هم أتباع لعليّ وإنّ منهم من عوقب لرفضه ولاية عليّ[١] ، فهم يقرون بذلك بأنّ الأئمة أفضل من الأنبياء .

فقد قرر علماء الإماميّة أنّ تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء من أصول المذهب التي نسبوها للأئمّة ، فهم يزعمون أنّ النبيّ والأئمة الاثني عشر أفضل من سائر المخلوقات ، من الأنبياء والأوصياء السابقين والملائكة وغيرهم[٢] ، وأن أولى العزم من الرسل إنّما صاروا أولي العزم بمعرفتهم للأئمة[٣] ، وأنّ الله تعالى خلق جميع ما خلق له (لرسول الله) ولأهل بيته وأنّه لولاهم ما خلق السماء ولا الأرض ولا الجنة ولا النار ولا آدم ولا حواء ولا الملائكة ولا شيئًا مما خلق[٤] .

وكتاب الله يدل على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع البشر[٥] ، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم ، وهذا الإجماع حجة حتى عند الإماميّة لأنّ فيه الأئمّة ، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله على أنّ الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء[٦] .

وقد ورد في كتب الشيعة ما يتفق مع النص والإجماع والعقل وهو ما روي عن زيد بن عليّ قوله (إنّ الأنبياء أفضل من الأئمّة ، وأنّ من قال غير ذلك فهو ضال) ، وروي عن الصادق قوله : (إنّ الأنبياء أحبُّ إلى الله من علي)[٧] .

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر (بحار الأنوار) جـ٢٦ ص ٢٨٢.
(٢) انظر (الفصول المهمة في أصول الأئمة) للحُرّ العامليّ ص ١٥١.
(٣) انظر (بحار الأنوار) جـ٢٦ ص ٢٦٧.
(٤) انظر (الاعتقادات) لابن بابويه القُمّيّ ص١٠٦، ١٠٧.
(٥) انظر (مختصر التحفة الاثني عشريّة) ص ١٠١.
(٦) انظر (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه) جـ١١ ص ٢٢١.
(٧) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ٣ ص ٢٣٩.

هـ- الطبرسي والإيمان باليوم الآخر عند الإمامية :

لقد أوَّل الإماميّة معنى آيات القرآن في اليوم الآخر بالرجعة ، ويزعمون أنّ أمر الآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء جائز له ذلك من الله ، وكل مراحل الحياة الأخروية صبغتها الإماميّة بآثار غلوهم في الإمام والأئمّة ، فالأئمّة يحضرون عند موت الأبرار والفجّار والمؤمنين والكفار ، فينفعون المؤمنين بشفاعتهم في تسهيل سكرات الموت عليهم ، ويشدّدون على المنافقين ومبغضي أهل البيت ، ولا يجوز التفكر في كيفية ذلك[1] .

ويزعم الإماميّة أنّ التكليف ورفع الدرجات واكتساب الحسنات يحصل للميت الإماميّ وهو في قبره ، حيث يُعلَّم القرآن ويشتغل بقراءته فيستمر في تحصيل الحسنات حتى بعد موته[2] .

ويعتقد الإماميّة بحشر بعد الموت لا يشاركهم في القول به أحد ، حيث يقولون : (يحشر الله تعالى في زمن القائم من كل قبيلة جماعة من المؤمنين لتقرَّ أعينهم برؤية أئمتهم ودولتهم ، وجماعة من الكافرين والمخالفين للانتقام عاجلًا في الدنيا)[3] .

ويزعم الإماميّة بأنّ الحشر يوم القيامة لا يشمل الجميع كما يعتقد المسلمون ، بل هناك فئة لا يشملها الحشر ولا تتعرض لهول ذلك اليوم ، ولا تقف ذلك الموقف العظيم ، ولا تمر على الصراط ، بل ينتقلون من قبورهم إلى الجنة بلا وسائط[4] .

ويزعم الإماميّة أنّ أمور الحساب والصراط والجنة والنار بيد الأئمّة ، ويجعلون من أصول الأئمّة الإيمان بأنّ حساب جميع الخلق يوم القيامة إلى الأئمة ، وأنّه لا

---

(١) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٤٠٩.

(٢) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ٢ ص ٦٠٦.

(٣) (الاعتقادات) للمجلسيّ ص ٩٨.

(٤) انظر (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٦ ص ٢١٨.

يجوز الصراط إلا من معه جواز فيه ولاية علي أو كتاب فيه براءة بولاية علي[١]، وأنّ على الصراط عقبة اسمها الولاية يوقف جميع الخلائق عندها فيسألون عن ولاية أمير المؤمنين والأئمّة من بعده، فمن أتى بها نجا وجاوز، ومن لم يأت بها بقي[٢].

ويزعم الإماميّة أنّ عليًّا هو قسيم الجنة والنار[٣]، وأنّ الجنة خُلقت لأهل البيت والنار خُلقت لمن عاداهم، ويزعمون بأنّ لله في الدنيا جنةً ونارًا سوى جنة الخلد ونار الخلد، وأهل القبور قد ينتقلون إليها[٤].

فما هو موقف الطبرسيّ من عقيدة الإماميّة في الإيمان بالكتب والرسل واليوم الآخر؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ﴾[٥]، (ولكن البر من آمن بالله) وقيل: ولكن البار أو ذا البر من آمن بالله أي: صدَّق بالله، ويدخل فيه جميع ما لا يتم معرفة الله سبحانه وتعالى إلا به، كمعرفة حدوث العالم وإثبات المحدث وصفاته الواجبة والجائزة وما يستحيل عليه سبحانه، ومعرفة عدله وحكمته، (واليوم الآخر) يعني القيامة ويدخل فيه التصديق بالبعث والحساب والثواب والعقاب، (والملائكة) أي بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، (والكتاب) أي: بالكتب المنزَّلة من عند الله على أنبيائه، (والنبيين) وبالأنبياء كلهم وأنّهم معصومون مطهَّرون وفيما أدّوه إلى الخلق صادقون، وأنّ

---

(١) انظر (الفصول المهمة في أصول الأئمّة) للحُرّ العامليّ ص ١٧١. (البرهان) لهاشم البحراني جـ٤ ص ١٧.

(٢) انظر (الاعتقادات) للمجلسيّ ص ٩٦.

(٣) انظر تفسير (فرات الكوفي) ص ١٣.

(٤) انظر (الاعتقادات) للمجلسيّ ص ٩٨.

(٥) سورة البقرة الآية ١٧٧.

سيّدهم وخاتمهم محمد ، وأنّ شريعته ناسخة لجميع الشرائع ، والتمسك بها لازم لجميع المكلفين إلى يوم القيامة)[١] .

وبذلك يتضح أن الطبرسيّ يخالف عقيدة أصحابه من غلاة الإماميّة في عقيدتهم في الملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر ويوافق عقيدة جمهور أهل السُّنّة في ذلك ، وسبق أنْ بيّنا أن الطبرسيّ يوافق أصحابه من الإماميّة في مفهوم النبوّة وفي القول بالرجعة .

❁ ❁ ❁

و- الطبرسيّ والإيمان بالقدر عند الإماميّة :

ينقسم الإماميّة في أفعال العباد إلى ثلاث فرق : فرقة يقولون بأنّ أعمال العباد مخلوقة لله ، وأخرى تنفي أنْ تكون أعمال العباد مخلوقة لله ، وثالثة تتوسط وتقول لا جبر كما قال الجهميّ ولا تفويض كما قال المعتزلة[٢] ، فالفرقة الأولى مثبتة للقدر والثانية نافية والثالثة متوقفة[٣] ، فقدماء الإماميّة كانوا متفقين على إثبات القدر ، وإنّما شاع فيهم نفي القدر حين اتصلوا بالمعتزلة ، وكان ذلك في أواخر المائة الثالثة ، وكثر بينهم في المائة الرابعة[٤] .

ومن روايات الإماميّة التي تثبت القدر ما جاء في (عقائد الصدوق) حيث قال : (إنّ اعتقادنا في أفعال العباد أنّها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين ، ومعنى ذلك أنّه لم يزل الله عالمًا بمقاديرها)[٥] . وما جاء عن أبي جعفر وأبي عبد الله في قولهم : (إنّ الله أرحم بخلقه من أنْ يجبر خلقه على الذنوب ثم يعذبهم عليها ، والله أعز من

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٧٦.

(٢) انظر (مقالات الإسلاميين) للأشعريّ حـ١ ص ١١٤، ١١٥.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ١ ص ٢٨٦.

(٤) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ٢ ص ٢٩، جـ١ ص ٢٢٩.

(٥) (عقائد الصدوق) لابن بابويه القُمّيّ ص ٧٥.

أنْ يريد أمرًا فلا يكون ، ولما سُئلا - عليهما السلام - هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة ؟ قالا : نعم أوسع ما بين السماء والأرض)[١] .

وجاءت عندهم روايات كثيرة تقرر بأنّ مذهبهم في القدر هو أمر بين الأمرين لا جبر ولا تفويض[٢] ، ونفي الجبر واضح القصد وهو الخروج عن مذهب الجبرية ، وأما التفويض فهو ما ذهب إليه المعتزلة من أن الله تعالى أوجد العباد وأقدرهم على تلك الأفعال وفوّض إليهم الاختيار ، فهم مستقلّون بإيجادها وفق مشيئتهم وقدرتهم ، وليس لله في أفعالهم صنع .

وللإماميّة روايات تنتقد مذهب المعتزلة وتُهاجم القائلين به - مع أنّ الإماميّة المتأخرين سلكوا نفس مسلك المعتزلة في ذلك - وقد جاء في رواياتهم في مهاجمة القدرية نُفاة القدر من المعتزلة ومن نهج سبيلهم قول إمامهم : (القدرية الذين يقولون لا قدر ، ويزعمون أنّهم قادرون على الهدى والضلالة ، وذلك إليهم إنْ شاءوا اهتدوا وإنْ شاءوا ضلوا ، وهم مجوس هذه الأمة ، وكذب أعداء الله ، المشيئة والقدرة لله ، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ * فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[٣] ، من خلقه الله شقيًّا يوم خلقه يعود إليه شقيًّا ، ومن خلقه سعيدا يوم خلقه كذلك يعود إليه سعيدًا ، قال رسول الله (الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من سعد في بطن أمه)[٤] ، وقال أبو عبد الله : (ويح هذه القدرية أما يقرأون هذه الآية ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[٥] ، ويحهم من قدَّرها إلا الله تبارك وتعالى)[٦] .

وهذه الروايات تُعبّر عن مذهب الأئمّة في إثبات القدر ، وتشير إلى ما كان عليه

(١) (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ١٥٩.
(٢) انظر (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٥ ص ٢٢.
(٣) سورة الأعراف الآية ٢٩، ٣٠.
(٤) انظر (تفسير القُمّيّ) جـ١ ص٢٢٦- ٢٢٧.
(٥) سورة النحل الآية ٥٧.
(٦) (بحار الأنوار) للمجلسيّ جـ٥ ص٥٦.

قدماء الإماميّة من الإثبات .

وقد أعرض الإماميّة المتأخّرون عن هذه الروايات بلا دليل سوى تقليد أهل الاعتزال ، وأهملوا ما يعارض ذلك من روايات كثيرة عندهم ، بل إنّهم جعلوا من أصولهم المعتمدة العدل كالمعتزلة سواء بسواء ، قال أحد شيوخهم : (أما الإماميّة فالعدل من أركان الإيمان عندهم ، بل ومن أصول الإسلام)[١] .

ومن رواياتهم التي تنفي القدر ما جاء عن شيخهم المفيد ، قال : (الصحيح عن آل محمد أنّ أفعال العباد غير مخلوقة لله)[٢] ، ثم قال : (وقد روي عن أبي الحسن أنّه سُئل عن أفعال العباد فقيل له : هل هي مخلوقة لله تعالى ؟ فقال عليه السلام : لو كان خالقًا لها لما تبرأ منها ، وقد قال (سبحانه وتعالى) : ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[٣] ، ولم يُرد البراءة من خلق ذواتهم ، وإنّما تبرأ من شركهم وقبائحهم[٤] .

ويزعم الإماميّة أنّ الله (سبحانه وتعالى) خالق كل شيء إلا أفعال العباد ، فيقولون : (إنّ مذهب الإماميّة والمعتزلة أنّ أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها)[٥] ، وجاء في كتبهم : (ذهبت الإماميّة والمعتزلة إلى أنّ أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها ، وما في الآيات من أنّه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصّص بما سوى أفعال العباد ، أو مؤول بأنّ المعنى أنّه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته)[٦] .

---

(١) انظر (الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة) هاشم معروف ص ٢٤٠.

(٢) (شرح عقائد الصدوق) للمفيد ص ١٢.

(٣) سورة التوبة الآية ٣.

(٤) (شرح عقائد الصدوق) للمفيد ص ١٣.

(٥) (الفصول المهمة في أصول الأئمة) للحرّ العامليّ ص ٨٠.

(٦) (مجالس الموحدين في بيان أصول الدين) لمحمد صادق الطباطبائيّ ص ٢١.

وجاء أيضًا: (وأفعال العباد مخلوقة لهم)[1].

والثابت في كُتب الإماميّة المعتمدة أنّ أقوال الأئمة لا تصرح بنفي القدر في أكثر رواياتها - كما مضى - بل تهاجم المعتزلة وتنتقد مذهبها في القدر، كما تقرر جملة من أخبارهم أنّ الحق ليس مع المعتزلة القدرية ولا مع الجبرية، بل الحق منزلة أخرى ثالثة، وقد أحجمت بعض روايات الإماميّة عن تفسير هذه المنزلة.

ونجد بعض شيوخ الإماميّة فسَّر ذلك بمقتضى مذهب أهل السُّنّة وقال بما جاء في رواياتهم من الإثبات، وجعل ذلك هو معتقد طائفته وذكر ضلال الجبريّة فيما ذهبوا إليه، وأنّ من قال بقولهم نسب الظلم إليه تعالى، وبيَّن ضلال الجبريّة فيما أخذوا به من نفي القدر وأنّ من قال بذلك فقد أشرك مع الله غيره في الخلق ثم قال: (واعتقادنا في ذلك تبع لما جاء عن أئمّتنا الأطهار عليهم السلام من الأمر بين الأمرين، والطريق الوسط بين القولين ... فلا جبر ولا تفويض ولكن أمرًا بين أمرين، وما أجمل هذا المغزى وما أدق معناه، وخلاصته: أنّ أفعالنا من جهة هي أفعالنا حقيقة ونحن أسبابها الطبيعية، وهي تحت قدرتنا واختيارنا، ومن جهة أخرى هي مقدورة لله تعالى وداخلة في سلطانه، لأنّه هو مفيض الوجود ومعطيه، فلم يجبرنا على أفعالنا حتى يكون قد ظلمنا على المعاصي، لأنّ لنا القدرة والاختيار فيما نفعل، ولم يفوّض إلينا خلق أفعالنا حتى يكون قد أخرجها عن سلطانه، بل له الخلق والأمر وهو قادر على كل شيء ومحيط بالعباد)[2].

وهذه المقولة لا تخالف ما قاله أهل السُّنّة في باب أفعال العباد، وبذلك يمكن أنْ يُقال: قد كان في القديم الإثبات هو الأصل والنفي طارئ نتيجة التأثر بالاتجاه الاعتزالي، وأصبح عند المتأخرين النفي هو الكثير الغالب والإثبات موجود عند

---

(١) (قلائد الخرائد) للقزوينيّ ص ٦٠.

(٢) (عقائد الإماميّة) للمظفر ص ٦٧، ٦٨، وانظر (عقائد الشيعة الإماميّة الاثني عشرية) للزنجانيّ جـ٣ ص ١٧٥، ١٧٦.

البعض ، ولا شك بأنّ من قال بالنفي فقد قال بجزء من الأدلّة وعطّل الباقي ، ومن قال بالجبر فقد عمل بالجزء الآخر وعطّل ما سواه ، ومن أخذ بالقول الوسط فقد أعمل الأدلة كلها .

وقد أثبتت آيات القران أنّ للعبد فعلًا وقدرة ومشيئة ، ولكنها تابعة لقدرة الله ومشيئته ، قال تعالى : ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[1][2] ، فجمهور أهل السُّنّة يقولون إنّ العبد له قدرة وإرادة وفعل ، والله خالق ذلك كله ، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنّة[3] .

ويرى المعتزلة أنّ الله لم يخلق أفعال عباده لا خيرًا ولا شرًا ، وأنّ إرادة الإنسان حرة والإنسان هو الذي خلق أفعال نفسه ، فعلى هذا يثيب الله عبده إذا أطاع ويعاقبه على عصيانه ، ويتفق الإماميّة معهم في ذلك .

فما هو موقف الطبرسيّ من الإيمان بالقدر عند الإماميّة والمعتزلة ومن رأيهم في خلق أفعال العباد ؟

جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[4] ، (وقد ذكر في تأويل هذه الآية وجوه : أحدها : أن معناه (فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ) إلى الثواب وطريق الجنة (يَشْرَحْ صَدْرَهُ) في الدنيا (لِلْإِسْلَامِ) بأن يثبّت عزمه عليه ويقوّي دواعيه على التمسك به ، ويزيل عن قلبه وساوس الشيطان وما يعرض في القلوب من الخواطر الفاسدة ، وإنما يجعل ذلك لطفًا له ومنًّا عليه وثوابًا على اهتدائه بهدى الله وقبوله إياه ، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ ، ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ ،

---

(١) سورة التكوير الآية ٢٩.

(٢) انظر (أصول مذهب الشيعة) لناصر القفاريّ جـ٢ ص٦٤٦.

(٣) انظر (منهاج السُّنّة) لابن تيمية جـ١ ص٢٠- ٢١.

(٤) سورة الأنعام الآية ١٢٥.

﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ يعني : ومن يُرد الله أنْ يضله عن ثوابه وكرامته ، يجعل صدره في كفره ضيّقًا حرجًا عقوبة له على ترك الإيمان ، من غير أنْ يكون مانعًا له عن الإيمان وسالبًا إياه القدرة عليه ، بل ربّما يكون ذلك سببًا داعيًا له إلى الإيمان ، فإنّ من ضاق صدره بالشيء كان ذلك داعيًا إلى تركه ، والدليل على أنّ شرح الصدر قد يكون ثوابًا قوله سبحانه : ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ الآيات ، والمعلوم أنّ وضع الوزر ورفع الذكر يكون ثوابًا على تحمّل أعباء الرسالة وكُلفها ، فكذلك ما قرن به من شرح الصدر ، والدليل على أنّ الهدى قد يكون إلى الثواب قوله : ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ * سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ .

ومعلوم أنّ الهداية بعد القتل لا تكون إلا إلى الثواب ، فليس بعد الموت تكليف ، وقد وردت الرواية الصحيحة أنّه لما نزلت هذه الآية سُئل رسول الله عن شرح الصدر ما هو؟ فقال : نور يقذفه الله في قلب المؤمن فينشرح له الصدر وينفسح ، قالوا : فهل لذلك من أمارة يُعرف بها ؟ قال : نعم ، الإنابة إلى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور ، والاستعداد للموت قبل نزوله ....، وقد روي عن ابن عباس أنّه قال : إنّما سمى الله قلب الكافر حرجًا لأنّه لا يصل الخير إلى قلبه أو لا تصل الحكمة إلى قلبه ، ولا يجوز أنْ يكون المراد بالإضلال في الآية الدعاء إلى الضلال ولا الأمر به ولا الإجبار عليه لإجماع الأمة على أنّ الله تعالى لا يأمر بالضلال ولا يدعو إليه ، فكيف يجبر عليه ، والدعاء إليه أهون من الإجبار عليه ، وقد ذمّ الله تعالى فرعون والسامري على إضلالهما عن دين الهدى في قوله تعالى : ﴿وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ﴾ ، وقوله ﴿وَأَضَلَّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ ولا خلاف في أنّ إضلالهما إضلال أمر وإجبار ودعاء ، وقد ذمهما الله تعالى عليه مطلقًا ، فكيف يتمدَّح بما ذم عليه غيره)[1] .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٥٦٠، ٥٦١.

وبذلك نرى أنّ الطبرسيّ وافق المعتزلة في مسألة خلق أفعال العباد ، وذلك في تفسيره لقضية الهدى والضلال أو الجبر والاختيار ، وهو بذلك مُخالف لقدماء الشيعة الذين كانوا متفقين على إثبات القدر ، ومُخالف لجمهور أهل السُّنّة أيضًا .

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس :
التفسير في (مجمع البيان)

أ- التفسير بالمأثور (التفسير النقليّ) في (مجمع البيان) :
١- التفسير بالمأثور عند أهل السُّنّة

تكفَّل الله تعالى لرسوله بحفظ القرآن وبيانه ، فكان النبيّ ﷺ يفهم القرآن جملة وتفصيلا ، وكان عليه أنْ يبيّنه لأصحابه ، وكان الصحابة رضي الله عنهم يفهمون القرآن لأنّه نزل بلغتهم وإنْ كانوا لا يفهمون دقائقه ، وكانوا يعتمدون في تفسيرهم للقرآن في عصر صدر الإسلام على :

١- القرآن : فما جاء مجملًا في موضع جاء مبيّنًا في موضع آخر ، وتأتي الآية مطلقة أو عامة ثم ينزل ما يخصّصها ، وهذا هو تفسير القرآن بالقرآن .

٢- تفسير النبيّ : فهو المبيّن للقرآن وكان الصحابة يرجعون إليه إذا أُشكل عليهم فهم آية من الآيات ، وكان رسول الله يبيّن لهم ما يشاء عند الحاجة ، وقد أفردت كتب السُّنّة بابًا للتفسير بالمأثور عن رسول الله ، فمن القرآن ما لا يُعلم تأويله إلا ببيان الرسول كتفصيل وجوه أمره ونهيه ، ومقادير ما فرضه الله من أحكام .

٣- الاجتهاد : فكان الصحابة إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله ، ولم يجدوا شيئًا في ذلك عن رسول الله ، اجتهدوا في الفهم فإنّهم من خلص العرب ، يعرفون العربية ويحسنون فهمها ويعرفون وجوه البلاغة فيها .

ولا شك أنّ ما نُقل عن الرسول وعن الصحابة من التفسير لم يتناول جميع آيات القرآن ، وإنّما فسّروا ما غمض فهمه على معاصريهم ، ولا شك أنّ التفسير بالمأثور عن الصحابة له قيمته ، وذهب جمهور العلماء إلى أنّ تفسير الصحابيّ له حُكم المرفوع إذا كان ممّا يرجع إلى أسباب النزول ، وكل ما ليس للرأي فيه مجال ، أما ما يكون للرأي

فيه مجال فهو موقوف على الصحابيّ مادام لم يسنده إلى النبيّ، والموقوف على الصحابيّ من التفسير يوجب بعض العلماء الأخذ به، لأنّهم أهل اللسان ولِما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولِما لهم من الفهم الصحيح.

وعندما اتسعت الفتوحات وانتقل كثير من أعلام الصحابة إلى الأمصار المفتوحة، ولدى كل واحد منهم علم، وعلى يد هؤلاء تلقّى تلاميذهم من التابعين علمهم ونشأت مدارس متعددة في التفسير، ففي مكة كانت مدرسة ابن عباس، وفي المدينة مدرسة أُبيّ بن كعب، وفي العراق مدرسة عبد الله بن مسعود التي يعتبرها العلماء نواة مدرسة أهل الرأي[١].

وقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعريّ وعبد الله بن الزبير، أما الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم عليّ بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة الآخرين قليلة جدًا وذلك لتقدّم وفاتهم، أما بالنسبة لعليّ فقد تربى في بيت النبوّة وعاش مدة غير وجيزة بعد وفاة رسول الله، وبعد أنْ نبت في الإسلام نشء جديد، كثرت حاجة الناس في زمانه إلى منْ يفسّر لهم ويبيّين معنى كلام الله، وذلك بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلاميّة ودخل في دين الله أفواجٌ لم تكن عاصرت عهد النبوة، فاحتاجت إلى المزيد من تفسير القرآن الكريم[٢].

وكما اشتهر بعض أعلام الصحابة بالتفسير اشتهر به بعض أعلام التابعين الذين اعتمدوا في فهمهم لكتاب الله على ما جاء في الكتاب نفسه، وعلى ما رووه عن الصحابة عن رسول الله، وعلى ما رووه عن الصحابة من تفسيرهم أنفسهم، وعلى ما أخذوه من أهل الكتاب مما جاء في كتبهم، بالإضافة إلى ما كان لهم من اجتهادٍ ونظر، فكلما بَعُدَ الناس عن عصر النبيّ والصحابة تزايد الغموض في فهم القرآن، فاحتاج المشتغلون بالتفسير من

---

(١) انظر (مقدّمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص٤٣، (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص٣٣٣: ٣٣٩.

(٢) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص ١٨٧، ١٨٩.

التابعين إلى أن يُكملوا بعض هذا النقص ويزيلوا بعض هذا الغموض .

واختلف العلماء فيما أُثر عن التابعين من تفسير إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن رسول الله أو عن الصحابة ، أيؤخذ بأقوالهم أم لا ؟

فذهب أكثر المفسرين إلى أنّه يؤخذ بتفسيرهم لأنّهم تلقّوه غالبًا عن الصحابة ، والراجح أنّه إذا أجمع التابعون على رأي فإنّه يجب علينا أنْ نأخذ به .

وذهب جماعة من العلماء إلى أنّهم لا يؤخذ بتفسيرهم لأنّهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن ، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد[1] .

وعندما بدأ التدوين في أواخر عهد بني أميّة وأوائل عهد العباسيين ، وحظي الحديث بالنصيب الأول في ذلك ، وشمل تدوين الحديث أبوابًا متنوعة ، وكان التفسير بابًا من هذه الأبواب فلم يُفرد للتفسير تأليف خاص يفسّر القرآن سورة سورة وآية آية ، واشتدت عناية جماعة برواية التفسير المنسوب إلى النبيّ أو إلى الصحابة أو إلى التابعين مع عنايتهم بجمع الحديث[2] .

ثم جاء بعد هؤلاء من أفرد التفسير بالتأليف وجعله علمًا قائمًا بنفسه ومنفصلًا عن الحديث ، ففسر القرآن حسب ترتيب المصحف[3] ، وتفاسير هؤلاء مرويّة بالإسناد إلى رسول الله وإلى الصحابة والتابعين وأتباع التابعين ، مع ترجيح المفسر أحيانًا فيما يروي من آراء ، واستنباط بعض الأحكام .

---

(١) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص٢٠٧، و(مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) منهم : يزيد بن هارون السلمي (ت ١١٧هـ)، وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت : ١٩٧هـ)، وسفيان بن عُيينه (ت ١٩٨هـ)، وروح بن عبادة البصري (ت ٢٠٥هـ)، انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص٣٤١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط : ٢٤.

(٣) منهم : ابن ماجة (ت ٢٧٣هـ) ، وابن جرير الطبريّ (ت ٣١٠هـ) ، وأبو بكر بن المنذر النيسابوريّ (ت ٣١٨هـ) ، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) ، وابن حِبّان (ت ٣٦٩هـ) ، انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص ٣٤١.

ثم جاء على أثر هؤلاء جماعة من المفسرين لم يتجاوزوا حدود التفسير بالمأثور، ولكنَّهم اختصروا الأسانيد وجمعوا شتات الأقوال دون أنْ ينسبوها إلى قائليها، فالتبس الأمر ولم يتميَّز الصحيح من السقيم[1].

وعندما اتسعت العلوم ودُوِّنت وتشعَّبت فروعها، وأثيرت مسائل الكلام وكثر الاختلاف وظهر التعصّب المذهبيّ، واختلطت علوم الفلسفة العقليّة بالعلوم النقليّة، وحرصت الفرق الإسلاميّة على دعم مذهبها فأصاب التفسير ما أصابه نتيجة لذلك، حيث أصبح المفسّرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي، ويتَّجهون اتجاهات متعددة بعد أنْ تحكَّمت فيهم الاصطلاحات العِلْميّة، والعقائد المذهبيّة والثقافة الفلسفيّة.

وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طيَّاتها الغثَّ والثمين، والنافع والضار والصالح والفاسد، وحمَّلَ كل مفسّر آيات القرآن ما لا تتحمَّله انتصارًا لمذهبه وردًّا على خصومه، وبذلك فقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية ومعرفة أحكام الدين، وطغى التفسير بالرأي على التفسير بالأثر[2].

فالتفسير بالمأثور هو الذي يعتمد على صحيح المنقول، من تفسير القرآن بالقرآن أو بالسُّنّة لأنَّها جاءت مبيّنة لكتاب الله، أو بما روي عن الصحابة لأنَّهم من أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين لأنَّهم تلقَّوا ذلك غالبًا عن الصحابة، وهذا المسلك يتوخى الآثار الواردة في معنى الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير أصل، ويتوقف عمَّا لا طائل تحتهِ ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح.

والتفسير بالمأثور هو الذي يجب اتّباعه والأخذ به لأنَّه طريق المعرفة الصحيحة، وهو آمن سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله[3].

---

(١) انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص ٣٤٠: ٣٤١.
(٢) انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص ٣٤١: ٣٤٢.
(٣) انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص ٣٤٧: ٣٥٠.

٢- التفسير بالمأثور عند الإماميّة

إنّ التفسير بالمأثور عند الإماميّة هو ما جاء في القرآن من البيان والتوضيح لبعض آياته ، وما نقل عن الرسول وما نقل عن الأئمّة الاثني عشر ، فالأئمّة عندهم - كما سلف - معصومون من الخطأ والنسيان ، وقول الإمام عندهم حُجّة كقول الرسول وهو يتحدث عن النبيّ كما يتحدث عن الله ، فالإمام ملهم في كل ما يقول ومعصوم في كل ما يفعل .

وأقوال الأئمّة من السُّنّة عند الإماميّة ، ويقرر الإماميّة بالنسبة للسُّنّة أنّه لابد أنْ يتصل السند بالنبيّ أو بالمعصوم أي الإمام ، ولا يشترطون أنْ يتصل سند الإمام إلى النبي[١] .

ومما يؤكد ذلك أنّ أكثر ما يروى في (الكافي) - وهو عمدة مصادرهم في الحديث - يقف عند الإمام الصادق ، وقليل منه ما يعلو إلى أبيه محمد الباقر ، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين عليّ ، ونادرًا ما اتصل سنده بالنبيّ .

والإماميّة لا يقبلون أقوال الصحابة غالبًا ، فهم لا يقبلون برواية المُخالف ، ولو قال الصحابيّ : قال رسول الله ، فالصحابيّ غير الإماميّ غير مقبول الرواية - عندهم - أو هو مقبول الرواية إن وُثّقَ أو مُدح من إماميّ على نظر في ذلك ، أو أنّه مقبول الرواية إن وُثّقَ ومُدح وروى عن إماميّ وروى عنه إماميّ .

ونلاحظ أنّ الطوسيّ - شيخ الطبرسيّ وشيخ الإماميّة كُلّها - قد قَبِلَ رواية المستقيم العقيدة - في نظره - أي الإماميّ ، إذا كان معروفًا بالصدق ولو كان فاسقًا ، وتبيّن أنّ عمل المتقدمين من الطائفة على ذلك ، ومعنى هذا أنّ غير الإماميّ إمّا لا تُقبل روايته مطلقًا ، وإمّا أنْ تُقبل روايته إنْ وُثّقَ ومُدِحَ ، وذلك بلا شك يجعله

---

(١) انظر (أصول الكافي) للكُلينيّ جـ١ ص ٢٢٨، ٢٦٣.

في مقام الرواية دون الإماميّ، بل دون الفاسق من الإماميّة.

وفي ذلك يقول بعض علماء أهل السُّنّة: (ونقول إنّ ذلك تعصب مذهبيّ نرجو ألا يستمر، وإنّ السُّنّيين وقع منهم ذلك، فهم يردُّون كثيرًا من الرجال في رواياتهم على أساس أنّهم من الرّوافض، وقد قلنا في غير هذا الموضع من كتبنا أنّ ذلك غير سليم، وأنّ الأمر في العدالة يُنظر فيه إلى الشخص لا إلى مذهبه ونحلته، ولقد وجدنا بعض المحدّثين من أهل السُّنّة يتكلم في رواية الحسن البصريّ، وذلك لأنّه تكلم في القدر، والسُّنّيون يجعلون من أسباب الطعن أنْ يكون الراوي قدريًّا)[1].

والطبرسيّ لم يلتزم بمنهاج الإماميّة وآرائهم فيما يتعلق بأقوال الصحابة، كما أنّه لم يلتزم بمنهاج أهل السُّنّة في تفسيرهم للمأثور بل التزم بالمنهاجين معًا، وأخذ واستمد من كل منهما باعتدال وتبصر ودون أدنى تعصّب.

❁ ❁ ❁

المأثور عن الرسول والصحابة والتابعين في (مجمع البيان):

نلاحظ أنّ أكثر الروايات في تفسير الطبرسيّ (مجمع البيان) مأثورة عن النبيّ والصحابة والتابعين، وينضم إليها في مواضع ما أُثر عن الأئمّة من وجوه التفسير، وقد يسَّر له هذه المهمة اعتماده على مصادر متنوعة والإفادة منها بعقلية واعية متفتحة، فعناية الطبرسيّ بالتفسير النقليّ واضحة، وذلك ينسجم مع ثقافته العامة واتجاهه العلميّ، فهو من أكبر محدّثي الإماميّة وأكبر الفقهاء الأصوليين عندهم، وهو يروى عن الإماميّة كما يروى عن بقية المسلمين. وأكثر الروايات انتشارًا في تفسير الطبرسيّ مأثورة عن العبادلة الثلاثة عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر، وهناك روايات أخرى كثيرة مأثورة عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأبي سعيد الخُدريّ وأبي ذر الغِفَاريّ وسلمان الفارسيّ وعمر بن الخطاب

---

(١) انظر (تاريخ المذاهب الإسلامية) محمد أبو زهرة ص ٢٨٥ وما بعدها.

وعثمان بن عفان وأبي بكر الصديق وأم المؤمنين عائشة .

وعقيدة الطبرسيّ في الصحابة مُعتدلة حيث لم يتعرض في تفسيره لتجريح أحد منهم بما يقلل من قدره أو يضعف الثقة به ، وبذلك نزَّه الطبرسيّ تفسيره من بعض التأويلات التي نُسبت إلى الأئمّة في تفاسير الإماميّة السابقة له .

وقد حفل تفسير الطبرسيّ بالكثير مما رُوي عن كبار التابعين وأواسطهم ، فكثير من وجوه التأويل التي يوردها مروية عن مجاهد بن جبير تلميذ ابن عباس ، وعن قتادة ابن دعامة السدوسيّ وسعيد بن جبير والسُدّيّ ومحمد بن اسحق (صاحب السيرة المعروفة) ، وعكرمة مولى ابن عباس والربيع بن أنس وعامر الشعبّي والضحّاك والحسن البصريّ وطاووس بن كيسان وسعيد بن المسيّب وعطاء بن أبي رباح وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وغيرهم ، ولم يتعرض الطبرسيّ لأحد من التابعين بتجريح شأنهم في ذلك شأن الصحابة .

ولم يخل تفسير الطبرسيّ من روايات أهل الكتاب الذين أسلموا مثل كعب الأحبار ووهب بن منبّه ، فهو في هذا على منهج الطبري الذي حفل تفسيره بالرواية عن هؤلاء .

والغالب أنْ يُصرّح الطبرسيّ باسم الصحابيّ أو التابعي الذي أُثر عنه التفسير ، وقد يُبهمه فيقول مثلًا : (وروى عن ابن عباس وجماعة من الصحابة) أو (روى عن جماعة من السلف) أو (روى عن بعض التابعين) ، وقد يكتفي بعبارة (وروى في الأخبار) أو (روى) وحدها .

ويبدو أنّ هذا المنهج الجديد الذي بدأه الطوسيّ في (التبيان) ثم تابعه فيه الطبرسيّ في (مجمع البيان) لم يرق لبعض مفسري الإماميّة المتأخرين[1] ، لخروجه في نظرهم عن المنهج المألوف لدى الإماميّة في التفسير المأثور ، ذلك المنهج الذي

---

(١) انظر (تفسير الصافي) للفيض الكاشانيّ ص ٣ على سبيل المثال لا الحصر .

يعتمد على المروى عن الأئمّة ثم المروي عن الصحابة والتابعين، وقد خالف الطوسيّ والطبرسيّ ذلك باستنادهم إلى أقوال أهل السُّنّة وعدم نقلهم عن أهل البيت إلا القليل.

والطبرسيّ يصف من أخذ عنهم التفسير من الصحابة والتابعين بالمفسرين تارة وبأهل التأويل وأصحاب التأويل تارة أخرى، وهذا يشعرنا أنّ مفهوم التأويل والتفسير عنده واحد، خلافًا لمن فرّق بينهما فجعلهما مختلفين عمومًا وخصوصًا بأنْ يكون التأويل أعم من التفسير وغير ذلك من صور الاختلاف[1].

والتأويل عند الطبرسيّ لا يعنى صرف اللفظ القرآني بالضرورة عن ظاهرة أو حملة على معان باطنية وأخرى بعيدة، فإذا قال: (وعند أصحابنا وأكثر أصحاب التأويل) لم يرد به التأويل الباطنيّ الذي عُرف في بعض تفاسير الإماميّة كتفسير القُمّيّ والعياشيّ وفُرات الكوفيّ، بل يريد مطلق التأويل المساوي في النسبة للتفسير.

فكيف أفاد الطبرسيّ في تفسيره النقليّ من المأثور؟ وما هو المنهج الذي سلكه في الإفادة منه؟ وما هو موقفه من الروايات الكثيرة التي أوردها عن النبيّ والصحابة والتابعين؟

❁ ❁ ❁

المأثور عن الرسول في (مجمع البيان):

من الواضح أنّ نظرة الطبرسيّ إلى الحديث النبويّ لا تختلف عن نظرة جمهور المسلمين له، فهو يراه مصدرًا مُهمًّا من مصادر تفسير القرآن الكريم، دون أنْ يَعُدَّهُ المصدر الوحيد لتفسيره وأنّه لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول له، وحُجّته في ذلك أنّه تعالى حث على تدبره ليعملوا به، وقد وجد في آيات القرآن ما يدعم وجهته هذه

(١) انظر (البرهان في علوم القرآن) للزركشيّ جـ٢ ص ١٤٩، (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص ١٧٣.

كقوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[1] ، فقال بعد بيانه لمعني الآية : (وفي هذا دلالة على بطلان قول من قال : لا يجوز تفسير شيء من ظاهر القرآن إلا بخبر وسمع ، وفيه تنبيه أيضًا على فساد قول من يقول : إنّ الحديث ينبغي أنْ يروى على ما جاء وإن كان مُخالفًا لأصول الديانات في المعنى ، لأنّه (سبحانه وتعالى) دعا إلى التدبر والتفكّر وذلك مناف للتعامي والتجاهل)[2] .

غير أنّ الطبرسيّ يقرر أيضًا أنّ من القرآن ما يُعلم المراد منه بدليل ، ويحتاج إلى الفكر فيه والرجوع إلى الرسول في معرفة مراده مثل المتشابه ، فهو لا ينكر أهمية الحديث النبويّ في بيان ما استغلق فهمه من القرآن ، بل هو ينفى أنْ يتوقف فهم القرآن بجملته على الحديث وحده .

والطبرسيّ يتخذ من الأحاديث سندًا وحجة في بيان معاني القرآن وتفسير ألفاظه ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[3] ، (فآزر الوثني لا يمكن أنْ يكون – في رأيه ورأي أصحابه من الإماميّة – أبًا لإبراهيم أبي الأنبياء ، لقول النبيّ في الحديث الذي نقل إجماع الإماميّة عليه ، يقول الطبرسيّ : (وهذا ما يقوّي ما قاله أصحابنا أنّ آزر كان جد إبراهيم لأمه أو كان عمه ، من حيث صح – عندهم– أنّ آباء النبيّ إلى آدم كلهم كانوا موحّدين واجتمعت الطائفة على ذلك ، وروي عن النبيّ أنّه قال : (لم يزل ينقلني الله من أصلاب الطاهرين إلى أرحام المطهرات حتى أخرجني في عالمكم هذا لم يدنسني بدنس الجاهلية) ، ولو كان في آبائه كافر لم يصف جميعهم بالطهارة مع قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ ولهم في ذلك

---

(١) سورة محمد الآية ٢٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ١٥٨.

(٣) سورة الأنعام الآية ٧٤.

أدلة ليس هنا موضع ذكرها)[١] .

والمتواتر من الأخبار عند الطبرسيّ معلوم ولا يتسرب إليه الشك ، وهو حُجّة في الدين كثبوت رجم الزاني المحصن ، فإنّه معلوم من جهة التواتر على وجه لا يختلج فيه شك ، وعليه إجماع الإماميّة بل إجماع الأُمّة ، ولم يخالفه إلا الخوارج وهم لا يعتد بخلافهم ، يقول الطبرسيّ في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ﴾[٢] (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) معناه : التي تزني والذي يزني ، أي من زنى من النساء ومن زني من الرجال فيفيد العموم في الجنس ، (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا) يعنى إذا كانا حرين بالغين بكرين غير محصنين ، فأما إذا كانا محصنين أو كان أحدهما محصنًا كان عليه الرجم بلا خلاف)[٣] .

والأخبار في رأي الطبرسيّ تُبنى على أدلة العقول ، وما خالف هذه الأدلة من متون الأخبار يُخضعه للتأويل ، فإنْ قبله أخذ به وإلا طرحه ، ومن ذلك ما عارض من الأخبار تنزيه الأنبياء عن المعاصي وتنزيه الخالق العادل عن الظلم والتشبيه ، فهو في هذا على القاعدة التي أرساها المحدثون وهى (أنّ كُلّ متن يناقض المعقول فهو موضوع على الرسول)[٤] ، ولذلك أوّل الطبرسيّ ما قَبِلَ التأويل من الأحاديث التي رآها مصادمة لمقتضى العقل ، وردَّ ما لم يقبل التأويل منها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِي ٱلنَّارِ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ (يعنى أنّ الذين شقوا باستحقاقهم العذاب جزاء على أعمالهم القبيحة داخلون في النار ، وإنّما وصفوا بالشقاوة قبل دخول النار لأنّهم على حال تؤديهم إلى دخولها ، وأما ما روى

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٤٩٧، ٤٩٨.

(٢) سورة النور الآية ٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ١٩٧.

(٤) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبيّ جـ١ ص ٤١.

(٥) سورة هود الآية ١٠٦.

عن النبيّ أنّه قال : (الشقيّ من شقي في بطن أمه) فإنّ المراد بذلك أنّ المعلوم من حاله أن سيشقى بارتكاب القبائح التي تؤدّيه إلى عذاب النار ، كما يُقال لابن الشيخ الهرم أنّه يتيم بمعنى أنّه سييتم)[١] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[٢] ، يقول الطبرسيّ : (ورابعها : ما روت العامة أنّه يرجع إلى آدم وحواء ، وأنّهما جعلا لله شريكًا في التسمية ، وذلك أنّهما أقاما زمانًا لا يولد لهما ، فمرَّ بهما إبليس ولم يعرفاه فشكوا إليه ، فقال لهما : إنْ أصلحت حالكما حتى يولد لكما ولد أتسميانه باسمي ؟ قالا : نعم ، وما اسمك ؟ قال : الحرث ، فولد لهما فسمياه : عبد الحرث ، ذكره ابن فضال ، وقيل إنّ حواء حملت أول ما حملت فأتاها إبليس في غير صورته فقال لها : يا حواء ما يؤمنك أنْ تكون في بطنك بهيمة ، فقالت لآدم : لقد أتاني آت فأخبرني أنّ الذي في بطني بهيمة ، وإنّي لأجد له ثقلًا ، فلم يزالا في همّ من ذلك ، ثم أتاها فقال : إنْ سألت الله أنْ يجعله خلقًا سويًا مثلك ويسهل عليك خروجه ، أتسميه عبد الحرث ، ولم يذل بها حتى غرّها فسمته عبد الحرث برضاء آدم ، وكان اسم إبليس عند الملائكة الحارث ، وهذا الوجه بعيد تأباه العقول وتنكره ، فإنّ البراهين الساطعة التي لا يصح فيها الاحتمال ولا يتطرق إليها المجاز والاتساع ، قد دلت على عصمة الأنبياء ، فلا يجوز عليهم الشرك والمعاصي وطاعة الشيطان ، فلو لم تعلم تأويل الآية لعلمنا على الجملة أنّ لها وجهًا يطابق دلالة العقل ، فكيف وقد ذكرنا الوجوه الصحيحة في ذلك ، على أنّ الرواية الواردة في ذلك قد طعن العلماء في سندها بما هو مذكور في مواضعه ولا نحتاج إلى إثباته)[٣] .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٢٩٦.
(٢) سورة الأعراف الآية ١٩٠.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٧٨٣.

والطبرسيّ يَرُدُّ الحديث المرفوع والموقوف وخاصة إذا كان ظاهر القرآن بخلافه، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[1]، يقول الطبرسيّ: (اختلف العلماء من العام والخاص في معنى هذه الآية وفي هذا الإخراج والإشهاد على وجوه: أحدها: أنّ الله تعالى أخرج ذرية آدم من صلبه على هيئة الذر فعرضهم على آدم، وقال: إنّي آخذ على ذريتك ميثاقهم أنْ يعبدوني ولا يشركوا بي شيئًا وعليَّ أرزاقهم ثم قال لهم: ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا أنّك ربنا، فقال للملائكة اشهدوا فقالوا: شهدنا، وقيل: إنّ الله تعالى جعلهم فُهماء عقلاء يسمعون خطابه ويفهمونه ثم ردهم إلى صلب آدم، والناس محبوسون بأجمعهم حتى يخرج كل من أخرجه الله في ذلك الوقت وكل من ثبت على الإسلام فهو على الفطرة الأولى، ومن كفر وجحد فقد تغير عن الفطرة الأولى عن جماعة من المفسرين، ورووا في ذلك آثارًا بعضها مرفوعة وبعضها موقوفة يجعلونها تأويلًا للآية، وردّ المحققون هذا التأويل وقالوا: إنّه ممّا يشهد ظاهر القرآن بخلافه، لأنّه تعالى قال: وإذ أخذ ربك من بني آدم ولم يقل من آدم، وقال: من ظهورهم ولم يقل من ظهره، وقال: ذريتهم ولم يقل ذريته، ثم أخبر تعالى بأنّه فعل ذلك لئلا يقولوا إنّهم كانوا عن ذلك غافلين أو يعتذروا بشرك آبائهم وأنّهم نشأوا على دينهم، وهذا يقتضي أنْ يكون لهم آباء مشركون فلا يتناول الظاهر ولد آدم لصلبه، وأيضًا فإنّ هذه الذرية المستخرجة من صُلب آدم لا يخلو إما أنْ جعلهم الله عقلاء أو لم يجعلهم كذلك، فإنْ لم يجعلهم عقلاء فلا يصح أنْ يعرفوا التوحيد وأنْ يفهموا خطاب الله تعالى، وإنْ جعلهم عقلاء وأخذ عليهم الميثاق فيجب أنْ يتذكروا ذلك ولا ينسوه، لأنّ أخذ الميثاق لا يكون حُجّة على المأخوذ عليه إلا أنْ يكون ذاكرًا له فيجب أنْ نتذكر

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٢.

نحن الميثاق ، ولأنّه لا يجوز أنْ ينسى الجمع الكثير والجمُّ الغفير من العقلاء شيئًا كانوا عرفوه وميّزوه حتى لا يذكره واحد منهم وإنْ طال العهد ، ألا ترى أنّ أهل الآخرة يعرفون كثيرًا من أحوال الدنيا حتى يقول أهل الجنة لأهل النار أنْ قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقًا ، ولو جاز أنْ ينسوا ذلك مع هذه الكثرة لجاز أنْ يكون الله (سبحانه وتعالى) قد كلف الخلق فيما مضى ثم أعادهم إمّا ليثيبهم وإمّا ليعاقبهم ونسوا ذلك ، وذلك يؤدى إلى التجاهل وإلى صحة مذهب التناسخيّة)[1] .

وخبر الواحد من الأخبار الضعيفة عند الطبرسيّ ولا يفيد علمًا ولا عملًا ، أي أنّه ليس حجة في الدين من الناحية النظريّة ولا العمليّة ولا يمكن الاعتماد عليه ، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[2] ، قال الطبرسيّ (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) صيغته صيغة الأمر والمراد به المبالغة في الإياس من المغفرة بأنّه لو طلبها طلب المأمور بها أو تركها ترك المنهي عنها لكان ذلك سواء في أنّ الله تعالى لا يفعلها كما قال (سبحانه وتعالى) في موضع آخر ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[3] ،(إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللّهُ لَهُمْ) ، الوجه في تعليق الاستغفار بسبعين مرة المبالغة لا العدد المخصوص ، ويجرى ذلك مجرى قول القائل (لو قلت لي ألف مرة ما قبلت) والمراد أنّى لا أقبل منك ، فكذلك الآية والمراد بذلك فيها نفي الغفران جملة ، وقيل إنّ العرب تبالغ بالسبعة والسبعين ، ولهذا قيل للأسد السبع لأنّهم تأولوا فيه لقوته أنّها ضوعفت له سبع مرات ، وأما ما ورد أنّ النبيّ قال (والله لأزيدنَّ عن السبعين) فإنّه خبر واحد لا يعوَّل

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٧٦٥.

(٢) سورة التوبة الآية ٨٠.

(٣) سورة المنافقون الآية ٦.

عليه ولا يتضمن أنّ النبيّ يستغفر للكفار وذلك غير جائز بالإجماع)[1] .

وعلى هذا الأساس من النظرة إلى أحاديث الآحاد لم يجز الطبرسيّ نسخ الآية بأحاديث الآحاد باعتبار أنّ القرآن متواتر ولا ينسخ المتواتر إلا مثله ، وهو رأي الجمهور حيث أوجبوا أنْ يكون الناسخ للكتاب متواترًا أو مستفيضًا ، ولأنّ القرآن قطعيّ السند فلا ينسخ بعض أحكامه إلا ما يكون قطعيّ السند مثله ، وقد جاء ذلك في تفسيره لقوله : ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[2] يقول الطبرسيّ : (وقد أورد الثعلبيّ في تفسيره بإسناده عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال سألته عن هذه الآية أمنسوخة هي ؟ قال الحكم : قال عليٌّ (لولا أنّ عمر نهى عن المتعة ما زنى إلا شقي ، وبإسناده عن عمران بن الحصين قال : نزلت آية المتعة في كتاب الله ولم تنزل آية بعدها تنسخها ، فأمرنا بها رسول الله وتمتعنا مع رسول الله ومات ولم ينهنا عنها ، فقال بَعْدُ رجل برأيه ما شاء) ، وممّا يمكن التعلق به في هذه المسألة الرواية المشهورة عن عمر بن الخطاب أنّه قال : (متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالًا وأنا أنهي عنهما وأعاقب عليهما) فأخبر بأنّ هذه المتعة كانت على عهد رسول الله وأضاف النهي عنها إلى نفسه لضرب من الرأي ، فلو كان النبيّ نسخها أو نهى عنها أو أباحها في وقت مخصوص دون غيره لأضاف التحريم إليه دون نفسه)[3] .

فهذا موقف الطبرسيّ من أخبار الآحاد التي تُعَدُّ عند الأصوليين من الأدلة الناقصة لاحتمال الخطأ فيها ، إلا أنّ الكثيرين يعدونها حُجّة إذا رواها الثقات ، ويرون الشارع أمر باتّباعها وتصديقها ، فارتفعت بذلك في الاستنباط إلى مستوى

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٨٤.

(٢) سورة النساء الآية ٢٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٥٢، ٥٣.

الدليل القطعيّ، وهو مذهب جمهور الإماميّة[١].

وقد استشهد الطبرسيّ بالحديث القدسيّ وهو يفسر الآيات، غير أنّ ما أورده منه قليل وذلك يرجع إلى قلة هذا النوع من الحديث أصلًا بالقياس إلى الحديث النبويّ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾[٢]، قال الطبرسيّ: (وروى الثعلبيّ بإسناده عن الحسن قال: قال رسول الله لما هبط إبليس قال: وعزتك وجلالتك وعظمتك لا أفارق ابن آدم حتى تفارق روحه جسده، فقال الله سبحانه: وعزتي وعظمتي وجلالي لا أحجب التوبة عن عبدي حتى يغرغر بها)[٣].

ومنهج الطبرسيّ في إيراد الأحاديث يقوم على طرح سلاسل إسنادها وذكر متونها مُكتفيًا بعبارة (قال النبيّ) أو (روي عن النبيّ) أو (روي عنه عليه السلام) وما أشبه ذلك، وقد يذكر الراوي الأخير الذي روي الحديث عن النبيّ كقوله (روي ابن عباس عن النبيّ) وقد صرح في مقدمة تفسيره بأنّه فعل ذلك إيثارًا للتخفيف ولاشتهارها عند أصحاب الحديث[٤].

ولم يخل تفسير الطبرسيّ من الروايات الواردة في فضائل السور رغم ضعفها، وإذا تتبّعنا ما يرويه من أحاديث في فضائل السور وجدناه وقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين من الاغترار بما جاء من الأحاديث في فضائل السور مسندًا إلى أُبيّ وغيره ومرفوعًا إلى رسول الله، فهي أحاديث موضوعة باتفاق أهل العلم[٥].

(١) انظر (المعالم الجديدة في الأصول) محمد باقر الصدر ص ١٠٩، ١١٠، (الأصول العامة للفقه المقارن) للحكيم ص ٢٤٣.

(٢) سورة النساء الآية ١٧.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٧.

(٤) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٥.

(٥) انظر (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص ٧٦، (التفسير والمفسرون) للذهبيّ جـ٢ ص ١٣١.

وقد أكثر الطبرسيّ من ذكر الموضوعات خصوصًا ما وضعه الشيعة ونسبوه إلى النبيّ وأهل بيته مما يشهد لمعتقدهم ويدل على تشيعهم، فلم يكن موفّقًا فيما يروي من الأحاديث.

❁ ❁ ❁

المأثور عن الصحابة والتابعين في (مجمع البيان):

والطبرسيّ يقف من المأثور عن الصحابة والتابعين موقف المختار الذي لا يُقيّده في اختياره إلا القيد العلميّ المبني على الأدلة، ولكنّه اختيار لا يخرج في الحقيقة عن إطار هذا المأثور لأنّه كثير الاعتداد به، وكل ما خالفه من أقوال المفسرين المتأخرين لا اعتباره له عنده، وقد اتضح ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[1]، فلم يرتض الطبرسيّ مثلًا قول أبي علي الجُبّائيّ وأبي القاسم البَلخيّ وأكثر المعتزلة حيث جعلوا الظلم الوارد في هذه الآية عامًا يدخل فيه كل كبيرة تحبط ثواب الطاعة، ولم يخصُّوه بالشرك الذي دلَّت على إرادته في الآية روايات جمع من الصحابة والتابعين كابن عباس وابن مسعود وأُبيّ بن كعب وسلمان الفارسي وحذيفة بن اليمان وسعيد ابن المسيب وقتادة ومجاهد، بل ردَّ قول هؤلاء المفسرين من المعتزلة مبيّنًا أن الذي ذكروه خلاف قول المفسرين من الصحابة والتابعين[2].

وهذا موقف جديد في تفاسير الإماميّة، حيث لم نجد أحدًا من مُفسّريهم يجعل لأقوال الصحابة والتابعين مثل هذه القوة والاعتبار، هذا إذا ما اتفقوا في التأويل أو تقاربت أقوالهم، أما إذا ما اختلفوا فإنّ الطبرسيّ يوازن بين أقوالهم ويرجّح بعضها على بعض ببيّنات وأدلة علمية متنوعة أهمها:

---

(١) سورة الأنعام الآية ٨٢.

(٢) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٥٠٦.

- موافقته لعموم اللفظ ما دام الدليل على التخصيص معدوما :

فهو من الأُسس التي سلكها الطبرسيّ في اختيار المأثور وترجيح بعضه على بعض مادام ذلك الوجه الذي يفيد العموم يمكن أنْ تنضوي تحته بقية الوجوه المخصصة للمعنى ، وهذا كثير في تفسيره ومنه ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون) قيل فيه أقوال : أحدها : أنّه أراد أعلم سركم وعلانيتكم ، وذكر ذلك تنبيهًا لهم على ما يحيلهم عليه من الاستدلال ، لأنّ الأصول الأول التي يستدل بها إنّما تُذكر على وجه التنبيه ليستخرج بها غيرها فيستدل بعلمه الغيب على أنّه خلق عباده على ما خلقهم عليه للاستصلاح في التكليف وما توجبه الحكمة ، وثانيها : أنّه أراد أعلم (ما تبدون) من قولكم أتجعل فيها من يفسد فيها ، (وما كنتم تكتمون) من إضمار إبليس المعصية والمخالفة ، قال عليّ بن عيسى : وهذا ليس بالوجه لأنّ الخطاب للملائكة وليس إبليس منهم ، ولأنّه عام فلا يخصص إلا بدليل ، وجوابه أنّ إبليس لما دخل معهم في الأمر بالسجود جاز أنْ يذكر في جملتهم ، وقد رويت روايات تؤيد هذا القول ، وثالثها : أنّ الله تعالى لما خلق آدم مرت به الملائكة قبل أنْ ينفخ فيه الروح ولم تكن رأت مثله ، فقالوا : لن يخلق الله خلقًا إلا كنا أكرم منه وأفضل عنده ، فهذا ما أخفوه وكتموه ، وأما ما أبدوه فقولهم (أتجعل فيها من يفسد فيها) ، والأول أقوى لأنّه أعم)[٢] .

وعناية الطبرسيّ بتعميم المعنى تجعله يضم كل ما أُثر فيها من أقوال على أنّه يحتمله المعنى ولا تنافى بينه ، وذلك إذا لم يكن هناك ما يدعو إلى تخصيص المعنى

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٣.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٨٥.

بوجه من الوجوه دون الآخر، وكأنّه يُلمّح بذلك إلى بلاغة القرآن في إيراد المعاني العديدة في عبارة موجزة، وهي خاصية عرفتها العربية في بلاغتها، وقد جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[1]، فالطبرسيّ يضم ما أُثر عن أهل البيت إلى ما أُثر عن بعض التابعين ويربطهما برباط معنوي واحد فيقول: (هؤلاء الذين يستدلون على توحيد الله بخلقه السماوات والأرض هم الذين يذكرون الله قائمين وقاعدين ومضطجعين أي من سائر الأحوال، لأنّ أحوال المكلفين لا تخلو من هذه الأحوال الثلاثة، وقد أُمروا بذكر الله تعالى في جميعها، وقيل معناه: يُصلُّون لله على قدر إمكانهم في صحتهم وسقمهم، فالصحيح يُصلّى قائمًا والسقيم يُصلّى جالسًا وعلى جنبه أي مضطجعًا، فسمّى الصلاة ذِكْرًا، رواه علي بن إبراهيم في تفسيره، ولا تنافي بين التفسيرين لأنّه غير مُمتنع وصفهم بالذكر في هذه الأحوال وهم في الصلاة وهو قول ابن جريح وقتادة)[2].

❁ ❁ ❁

- **اللغة:**

فاللغة بيّنة أُخرى لدى الطبرسيّ في تبيان قوة المنقول أو ضعفه، وبالتالي قبوله أو ردّه، فما وافق المفهوم اللغويّ للفظة القرآنيّة عند الإطلاق والتبادر من أقوال الصحابة والتابعين هو الأقوى عنده، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾[3]، قال

(١) سورة آل عمران الآية ١٩١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٩١٠.

(٣) سورة البقرة الآية ١٢٥.

الطبرسيّ : (للطائفين والعاكفين) أكثر المفسرين على أنّ الطائفين هم الدائرون حول البيت والعاكفين هم المجاورون للبيت ، وقال سعيد بن جبير إنّ الطائفين هم الطارئون على مكة من الآفاق والعاكفين هم المقيمون فيها ، وقال ابن عباس : العاكفون المُصلُّون ، والأول أصحّ لأنّه المفهوم من إطلاق اللفظ ، وقال عطاء : إذا طاف فهو من الطائفين وإذا جلس فهو من العاكفين وإذا صلى فهو من الركع السجود)[1] .

فقد وافق الطبرسيّ الرأي الأول في تفسير لفظة (العاكفين) إذ رآه الأقوى من بقية الأقوال التي أُثرت في تفسيرها ، وحجة الطبرسيّ في هذا الترجيح : أنّه المفهوم من إطلاق هذه اللفظة ، قال الطبرسيّ في اللغة : (والعاكف : المقيم على الشيء الملازم له ، وعكف يعكف عكفًا وعكوفًا ... والعاكف : المعتكف في المسجد وقلَّ ما يقولون : عكف ، وإنّما يقولون : اعتكف)[2] .

❁ ❁ ❁

- سبب النزول :

وسبب النزول هو قرينة أخرى على صحة المنقول أو ضعفه لدى الطبرسيّ ، وقد عُنيَ الطبرسيّ بما روي عن النبّي والصحابة والتابعين في سبب النزول عناية واضحة ، فجعل لها بابًا سمَّاه (النزول) وسماه في بعض المواضع (القصة) ، وقد جعل البحث في الأركان الثلاثة للنزول (سبب النزول ومكانه وزمانه) عونًا له في الكشف عن معاني الآيات ، إذ أنّ النزول قرينة على المعنى من الخارج ، وهو يعتمد على المنقول في أسباب النزول ولا يجد بديلًا عنه ، لأنّ هذه الأسباب حوادث لابست نزول الآية ، فهي إذًا تاريخ لا دخل فيها للعقل وإنّما طريق العلم بها النقل وحده ، ويبدو أن الطبرسيّ مُلِمٌّ إلمامًا حسنًا بالمنقول في هذا الباب ، حيث نقل

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٨٥.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٨٢.

الإجماع على سبب النزول في كثير من المواضع في تفسيره، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]، قال الطبرسيّ في النزول: (ولا خلاف بين المفسرين أنّها نزلت في المنافقين وهم: عبد الله بن أُبيّ ابن سلول وجدّ بن قيس ومعتب بن قشير وأصحابهم من أهل المدينة وأكثرهم من اليهود)[2].

ومنهج الطبرسيّ في الموازنة بين المنقول في أسباب النزول قريب من منهجه في الموازنة بين المنقول في التأويل، فهو يحتكم إلى النصّ القرآنيّ لامحًا سياق الآيات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[3]، قال الطبرسيّ في النزول: (روى عن ابن مسعود وابن عباس أنّ الله تعالى لمّا ضرب المثلين قبل هذه الآية للمنافقين، يعني قوله (مثلهم كمثل الذي استوقد نارًا) وقوله (أو كصيّب من السماء) قال المنافقون: الله أعلى وأجلّ من أنْ يضرب هذه الأمثال فأنزل الله تعالى هذه الآية، وروى عن قتادة والحسن: لمّا ضرب المثل بالذباب والعنكبوت تكلّم فيه قوم من المشركين وعابوا ذكره فأنزل الله هذه الآية ...) وقال الطبرسيّ في المعنى: (إن الله لا يستحي) أي لا يدع وقيل: لا يمتنع لأنّ أحدنا إذا استحي من شيء تركه وامتنع منه، ومعناه: أنّ الله لا يدع ضرب المثل بالأشياء الحقيرة لحقارتها إذا رأى الصلاح في ضرب المثل بها، وأصل الاستحياء الانقباض عن الشيء والامتناع منه خوفًا من مواقعة القبيح، (ما بعوضة فما فوقها) أي ما هو أعظم منها عن قتادة، وقيل فما فوقها في الصغر والقلة، لأنّ الغرض هاهنا الصغر، وقال الربيع بن أنس: إنّ البعوضة تحيى ما جاعت فإذا سمنت ماتت، فكذلك القوم الذين ضُرِبَ لهم هذا المثل إذا امتلأوا من الدنيا

---

(١) سورة البقرة الآية ٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٣٢.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٦.

ريًّا أخذهم الله عن ذلك)[١] . ثم يقول الطبرسيّ بعد ذلك : (وكل هذه الأقوال حسنة وأحسنها قول ابن عباس لأنّه يليق بما تقدَّم) ، فجعل الطبرسيّ السياق قرينة على رُجحان المنقول عن ابن عباس في نزول الآية ، ونلاحظ أنّه جعل نزول الآية متناولًا لأمرين : أحدهما : سبب نزولها وهو الذي حكاه عن ابن مسعود وابن عباس ، والآخر : المراد منها وهو الذي حكاه عن قتادة والربيع ، وهذا متعارف عليه بين المفسرين[٢] .

والطبرسيّ لا يقصر معنى الآية على سبب نزولها بل هو يأخذ بالقاعدة العامة التي أقرّها المحققون من الأصوليين والمفسرين وهي أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[٣] ، ومعنى ذلك أنّ الآية التي نزلت على سبب لا تنحصر في الأفراد الذين نزلت فيهم ، بل تتجاوزهم إلى كل من ينطبق عليهم حكمها ويتناولهم مضمونها مهما تباعدت أمصارهم وتغايرت أعصارهم ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَمَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَـٰشِعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[٤] ، حيث أورد الطبرسيّ أقوالًا متباينة في سبب نزولها عن عدد من الصحابة والتابعين ، فمنهم من قال : نزلت في النجاشيّ حين بلغ النبّي موته فاستغفر له وصلّى عليه ، ومنهم من قال : نزلت في رجل من أهل نجران من بني الحرث بن كعب واثنين وثلاثين من أرض الحبشة وثمانية من الروم كانوا على دين عيسي فآمنوا بالنبّي ، ومنهم من قال : نزلت في جماعة من اليهود كانوا أسلموا منهم عبد الله بن سلام ومن معه ، وقيل : نزلت في مؤمني أهل الكتاب كلهم لأنّ الآية قد تنزل على سبب وتكون عامة في كل ما

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦٥.
(٢) انظر (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص ٤٨.
(٣) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ١ ص ٢٩.
(٤) سورة آل عمران الآية ١٩٩.

يتناوله[١] .

وإذا حدث خلاف في سبب نزول آيات الأحكام ولم يكن ذلك قادحًا بسلامة التأويل بيَّن الطبرسيّ الحكم الشرعيّ العام الذي تضمنته الآية ، وجوَّز في سبب نزولها كل ما قيل من غير أنْ يقطع بواحد منها ، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾[٢] ، حيث ذكر الطبرسيّ أقوالًا مُتباينة عن بعض الصحابة والتابعين كالسُدّي وابن عباس وقتادة ، والواقديّ ومحمد بن إسحاق روياه عن ابن عمر وابن مسعود ، وكسعيد بن جبير وابن زيد ، والطبرسيّ يقرر أنّ كل واحدة من هذه الأسباب يجوز أنْ يكون صحيحًا ، ولا يقطع بواحد بعينه ، والذي يُستفاد من ذلك أنّ من أظهر الشهادتين لا يجوز لمؤمن أنْ يقدم على قتله ، ولا إذا أظهر ما يقوم مقامها من تحية الإسلام[٣] .

وعُنِيَ الطبرسيّ بمكان النزول عنايته بسبب النزول سواء تعلَّق بالسورة كلها أم بآية منها ، فكان يورد المنقول فيه في صدور السور قبل أنْ يشرع بتفسيرها ، كقوله في سورة المائدة : (هي مدنية في قول ابن عباس ومجاهد ، وقال جعفر بن مبشر والشعبيّ هي مدنية كلها إلا قوله (اليوم أكملت لكم دينكم) فإنّه نزل والنبّي واقف على راحلته في حجة الوداع)[٤] . وقوله في سورة يوسف : (مكية وقال المعدل عن ابن عباس غير أربع آيات نزلن بالمدينة ثلاث من أولها والرابعة (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين)[٥] .

---

(١) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٩١٧.

(٢) سورة النساء الآية ٩٤.

(٣) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٤٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٢٣١.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٣١٥.

والطبرسيّ يعزو القول المأثور في النزول إلى قائله من الصحابة والتابعين غالبًا ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[١] ، حيث قال : (هذا آخر آية نزلت من القرآن ، وقال جبرائيل ضعها في رأس الثمانين والمأتين من البقرة عن ابن عباس والسُدّيّ)[٢] . وقد لا يعزو الطبرسيّ القول المأثور في النزول إلى مصدره بل يكتفي بعبارة (وروى) أو (قيل) كقوله في سورة النساء : (هي مدنية كلها ، وقيل : إنّها مدنية إلا قوله (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) وقوله (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة) إلى آخرها فإنّ الآيتين نزلتا بمكة)[٣] .

❁ ❁ ❁

المُبهمات القرآنية :

عُنيَ الطبرسيّ بالمنقول في بيان المبهمات القرآنية[٤] ، وهو يورد الأقوال المختلفة التي وردت في تبيينها ، وكثيرًا ما نراه يعرضها أمامنا دون أنْ يفصل بينها بقول فيه ترجيح أو تضعيف لبعضها ، وإنّما يقف منها موقفًا حياديًا خالصًا ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾[٥] ، حيث قال الطبرسيّ : (وأما ذو الكفل فاختلف فيه ، فقيل : إنّه كان رجلًا صالحًا ولم يكن نبيًا ، ولكنّه تكفل لنبيّ بصوم النهار وقيام الليل وأنْ لا يغضب ويعمل بالحق فوفي بذلك فشكر الله ذلك له عن أبي موسى الأشعريّ وقتادة

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٨١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٦٧٦.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣.

(٤) ويراد بها في الاصطلاح : أسماء الأشخاص والأشياء التي وردت مبهمة في القرآن من غير تبيين لماهيتها وهى كثيرة ، منها قربان ابني آدم ما نوعه ؟ وبعض بقرة بنى إسرائيل ما هو ؟ والذي مر على قرية من هو ؟ وطيور إبراهيم الأربعة ما نوعها ؟ وقد ألف فيه السيوطيّ وغيره .

(٥) سورة الأنبياء الآية ٨٥.

ومجاهد، وقيل: هو نبيّ اسمه ذو الكفل عن الحسن، ولم يقص الله خبره مُفصَّلًا، وقيل هو إلياس عن ابن عباس، وقيل كان نبيًّا وسمى ذا الكفل بمعنى أنّه ذو الضِعف فله ضِعف ثواب غيره ممّن هو في زمانه لشرف عمله عن الجُبّائيّ، وقيل هو اليسع ابن خطوب الذي كان مع إلياس وليس اليسع الذي ذكره الله في القرآن، تكفل لملك جبار إنْ هو تاب دخل الجنة، ودفع إليه كتابًا بذلك فتاب الملك وكان اسمه كنعان فسُمّيَ ذا الكفل والكفل في اللغة هو الخط)[1].

فالطبرسيّ قد بيّن أنّ الأقوال تباينت في ماهية ذي الكفل على أقوال، ولم يفصل الطبرسيّ بين هذه الأقوال مع أنّ ذلك ممكن إذا ما لوحظ سياق الآية والآيات التي تقدَّمتها، فقد ذُكر ذو الكفل في سياق واحد مع من ذكر من الأنبياء في السورة وهم إبراهيم ولوط واسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذو النون وزكريا ويحيى - عليهم السلام[2]، وقد اطرد في القرآن ذكر الأنبياء مع الأنبياء فلا داعي لإفراد ذي الكفل وعدّه ليس من بينهم وتسمية السورة بالأنبياء يعضّد ذلك، والقول بأنّ التسمية جرت على الغالب يحتاج إلى دليل.

على أنّ موقف الطبرسيّ من المنقول في المُبهمات القرآنيّة يتّسم بالعِلْميّة في عدة مواضع من تفسيره، حيث نراه يلتزم بدلالة النص القرآنيّ ويقف حيث يقف ولا يتعداه إلى ترجيح ما لا مُرجّحَ له، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ وَءَالُ هَٰرُونَ تَحْمِلُهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[3]، حيث قال الطبرسيّ: (واختلف في السكينة فقيل: إنّ السكينة التي كانت فيه ريح هفافة من الجنة لها وجه كوجه

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٩٥.

(٢) سورة الأنبياء من الآية ٥١ وحتى الآية ٨٩.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٤٨.

الإنسان عن عليّ ، وقيل : كان لها جناحان ورأس كرأس الهرّة من الزبرجد والزمرد عن مجاهد وروى ذلك في أخبارنا وقيل : كان فيه آية يسكنون إليها عن عطاء ، وقيل : روح من الله يكلمهم بالبيان عند وقوع الاختلاف عن وهب ، (وبقية مما ترك آل موسى وآل هارون) قيل : إنّها عصا موسى ورصاص الألواح عن ابن عباس وقتادة والسُدّيّ ، وهو المرويّ عن أبي جعفر الصادق ، وقيل : هي التوراة وشيء من ثياب موسى عن الحسن ، وقيل : كان فيه أيضًا لوحان من التوراة وقفيز من المنّ الذي كان ينزل عليهم ونعلا موسى وعمامة هارون وعصاه ، هذه أقوال أهل التفسير في السكينة والبقية ، والظاهر أنّ السكينة أَمَنَةَ وطمأنينة جعلها الله فيه ليسكن إليه بنو إسرائيل ، والبقية جائز أنْ يكون بقية من العلم أو شيء من علامات الأنبياء ، وجائز أنْ يتضمنها جميعًا)[1] .

فالطبرسيّ لم يرمن الصحيح أنْ يُخصصَّ (السكينة) و(البقية) بواحد منها ، بل رأى أنْ يحملها على مفهومها اللغويّ العام المحتمل لجميع ما ذكروه ، وهو منهج سليم في تفسير مثل هذه الألفاظ التي عُرفت بالمبهمات ، لانتشار الإسرائيليات في كثير مما ورد في تفسيرها ، فالأولى أنْ نقف عند النص القرآني محتكمين إليه ما دمنا لا نملك الدليل على المراد منها .

❁ ❁ ❁

النسخ :

عُنِيَ الطبرسيّ بالمنقول في نسخ القرآن عنايته بالمنقول في التفسير والنزول والمبهمات ، فأورد الكثير من الروايات المأثورة عن الصحابة والتابعين في نسخ بعض الآيات لبعض ، فهو ممّن يرى جواز النسخ في الشريعة ويعتقد بوقوعه يقول الطبرسيّ : (وأولى ما يُحَدُّ به النسخ أنْ يُقال هو كل دليل شرعيّ دلَّ على أنّ مثل

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦١٤.

الحكم الثابت بالنصّ الأول غير ثابت في المستقبل على وجه لولاه لكان ثابتًا بالنصّ الأول مع تراخيه عنه ، والنسخ في القرآن على ضروب : منها أنْ يُرفع حكم الآية وتلاوتها كما روى عن أبي بكر أنّه قال : كنا نقرأ (لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم) ، ومنها أنْ تُثبت الآية في الخط ويُرفع حكمها كقوله (وإنْ فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم) الآية ، فهذه ثابتة اللفظ في الخط مرتفعة الحكم ، ومنها ما يرتفع اللفظ ويثبت الحكم كآية الرجم فقد قيل : أنّها كانت منزلة فرفع لفظها ، وقد جاءت أخبار كثيرة بأنّ أشياء كانت في القرآن فنسخ تلاوتها ، فمنها ما روي عن أبي موسى أنّهم كانوا يقرأون (لو أن لابن آدم واديين من مال لابتغى إليها ثالثًا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب) ثم رُفع ، وعن أنس أنّ السبعين من الأنصار الذين قتلوا ببئر معونة قرأنا فيهم كتابًا (بلّغوا عنا قومنا أنّا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا) ثم إنّ ذلك رفُع)[1] .

وقد استدل الطبرسيّ على النسخ بأدلة متنوعة ، منها الأدلة القرآنية كقوله تعالى : « مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا (ننسأها)[2] نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللّهَ عَلَىَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ »[3] .

وقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِۚ﴾[4] ، ومنها أدلّة نقليّة رويت عن بعض الصحابة والتابعين كأبي بكر الصديق وأبي موسى الأشعريّ وأنس تُفيد وقوع النسخ في القرآن وعللّ الطبرسيّ النسخ بتغيير المصلحة فقال : (وهو ما يجوز أنْ يُنسخ من الأوامر والنواهي

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٦.

(٢) بفتح النون والسين وإثبات الهمزة وهى من النسأ وهو التأخير ومنه قولهم أنسأ الله أجلك ونسأ في أجلك . وهى قراءة ابن كثير وأبي عمرو .

(٣) سورة البقرة الآية ١٠٦.

(٤) سورة البقرة الآية ١٤٣.

الموقوفة على المصلحة وفي الأوقات التي يكون ذلك فيها أصلح)[1].

وعدَّ الطبرسيّ إجماع الأمة حُجّة على قوة المأثور في النسخ أو ضعفه، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ﴾[2]، حيث قال الطبرسيّ: (والآية تدل على وجوب الجهاد مع رسول الله وحظر التخلف عنه، وقد اختلف في ذلك فقيل: المراد بذلك جميع من دعاه النبيّ إلى الجهاد وهو الصحيح، وقيل المراد به أهل المدينة ومن حولها من الأعراب، ثم اختلف فيه من وجه أخير فقيل: إنّه خاص في النبيّ، ليس لأحد أنْ يتخلف عنه في الجهاد إلا لعذر، فأما غيره من الأئمّة فيجوز التخلف عنه عن قتادة، وقيل: إنّ ذلك لأول هذه الأمة وآخرها من المجاهدين في سبيل الله عن الأوزاعيّ، وقيل: إنّ ذلك كان في ابتداء الإسلام وفي أهله قلة، فأما الآن وقد كثر الإسلام وأهله فإنّه منسوخ بقوله (وما كان المؤمنون لينفروا كافة) الآية عن ابن زيد، وهذا هو الأقوى لأنّه لا خلاف أنّ الجهاد من فروض الكفايات فلو لزم لصار من فروض الأعيان)[3]. فالطبرسيّ رجَّحَ قول عبد الرحمن ابن زيد ين أسلم مستندًا في هذا الترجيح إلى إجماع الأمة أن حكم الجهاد فرض كفاية لا فرض عين.

والطبرسيّ يقف من نسخ الآيات موقف العالم المُحقق، فهو لا يُسرف في القول به بل قد يستبعده بأدلّة عِلْميّة، وقد جعل التاريخ عنصرًا هامًا في جواز نسخ الآيات أو عدمه، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾[4]، قال الطبرسيّ: (وقال سعيد بن المسيّب الآية

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٧.

(٢) سورة التوبة الآية ١٢٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ١٢٤.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٤١.

منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ وعندنا أنّها مخصوصة بتلك الآية إنْ نزلتا معًا، وإنْ كانت تلك متأخرة فمنسوخة، لأنّ عندنا لا تجب المتعة إلا للمطلقة التي لم يدخل بها ولم يُفرض لها مهر، فأمّا المدخول بها فلها مهر مثلها إنْ لم يسم لها مهر، وإن سُمي لها مهر فما سمي لها، و غير المدخول بها المفروض مهرها لها نصف المهر، ولا متعة في هذه الأحوال، وبه قال الحسن فلابُدّ من تخصيص هذه الآية)[١]. فالطبرسيّ قيّدّ النسخ بتأخر الآية الثانية عن الأولى في النزول، وهذا صحيح لأنّ تدرّج الأحكام الشرعيّة وتطوّرها لا يتحقق حين تنزل الآيتان المتناسختان معًا، فلابُدّ من التراخي بينهما لتحقيق هذا الهدف، وقد صرح السيوطيّ بأنّ التاريخ بيّنةٌ هامة في إثبات نسخ الآية بعد النقل الصريح عن النبيّ والصحابة لُيعرَف المتقدم منها والمتأخر)[٢].

والطبرسيّ يطالب دائمًا بالدليل على النسخ، ويرى أنّه متى احتملت بعض نصوص القرآن النسخ لم يجز أنْ يقال هو منسوخ إلا بدليل، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (واختلفوا في هذه النفقة فقال الحسن المراد به نفقة التطوع على من لا يجوز وضع الزكاة عنده، والزكاة لمن يجوز وضع الزكاة عنده، فهي عامة في الزكاة المفروضة وفي التطوع، وقال السُّدّي: الآية واردة في الزكاة ثم ببيان مصارف الزكاة، والأول أظهر لأنّه لا دليل على نسخها)[٤].

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٠٣.

(٢) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص ٢٤.

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٤٨.

وعند الطبرسيّ لا يجوز أنْ تنسخ الآية أخرى إلا إذا كان بينهما تناف في الحكم وإلا فلا نسخ ، وهو ما أشار إليه بعض العلماء وسماه (اختلاف التضاد) وبيَّن أنّه في الأمر والنهي من الناسخ والمنسوخ[١] ، وعند الطبرسيّ أنّ الأخبار التي لا تتضمن معنى الأمر والنهي والإباحة لا يجوز نسخها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (وقال الربيع : إنّ الآية منسوخة بقوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ لأنّه حُكْمٌ من الله والنسخ جائز في الأحكام كما جاز في الأوامر والنواهي ، وإنّما يمتنع النسخ في الأخبار بأنْ يقول كان كذا ثم يقول لم يكن أو يقول في المستقبل لا يكون كذا ثم يقول : يكون كذا ، وهذا لا يصح لأنّ قوله (اعتدنا) وارد مورد الخبر ، فلا يجوز النسخ فيه كما لا يجوز في سائر الأخبار)[٣] .

فالطبرسيّ ضعَّف رأي الربيع بن أنس بأنّ الآية منسوخة لأنّ النسخ لا يدخل في الخبر الذي يجري هذا المجرى وهذا ما عليه المحققون[٤] .

والواضح أنّ تعامل الطبرسيّ مع المنقول في نسخ الآيات لم يسلم من بعض الهفوات ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ

(١) انظر (تأويل مُشكل القرآن) لابن قتيبة ص ٤٠.

(٢) سورة النساء الآية ١٨.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ٣٨.

(٤) وبه صرح السيوطيّ فقال : (ولا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي ولو بلفظ الخبر ، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب فلا يدخله النسخ) ثم قال : (وإذا عرفت ذلك عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيرًا من آيات الأخبار) (الإتقان في علوم القرآن) جـ٢ ص ٢١.

﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[١]، قال الطبرسيّ: (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) اختلف فيه من وجه آخر فقيل هو عام في المؤمن والكافر على ما روي عن الباقر عليه السلام، وقيل: هو خاص في المؤمن، واختلف من قال إنّه عام فقال ابن عباس وقتادة: إنّه منسوخ بآية السيف وبقوله – عليه السلام – (قاتلوهم حتى يقولوا لا إله إلا الله أو يقروا بالجزية)، وقد روي ذلك أيضًا عن الصادق عليه السلام، وقال الأكثرون إنّها ليست منسوخة لأنّه يمكن قتالهم مع حسن القول في دعائهم إلى الإيمان كما قال الله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٢] وقال في آية أخرى ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[٣][٤].

والحقيقة أنّ هذه العبارة لا تحتمل النسخ أصلًا، لأنّها من الأخبار التي وردتعن أحوال الأديان السابقة، والحديث من أوله إلى آخره عن بني إسرائيل، وفيه أخبار عن أنّهم أُمروا بأنْ يقولوا للناس حُسنًا، فكيف يدخله النسخ؟ وما روي عن ابن عباس وقتادة – إنْ صح عنهما – يجعل الخطاب بعبارة (وقولوا للناس حُسْنًا) موجهًا إلى المسلمين لا لبني إسرائيل، وليس هذا الرأي بسديد لأنّ فيه تمزيقًا للسياق الذي يُشعر أنّ الخطاب كُلّه لبني إسرائيل، ويدل عليه تمام الآية وهو قوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ لأنّ الميثاق لما كان قد أخذ منهم بدليل سور الآية، فالتولي والإعراض عن العمل به كان منهم أيضًا.

❁ ❁ ❁

(١) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٢) سورة النحل الآية ١٢٥.

(٣) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٩٨ – ٢٩٩.

المأثور عن الأئمة في (مجمع البيان):

عُنِيَ الطبرسيّ بالنقل عن الأئمة في تفسيره عناية واضحة، فكان يُتْبع الرواية عن الصحابة والتابعين غالبًا بالرواية عن الأئمّة، وذلك في مواضع كثيرة في التفسير والنزول والنسخ والمبهمات، واعتمد الطبرسيّ في إيراد ذلك على المؤلفات الشيعيّة السابقة له كتفسير أبي الجارود وتفسير القُمّيّ وتفسير العياشيّ وتفسير الطوسيّ.

وأكثر الروايات التي ذكرها الطبرسيّ منقولة عن أبي جعفر محمد الباقر وأبي عبد الله جعفر الصادق، وقد روى عنهما في التفسير الكثير من مفسري الإماميّة ثم تليها الروايات المأثورة عن عليّ بن.أبي طالب.

وهناك روايات قليلة منقولة عن عليّ بن الحسين وعليّ بن موسى الرضا وزيد بن علي، ولم نجد في تفسير الطبرسيّ روايات عن بقية الأئمّة الاثني عشرية.

وأورد الطبرسيّ روايات عن محمد بن الحنفيّة، ولكن الملاحظ بصفة عامة أنّ ما أورده الطبرسيّ عن هؤلاء الأئمّة قليل بالإضافة إلى ما أورده عن الصحابة والتابعين وجُلُّهم من أهل السُّنّة وهذا أمر طبيعي، فلا شك أنّ المأثور عن الصحابة والتابعين أكثر مما أثر عن أهل البيت بكثير.

ولم يختلف منهج الطبرسيّ في إيراد ما روى عن الأئمّة عن منهجه في إيراد ما روى عن الصحابة والتابعين، فهو يطرح أسانيد الروايات ويكتفي بمتونها.

ونلاحظ أنّ الطبرسيّ قام بعملية تنسيق للمنقول عن الأئمة، حيث يجمع المتناظر منه فإذا اتفق منهم اثنان أو أكثر في تفسير الآية بيّن ذلك مراعيًا الترتيب الزمنيّ فيقول مثلًا: (وروى عن عليّ وأبي جعفر) أو (وهو المروي عن عليّ وعن عليّ بن الحسين.

والغالب أنْ يُشير إلى المنقول عن محمد الباقر وابنه جعفر الصادق فيقول (وروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله) أو (وهو المروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله).

وقد لا يصرح الطبرسيّ بأسماء من اتفقت رواياتهم من الأئمّة في تفسير الآيات ، بل يكتفي ببيان ما يدل على ذلك فيقول (وروي عن أئمّتنا) أو (وروي في أخبارنا) أو (وعليه تدل أخبارنا) أو (وهو الظاهر في رواياتنا) ونحو ذلك .

ونادرًا ما يذكر الطبرسيّ الرواة الذين نقلوا التفسير عن الأئمّة ، فلم نره يذكر منهم إلا راويين هما جابر بن يزيد الجعفيّ (المتوفى سنة ١٢٨ هـ) وأبو الجارود منذر بن زياد العبديّ الذي عاش في القرن الثاني الهجريّ ، وكلاهما يروى عن محمد الباقر .

والطبرسيّ لم يذكر من جابر إلا اسمه فقط غالبًا دون ذكر اسم أبيه ولقبه ، مع أنّ هناك جابرًا آخر يروى عن محمد الباقر وهو جابر بن أرقم ، فكان الطبرسيّ إذا أطلق اسم جابر وحده لم يرد غير جابر الجعفيّ لشهرته بين رواة الإماميّة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[1] ، قال الطبرسيّ : (وثانيها : إنّ معناه ليس البر بأنْ تأتوا البيوت من غير جهاتها ، وينبغي أنْ تأتوا الأمور من جهاتها ، وهو المروي عن جابر عن أبي جعفر)[2] .

وإذا تباينت مضامين الروايات التي يوردها الطبرسيّ عن الأئمّة نصّ على ذلك وبيّن مضمون كل رواية سواء كان هذا التباين فيما يروى عن الإمام الواحد أو عن إمام وإمام ، وله في التعامل مع هذا النوع من الروايات أسلوبان : إمّا أنْ يُرجّحَ بعضها على بعض أو يتركها من دون ترجيح حين يرى أنّ الآية مُحتملة لذلك كله ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[3] ، قال الطبرسيّ : (قل العفو) فيه أقوال : ... وثانيها : أنّ العفو الوسط من غير إسراف ولا

---

(١) سورة البقرة الآية ١٨٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٠٩.

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٩.

إقتار عن الحسن وعطا وهو المروي عن أبي عبد الله ، وثالثها : أنّ العفو ما فضل عن قوت السّنّة عن أبي جعفر الباقر ، قال ونُسخ ذلك بآية الزكاة)[1] .

ونلاحظ أنّ الطبرسيّ كثيرًا ما يورد المنقول عن الأئمّة في خاتمة المنقول عن غيرهم سواء اتفقا في المضمون أم اختلفا ، فيشعرنا أنّ من أقوال الأئمّة ما يوافق أقوال الصحابة أو التابعين ، كأنّما يريد أنْ يُبيّن أنّ ما أُثر عن هؤلاء الأئمّة لا يخرج عما قاله بعض عُلماء الأُمّة ، وأنّ هؤلاء وهؤلاء كثيرًا ما يكون قولهم سواء ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾[2] ، قال الطبرسيّ : (ومعناه : من كان فقيرًا فليأخذ من مال اليتيم قدر الحاجة والكفاية على جهة القرض ، ثم يرد عليه ما أخذ منه إذا وجد عن سعيد بن جبير ومجاهد وأبي العالية والزهريّ وهو مروي عن الباقر)[3] .

ويُبيّن الطبرسيّ في بعض المواضع أنّ المروي عن الأئمّة قد يوافق ما عليه أكثر المفسرين من الصحابة والتابعين وغيرهم ، كأنّما يوثّق بذلك ما روي عن الأئمّة من تفسير ويدلّل على قوته لأنّ موافقته لرأي الجمهور يعني استناده إلى الحُجّة الأقوى ، فالكثرة عنده من أدلّة الترجيح في كثير من المواضع ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[4] ، قال الطبرسيّ في النزول : (اختلفوا فيمن نزلت هذه الآية ، فقيل : نزلت في مُسيلمة حيث ادّعى النبوّة إلى قوله (ولم يوح إليه شيء) ، وقوله (سأُنزل مثل ما أنزل الله) في عبد الله بن سعد بن أبي السّرح ، فإنّه كان يكتب الوحي للنبيّ ، فكان إذا قال له اكتب (عليمًا حكيمًا) كتب (غفورًا

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٥٨.
(٢) سورة النساء الآية ٦.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٧.
(٤) سورة الأنعام الآية ٩٣.

رحيمًا) ، وإذا قال اكتب (غفورًا رحيمًا) كتب (عليمًا حكيمًا) ، وارتد ولحق بمكة قال إنّي أُنزل مثل ما أنزل الله عن عكرمة وابن عباس ومجاهد والسُّدّيّ ، وإليه ذهب الفرّاء والزجّاج والجُبّائيّ وهو المرويّ عن أبي جعفر)[1] .

وقد يقوم الطبرسيّ بعكس الوضع فيذكر التأويل المنقول عن أحد الأئمّة ثم ما يشابهه أو يخالفه من أقوال مأثورة عن الصحابة والتابعين ، فإذا كانت الرواية مثلًا عن عليّ بن أبي طالب الذي لا شك في أنّه من الصحابة المقدَّمين في علم التفسير - وكان ثمّة رواية أخرى توافقها أو تقاربها مأثورة عن مفسر آخر كابن عباس مثلًا بيَّن قول عليّ ثم قول ابن عباس ثم قول غيره من الصحابة أو التابعين وكأنّه يراعي في ذلك السبق والفضل ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ﴾[2] ، قال الطبرسيّ : (... (وبرق) قيل : إنه مخاريق الملائكة من حديد تضرب السحاب فتنقدح عنه النار عن عليّ أو قيل : إنه سوط من نور يزجر به الملك السحاب عن ابن عباس ، وقيل : هو مصع ملك عن مجاهد والمصاع المجالدة بالسيوف وغيرها)[3] .

وقد يُرجّح الطبرسيّ قول الأئمّة في التفسير لا لكونه مرويًّا عنهم فحسب ، بل لأنّه له ما يعضّده من لغة ونحوها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله : ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ ۖ﴾[4] ، قال الطبرسيّ في اللغة : (والإحصار : المنع ، يُقال للرجل الذي قد منعه الخوف أو المرض عن التصرف قد أُحصر فهو مُحصر ، ويقال للرجل الذي حُبس قد حُصر فهو محصور) وقال

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ الآية ٩٣.

(٢) سورة البقرة الآية ١٩.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٤٩.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٦.

الطبرسيّ في المعنى : (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ) فيه قولان : أحدهما : أنّ معناه منعكم خوف أو عدو أو مرض فامتنعتم لذلك عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وعطا وهو المروي عن أئمّتنا ، والثاني : بمعناه إنْ منعكم حابس قاهر عن مالك بن أنس والأول هو الصحيح)[١] .

ويبدو الطبرسيّ في غاية الموضوعيّة والعِلْميّة حين يعرض المنقول عن الأئمّة على القرآن محتكمًا إليه ، فيقبل منه ما يلائم ظاهر القرآن ويستبعد ما يعارضه ، وهو بهذا يأخذ بأصل من الأصول الصحيحة في التفسير عند المحققين ، وهو أنّ الخبر إذا عارض ظاهر الكتاب طُرح ولم يؤخذ به ، ومعه في هذا أحاديث للنبيّ ذكرها في أول تفسيره وأخبار أخرى رويت عن محمد الباقر وجعفر الصادق ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَـٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (واختلف فيه فقيل هم الأزواج أمرهم الله بإعطاء المهر للمدخول بها كاملًا ولغير المدخول بها على النصف من غير مطالبة منهن ولا مُخاصمة ، لأنّ ما يؤخذ بالمحاكمة لا يُقال له نحلة وهو قول ابن عباس وقتادة وابن جريح واختاره الطبريّ والجُبّائيّ والرُمّانيّ والزجّاج ، وقيل : هُم الأولياء لأنّ الرجل منهم كان إذا تزوج أيمة أخذ صداقها دونها فنهاهم الله عن ذلك عن أبي صالح وهو المرويّ عن الباقر رواه أبو الجارود عنه ، والأول أشبه بالظاهر)[٣] .

فالطبرسيّ رجّح القول الأول مع أنّه خلاف الرواية عن محمد الباقر مُستندًا إلى قرينة السياق وما يدل عليه الظاهر .

وتتضح أيضًا هذه الموضوعية والعِلْميّة عند الطبرسيّ فيما أورده عن الأئمّة في بيان المبهمات القرآنية ، فنراه يلتزم بما قرره من أنّه لا يقطع بشيء ممّا قيل فيها إلا

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥١٧ - ٥١٩.

(٢) سورة النساء الآية ٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٢.

بدليل يوجب العلم، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ﴾(١)، قال الطبرسيّ: (واختلف في أنّه هل كانت عند النبيّ امرأة وهبت نفسها له أم لا، فقيل: إنّه لم يكن عنده امرأة وهبت نفسها له عن ابن عباس ومجاهد، وقيل: بل كانت عنده ميمونة بنت الحارث قد وهبت نفسها للنبيّ بلا مهر في رواية أخرى عن ابن عباس وقتادة، وقيل: هي زينب بنت خُزيمة أم المساكين امرأة من الأنصار عن الشعبّي، وقيل: هي امرأة من بني أسد يقال لها أم شريك بنت جابر عن عليّ بن الحسين والضحَّاك ومُقاتل، وقيل: هي خولة بنت حكيم عن عروة بن الزبير)(٢).

فلم يقطع الطبرسيّ برأي مّما قيل ولم يُرجّح قول عليّ بن الحسين على بقيّة الأقوال لكونه إمامًا له يعتقد بعصمته وحُجّيّة قوله.

وقد نقل الطبرسيّ ما يُعبّر عن بعض عقائد الإماميّة الأساسيّة عن الأئمّة كعصمة الإمام ووجوده في كل زمان وقد سبق أنْ بيّنّا ذلك في مبحث (الطبرسيّ وأصول الإماميّة وعقائدهم التي تفرّدوا بها)، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٞ مِّن رَّبِّهِۦٓۗ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٞۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾(٣)، قال الطبرسيّ: (فيه أقوال ... والرابع: أنّ المراد بالهادي كل داع إلى الحق، وفي رواية أخرى عن ابن عباس قال: لمّا نزلت الآية قال رسول الله: أنا المنذر وعليّ الهادي من بعدي، يا عليّ بك يهتدي المهتدون، وروى الحاكم أبو

---

(١) سورة الأحزاب الآية ٥٠.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٥٧١.

(٣) سورة الرعد الآية ٧.

القاسم الحسكانيّ في كتاب (شواهد التنزيل) بالإسناد عن إبراهيم بن الحكم بن ظهير عن أبيه عن حكم بن جبير عن أبي بردة الأسلميّ قال : دعا رسول الله بالطهور وعنده عليّ بن أبي طالب فأخذ رسول الله بيد علي بعدما تطهر فالزمها بصدره ثم قال : (إنما أنت منذر) ثم ردها إلى صدر عليّ ثم قال (ولكل قوم هاد) ، ثم قال : إنّك منارة الأنام وغاية الهدى وأمير القرى ، وأشهد على ذلك أنك كذلك)[١] .

وكان الأولى أنْ يقف الطبرسيّ من هذه الروايات التي نقلها عن الأئمّة موقفًا عِلْميًّا ، يتناول فيه أسانيدها بالدراسة الناقدة معتمدًا على أصول علم الحديث .

فالطبرسيّ لم يكن موفّقًا فيما يروي من الأحاديث في تفسيره ، فقد أكثر من ذكر الموضوعات خصوصًا ما وضعه الشيعة ونسبوه إلى النبيّ أو إلى أهل البيت مما يشهد لمعتقداتهم ، ولو تتبعنا هذا التفسير وجدنا صاحبه يروى فيه من الأحاديث ما يشهد لمذهبه أو يتصل به ، وهي أخبار نقرؤها ولا نكاد نرى عليها ضياء الحق ولا رواء الصدق ، فلم يكن الطبرسيّ دقيقًا في وصفه لتفسيره بأنّه محجّة للمُحدّث[٢] .

ويتبين لنا ممّا سلف أنّ الطبرسيّ عُنِيَ بالتفسير المنقول عن النبيّ والصحابة والتابعين والأئمّة عناية لم يسبقه إليها أحد من مفسّري الإماميّة المتقدّمين ، سار فيه في نفس الطريق الذي بدأه شيخه الطوسيّ .

❁ ❁ ❁

تفسير القرآن بالقرآن في (مجمع البيان)

يفسر الطبرسيّ القرآن بالقرآن تفسيرًا ظاهريًّا ، وقد وُصِفَ هذا الأسلوب بأنّه أحسن طُرق التفسير[٣] ، والقرآن عند الطبرسيّ كالسورة الواحدة وله وحدة معنويّة شاملة وإنْ تناثرت آياته وتباعدت سوره وأجزاؤه ، فإنّ من الآيات ما تفسرها آيات

(١) سورة الرعد الآية ٧، (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٢) انظر (التفسير والمفسرون) للذهبي جـ٢ ص ١٣١ - ١٣٢.

(٣) انظر (البرهان) للزركشيّ جـ٢ ص ١٧٥.

أخرى وتبيّنها .

وهذا المنهج له أصول في أقوال المسلمين الأوائل ، فقد روي عن عليّ بن أبي طالب أنّه قال في وصف القرآن : (كتاب الله تُبصرون به وتنطقون به وتسمعون به ، وينطق بعضه على بعض ، ويشهد بعضه لبعض)[١] ، وبهذا المعنى جاء قول العلماء (ما أُجمل في مكان فُسّر في موضع آخر ، وما اختصر في مكان بُسِطَ في آخر)[٢] .

ويجد الطبرسيّ في السّنّة النبويّة ما يدعم وجهته هذه في التفسير إذ أورد عن عبد الله بن مسعود أنّ النبيّ فسَّر كلمة (الظلم) الواردة في قوله تعالى :﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾[٣] ، بالشرك مُستدلّاً بقوله تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَـٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[٤] .

والطبرسيّ بذلك يردّ الآية على أخرى ليفسّرها بها ويجعلها قرينة على المعنى الذي يراه في مواضع كثيرة من تفسيره ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ﴾[٥] ، قال الطبرسيّ : (والظاهر أنّ الناس والحجارة وقود النار أي حطبها ، يريد بها أصنامهم المنحوتة من الحجارة كقوله تعالى : ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[٦] ، وقيل : ذكر الحجارة دليل على عظم تلك النار لأنّها لا تأكل الحجارة إلا وهي في غاية الفظاعة والهول)[٧] ، ففسر القرآن بالقرآن .

---

(١) (نهج البلاغة) جـ٢ ص ٢٣.

(٢) (مقدمة في أصول التفسير) لابن تيمية ص ٩٣، (البرهان) للزركشيّ جـ٢ ص ١٧٥.

(٣) سورة الأنعام الآية ٨٢.

(٤) سورة لقمان الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة الآية ٢٤.

(٦) سورة الأنبياء الآية ٩٨.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[١] ، قال الطبرسيّ : (قال قتادة : صُمٌّ : لا يسمعون الحق ، بُكْمٌ لا ينطقون به ، عُمْيٌ لا يبصرونه ، فهم لا يرجعون عن ضلالتهم ولا يتوبون ، وإنّما شبّههم الله بالصُّمّ لأنّهم لم يُحسنوا الإصغاء إلى أدلّة الله تعالى فكأنّهم صُمّ ، وإذا لم يُقرّوا بالله وبرسوله فكأنّهم بُكم ، وإذا لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض فكأنّهم عُمي لمّا لم تصل إليهم منفعة هذه الأعضاء فكأنّهم ليس لهم هذه الأعضاء ....، وفي التنزيل ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾[٢][٣] .

حيث حمل الطبرسيّ الصمم والبكم والعمي على المعنى المجازيّ لا على المعنى الحقيقيّ مُستدلًا بآية أُخرى من القرآن .

والطبرسيّ قد يفسّر الآية بأكثر من آية ، وكأنّما يستقرئ المعنى الواحد من مواضعه المتعددة في القرآن ، فإنْ ورد وجه عن بعض المفسّرين خلاف ما يدل عليه هذا الاستقراء استبعده وردَّه ، ومن ذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾[٤] ، حيث قال : (أي : فرقنا بين المائين حتى مررتم فيه فكنتم فرقًا بينهما تمرون في طريق يبس ، كما قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[٥] ، وقيل : معناه فرقنا البحر بدخولكم إياه ، فوقع بين كل فريقين من البحر طائفة معكم يسلكون طريقًا يابسًا ، فوقع الفرق بينكم ، وقيل فرقنا بكم أي

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٦٠.
(٢) سورة البقرة الآية ١٨.
(٣) سورة الأعراف الآية ١٩٨.
(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٤٧.
(٥) سورة البقرة الآية ٥٠.
(٦) سورة البقرة الآية ٥٠.

بسببكم البحر لتمروا فيه ، وهذا خلاف الظاهر وخلاف ما بيّنه في الآيات الأُخر التي وردت مفسرة لذلك ومبينة لما ليس فيه اختلاف)[1] .

والطبرسيّ يحتكم إلى النصّ القرآنيّ ويتخذه دليلًا على قوة المنقول أو ضعفه ، ويهديه إلى ذلك السياق أو الآيات الواردة في مواضع أخرى من القرآن ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾[2] ، حيث بيّن أنّ المراد بالرحمة : النبوّة ، وأنّ ذلك مروي عن الإمام عليّ وأبي جعفر محمد الباقر ، وبه قال الحسن وأبو علي الرُّمَّاني وغيرهم من المفسرين ، ثم بيّن أنّه روي عن ابن عباس أنّ المراد بالرحمة هُنا الإسلام ، وردَّ هذا الوجه فقال : وهذا بعيد ، مُستدلًا بقرينة سياقيّة هي عبارة (ينزل) لأنّه وصف ذلك بالإنزال وذلك لا يليق إلا بالنبوّة)[3] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُولَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾[4] ، يقول الطبرسيّ : (ويلعنهم اللاعنون) قيل : الملائكة والمؤمنون عن قتادة والربيع وهو الصحيح لقوله سبحانه (عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)[5] . فاختار من وجوه التفسير ما يُعضّده القرآن .

ومن تفسير القرآن بالقرآن عند الطبرسيّ تخصيص ما ظاهره العموم في القرآن ، فإذا كان ظاهر الآية يقتضي عموم المعنى فإنّ آية أخرى قد تخصّصه فتكون قرينة

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٢٨، ٢٢٩.
(٢) سورة البقرة الآية ١٠٥.
(٣) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٤٤.
(٤) سورة [illegible] الآية ١٥٩.
(٥) ([illegible]) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٤١.

منفصلة على إرادة معنى غير المعنى الأول الذي أشعر به عموم اللفظ أو التعبير في الآية الأولى ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[1] ، قال الطبرسيّ : (المُراد بالكتاب القرآن ، وقيل : إنّ الله وعد نبيّه أنْ ينزل عليه كتابًا لا يمحوه الماء ، ولا يخلق على كثرة الردّ ، فلمّا أنزل القرآن قال : هذا القرآن ذلك الكتاب الذي وعدتك به في الكُتب السالفة ، عن الفرّاء وأبي عليّ الجُبّائيّ وقيل معناه : هذا القرآن ذلك الكتاب الذي وعدتك به في الكتب السالفة عن المبرّد ، ومن قال إنّ المراد بالكتاب التوراة والإنجيل فقوله فاسد ، لأنّه وصف الكتاب بأنّه لا ريب فيه وأنّه هُدى ، ووصف ما في أيدي اليهود والنصارى بأنّه مُحَرَّف بقوله : ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2] ...، أما تخصيص المتقين بأنّ القرآن هُدى لهم وإنْ كان هدى لجميع الناس فلأنّهم هُم الذين انتفعوا به واهتدوا بهداه ، كما قال ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾[3] وإنْ كان مُنذرًا لكل مُكَلَّفٍ ، لأنّه إنّما انتفع بإنذاره من يخشى نار جهنم ، على أنّه ليس في الأخبار بأنّه هُدى للمتقين ما يدل على أنّه ليس بهدى لغيرهم ، وقد بيّن في آية أخرى أنّه هُدى للناس)[4] . فالطبرسيّ بيّن أنّ المراد بالكتاب (القرآن) بدلالة السياق والآية الأخرى .

والطبرسيّ يتمسّك بهذا المنهج في التفسير حين يحاول التوفيق بين الآيات التي يُشعر ظاهرها بالتعارض ، أو بين الآيات التي تُعَدُّ من المتشابه في اصطلاح المفسّرين ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[5] ، قال الطبرسيّ : (يعني أنّهم يدخلون النار بغير حساب ، وأنّ

---

(١) سورة البقرة الآية ٢.

(٢) سورة المائدة الآية ١٣.

(٣) سورة النازعات الآية ٤٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١١٨.

الملائكة تعرفهم بسيماهم فلا يسألون عنهم لعلامتهم ويأخذونهم بالنواصي والأقدام فيصّيرونهم إلى النار، وأما قوله ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[١] فإنّما ذلك سؤال تقريع وتوبيخ، لا ليعلم ذلك من قبلهم عن الحسن)[٢]، فقد الجعل الطبرسيّ الآية الأخيرة دليلًا على معنى الآية الأولى ثم وفق بينهما ونفى التعارض الذي ظن أنه بينهما.

فالطبرسيّ يرد الآيات المتشابهات إلى الأُخر المحكمات، وقد عقد لذلك بحثًا خاصًا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (قيل في المُحكم والمتشابه أقوال: أحدها: إنّ المُحكم ما عُلم المراد بظاهره من غير قرينة تقترن إليه ولا دلالة تدلّ على المراد به لوضوحه نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾[٤] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾[٥]، ونحو ذلك مما لا يحتاج في معرفة المراد به إلى دليل، والمُتشابه ما لا يعلم المراد بظاهره حتى يقترن به ما يدل على المراد منه لالتباسه نحو قوله: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[٦]، فإنّه يفارق قوله: ﴿وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ﴾[٧]، لأنّ إضلال السامريّ قبيح وإضلال الله حسن، وهذا معنى قول مجاهد: المُحكم ما لم تشتبه معانيه والمتشابه ما اشتبهت معانيه، وإنّما يقع الاشتباه في أمور الدين كالتوحيد ونفي التشبيه والجور، ألا ترى أنّ قوله: ﴿ثُمَّ

---

(١) سورة القصص الآية ٧٨.

(٢) سورة الحجر الآية ٩٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٤١٧.

(٤) سورة آل عمران الآية ٧.

(٥) سورة يونس الآية ٤٤.

(٦) سورة النساء الآية ٤٠.

(٧) سورة الجاثية الآية ٢٣.

(٨) سورة طه الآية ٨٥.

﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[1] يحتمل في اللغة أنْ يكون كاستواء الجالس على سريره ، وأنْ يكون بمعنى القهر والاستيلاء ، والوجه الأول لا يجوز عليه سبحانه ، وثانيها : إنّ المُحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ عن ابن عباس وثالثها : إنّ المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا والمُتشابه ما يحتمل وجهين فصاعدًا عن محمد بن جعفر ابن الزبير وأبي عليّ الجُبّائيّ ورابعها : إنّ المحكم ما لم تتكرر ألفاظه والمتشابه ما تكرر ألفاظه كقصة موسى عن ابن زيد وخامسها : إنّ المحكم ما يعلم تعيين تأويله والمتشابه ما لا يعلم تعيين تأويله كقيام الساعة)[2] .

ولم نر الطبرسيّ يفسر القرآن بكُتب العهد القديم والجديد أو بغيرها من كُتب الأديان السماويّة السابقة للإسلام ، وهذا يلائم نظرته أصلًا لهذه الكُتب ، فقد بيَّن في أكثر من موضع ما دلَّ عليه صريح القرآن من تحريفها وتبديلها على أيدي مُتَّبعيها ، فلا يمكن أنْ يعوّل عليها في تبيان معاني القرآن الذي تكفَّل الله بحفظه من كل تحريف .

وبذلك نري أنّ الطبرسيّ من أوائل مفسري الإماميّة الذين فسروا القرآن بالقرآن في تفسير كامل وتنظيم فريد .

❁ ❁ ❁

---

(١) سورة الأعراف الآية ٥٤، سورة يونس الآية ٣، سورة الرعد الآية ٢، سورة السجدة الآية ٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٩٩، ٧٠٠.

ب - التفسير بالرأي (التفسير العقليّ) في (مجمع البيان)

لا يختلف المسلمون في اعتبار العقل حُجّة في الأمور الدينيّة ، ولكنّهم يختلفون في مقدار اعتباره من حيث تقديمه على السماع المتمثل بالكتاب والسُّنّة أو تأخيره عنه ، فالمعتزلة يُقدّمونه على السماع ، وأهل السُّنّة يؤخرونه عنه ، يقول بعض علماء المعتزلة (يحسن التكليف السمعيّ بعد التكليف العقلي)[١] .

ويقول بعض علماء أهل السُّنّة : (والدليل على صحة مذهب أهل السُّنّة والجماعة ... الكتاب والسُّنّة وإجماع الأمة وأدلة العقول)[٢] ، وهذا مذهب أكثر الشيعة أيضًا ، وقد أفصح عنه الشريف المرتضى في بعض رسائله ، حيث بيّن أنّ الدليل على أنّ الله لم يفعل أفعال العباد ، الكتاب والسُّنّة وإجماع الأُمّة وحُجج العقول[٣] .

والسماع والعقل كلاهما طريق للعلم عند الطبرسيّ ، وما لم يصح أنْ يثبت من أحد هذين الوجهين باطل لا محالة ، وكلاهما دليل في معرفة ما يجوز ومالا يجوز ، وفي إدراك الحسن والقبيح ، غير أنّ الطبرسيّ يرى أنّ دلالة العقل قد تقصر عن الُحجّيّة وأنّ السماع قد ينفرد بها ويدل على ما لا يدل عليه العقل ، وذلك مثل سقوط العقاب عند التوبة ، فإنّه في نظره ونظر أصحابه من الإماميّة تفضّل من الله والسماع ورد بذلك ، وإلا فلا دلالة في العقل عليه ، وقد يكون دليل السماع في نظر الطبرسيّ مؤكدًا لدليل العقل في الحكم .

ويؤكد الطبرسيّ في تفسيره أهمية العقل وحُجّيّته فيقول : (والعقل والمعرفة واللب نظائر والعقل ضد الجهل ، والعقل مجموع علوم لأجلها يمتنع الحي من كثير

(١) (متشابه القرآن) للقاضي عبد الجبار جـ١ ص ٢٩.
(٢) (الإنصاف فيما يجب اعتقاده) لأبي بكر الباقلانيّ ص ١٤٤.
(٣) (رسالة إنقاذ البشر من الجبر والقدر) للمُرتضى ص ٧٣.

من المقبحات ويفعل كثيرًا من الواجبات ، وإنّما سُميت تلك العلوم عقلًا لأنّها تعقل عن القبيح وقيل لأنّها تعقل العلوم المكتسبة ، والعقل هو العلم الذي يزجر عن قبيح الفعل وقيل : العقل معرفة يفصل بها بين القبيح والحسن في الجملة ، والفرق بين العقل والعلم أنّ العقل قد يكمل لمن فقد بعض العلوم ، ولا يكمل العلم لمن فقد بعض عقله ، فإنْ قيل : إذا كان العقل مُختلفًا فيه ، فكيف يجوز أنْ يُستشهد به ، قلنا إنّ الاختلاف في ماهية العقل لا يوجب الاختلاف في قضاياه ، ألا ترى أنّ الاختلاف في ماهية العقل حتى أنّ بعضهم قال معرفة وبعضهم قال قوة ، لا توجب الاختلاف في أنّ المائة أكثر من واحد وأنّ الكُلّ أعظم من الجزء ، وغير ذلك من قضايا العقول)(١) .

وقد سبق الطبرسيّ إلى هذا المنهج العقليّ في تفسير القرآن من الإماميّة الشريف الرضيّ ، والشريف المُرتضى ، والشيخ الطوسيّ - كما سلف - وكان الطبرسيّ يعلم أنّ بينه وبين التفسير العقلي خاصة والتفسير بالرأي عامة مانعًا قويًّا من الروايات المانعة ظواهرها من ذلك ، وهي روايات منقولة عن النبيّ والصحابة والتابعين والأئمّة ، فكان لابد له من أنْ يقول كلمته في هذه الروايات ليُمَهّدَ بذلك لنفسه السبيل في بيان معاني كتاب الله على أساس جديد يُضاف إلى القديم لدى أصحابه الإماميّة الذين لم يألفوا في تفاسيرهم إلا التفسير بالمأثور .

لقد كانت خطوة جريئة ولذلك استلزمت من الطبرسيّ المجدد هذا البيان الذي قال فيه : (واعلم أنّ الخبر قد صحّ عن النبيّ وعن الأئمّة القائمين مقامه أنّ تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح والنصّ الصريح ، وروت العامة أيضًا عن النبيّ أنّه قال : من فسّر القرآن برأيه فأصاب الحق فقد أخطأ ، قالوا : وكره جماعة من التابعين القول في القرآن بالرأي كسعيد بن المسيّب وعُبيدة السلمانيّ ونافع وسالم بن

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢١٤ - ٢١٥.

عبد الله وغيرهم، والقول في ذلك أنّ الله سبحانه ندب إلى الاستنباط وأوضح السبيل إليه، ومدح أقوامًا فقال ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾[١] وذم آخرين على ترك تدبّره والإضراب عن التفكر فيه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[٢] وذكر أنّ القرآن منزل بلسان العرب فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٣]، وقال النبّي (إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فاقبلوه وما خالفه فاضربوا به عرض الحائط) فبيّن أنّ الكتاب حُجّة ومعروض عليه، وكيف يمكن العرض عليه وهو غير مفهوم المعنى، فهذا وأمثاله يدل على أنّ الخبر متروك الظاهر، فيكون معناه - إنْ صح - أنّ من حمل القرآن على رأيه ولم يعمل بشواهد ألفاظه فأصاب الحق فقد أخطأ الدليل، وقد روي عن النبيّ أنّه قال: (القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن الوجوه)، وروي عن عبد الله بن عباس أنّه قسّم وجوه التفسير على أربعة أقسام: تفسير لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تعرفه العرب بكلامها، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعرفه إلا الله - عز وجل - فأمّا الذي لا يُعذر أحد بجهالته فهو ما يلزم الكافة من الشرائع التي في القرآن وجُمل دلائل التوحيد، وأمّا الذي تعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة وموضوع كلامهم، وأمّا الذي يعلمه العلماء فهو تأويل المتشابه وفروع الأحكام، وأمّا الذي لا يعلمه إلا الله فهو ما يجرى مجرى الغيوب وقيام الساعة)[٤].

وقال الطبرسيّ أيضًا: (وإذا كان ظاهر القرآن طبقًا لمعناه فكل من عرف العربية والإعراب عر ف فحواه وعلم مراد الله به قطعًا، هذا إذا كان اللفظ غير مجمل يحتاج إلى بيان ولا محتمل لمعنيين أو معان وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا

---

(١) سورة النساء الآية ٨٣.

(٢) سورة محمد الآية ٢٤.

(٣) سورة الزخرف الآية ٣.

(٤) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٨٠، ٨١.

﴿ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ﴾[١] وأشباه ذلك، وأما ما كان مجملًا لا ينبيء ظاهره عن المراد به مفصَّلًا مثل قوله سبحانه: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٢] فإنّه يحتاج إلى بيان النبيّ بوحي من الله سبحانه إليه، والشروع في بيان ذلك من غير نص وتوقيف ممنوع منه، ويمكن أنْ يكون الخبر الذي تقدَّم محمولًا عليه، وأمّا ما كان مُحتملًا لأمور كثيرة أو لأمرين فلا يجوز أنْ يكون الجميع مُرادًا، بل دلَّ الدليل على أنّه لا يجوز أنْ يكون المراد به إلا وجهًا واحدًا فهو من باب المتشابه لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد، فيُحمل على الوجه الذي يوافق الدليل، وجاز أنْ يُقال إنّه هو المراد وإنْ كان اللفظ مُشتركًا بين معنيين أو أكثر، ويمكن أنْ يكون كل واحد من ذلك مُرادًا فلا ينبغي أنْ يقدم عليه بجسارة فيُقال إنّ المراد به كذا قطعًا إلا بقول نبّي أو إمام مقطوع على صدقه، بل يجوز أنْ يكون كل واحد مرادًا على التفصيل ولا يُقطع عليه، ولا يقلد أحد من المفسرين فيه إلا أنْ يكون التأويل مُجمعًا عليه فيجب اتباعه لانعقاد الإجماع عليه)[٣].

ونستطيع أنْ نقول إنّ الطبرسيّ في تفسيره (مجمع البيان) من رواد المدرسة التي تتبنى التفسير بالمعقول ما لم يصح الأثر ويتواتر، فما هي مظاهر هذا المنهج العقليّ الذي اتبعه الطبرسيّ في تفسيره؟

من مظاهر الاستخدام العقليّ في فهم النصّ القرآنيّ وتبيان معانيه أنّ الطبرسيّ في تفسيره يأخذ بالقياس المنصوص العلّة وهو الذي أجازه جماعة من الإماميّة، وعدُّوه من القياس الذي لا يُشك في حُجّيته، والقول به ضرب من الاستدلال العقليّ بالنصوص على حُكم شرعيّ لا نصّ فيه لعلّة ظاهرة تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وذهب كثير من أعلام الإماميّة ومنهم الطبرسيّ إلى أنّ القياس المنصوص العلّة

(١) سورة الأنعام الآية ١٥١، سورة الإسراء الآية ٣٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٤٣، سورة النور الآية ٥٦.

(٣) مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٨٢.

ليس بقياس[1] ، وقد انتصر به الطبرسيّ لعقائد الإماميّة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ وَلَا تُنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا۟ ۚ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلْجَنَّةِ وَٱلْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِۦ﴾[2] ، حيث انتصر الطبرسيّ لعقيدة الإماميّة في عدم جواز نكاح الكتابيّة فقال : (وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ) أي : لا تتزوجوا النساء الكافرات حتى يُصدّقْنَّ بالله ورسوله ، وهي عامة عندنا في تحريم مُناكحة جميع الكفار من أهل الكتاب وغيرهم ، وليست بمنسوخة ولا مخصوصة ، وقال بعضهم الآية متناولة جميع الكفار ، والشرك يُطلق على الكُلّ ، ومن جحد نبوّة نبينا محمد فقط أنكر معجزه وأضافه إلى غير الله وهذا هو الشرك بعينه لأنّ المعجزة شهادة من الله له بالنبوّة ، (أُوْلَـئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ) يعني المشركين يدعون إلى الكفر والمعاصي التي هي سبب دخول النار ، وهذا مثل التعليل لأنّ الغالب أنّ الزوج يدعو زوجته إلى دينه ، فلا يجوز نكاح الوثنية إجماعًا لأنّها تدعو إلى النار كما حكاه الله تعالى ، وهذه العلّة بعينها قائمة في الذّمّيّة من اليهود والنصارى فيجب أنْ لا يجوز نكاحها)[3] .

وقد يقيس الطبرسيّ على ما لم ينصّ على علّته ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[4] ، حيث يقيس الطبرسيّ قبول توبة القاتل عمدًا على قبول توبة المشرك قياسًا شرعيًا بطريق الأولويّة لبداهة أنّ الُحكم إذا ما جرى على ما هو أولى كان على ما دونه أولى ، وذلك ما يقرره الأُصوليّون ويسمّونه (مفهوم الموافقة) أو (قياس الأولوية) وهو ما كان الجامع فيه للحكم

---

(١) انظر (الأصول العام للفقه المقارن) للحكيم ص ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢١.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٦٠، ٥٦١.

(٤) سورة البقرة الآية ١٩٢.

بالفروع أقوى وأوكد منه في الأصل)[١]، وقد عدَّه بعض العلماء من المسالك الصحيحة في علّة القياس، وممّا كانت العلّة مدلولة فيه بالدلالة الالتزاميّة[٢]، يقول الطبرسيّ: (فَإِنِ انتَهَوْا) أي امتنعوا من كفرهم بالتوبة (فَإِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) فاختصر الكلام لدلالة ما تقدَّم من الشرك عليه، وفيه الدلالة على أنّه يقبل توبة القاتل عمدًا لأنّه بيَّن – عز اسمه – أنّه يقبل توبة المشرك، والشرك أعظم من القتل)[٣].

وقد يقيس الطبرسيّ النظير على النظير قياسًا عقليًا وهو يفسر الآيات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَآ ءَامَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ﴾[٤]، قال الطبرسيّ: (لمَّا تقدمت الحكاية عن الكفار بأنّهم اقترحوا الآيات، قال سبحانه مُجيبًا لهم (مَا آمَنَتْ قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) أي: لم يؤمن قبل هؤلاء الكفار من أهل قرية جاءتهم الآيات التي طلبوها فأهلكناهم مصرين على الكفر، (أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ) عند مجيئها، فهذا إخبار عن حالهم وأنّ سبيلهم سبيل من تقدَّم من الأُمم طلبوا الآيات فلم يؤمنوا بها وأُهلكوا، فهؤلاء أيضًا لو أتاهم ما اقترحوه لم يؤمنوا ولاستحقوا عذاب الاستئصال، وقد حكم الله في هذه الآية أنْ لا يعذبهم عذاب الاستئصال فلذلك لم يأت هؤلاء بالآيات المقترحة)[٥].

وهناك مظهر آخر يتصل بتفسير المفردات القرآنية، وهو أنّ الطبرسيّ كثيرًا ما يحدّد هذه الألفاظ تحديدًا منطقيًا كلاميًا بوحي من ثقافته الواسعة في علم الكلام، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٦]، يقول الطبرسيّ: (وإصلاح العمل

---

(١) انظر (الأصول العامة للفقه المقارن) للحكيم ص ٣١٦، ٣١٧.

(٢) انظر (المُستصفى في علم الأصول) للغزاليّ جـ٢ ص ٢٧٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥١٢.

(٤) سورة الأنبياء الآية ٦.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٦٤.

هو إخلاصه من قبيح ما يشوبه، والتبيين هو التعريض للعلم الذي يمكن به صحة التمييز)[١].

والطبرسيّ ربما حمله الموقف العقليّ إلى عدم الوقوف عند ما وقف عنده القرآن وأشعر بصريح خطابه أنّ السكوت عليه واجب لحِكْمَةٍ أو لِمَصْلَحَةٍ تتعلق بالمخاطبين، فالقرآن لم يبيّن ماهية الروح، بل عدَّ ذلك من أمور الغيب التي لا تُدركها العقول ووكل العلم بحقيقتها إلى الله وحده وعدَّ الإنسان قاصرًا عن العلم بماهيتها والإحاطة بكنهها، قال تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢]، وعند هذا البيان الإلهيّ وقف أكثر المفسرين وخاصة من كان منهم من الصحابة والتابعين، فلم يُعملوا العقل في تفسيرها أو تحديد مفهومها.

غير أنّ الطبرسيّ أراد أنْ يتعقَّل حقيقة الروح ويضع لها حدًّا، ويصف حالاتها المتباينة مُتابعًا في ذلك بعض مفسري المعتزلة، يقول الطبرسيّ: (واختلف العلماء في ماهية الروح فقيل: إنّه جسم رقيق هوائي على بنية حيوانيّة في كل جزء منه حياة عن عليّ بن عيسى وقيل: إنّ الروح عرض ثم اختلف فيه فقيل: هو الحياة التي يتهيأ به المحل لوجود القدرة والعلم والاختيار وهو مذهب الشيخ المفيد والبُلخيّ وجماعةٍ من المعتزلة البغداديين)[٣].

وأصل اشتقاق الروح لا يمكن القطع به، ولكن الطبرسيّ حين اعتمد على العقل في تفسير الروح استصوب قول من قال إنّهم لم يُجابوا عن الروح لأنّ المصلحة اقتضت أنْ يُحالوا على ما في عقولهم من الدلالة عليه، لما في ذلك من الرياضة على

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦٠.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٤٢.

(٣) سورة الإسراء الآية ٨٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٧٥.

استخراج الفائدة، وأنّ ما طريقه السمع فقد أتى به، وما طريقه العقل فإنّما يأتي به مؤكدًا لما في العقل لضرب من التأكيد ولما فيه من المصلحة[١].

وكأنّ هذا لم يكن عنده من المتشابه الذي لا يُدرك بالرأي والتفكير الذاتيّ، رغم أنّ الطبرسيّ جعل وقت الساعة مما اختص الله بالعلم به، ولا يجوز لأحد تَكَلُّفُ القول فيه، وذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾[٢]، قال الطبرسيّ: (إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللّهِ) أي إنّما علم وقت قيامها ومجيئها عند الله تعالى لم يُطلع عليه أحد من خلقه، فتعاطي معرفة ما اختص الله به خطأ[٣].

ولا شك أنّ ماهية الروح نظير وقت الساعة في الخفاء، وتجاوز حدود المعرفة الإنسانيّة بدلالة النصوص القرآنيّة التي ورد فيها ذكرهما تجاوز غير مقبول، والتوقف في أحدها دون الآخر غير مقبول.

والطبرسيّ لم يَعُد فواتح السور من المتشابه الذي لا يُعرف معناه، ولكنّه التمس لتفسيرها الوجوه المبنيّة على مدارك العقل والنظر، وحتى لوعدّها من المتشابه لما توقف عن تأويلها لأنّه يرى أنّ المتشابه يعلم تأويله الله والراسخون في العلم، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ﴾[٤].

قال الطبرسيّ: (الرَّاسِخُون): أي الثابتون في العلم الضابطون له المتقنون فيه، واختلف في نظمه وحكمه على قولين: أحدهما: إنّ (الرَّاسِخُون) معطوف على الله

---

(١) انظر (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٧٤.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٨٧.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٧٧٧.

(٤) سورة آل عمران الآية ٧.

بالواو على معنى أنّ تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله وإلا الراسخون في العلم فإنّهم يعلمونه وهذا قول ابن عباس والربيع، وممّا يؤيد هذا القول أنّ الصحابة والتابعين أجمعوا على تفسير جميع آي القرآن، ولم نرهم توقّفوا على شيء منه ولم يفسّروه بأنْ قالوا هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، وكان ابن عباس يقول في هذه الآية أنا من الراسخين في العلم)[1].

ولهذا اختار الطبرسيّ ممّا قيل في تأويلها رأي الحسن البصريّ وزيد بن أسلم من أنّها أسماء السور ومفاتحها، ولم يأخذ الطبرسيّ بأخبار الإماميّة التي تفيد أنّ ذلك من المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله، وهو الذي يراه الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم من بعدهم خصوصًا أهل السُّنّة، وهو أصح الروايات عن ابن عباس وتتضافر الروايات على صحته، ولأنّ الرأي الذي يجيز تفسير هذه الحروف لا يخلو من مجازفة[2].

وكما فعل الطبرسيّ في تفسيره لبعض الألفاظ المفردة في القرآن، فعل ذلك أيضًا في تفسيره لبعض التراكيب حيث تراه يسلك هذا الاتجاه العقليّ في تفسيرها، ويعطي للعقل دوره في الكشف عن المعنى المراد منها، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3]، حيث يرى الطبرسيّ أنّ قوله (كُلِّ شَيْءٍ) لا يُراد به العموم الذي دلّ عليه الظاهر، بل يُراد به الخصوص وموضوعه التكثير، يقول الطبرسيّ: (والمراد بقوله (أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ) التكثير والتفخيم دون التعميم، وهو مثل قوله ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾[4].

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٠١.

(٢) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص ٣.

(٣) سورة الأنعام الآية ٤٤.

(٤) سورة النمل الآية ٢٣.

والمراد: فتحنا عليهم أبواب أشياء كثيرة وآتيناهم خيرًا كثيرًا)[1].

ومراد الطبرسيّ أنّ حمل الآية على العموم يوحي بأنّ الله سبحانه جرّأهم على المعاصي حين فتح لهم أبواب كل شئ من النعم والخيرات، وهل هذا إلا الظلم الذي ينزّه عنه الخالق العادل، فلابُدّ من تخصيص الآية بدليل العقل الذي يأبى ما يدل عليه عموم اللفظ الذي يُشعر به الظاهر لئلا يفوت المعنى السليم.

وهذا الموقف العقليّ في التفسير جعل الطبرسيّ يحمل ما يصدر عن عناصر الطبيعة الحيّة والجامدة من أفعال العقلاء - ممّا لا صلة له بمعجزات الأنبياء - على معانٍ تُناسب تكوين هذه المخلوقات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[2]، حيث يؤول الطبرسيّ يسبّح السموات والأرض والطير بما يُطلق عليه اسم التسبيح التكوينيّ الذي يعني دلالة هذه المخلوقات على وجود مكوّنها ووحدانيّة البارئ لها بتكوينها وهيئاتها، فلا يحمله على التسبيح الحقيقيّ الذي هو من تعبّد العقلاء بل يؤوله فيقول: (والتسبيح: التنزيه لله تعالى عما لا يجوز عليه ولا يليق به، أي ينزّهه أهل السماوات وأهل الأرض بألسنتهم، وقيل: عنى به العقلاء وغيرهم، وكنّي عن الجميع بلفظة (من) تغليبًا للعقلاء على غيرهم، (والطير) أي: ويسبّح له الطير (صافات) أي واقفات في الجو مصطفات الأجنحة في الهواء، وتسبيحها ما يُرى عليها من آثار الحدوث، (كلٌّ قد علم صلاته وتسبيحه) معناه: أنّ جميع ذلك قد علم الله تعالى دعاءه إلى توحيده وتسبيحه وتنزيهه، وقيل: إنّ الصلاة للإنسان والتسبيح لكل شئ، وقيل: معناه كل واحد منهم قد علم صلاته وتسبيحه، أي: صلاة نفسه وتسبيح نفسه فيؤديه في وقته، وفي الأول يعود الضمير إلى اسم الله تعالى وهو أجود، لأنّ الأشياء كلها لا يُعلم كيفية دلالتها على الله، وإنّما يعلم الله

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص ٤٦٦، ٤٦٧.

(٢) سورة النور الآية ٤١.

تعالى ذلك)[١].

وهذا التأويل مبني على قاعدة عدم تكليف غير العقلاء من البهائم والطيور وهي غير عاقلة، والتكليف لا يصحّ إلا لعاقل، فالصبيان أعقل من البهائم ومع ذلك فليسوا مكلَّفين، فكيف يصح تكليف البهائم، وهو قياس بالأولوية كما نرى، وقريب من ذلك دعاء الجماد. وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٢]، يقول الطبرسيّ: (ويُسأل فيُقال: كيف قال (ثم ادعهن) ودعاء الجماد قبيح؟ وجوابه: أنّه أراد بذلك الإشارة إليها والإيماء لتُقبل عليه إذا أحياها الله، وقيل معنى الدعاء هنا الإخبار عن تكوينها أحياء كقوله: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[٣] عن الطبري، وقوله: من قال إنّه جعل على كل جبل طيرًا ثم دعاها بعيد من الصواب والفائدة، لأنّه إنما طلب بالعلم به كونه قادرًا على إحياء الموتى عيانًا، وليس في إتيان طائر حي إليه بالإيماء ما يدلُّ على ذلك، وفي الكلام حذف فكأنه قال: فقطّعهن ثم اجعل على كل جبل من كل واحد منهن جزءًا، فإنّ الله يحييهن فإذا أحياهن فادعهن، فيكون الإيماء إليها بعد أنْ صارت أحياء)[٤].

ولا حاجة إلى هذا التقدير الذي لا يدل عليه الظاهر، لأنّه إذا صحَّ حمل الكلام على ظاهره من غير حذف كان أولى من تقدير محذوف منه من غير ضرورة، والمعنى على خلاف ما ذكره الطبرسيّ هنا أقوى، لأنّ إحياء الأجزاء المقطَّعة وإحالتهن إلى طيور بمجرد دعوتهن أدلّ على قدرة الله على البعث والنشور وأبهر في الإعجاز، فضلًا عن أنّ الكلام الذي قدَّره الطبرسيّ كثير، وقد بناه على شرط

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٢٣٢، ٢٣٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٦٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٦٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٤٥.

وجواب لا يحتمله الظاهر إلا بضرب من التكلّف، ولا يخالف ما قلناه في هذه القاعدة العقليّة التي يأخذ بها المتكلمون من أنّ دُعاء الجماد قبيح، لأنّا لا نجد له اعتبارًا حين يتعلّق الأمر بالمعجزات، بل لعل العكس هو الصحيح هنا، إذ يحسن ذلك إظهارًا لقوة الدليل ووضوح البرهان.

ونفي التعارض بين آيات القرآن مظهر آخر من مظاهر المنهج العقليّ للطبرسيّ، فهو كمتكلم يدفع عن الكتاب المبين كل شبهة يمكن أنْ تردّ عليه ويجعلها الخصم قادحة في معانيه أو مبانيه، وقد وفّق الطبرسيّ بين الآيات الدالة على المحكم والمتشابه في القرآن بما يدفع التُهمة ويُزيل الشبهة، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ﴾[1]، قال الطبرسيّ بعد أنْ بيّن أقوال المفسرين الكثيرة في المحكم والمتشابه: وقال القاضي الماورديّ: قد وصف الله تعالى جميع القرآن بأنّه مُحكم بقوله ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾[2]، ووصف جميعه أيضًا بأنّه متشابه بقوله ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾[3] فمعنى الإحكام: الإتقان والمنع أي: هو ممنوع بإتقانه وإحكام معانيه عن اعتراض خلل فيه، فالقرآن كله محكم من هذا الوجه، وقوله (متشابهًا) أي: يشبه بعضه بعضًا في الحُسن والصدق والثواب والبُعد عن الخلل والتناقض فهو كله متشابه من هذا الوجه)[4].

والطبرسيّ الفقيه المُجتهد شيخ الإماميّة في عصره يسلك في تفسيره مسالك الفقهاء والمجتهدين في استنباط الأحكام الفقهيّة من الآيات بطريقة عقليّة اجتهاديّة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ

(١) سورة آل عمران الآية ٧.

(٢) سورة هود الآية ١.

(٣) سورة الزمر الآية ٢٣.

(٤) (مجمع البيان) جـ٢ ص ٧٠٢.

يُؤْمِنَّۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْۗ﴾(١) .

يقول الطبرسيّ : (معناه : مملوكة مصدّقة مسلمة خير من حرة مشركة ولو أعجبتكم بمالها أو حسبها أو جمالها ، وظاهر هذا يدل على أنّه يجوز نكاح الأمة المؤمنة مع وجود الطول ، فأما قوله : ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾(٢) ، فإنّما هي على التنزيه دون التحريم)(٣) .

فالطبرسيّ يرى في الآية دلالة على جواز نكاح الأمة المؤمنة مع وجود القُدرة الماليّة على نكاح الحُرّة .

ولعل أظهر دلالة على نزعة الطبرسيّ العقليّة في الفقه رأيه في تصوير ذوات الأرواح وخاصة تجسيمها إذ اجتهد فيه اجتهادًا خالف فيه الكثير ممن تقدّمه من علماء الإماميّة بأنْ جعله مكروهًا لا مُحرَّمًا ، وأوّل الحديث الذي يدل ظاهره على التحريم ، وذلك في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾(٤) ، قال الطبرسيّ :(ثم اتخذتم العجل) أي اتخذتموه إلهًا لأنّ بنفس فعلهم لصورة العجل لا يكونون ظالمين ، لأنّ فعل ذلك ليس بمحظور وإنّما هو مكروه ، وأمّا الخبر الذي روي أنّه ﷺ لعن المصورين ، فالمراد به من شبّه الله بخلقه أو اعتقد فيه أنّه صورة)(٥) .

والاستدلال الفلسفيّ من معالم المنهج العقليّ في تفسير الطبرسيّ ، فهو لا يعدم استنباط قضايا فلسفيّة من الآيات حين يتعرَّض لها بالتفسير ، سالكًا في ذلك مسلك الفلاسفة في أساليب الاستدلال واستعمال المصطلحات كالعدم والوجود والجواهر

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٢١.
(٢) سورة النساء الآية ٢٥.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٦١.
(٤) سورة البقرة الآية ٥١.
(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٣٣.

والأعراض والصحيح والفاسد والتسلسل والحدوث والأزلية وغيرها، وهذا يرجع في الأصل إلى تأثره بالمُعتزلة، وعنايته بعلم الكلام الذي يعتمد فيما يعتمد على الفلسفة ومقدّماتها وقضاياها في عرض المسائل التي يُعْنَى بها، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[١]، يقول الطبرسيّ: (وفي هذا دلالة على أنّ المعدوم يسمّى شيئًا، فإنّ الله سبحانه سمّاها شيئًا وهي معدومة)[٢].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٢ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾[٣]، يقول الطبرسيّ: (وفي الآية دلالة على فساد قول (النظّام) إنّ الإنسان هو الروح، وقول معمر: إنّ الإنسان شئ لا ينقسم وإنّه ليس بجسم)[٤]. فالطبرسيّ يرى أنّ الإنسان هو هذا الجسم المشاهد، لأنّه المخلوق من نُطفة والمستخرج من سُلالة، دون ما يذهب إليه قوم من أنّه الجوهر البسيط أو شئ لا يصح عليه التركيب والانقسام.

ولا يكتفي الطبرسيّ في هذا الاتجاه العقليّ بالاستدلال، بل هو يفتح أبواب النقاش الكلاميّ لمشاهير المتكلمين من المعتزلة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[٥]، حيث يورد الطبرسيّ شبهة إبليس التي جعلته يستكبر عن السجود لآدم ثم يفنّدها كلاميًا، يقول الطبرسيّ: (أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) وهو استفهام بمعنى الإنكار، أي: كيف أسجد له وأنا أفضل منه وأصلي أشرف من

---

(١) سورة الحج الآية ١.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ١١٣.

(٣) سورة المؤمنون الآية ١٢، ١٣.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ١٦٢.

(٥) سورة الإسراء الآية ٦١.

أصله ، وفي هذا دلالة على أنّ إبليس فهم من ذلك تفضيل آدم على الملائكة ولولا ذلك لما كان لامتناعه من السجود وجه ، فإنّ إبليس لمّا اعتقد أنّ النار أكرم أصلًا من الطين ، ذهب عليه بجهله أنّ الجواهر كُلّها مُتماثلة ، وأنّ الله تعالى يُصرّفها بالأعراض كيف يشاء ، مع كرم جوهر الطين وكثرة ما فيه من المنافع التي تُقارب منافع النار أو توفّى عليها)[١] .

فهذا تأويل كلاميّ للنص غير مُعتاد في تفاسير الإماميّة السابقة ، وهو مظهر لاتجاه الطبرسيّ العقليّ في التفسير .

وهناك مظهر آخر من مظاهر التفسير العقليّ والتأويل عند الطبرسيّ وهو العناية بمسائل العلم التي تتصل بالطبيعة وما فيها من عناصر وظواهر ، إذ نراه يقف عند الآيات التي تصفها وتتحدث عنها وقفات عقليّة متعلّقة بقضايا العلم الطبيعيّ ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى :﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٢] ، يقول الطبرسيّ : (لأولى الألباب) أي لذوى البصائر والعقول ، ووجه الدلالة في خلق السماوات والأرض أنّ وجودهما متضمّن بأعراض حادثة ، وما لا ينفك عن الحادث فهو حادث مثله ، والمُحدَث لابُدّ له من مُحدِث يُحْدِثُهُ وموجد يوجِدُهُ ، فدلَّ وجودهما وحدوثهما على أنّ لهما مُحدِثًا قادرًا ، ودلَّ إبداعهما بما فيهما من البدائع والأمور الجارية على غاية الانتظام والاتساق على أنّ مبدعهما عالم ، لأنّ الفعل المحكم المنتظم لا يصح إلا من عالم ، كما أنّ الإيجاد لا يصح إلا من قادر ، ودلَّ ذلك أيضًا على أنّ صانعهما قديم لم يزل ، لأنّه لو كان محدَثًا لاحتاج إلى مُحْدِث فيؤدى إلى التسلسل)[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٦ ص ٦٥٧.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٩٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٩٠٩.

تَرَوْنَهَا﴾[١]، يقول الطبرسيّ: (بغير عمد ترونها) إذ لو كان لها عمد لرأيتموها، لأنُها لو كانت تكون أجسامًا عظامًا حتى يصح منها أنْ تقلّ السماوات، ولو كانت كذلك لاحتاجت إلى عمد آخر فكان يتسلسل فإذا لا عمد لها)[٢].

وبوحي من هذا الاستدلال العقليّ العلميّ يستبعد الطبرسيّ كل رأي لا يلائم الواقع ولو كان مأثورًا عمَّن يثق بهم من المفسرين كمجاهد الذي استبعد قوله في أنّ معنى قوله تعالى (بغير عمد ترونها) أي: لها عمد لا ترونها مبيّنًا أنّ هذا فاسد، يقول الطبرسيّ: (وقيل: إنّ المراد بغير عمد مرئية والمعنى أنّ لها عمدًا لا ترونها عن مجاهد والصحيح الأول)[٣].

على أنّ الطبرسيّ لا يقطع في قضايا العلم الطبيعيّ التي تثيرها الآيات برأي في كل حال، بل نراه في بعض المواضع مُحتاطًا يتوقف عن الإدلاء برأي ليس عليه دليل من عقل أو سماع، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّـرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٤]، يقول الطبرسيّ: (وقيل: إنّ السحاب بخارات تصعد من الأرض، وذلك جائز ولا يقطع به ولا مانع من صحته من دليل عقل ولا سمع)[٥].

والطبرسيّ من أقدم من قال بكروية الأرض من المفسرين، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[٦]، يقول الطبرسيّ: (استدل أبو علي الجُبّائيّ بقوله تعالى (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا) وفي

---

(١) سورة لقمان الآية ١٠.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٤٩١.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٤٩١.

(٤) سورة البقرة الآية ١٦٤.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٤٨.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٢.

أية أخرى (بساطًا)[1] على بطلان ما يقوله المنجمون من أنّ الأرض كروية الشكل ، قال : وهذا القدر لا يدل لأنّه يكفى من النعمة علينا أنْ يكون في الأرض بسائط ومواضع مفروشة ومسطوحة ، وليس يجب أنْ يكون جميعها كذلك ، ومعلوم ضرورة أنّ جميع الأرض ليس مسطوحًا مبسوطًا ، وإنْ كان مواضع التصرف فيها بهذه الصفة ، والمنجمون لا يدفعون أنْ يكون في الأرض سطوح يتصرف فيها ويستقر عليها ، وإنّما يذهبون إلى أنّ جملتها كروية الشكل)[2] .

❁ ❁ ❁

(١) سورة نوح الآية ١٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٥٦.

ج- الإسرائيليات في (مجمع البيان)

لم يخل تفسير الطبرسيّ من (الإسرائيليات) ، ذلك القصص الذي نشأ في ظل المنقول عن بعض الصحابة والتابعين وأهل الكتاب الذين أسلموا ، فكان عبئًا على تفسير القرآن الكريم ، طالب العلماء باستبعاده حتى لا يلتبس الحق بالباطل والسليم بالسقيم ، حتى وجدنا ابن كثير ينكر كثيرًا ممّا ورد من هذه الأخبار المنقولة وخاصة ما يتصل بالخليقة ، كالذي روي من أنّ إبليس بقى أربعين سنة يدخل جسم آدم ويخرج منه بعد خلقه من طين ويقول للملائكة : من هذا ؟ فإنّه أجوف ، لئن سُلّطت عليه لأُهْلِكَنَّهُ[1] ، وما روي عن بعض السلف من أنّ (قاف) جبل محيط بجميع الأرض[2] ، وغير ذلك من المرويّات التي لا سند لها من سماع صحيح أو عقل ، ولا يقرّها العلم ولا الواقع ، وينبغي التحرّز منها وتنحيتها عن تفسير القرآن الكريم .

والطبرسيّ وجد أمامه ركامًا هائلًا من الإسرائيليات بعضه في تفاسير شيعيّة كتفسير القُمّيّ والعياشيّ وبعضه في تفسير الطبريّ ، وكانت هذه التفاسير عمدته في تحرير النصوص ، وعنايته بتفسير الطبري خاصة واعتماده عليه في النقل اعتمادًا كبيرًا بيّنّاها في الفصل الأول (مصادر الطبرسيّ في تفسيره) ، فلا غرابة إذًا أنْ يقع الطبرسيّ فيما وقع فيه المفسرون الآخرون من التأثر ببعض هذه الروايات المنقولة التي تقع في دائرة الإسرائيليات بما فيها من مُنكرات وأباطيل في تصوير الأحداث والوقائع .

فما هو منهج الطبرسيّ في نقله للإسرائيليات من مصادره ؟

الغالب أنْ يعزو الطبرسيّ الإسرائيليات إلى من نُقلت عنهم من الصحابة والتابعين ، سواء كانوا من أهل الكتاب الذين أسلموا مثل كعب الأحبار ووهب بن

---

(١) انظر (تفسير ابن كثير) جـ١ ص ١٣٨.

(٢) انظر (تفسير الطبريّ) جـ٢٦ ص ١٤٧.

منبه ، أم كانوا من غيرهم ممّن نقل عنهم تفسيرًا مثل عبد الله بن عباس والحسن البصريّ ومُجاهد وقتادة والسُّدّي وعكرمة وعبد الرحمن بن زيد وغيرهم ، كما ينقل أقوالًا منسوبة لبعض الأئمّة مثل محمد الباقر وجعفر الصادق .

وقد لا يعزو الطبرسيّ الأقوال لأصحابها ، بل يكتفي بعبارة (قيل) و(يقال) أو (قال قوم) أو (روي) أو (وروي في الأخبار) أو ما شابه ذلك .

والطبرسيّ يتساهل في قبول التفسير بالإسرائيليّات إذا لم تصادم أصول العقيدة الإسلاميّة ، وإنْ أشبهت الأساطير واتسمت بالخيال الجامح ، فهو لا يستبعد ما لا يقبله العقل والمنطق منها وإنّما يكتفي بنقلها عنهم ، والمعروف أنّ الكثير من المفسرين لم ير بأسًا في روايتها في التفسير ، إلا أنّ بعض العلماء أنكر ذلك ورأى أنّ إباحة التحدث عنهم شئ ، وذكر ذلك في تفسير القرآن شئ أخر[١] .

ولا شك أنّ الطبرسيّ وغيره من المفسرين أخطأوا في نقل مثل هذه الأقاصيص المشكوك في صحتها ، وعلى كل حال فإنّ الطبرسيّ لم يورد مثل هذا التفسير الذي ينزع إلى الغرابة بنفس مطمئنة إلى ما فيه ، فهو كثيرًا ما يورده بصيغة التضعيف (قيل) أو (يُقال) ، ولا يجعله أساسًا في بيان المعنى ، وإنّما يذكره كقول من جملة الأقوال ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾[٢] ، قال الطبرسيّ : (قيل فيه قولان : أحدهما : إنّ المعني بالإنسان آدم ، ثم إنّه قيل في (عجل) ثلاث تأويلات : منها : إنّه خلق بعد خلق كل شئ آخر نهار يوم الجمعة وهو آخر أيام السُّنّة على سرعة معاجلًا به غروب الشمس عن مجاهد ، ومنها : إنّ معناه : في سرعة من خلقه لأنّه لم يخلقه من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة كما خُلق غيره وإنّما أنشأه إنشاءً ، فكأنّه سبحانه نبّه بذلك على الآية العجيبة في خلقه ومنها أنّ آدم لما خُلق وجُعلت الروح في أكثر جسده وثب عجلان مبادرًا إلى ثمار الجنة ، وقيل :

---

(١) انظر مقدمة أحمد محمد شاكر لكتاب (عمدة التفسير) لابن كثير ص ١٥.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٣٧.

همَّ بالوثوب، فهذا معنى قوله (من عجل) عن ابن عباس والسُّدّي وروي ذلك عن أبي عبد الله، وثانيهما: إنّ المعني بالإنسان الناس كلهم، ثم اختلف في معناه على وجوه: أحدها: أنّ معناه: أي خُلِقَ على حُبّ العجلة في أمره عن قتادة وأبي مسلم والجُبّائيّ قال: يعني أنّه يستعجل في كل شئ يشتهيه، وثانيها: أنّه من المقلوب، والمعنى خُلقت العجلة من الإنسان عن أبي عبيدة، وهذا ضعيف لأنّه مع حمل كلامه (سبحانه وتعالى) على القلب يحتاج إلى تأويل، فلا فائدة من القلب، وثالثها: أنّ العجل هو الطين عن أبي عبيدة وجماعة، وعلى هذا يكون كقوله: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾[1]، ورابعها: أنّ معناه: خُلِقَ الإنسان من تعجيل من الأمر لأنّه تعالى قال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] عن أبي الحسن الأخفش)[3].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله: ﴿فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[4]، قال الطبرسيّ في القصة: (وكان من قصة داود على ما رواه علي ابن إبراهيم بن هاشم عن الصادق أنّ الله أوحى إلى نبيهم أنّ جالوت يقتله من يستوي عليه درع موسى، وهو رجل من ولد لاوي بن يعقوب واسمه دواد بن إيشا راع، وكان لإيشا عشرة بنين أصغرهم داود، فلما بعث الله طالوت إلى بني إسرائيل وجمعهم لحرب جالوت بعث لإيشا بأن أحضر ولدك، فلمّا حضروا دعا واحدًا واحدًا من ولده فألبسه درع موسى، فمنهم من طالت عليه ومنهم من قصرت عنه، فقال لإيشا: هل خلّفت من ولدك أحدًا؟ قال: نعم، أصغرهم تركته في الغنم يرعاها، فبعث إليه فجاء به، فلما دُعِيَ أقبل ومعه مقلاع، قال: فنادته ثلاث

(١) سورة السجدة الآية ٧.

(٢) سورة النحل الآية ٤٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٧٧.

(٤) سورة البقرة الآية ٢٥١.

صخرات في طريقه : يا داود خذني واحضر ، فأخذها في مخلاته ، وكان حجر الفيروزج وكان داود شديد البطش شجاعًا قويًا في بدنه ، فلما جاء إلى طالوت ألبسه درع موسى فاستوت عليه ، قال : فجاء داود فوقف حذاء جالوت ، وكان جالوت على الفيل وعلى رأسه التاج وفي جبهته ياقوتة تلمع نورًا ، وجنوده بين يديه ، فأخذ داود حجرًا من تلك الأحجار فرمى بها في ميمنة جالوت ووقع عليهم فانهزموا ، وأخذ حجرًا آخر فرمى به في ميسرة جالوت فانهزموا ، ورمى بالثالث إلى جالوت فأصاب موضع الياقوتة في جبهته ووصلت إلى دماغه ووقع على الأرض ميتًا ، وقيل : إنّ جالوت طلب البراز فخرج إليه داود فرماه بحجر من مقلاع فوقع بين عينيه وخرج من قفاه ، وأصاب جماعة كثيرة من أهل عسكره فقتلهم ، وانهزم القوم عن آخرهم عن وهب بن مُنبّه وغيره من المفسرين)[1] .

فهذا قد يكون معجزة لداود إلا أنّه لا دليل عليه إلا منه ، فلابُدّ من دليل صحيح يُعضّده من خارجه وإلا يجب التوقف فيه ، بخلاف مُعجزاته الأخرى التي تحدَّث عنها القرآن فإنّها مدعومة بالنصّ الصحيح الثابت ، كتسخير الجبال والطير يسبّحن لله وتليين الحديد له[2] .

وهذا النوع الذي يتساهل الطبرسيّ في قبوله ، والذي يعتمد على الإسرائيليات ، قد يتسرَّب إلى تأويل الآيات ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[3] ، يقول الطبرسيّ : (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ) ، واختُلف في كيفية وصول إبليس إلى آدم وحواء حتى وسوس إليهما وإبليس كان قد أُخرج من الجنة حين أبى السجود وهما في الجنة فقيل : إنّه دخل في فقم الحية وخاطبهما من فقمها ، والفقم هو جانب

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٢٠.

(٢) انظر تفسير سورة الأنبياء الآية ٧٩، وسورة سبأ الآية ١٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٣٦.

الشدق ، (وَقُلْنَا اهْبِطُواْ) خاطب بخطاب الجمع وفيه وجوه : أحدها : أنّه خاطب آدم وحواء وإبليس وهو اختيار الزجّاج وقول جماعة من المفسرين وهذا غير منكر ، والثاني : أنّه أراد آدم وحواء والحية ، وفي هذه الوجه بُعد ، لأنّ خطاب من لا يفهم الخطاب لا يحسن ، ولأنّه لم يتقدم للحية ذكر والكناية عن غير مذكور لا تحسن إلا بحيث لا يقع لبس)[١] .

والمعروف أنّ الحية لم يرد لها ذكر في التنزيل ولا ثبت لها دخل في الخطيئة بطريق صحيح يمكن أنْ يُعَوَّل عليه ، وإنّما عُرف ذلك عن طريق كتب (العهد القديم)[٢] .

وإذا صادم المنقول من الإسرائيليات أصلًا من أصول العقيدة كتنزيه الأنبياء والملائكة المرسلين وعصمتهم ، ردَّه الطبرسيّ وضعَّفه بأدلة مُعتبرة متنوّعة أكثرها عقليّة وبعضها نقليّة ولغويّة ، مع الرجوع إلى النصّ القرآنيّ وتحكيمه في تلك المنقولات ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾[٣] .

قال الطبرسيّ : (أما ما ذُكر عن ابن عباس أنّه ألقى شيطان اسمه صخر على كرسيه وكان ماردًا عظيمًا لا يقوى عليه جميع الشياطين ، وكان نبيّ الله سليمان لا يدخل الكنيف بخاتمه ، فجاء صخر في صورة سليمان حتى أخذ الخاتم من امرأة من نسائه ، وأقام أربعين يومًا في ملكه وسليمان هارب . وعن مُجاهد أنّ شيطانًا اسمه آصف قال له سليمان : كيف تفتنون الناس ؟ قال : أرني خاتمك أخبرك بذلك

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٩٨.

(٢) ورد ذلك في (سفر التكوين) الذي حكى قصة الخليقة ، حيث جعلت فيه الحية وسيلة لدخول إبليس الجنة وإغراء آدم وحواء بالأكل من الشجرة المحرمة وهو مما لا يرتضيه التصور الإسلاميّ ولا يقرّه العقل الإنسانيّ) انظر (العهد القديم ، سفر التكوين ، الإصحاح الثالث) آية ١: ٥.

(٣) سورة ص الآية ٣٤.

فلما أعطاه إياه نبذه في البحر فذهب ملكه ، وقعد الشيطان على كرسيه ، ومنعه الله تعالى نساء سليمان فلم يقربهن ، وكان سليمان يستطعم فلا يُطعم ، حتى أعطته امرأة يومًا حوتًا ، فشقَّ بطنه فوجد خاتمه فيه ، فردَّ الله عليه ملكه . وعن السُّدّيّ أنّ اسم ذلك الشيطان حيقيق ... فإنّ جميع ذلك مما لا يُعَوّلُ عليه لأنّ النبوّة لا تكون في خاتم ولا يجوز أنْ يسلبها الله النبيّ ، ولا أنْ يمكّن الشيطان من التمثيل بصورة النبيّ والقعود على سريره والحكم بين عباده)[1] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ﴾[2] ، قال الطبرسيّ : (وأما ما ذُكر في القصة أنّ داود كان كثير الصلاة فقال : يارب فَضَّلْتَ عليّ إبراهيم فاتخذته خليلًا ، وفَضَّلْتَ عليّ موسى فكلَّمْته تكليمًا ، فقال : يا داود إنا ابتليناهم بما لم نبتلك بمثله فإنْ شئت ابتليتك ، فقال : نعم يا رب فابتلني ، فبينا هو في محرابه ذات يوم إذ وقعت حمامة فأراد أنْ يأخذها فطارت إلى كوة المحراب ، فذهب ليأخذها فاطلع من الكوة فإذا امرأة أو ريا بن حيّان تغتسل فهويها وهمّ بتزويجها ، فبعث بأوريا إلى بعض سراياه وأمر بتقديمه أمام التابوت الذي فيه سكينه ، ففعل ذلك وقتل ، فلما انقضت عدتها تزوجها وبنى بها فولد له منها سليمان ، فبينا هو ذات يوم في محرابه يقرأ إذ دخل عليه رجلان ففزع منهما ، فقالا : لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض إلى قوله (وقليل ما هم) ، فنظر أحد الرجلين إلى صاحبه ثم ضحك ، فتنبّه داود على أنّهما ملكان بعثهما الله إليه في صورة خصمين ليُبَكّتاه على خطيئته ، فبكي حتى نبت الزرع من كثرة دموعه - فممَّا لا شُبهة في فساده ، فإنّ ذلك مّما يقدح في العدالة ، فكيف يجوز أنْ يكون أنبياء الله - الذين هم أُمناؤه على وحيه وسفراؤه بينه وبين خلقه - بصفة من لا تُقبل شهادته ،

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٤٢، ٧٤٣.

(٢) سورة ص الآية ٢٤.

وعلى حالة تنفّر عن الاستماع إليه والقبول منه - جلَّ أنبياء الله عن ذلك)[١].

فالطبرسيّ لم يسكت على هذه القصة بل استبعدها وضعّفها على أساس من العقيدة الإسلاميّة التي تُنزّه الأنبياء عن أنْ ينزلوا إلى هذا الدرك الذي قد يتسامى عنه عامة الناس، ولا يليق بمقام النبوّة الرفيع، ولم يكتف الطبرسيّ بذلك بل وجد في المصادر الإسلاميّة ما يسند رأيه في استبعاد هذه الأقاصيص الباطلة والروايات الموضوعة فقال: (وقد روي عن أمير المؤمنين أنّه قال (لا أوتى برجل يزعم أنّ داود تزوج امرأة أوريا إلا جلدته حدين، حدًّا للنبوّة وحدًّا للإسلام)[٢].

فالطبرسيّ يلتقي في هذا بمفسري أهل السُّنّة - كما يلتقي في كثير غيره معهم - إذ هم ينُزّهون الأنبياء عن مثل هذه الأفعال.

وبالإضافة إلى العقل وواقع النصّ القرآنيّ والمأثور اعتمد الطبرسيّ على اللغة في استبعاد بعض ما روي من تفسير قصصيّ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٣]، قال الطبرسيّ: (معناه: دخل قلوبهم حُبّ العجل، وإنّما عبّر عن حب العجل بالتشرّب دون الأكل لأنّ شرب الماء يتغلغل في الأعضاء حتى يصل إلى بواطنها، والطعام يجاوز الأعضاء ولا يتغلغل فيها، ... وليس المعنى في قولهم وأُشربوا أنّ غيرهم فعل ذلك بهم، بل هم الفاعلون لذلك كما يقول القائل: أُنسيت ذلك من النسيان، وليس يريد أنّ غيره فعل ذلك به، ويُقال: أوتى فلان علمًا جمًّا وإنْ كان هو المكتسب له، وقوله (بِكُفْرِهِمْ) ليس معناه أنّهم أُشربوا حب العجل جزاء على كفرهم، لأنّ محبّة العجل كفر قبيح، والله سبحانه لا يفعل الكفر في العبد لا ابتداء ولا جزاء، بل معناه أنّهم كفروا بالله تعالى بما أُشربوه من محبة العجل، وقيل: إنّما أَشرب حب العجل قلوبهم مَنْ زيَّنه

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٣٦.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٨ ص ٧٣٦.

(٣) سورة البقرة الآية ٩٣.

عندهم ودعاهم إليه كالسامري وشياطين الجن والإنس، فقوله بكفرهم معناه: لاعتقادهم التشبيه وجهلهم بالله تعالى وتجويزهم العبادة لغيره، وأُشربوا في قلوبهم حب العجل لأنّهم صاروا إلى ذلك لهذه المعاني التي هي كفر، وقول من قال: فعل الله ذلك بهم عقوبة ومجازاة غلط فاحش، لأنّ حب العجل ليس من العقوبة في شئ ولا ضرر فيه)[1].

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣١٨، ٣١٩.

د- التفسير الرمزيّ في (مجمع البيان)

من المتصوّفة من يدّعي أنّ الرياضة الروحيّة التي يأخذ بها الصوفيّ نفسه، تصل إلى درجة ينكشف له فيها ما وراء العبارات القرآنيّة من إشارات قدسيّة، وتنهل على قلبه من سحب الغيب ما تحمله الآيات من المعارف السبحانيّة، ويسمى هذا بالتفسير الإشاريّ، فللآية ظاهر وباطن، والظاهر: هو الذي ينساق إليه الذهن قبل غيره، والباطن: هو ما وراء ذلك من إشارات خفيّة تظهر لأرباب السلوك.

وهذا التفسير الإشاريّ إذا أوغل في الإشارت الخفيّة صار ضربًا من التجهيل، ولكنّه إذا كان استنباطًا حسنًا يوافق مقتضى ظاهر العربيّة، وكان له شاهد يشهد لصحته من غير عارض فإنّه يكون مقبولًا، يقول ابن القيّم: (وتفسير الناس يدور على ثلاثة أصول: تفسير على اللفظ، وهو الذي ينحو إليه المتأخّرون، وتفسير على المعنى: وهو الذي يذكره السلف، وتفسير على الإشارة: وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم، وهذا لا بأس به بأربعة شروط: ألا يناقض معنى الآية، وأنْ يكون معنى صحيحًا في نفسه، وأنْ يكون في اللفظ إشعار به، وأنْ يكون بينه وبين معنى الآية ارتباط وتلازم، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطًا حسنًا[١].

فالتفسير الرمزيّ أو الإشاريّ أو الباطنيّ هو صرف ألفاظ القرآن الكريم عن ظواهرها إلى معان أخرى رمزيّة أو إشاريّة أو باطنيّة لا تُفهم من ظاهر اللفظ وإنّما تُفهم من باطنه.

وقد اختلف العلماء في صحة هذا التفسير، فمنهم من منع القول به مُطلقًا ومنهم من أجازه بشروط - كما سلف - وقد نقل السيوطيّ بعض هذه الاختلافات[٢].

وكما أسلفنا فإنّ الإماميّة كانوا يزعمون أنّ للقرآن ظاهرًا وباطنًا، وأنّ باطنه قد

---

(١) انظر (مباحث في علوم القرآن) مناع القطّان ص ٣٥٧.

(٢) انظر (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطيّ جـ٢ ص ١٨٤.

خصَّ الله به الأئمّة فهم وحدهم الذين يعلمونه، فهم الراسخون في العلم الذين خصَّهم الله بمعرفة باطن القرآن وتأويله.

وإذا نظرنا إلى تفاسير الإماميّة قبل الطوسيّ والطبرسيّ، اتضح لنا أنّها تندرج تحت هذا النوع من التفسير الباطنيّ الذي يزعم أنّ للقرآن ظاهرًا وباطنًا، أما تفسير الطبرسيّ ومن قبله تفسير الطوسيّ، فهي بداية التحول في تفاسير الإماميّة إلى التفسير بالرأي. فتفسير الطبرسيّ ليس من التفاسير الباطنيّة، بل إنّ الطبرسيّ أنكر ذلك النوع من التفسير، وجاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ سَوَآءٍۖ وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[1]، حيث يقول الطبرسيّ: (وقيل: معناه أعلمتكم بما يجب الإعلام به على سواء في الإيذان، لم أُبيِّن الحق لقوم دون قوم ولم أكتمه لقوم دون قوم، وفي هذا دلالة على بطلان قول أصحاب الرموز وأنّ للقرآن بواطن خصَّ بالعلم بها أقوامًا)[2].

ورغم موقف الطبرسيّ الواضح من التفسير الباطنّي، إلا أنّه في بعض الأحيان - بعد أنْ يُفسّر الآية تفسيرًا مقبولًا يتمشى مع قواعد العربيّة ومع ظاهر النصّ - يأتي ببعض روايات التفسير الرمزيّ، ومصدرها كتب التفسير بالمأثور عند الإماميّة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍۗ﴾[3]، حيث قال الطبرسيّ بعد أنْ ذكر تفسير الآية: (واختلف في هذا المشبّه والمشبّه به على أقوال: أحدها: أنّه مثل ضربه الله لنبيّه محمد، فالمشكاة صدره والزجاجة قلبه والمصباح فيه النبوّة، لا شرقيّة ولا غربيّة أي: لا يهودية ولا نصرانية،

---

(١) سورة الأنبياء الآية ١٠٩.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص١٠٧.

(٣) سورة النور الآية ٣٥.

توقد من شجرة مباركة يعني : شجرة النبوّة وهي إبراهيم ، يكاد نور محمد يبين للناس ولو لم يتكلم به ، كما أنّ ذلك الزيت يكاد يضيء ولو لم تمسسه نار أي تصبه النار عن كعب ، وقد قيل أيضًا : إنّ المشكاة إبراهيم والزجاجة إسماعيل والمصباح محمد ، كما سُمّيَ سراجًا في موضع آخر ، من شجرة مباركة : يعني إبراهيم لأنّ أكثر الأنبياء من صُلبه ، لا شرقيّة ولا غربيّة أي : لا نصرانيّة ولا يهوديّة لأن النصارى تُصلّي إلى الشرق ، واليهود تُصَلّي إلى المغرب ، يكاد زيتها يضيء أي : يكاد محاسن محمد تظهر قبل أنْ يوحى إليه ، نور على نور أي : نبيٌّ من نسل نبيّ عن محمد بن كعب ، وقيل : المشكاة عبد المطّلب والزجاجة عبد الله والمصباح هو النبيّ ، لا شرقية ولا غربية بل مكّيّة لأنّ مكة وسط الدنيا عن الضحّاك ، وروي عن الرضا أنّه قال : نحن المشكاة فيها ، والمصباح محمد يهدي الله لولايتنا من أحب ، وفي كتاب (التوحيد) لأبي جعفر بن بابويه عن أبي جعفر الباقر في قوله كمشكاة فيها مصباح قال : نور العلم في صدر النبيّ ، المصباح في زجاجة : الزجاجة صدر عليّ ، صار علم النبيّ إلى صدر عليّ ، أي : علّم النبي عليًّا ، يوقد من شجرة مباركة : نور العلم ، لا شرقيّة ولا غربيّة : لا يهوديّة ولا نصرانيّة ، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار : يكاد العالم من آل محمد يتكلّم بالعلم قبل أنْ يُسأل ، نور على نور أي : إمام مؤيد بنور العلم والحكمة في إثر إمام من آل محمد ، وذلك من لدن آدم إلى أنْ تقوم الساعة ، فهم الأوصياء الذين جعلهم الله خلفاء في أرضه وحججه على خلقه ، لا تخلو الأرض في كل عصر من واحد منهم)[1] . وليس معنى ذلك أنّ تفسير الطبرسيّ يعتمد التفسير الرمزيّ وذلك لقلة هذه الروايات في تفسيره ، وأنّه يذكرها بعد تفسيره الذي يرتضيه ، كقول من الأقوال المأثورة ، ويذكرها بصيغة التضعيف (قيل) ولا يعقّب عليها .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٢٢٥، ٢٢٦.

الفصل السادس
القراءات في (مجمع البيان)

كانت عناية الطبرسيّ بالقراءات القرآنية واضحة في تفسيره، وقد أشار إلى ذلك في مقدّمة تفسيره عند ذكره لمقدّمات لابُدّ من معرفتها لمن أراد الخوض في علوم التفسير وبيّن أنّها تجمعها فنون سبعة:

الفن الأول: في تعداد آي القرآن والفائدة في معرفتها، وذكر فيه أن:

عدد أهل الكوفة أصح الأعداد وأعلاها إسنادًا، لأنّه مأخوذ عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وتعضّده الرواية الواردة عن النبيّ – صلى الله عليه وآله وسلّم – أنّه قال (فاتحة الكتاب سبع آيات إحداهن بسم الله الرحمن الرحيم).

وعدد أهل المدينة: منسوب إلى أبي يزيد بن القعقاع القاريّ وشيبة بن نصاح وهما المدنيّ الأول، وإلى إسماعيل بن جعفر وهو المدنيّ الأخير.

وعدد أهل البصرة: منسوب إلى عاصم بن أبي الصباح الجحدريّ وأيوب بن المتوكل.

وعدد أهل مكة: منسوب إلى مجاهد بن جبير وإلى إسماعيل المكي.

وعدد أهل الشام: منسوب إلى عبد الله بن عامر.

والفائدة في معرفة آي القرآن أنّ القارئ إذا عدَّها بأصابعه كان أكثر ثوابًا لأنّه قد شغل يده بالقرآن مع قلبه ولسانه، ولأنّ ذلك أقرب إلى التحفّظ، فإنّ القارئ لا يأمن من السهو، ... وقال حمزة بن حبيب وهو أحد القرّاء السبعة: العدد مسامير القرآن[1].

والفن الثاني: في ذكر أسامي القرّاء المشهورين في الأمصار ورواتهم: **أمّا**

---

(١) مُقدّمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٧٨.

المدنيّ : فأبو جعفر يزيد بن القعقاع : وليس من السبعة ، وذُكر أنّه قرأ على عبد الله ابن عباس وعلى مولاه عبد الله بن عيّاش بن أبي ربيعة المخزوميّ ، وهما قرءا على أُبيّ بن كعب ، وقرأ أُبيّ على النبيّ وله رواية واحدة ، ونافع بن عبد الرحمن وقرأ على أبي جعفر ومنه تعلّم القرآن ، وعلى شيبة بن نصّاح وعلى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وقرأ على ابن عباس وله ثلاث روايات : رواية ورش وهو عثمان بن سعيد ، ورواية قالون وهو عيسى بن مينا ، ورواية إسماعيل بن جعفر .

أمّا المكيّ : فهو عبد الله بن كثير لا غير ، وقرأ على مجاهد وقرأ مجاهد على ابن عباس ، وله ثلاث روايات : رواية البزي ، ورواية ابن فليح ، ورواية أبي الحسين القواس ، وإذا اجتمع أهل مكة والمدينة قيل حجازيّ .

وأما الكوفيّ : فأوّلهم عاصم بن أبي النّجود : قرأ على أبي عبد الرحمن السُلميّ وهو قرأ على عليّ بن أبي طالب ، وقرأ أيضًا على زر بن حبيش وهو قرأ على عبد الله ابن مسعود . ولعاصم روايتان : رواية حفص بن سليمان البزّار ، ورواية أبي بكر بن عياش .

ثم حمزة بن حبيب الزيّات : قرأ على جعفر بن محمد الصادق ، وقرأ أيضًا على الأعمش سليمان بن مهران وقرأ الأعمش على يحيى بن وثّاب وهو قرأ على علقمة ومسروق والأسود بن يزيد ، وقرأوا على عبد الله بن مسعود ، وقرأ حمزة على حمران ابن أعين أيضًا وهو قرأ على أبي الأسود الدؤليّ وهو قرأ على عليّ بن أبي طالب . ولحمزة سبع روايات : رواية العجليّ عبد الله بن صالح ، ورواية رجاء بن عيسى ، ورواية حمّاد بن أحمد ، ورواية خلاّد بن خالد ، ورواية أبي عمر الدوريّ ، ورواية محمد بن سعدان النحويّ ، ورواية خلف بن هشام .

ثم أبو الحسن علي بن حمزة الكسائيّ : قرأ على حمزة ، ولقي من مشايخ حمزة ابن أبي ليلى ، وقرأ عليه وعلى أبّان بن تغلب وعيسى بن عمر وغيرهم . وللكسائيّ ست روايات : رواية قتيبة بن مهران ، ورواية نصير بن يوسف النحويّ ، ورواية أبي

حمدون الزاهد، ورواية حمدون بن ميمون الزجّاج، ورواية أبي عمر الدوريّ.

ثم خلف بن هشام البزّار: وليس من السبعة وله اختيار.

وأمّا البصري: فأبو عمرو بن العلاء: وله ثلاث روايات: رواية شجاع بن أبي نصير ورواية العباس بن الفضل ورواية اليزيديّ يحيى بن المبارك. ومن البصرة يعقوب بن إسحاق الحضرميّ وأبو حاتم سهل بن محمد السجستانيّ: وليسا من السبعة، فأمّا يعقوب فله ثلاث روايات: رواية روح وزيد ورويس. وإذا اجتمع أهل البصرة والكوفة قيل عراقيّ.

وأمّا الشاميّ: فهو عبد الله بن عامر اليحصبيّ لا غير، وقرأ على المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ وقرأ المغيرة على عثمان بن عفّان.

ثم يقول الطبرسيّ: (وإنّما اجتمع الناس على قراءة هؤلاء واقتدوا بهم فيها لسببين: **أحدهما**: أنّهم تجرّدوا لقراءة القرآن واشتدّت بذلك عنايتهم، مع كثرة علمهم ومن كان قبلهم أو في أزمنتهم ممّن نُسب إليه القراءة من العلماء وعُدَّت قراءتهم في الشواذ لم يجرّد لذلك تجرّدهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث أو غير ذلك من العلوم، **والآخر**: أنّ قراءتهم وُجدت مُسندة لفظًا أو سماعًا حرفًا حرفًا من أول القرآن إلى آخره مع ما عُرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القرآن) [1].

ثم يقول الطبرسيّ في مذهب الإماميّة في القراءة: (فاعلم أنّ الظاهر من مذهب الإماميّة أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء بينهم من القراءات، إلا أنّهم اختاروا القراءة بما جاز بين القرّاء وكرهوا تجريد قراءة مُفردة، والشائع في أخبارهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد، وما روته العامة عن النبيّ أنّه قال (نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف) اختلف في تأويله: فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره

---

(١) مُقدّمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٧٩.

ثم حملوه على وجهين :

أحدهما : أنّ المراد سبع لغات ممّا لا يُغيّر حُكْمًا في تحليل ولا تحريم ....، وكانوا مخيَّرين في مبتدأ الإسلام في أنْ يقرأوا بما شاءوا منها ثُمّ أجمعوا على أحدها وإجماعهم حُجّة ، فصار ما أجمعوا عليه مانعًا ممّا أعرضوا عنه .

والآخر : أنّ المراد سبعة أوجه من القراءات ، وذكر أنّ الاختلاف في القراءة على سبعة أوجه : **أحدها** : اختلاف إعراب الكلمة مما لا يزيلها عن صورتها في الكتابة ولا يغيّر معناها نحو قوله (فيضاعفه) بالرفع والنصب ، **والثاني** : الاختلاف في الإعراب مما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها نحو قوله (إذ تلقَّونه) ، **والثالث** : الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها ممّا يغيّر معناها ولا يزيل صورتها نحو قوله (كيف ننشزها) و(ننشرها) بالزاي والراء ، **والرابع** : الاختلاف في الكلمة ممّا يغيّر صورتها ولا يغيّر معناها نحو قوله (إنْ كانت إلا صيحة) و(إلا زقية) ، **والخامس** : الاختلاف في الكلمة ممّا يزيل صورتها ومعناها نحو (طلح منضود) و(طلع) ، **والسادس** : الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله (وجاءت سكرة الموت بالحق) و(وجاءت سكرة الحق بالموت) ، **والسابع** : الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله (وما عملت أيديهم) و(وما عملته أيديهم) .

وقال الشيخ أبو جعفر الطوسيّ : ... هذا الوجه أملح لما روي عنهم عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القرّاء فيه ، وحمل جماعة من العلماء الأحرف على المعاني والأحكام التي ينتظمها القرآن دون الألفاظ ، واختلف أقوالهم فيها فمنهم من قال إنّها : وعد ووعيد وأمر ونهي وجدل وقصص ومثل ، وروي عن ابن مسعود عن النبيّ أنّه قال : (نزل القرآن على سبعة أحرف زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال) .

وروى أبو قلابة عن النبيّ أنّه قال (نزل القرآن على سبعة أحرف أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل) ، وقال بعضهم : ناسخ ومنسوخ ومحكم

ومتشابه ومجمل ومفصَّل وتأويل لا يعلمه إلا الله (عز وجل»[(١)]

والطبرسيّ خصَّص للقراءات موضعًا في جميع تفسيره سماه (القراءة) ثم (الحُجّة)، فهو يذكر عقب كل آية أو مجموعة من الآيات التي يريد تفسيرها، ما يتعلَّق بها من قراءات سواء كانت مشهورة أم شاذة، ويُتبع ذلك غالبًا ببيان قراءة الصحابة والتابعين وأهل البيت، سواء كانت موافقة لتلك القراءات أم مخالفة لها.

وعناية الطبرسيّ بالقراءات تتفق مع وثوقه بحرفيّة النصّ القرآنيّ، حيث أنّ علم القراءات يتوخى قبل كُلّ شيء صيانة القرآن الكريم من التحريف والتغيير، بالإضافة إلى فوائد أخرى كثيرة، وهذا يتناسب مع اتجاه الطبرسيّ الأصوليّ والفقهيّ، لأنّ القراءات أثرت علميّ الأصول والفقه بالوجوه المتعددة في استنباط الأحكام الشرعيّة، حتى قال بعضهم: (لم تزل العلماء تستنبط من كل حرف يقرأ به قارئ معنى لا يوجد في قراءة الآخر)، وقال: (والقراءة حُجّة الفقهاء في الاستنباط وحُجّتهم في الاهتداء مع ما فيها من التسهيل على الأمة)[(٢)].

فالقراءات من أقدم العلوم المتعلّقة بالقرآن لأنّها صحبت النصّ القرآنيّ كما صحبه التفسير، فالاهتمام بها من أصل المناهج العِلْميّة في الدراسات القرآنيّة[(٣)].

وإذا أردنا أنْ نتعرَّف على موقف الطبرسيّ العمليّ من القراءات، وعلى المنهج الذي سلكه في إيرادها وتوجيهها وقبولها أو ردّها، سواء كانت من القراءات المشهورة أم الشاذة من قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت أم غيرها من القراءات المأثورة، وجدنا الطبرسيّ لا يقتصر على القراءات السبع منها فحسب، وهي قراءة نافع بن أبي نُعيم المدنيّ، وعبد الله بن كثير المكيّ، وأبي عمرو بن العلاء البصريّ، وعبد الله بن عامر الشاميّ، وعاصم بن أبي النجود وحمزة بن حبيب

---

(١) مقدّمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٧٧: ٨٠.

(٢) (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) أحمد الدمياطيّ ص٥.

(٣) انظر (مناهج في التفسير) مصطفى الصاوي الجوينيّ ص٥٠.

الزيّات وعليّ بن حمزة الكسائيّ الكوفيين، وهم يُعرفون بالقرّاء السبعة[١]، وإنّما يذكر معهم قراءة الثلاثة الذين هم بقية العشرة وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ، ويعقوب بن إسحق الحضرميّ، وخلف بن هشام البزار[٢].

كما يورد الطبرسيّ في بعض المواضع قراءات للقرّاء الأربعة بعد العشرة وهم: الحسن البصريّ، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن المكيّ، وسليمان بن مهران الأعمش، ويحيى بن المبارك اليزيديّ[٣]

ويورد الطبرسيّ قراءات لقرّاء الأمصار الآخرين المشهورين المعترف لهم بالإمامة والإقراء في أمصارهم مثل: حميد بن قيس الأعرج المكّيّ، ويحيى بن وثّاب الكوفيّ، وعبد الله بن أبي اسحق، وعيسى بن عمرو، وعاصم الجحدريّ البصريين، وشريح بن يزيد الحضرميّ الشاميّ، وغيرهم من المشهورين.

فقد ذكر الطبرسيّ هؤلاء القوم مع القرّاء المشهورين في الأمصار الإسلاميّة، حيث لم يكن القرّاء السبعة أو العشرة هم جميع القرّاء الذين يوثق بقراءتهم، بل هناك طائفة من القراءات التي لم تُعدّ من العشرة كان يُقرأ بها في عصر الطبرسيّ، فلا غرابة إذًا أنْ يورد الطبرسيّ قراءات لغير السبعة أو العشرة، بعد أنْ رأى أهل عصره يولونها أهميّة ويقرأون بها من جملة ما يقرأون به. وإنّما كان ابن مجاهد أوّل من اقتصر على السبعة ثم تابعه في ذلك من أتى بعده، وكثير ممّن تجاوزهم ابن مجاهد لم تكن قراءته متروكة إلى زمن الطبرسيّ[٤].

---

(١) انظر (السبعة في القراءات) لأبي بكر بن مجاهد ص٥٣ وما بعدها.

(٢) انظر (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) لأحمد بن الجزري ص١١- ١٢.

(٣) (إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر) أحمد الدمياطي ص٧.

(٤) انظر (الإبانة عن معاني القراءات) لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ ص ٤٨، (المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز) لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسيّ ص ١٦٣، تحقيق: طيار التي قولاج.

١- قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت في (مجمع البيان)

نلاحظ أنّ الطبرسيّ أورد قراءات كثيرة منسوبة لبعض الصحابة والتابعين وأهل البيت دون أنْ يعتبرها شاذة، مع أنّها تُعدُّ شاذة وفقًا لأصله في اعتبار ما خالف المُجمع عليه شاذًا.

وهذه القراءات منها ما وافق بعض القراءات المشهورة ومنها ما خالفه بخروجه عن خط المصحف غالبًا، وهذا لا يُقرأ به عند أهل العلم لأنّ خط المصحف العثمانيّ نفى ما كان يُقرأ به قبل كتابته، ولأنّ هذه الأخبار وردت بأخبار الآحاد وغير موثوق بصحّتها ولا يجوز القراءة بها لعدم تواترها[١].

والطبرسيّ يقوم بالتنسيق بين قراءات الصحابة والتابعين وأهل البيت وبين القراءات المشهورة، حيث كان يذكرها إلى جانب تلك القراءات التي قرأ بها السبعة أو العشرة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَاۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[٢]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم (هو مولاّها) وروي ذلك عن ابن عباس ومحمد بن عليّ الباقر، والباقون (هو مولّيها)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (من قرأ (هو مولّيها) فالضمير الذي هو (هو) لله تعالى، والتقدير: الله مولّيها إياه، حُذف المفعول الثاني لجري ذكره المظهر وهو (كُلّ) في قوله (ولكل وجهة) وهو مبتدأ وموّليها خبره، والجملة التي هي (هو مولّيها) في موضع رفع لكونها وصفًا لوجهة، ومن قرأ (هو مولاّها) فالضمير الذي هو (هو) لكُلّ، وقد جرى ذكره، وقد استوفى الاسم الجاري على الفعل المبني للمجهول مفعوليه اللذين يقتضيهما، أحدهما الضمير المرفوع من (مولّي)

---

(١) انظر (الإبانة عن معاني القراءات) مكي بن أبي طالب ص ٤٠، (نكت الانتصار لنقل القرآن) للباقلانيّ ص ١٠٢.

(٢) سورة البقرة الآية ١٤٨.

والآخر ضمير المؤنث ، ويجوز أنْ يكون الضمير الذي هو (هو) في قوله (هو مولّيها) عائدًا إلى (كُلّ) ، والتقدير : لكل وجهة هو مولّيها وجهة ، أي : كل أهل وجهة هم الذين ولّوا وجوههم إلى تلك الجهة)[1] .

ونرى الطبرسيّ يشير في بعض المواضع إلى القراءات التي وافق فيها أهل البيت واحدًا أو أكثر من الصحابة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ﴾[2] ، حيث يقول في القراءة : (وقرأ أبو جعفر وأبو عبد الله (يضعن من ثيابهن) وروي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن جبير) ، وقال الطبرسيّ في الحُجّة : (ومن قرأ (من ثيابهن) فلأنّه لا يوضع كل الثياب وإنّما يوضع بعضها ، وروي عن أبي عبد الله أنّه قال (هو الجلباب إلا أنْ تكون أَمَةٌ فليس عليها جُناح أنْ تضع خمارها)[3] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[4] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (في الشواذ قراءة أبي بكر عند خروج نفسه (وجاءت سكرة الحق بالموت) وهي قراءة سعيد بن جبير وطلحة ، ورواها أصحابنا عن أئمّة الهُدى) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (قال ابن جنّي : لك في الباء ضربان من التقدير ، إنْ شئت علّقتها بنفس جاءت ، كقولك جئت بزيد أي : أحضرته ، وإنْ شئت علّقتها بمحذوف وجعلتها حالًا ، أي : وجاءت سكرة الحق ومعها الموت ، كقولك خرج بثيابه أي : وثيابه عليه ، ومثله قوله (فخرج على قومه في زينته) أي : وزينته عليه)[5] .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٤٢٤، ٤٢٥.

(٢) سورة النور الآية ٦٠.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٢٤١، ٢٤٢.

(٤) سورة ق الآية ١٩.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص ٢١٤، ٢١٥.

وعُنِيَ الطبرسيّ بقراءة السيدة عائشة حيث أورد عِدّة قراءات رويت عنها وقام بتوجيه بعضها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وفي الشواذ قراءة عائشة وابن عباس وابن معمر (إذ تَلِقُونَهُ) وقراءة ابن السميقع (تُلْقُونَه) والقراءة المشهورة (تَلَقَّوْنَهُ) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وأمّا قوله (تَلِقُوْنَهُ) فمعناه : تُسرعون فيه وتخفوُّن إليه ، قال الراجز :

جاءت به عَنْسٌ من الشام تَلِقْ

أي : تَخِفّ ، وأصله تلقون فيه أو إليه ، فحُذف حرف الجر فوصل الفعل إلى المفعول ، وقيل : إن الولق : الكذب ، فكأن الكاذب يستمر في الكذب ويُسرع فيه ، وجاء في حديث عليّ (كذبت وولقت) ، وأما (تُلْقُونه) فمعناه : تُلقونه بأفواهكم ، وأما (تَلَقَّوْنَه) فهو من تلقَّيت الحديث من فلان ، أي : أخذته منه وقبلته)[2] .

وردَّ الطبرسيّ بعض القراءات إلى مصحف السيّدة عائشة[3] ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾[4] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (القراءة المشهورة (إلاَّ إناثًا) ، وروي في الشواذ عن النبيّ (إلا إثنًا) بالثاء قبل النون ، و(إلاَّ إنثًا) بالنون قبل الثاء روتهما عائشة ، وروي عن ابن عباس (إلاَّ وثنا) و (إلاَّ أُثُنًا) بضمتين والثاء قبل النون ، وعن عطاء بن أبي رباح (إلاَّ أُثْنًا) الثاء قبل النون وهي ساكنة) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (أمّا (أُثُن) فجمع وثن ، وأصله وثن قلبت الواو همزة نحو أُجوه في وجوه ، وأُعُد في وُعُد ، فأمّا (أُثْن) بسكون الثاء فهو كأُسْد بسكون السين ، أما (إنثا) بتقديم النون على الثاء فيمكن أنْ يكون جمع

---

(١) سورة النور الآية ١٥.

(٢) (مجمع البيان) جـ٧ ص ٢٠٤.

(٣) انظر (كتاب المصاحف) لأبي داود ص ٨٣: ٨٥.

(٤) سورة النساء الآية ١١٧.

أنيث كقولهم سيف أنيث الحديد (أي: ليس بقاطع)، ويمكن أنْ يكون جمع إناث)[١].

وأشار الطبرسيّ إلى موافقة قراءة أم المؤمنين عائشة لقراءة الإمام عليّ بن أبي طالب خاصة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾[٢]، حيث يقول في القراءة: (وفي الشواذ قراءة ابن السميقع (حَصْبُ جَهَنَّم) ساكنة الصاد، وقراءة ابن عباس (حضَب) بالضاد، وقراءة عليّ وعائشة وابن الزبير وأُبيّ بن كعب وعكرمة (حَطَبُ) بالطاء)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (وفي الحطب لغات، وحطب وحصب بالصاد وحضب بالضاد، ولا يُقال حصب بالصاد إلا إذا أُلقي في التنور أو في الموقد، وقال أحمد بن يحيى: أصل الحصب الرمي حطبًا كان أو غيره... فأما الحصْب ساكنًا بالصاد والضاد فالطرح، فهو مصدر وقع موقع اسم المفعول كالخلق والصيد بمعنى المخلوق والمصيد)[٣].

وعناية الطبرسيّ بقراءة أهل البيت ظاهرة في تفسيره، حيث أورد قراءات كثيرة لعليّ بن أبي طالب ومحمد الباقر وجعفر الصادق، وأغلبها موافقة لقراءة المشهورين أو قراءة بعض الصحابة والتابعين، كما أنّ منها ما تفرّدوا بقراءته وكان موافقًا للعربيّة وخط المصحف، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[٤]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (روي في الشواذ عن عليّ (يَتوفون) بفتح الياء)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (قال ابن جِنّي: هو على حذف المفعول، أي: الذين يتوفون أيامهم أو

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص ١٧٠، ١٧١.

(٢) سورة الأنبياء الآية ٩٨.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ١٠٠، ١٠١.

(٤) سورة البقرة الآية ٣٤.

آجالهم وأعمارهم ، وحذف المفعول به كثير في القرآن وفصيح الكلام إذا كان هناك دليل عليه ، كما قال الله (وأوتيت من كل شيء) أي : شيئًا ...، وتوفيت الشيء استوفيته أخذته وافيًا)[١] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وروي عن عليّ ابن أبي طالب وأبي جعفر محمد بن عليّ وجعفر بن محمد عليهم السلام وعروة بن الزبير (ونادى نوح ابنه) ، وروي عن عكرمة (ابنها) وعن السُّدّيّ (ابناه) وعن ابن عباس (ابنه) على الوقف) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وأمّا من قرأ (ونادى نوح ابنه) فإنّه أراد ابنها كما روي عن عكرمة ، والمعنى ابن امرأته لأنّه قد جرى ذكرها في قوله (وأهلك) فحذف الألف تخفيفًا كما قلنا في بَنيّ بالفتح ويا أبت ، وأما قراءة السُّدّيّ (ابناه) فإنّه يريد به الندبة وهو على الحكاية ، أي : قال يا إبناه و وإبناه ، فأما (ابنهْ) بالسكون فعلى ما جاء في نحو قول (الشاعر) :

ومَطْوَايَ مُشْتاقانِ لَهْ أرِقان)[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (والقراءة المشهورة (من أنفُسكم) بضم الفاء ، وقرأ ابن عباس وابن علية وابن محيصن والزهريّ (من أنفَسكم) بفتح الفاء ، وقيل : إنّها قراءة فاطمة) ، ويقول الطبرسيّ في الحجة : (ومن

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٥٨٩.

(٢) سورة هود الآية ٤٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٢٤٥، وللمزيد من الأمثلة أنظر تفسير الطبرسيّ للآية ١١٨ من سورة التوبة في (مجمع البيان) جـ٥ ص١١٨، والآية ٥ من سورة هود في (مجمع البيان) جـ٥ ص٢١٥ وغيرها كثير.

(٤) سورة التوبة الآية ١٢٨.

قرأ (من أنفَسكم) فمعناه : من أشرفكم ومن خياركم ، يُقال : هذا أنفس المتاع أي : أجوده وخياره ، واشتقاقه من النفس وهي أشرف ما في الإنسان)[١] .

ومن القراءات التي أوردها الطبرسيّ منسوبة إلى أهل البيت وتُخالف خط المصحف ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وفي قراءة أهل البيت (واجعل لنا من المتقين إمامًا) والقراءة المشهورة (واجعلنا للمتقين إمامًا)[٣] .

وهذه القراءة مُخالفة لخط المصحف ، وكأنّها اجتلبت لتؤكد الإمامة وهي أصل هام من أصول الإماميّة ، ونلاحظ أنّ الطبرسيّ لم يبد رأيه في هذه القراءة وأمثالها بل اكتفى بذكرها دون تعليق وهذا لا يصحّ خاصة وأنّ نسبتها إلى الأئمّة غير مؤكد .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ (صراط من أنعمت عليهم) عمر بن الخطاب وعمرو بن عبد الله الزبيريّ ، وروي ذلك عن أهل البيت - عليهم السلام)[٥] ، ولم يعلّق الطبرسيّ على هذه القراءة أيضًا .

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ١٢٨.

(٢) سورة الفرقان الآية ٧٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٢٨٢.

(٤) سورة الفاتحة الآية ٧.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٠٥.

٢- القراءات المشهورة في (مجمع البيان)

عناية الطبرسيّ بالقراءات المشهورة التي قرأ بها العشرة واضحة في تفسيره، حيث قام بتوجيه هذه القراءات وتعليلها والاحتجاج لها، ووازن بينها فرجّح بعضها على بعض على أُسس وقواعد واضحة، وكأنّه عرف لهؤلاء القرّاء مكانتهم حيث كان أكثر أهل أمصارهم مُجمعون على قراءتهم، وكانت عناية الطبرسيّ بالقراءات السبع خاصة أوضح وأظهر.

وإذا أجمع القرّاء على قراءة بيّن الطبرسيّ ذلك، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (أجمع القرّاء على ضم الدال من (الحمد) وكسر اللام من (لله)، وأجمعوا على كسر الباء من (رب)[2].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾[3]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ جميع القرّاء (اشتروا الضلالة) بضم الواو، وفي الشواذ عن يحيى بن يعمر أنّه كسرها تشبيهًا بواو (لو) في قوله (لو استطعنا)، وروي عن يحيى بن وثّاب أنّه ضم واو (لو) تشبيهًا بواو الجمع)، ويقول الطبرسيّ في الحجة: (الواو في (اشتروا) ساكنة، فإذا سقطت همزة الوصل التقت مع السكن المُبدل من لام المعرفة، فالتقى ساكنان فحُرّك الأول منهما لالتقائهما وصارا الضم أولى بها ليفصل بالضم بينها وبين واو (لو)و (أو)، ويدل على ذلك اتفاقهم على التحريك بالضم نحو قوله (لتُبلَونَّ) و(لَتَرَونَّ الجحيم)، ويدل على تقرير ذلك في هذه الواو أنّهم شبّهوا بها

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٢.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٩٤.

(٣) سورة البقرة الآية ١٦.

الواو التي في (أو) و (لو) فحرَّكوها بالضم تشبيهًا بها ، فكما شبَّهوا الواو التي في (أو) التي تدل على الجمع ، كذلك شبَّهوا هذه بها فأجازوا فيها الكسر ، ألا ترى أنّهم أجازوا الضم في (لو استطعنا) تشبيهًا بالتي للجمع ، ومثل هذا إجازتهم الجر في الضارب الرجل تشبيهًا بالحسن الوجه ، وإجازتهم النصب في الحسن الوجه تشبيهًا بالضارب الرجل)(١) .

وإذا اختلف القرَّاء في القراءة فللطبرسيّ في ذلك أسلوبان غالبًا وحسب ما تقتضيه القراءة :

أحدهما : أنّه ينصّ على القرَّاء فيذكرهم دون الإشارة إلى أمصارهم سواء كانوا من السبعة أم من العشرة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾(٢) ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ نافع في جميع القرآن (يُحزِن) بضم الياء وكسر الزاي ، إلا قول (ولا يَحزُنُهم الفزع الأكبر) فإنّه فتحها وضمَّ الزاي ، وقرأ الباقون في جميع القرآن بفتح الياء وضم الزاي ، وقرأ أبو جعفر عكس ما قرأ نافع ، فإنّه فتح الياء في جميع القرآن إلا قول (يُحزنهم) فإنّه ضمَّ الياء) ، ويقول الطبرسيّ في الحجة : (قال أبو على : قال سيبويه : تقول فتن الرجل وفتنته ، وحزن الرجل وحزنته ، وزعم الخليل أنّك حيث قلت فتنته وحزنته لم تُرد أنْ تقول جعلته حزينًا وجعلته فاتنًا ، كما إنّك حين تقول أدخلته جعلته داخلًا ولكنّك أردت أنْ تقول جعلت فيه حزنًا وفتنة ، كما تقول كحلته : جعلت فيه كحلًا ، ودهنته : جعلت فيه دهنًا ، فجئت بفعلته على حدة ، ولم ترد بفعلته هاهنا تغيير قولك حزن وفتن ، ولو أردت ذلك لقلت أحزنته وأفتنته ، قال : وقال بعض العرب : أفتنت الرجل وأحزنته إذا جعلته فاتنًا وحزينًا ، قال أبو علي : فهذا الذي حكيته عن

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٤٢.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٧٦.

بعض العرب حجة نافع)[١] .

ونلاحظ أن الطبرسيّ وازن هنا بين قراءة نافع المدنيّ وقراءة بقيّة السبعة ، ثم بيَّن قراءته وقراءة شيخه أبي جعفر المدنيّ وأوضح أنّ أحدهما كان يقرأ عكس الآخر .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ ابن عامر وحده (وبالزبر) بالباء ، وكذلك هي في مصاحف الشام كما في (فاطر) والباقون بغيرها) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من حذف فلإن واو العطف أغنت عن تكرار العامل ، ومن أثبتها فإنّما كرر العامل تأكيدًا وكلاهما حسن)[٣] .

وثانيهما : أنْ ينصّ الطبرسيّ على أمصار هؤلاء القرّاء دون أسمائهم ، إذا كان أهل المصر الواحد مُجمعين على قراءة واحدة لآية من الآيات ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ أهل الكوفة (يَكذبون) بفتح الياء مخفَّفًا والباقون (يُكذّبون) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وحُجّة من قرأ (يكذبون) أنْ يقول إنّ ذلك أشبه بما قبل الكلمة وما بعدها ، لأنّ قولهم آمنّا بالله كذب منهم فلهم عذاب أليم بكذبهم و(ما) وصِلَتُهُ بمعنى المصدر ، وفي قولهم فيما بعد إذا خلوا إلى شياطينهم إنّا معكم ، دلالة أيضًا على كذبهم فيما ادَّعوه من إيمانهم ، وإذا كان أشبه بما قبله وما بعده كان أولى ، وحُجّة من قرأ (يُكذّبون) بالتشديد ، قوله : ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[٥] وقوله : ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٨٩٠، ٨٩١.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٨٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٩٠٠.

(٤) سورة البقرة الآية ١٠.

(٥) سورة الأنعام الآية ٣٤.

لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ﴾[١] وقوله : ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِۦ﴾[٢] وقوله : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[٣] ونحو ذلك ، والتكذيب أكثر من الكذب لأنّ كل من كذَّب صادقًا فقد كذب ، وليس كل من كذب مُكذّبًا ، فكأنّه قال :ولهم عذاب أليم بتكذيبهم ، وأدخل كان ليدلَّ على أنّ ذلك كان فيما مضى)[٤] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾[٥] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل مكة والبصرة (لا تُقبل) بالتاء والباقون بالياء) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (فمن قرأ بالتاء ألحق علامة التأنيث لتؤذّن بأنّ الاسم الذي أُسند إليه الفعل وهو (الشفاعة) مؤنث ، ومن قرأ بالياء فلإن التأنيث في الاسم ليس بحقيقي فحُمل على المعنى فذُكّر لأنّ الشفاعة والتشفُّع بمنزلة ، كما أنّ الوعظ والموعظة والصيحة والصوت كذلك ، وقد قال تعالى : ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[٦] ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾[٧] ، ويقوّي التذكير أيضًا أنّه فصل بين الفعل والفاعل بقوله (منها) والتذكير يحسن مع الفصل ، كما يُقال في التأنيث الحقيقيّ حضر القاضي اليوم امرأة)[٨] .

---

(١) سورة يونس الآية ٤١.

(٢) سورة يونس الآية ٣٩.

(٣) سورة فاطر الآية ٤.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٣٤، ١٣٥.

(٥) سورة البقرة الآية ٤٨.

(٦) سورة البقرة الآية ٢٧٥.

(٧) سورة هود الآية ٧٦.

(٨) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٢١، ٢٢٢، وانظر أيضًا تفسير الآية ٣١ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ١ ص ١٧٩، والآية ١٣٢ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ١ ص ١٩٨، و الآية ١٣٣ من سورة آل عمران في (مجمع البيان) جـ٢ ص ٨٣٥.

وإذا انفرد قارئ في مصر من الأمصار بقراءة مُخالفة لقراءة مصره بيَّن الطبرسيّ ذلك ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾[١] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل الكوفة غير عاصم (من يطّوّع) بالياء وتشديد الطاء والواو والباقون (تَطَوَّع) على أنّه فعل ماض)[٢] .

ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (ويطّوّع تقديره : يتطوّع إلا أنّه أدغم التاء في الطاء لتقاربهما)[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ أهل العراق غير عاصم (خاشعًا أبصارهم) والباقون (خُشَّعًا) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (ومن قرأ (خاشعًا أبصارهم) فإنّه كما لم يلحق علامة التأنيث لم يجمع ، وحسن أنْ لا يؤنَّث لأنّ التأنيث ليس بحقيقيّ ، ومن قال (خُشَّعًا) فقد أثبت ما يدل على الجمع وهو على لفظ الإفراد ، ودلَّ لفظ الجمع على لفظ ما يدل عليه التأنيث الذي ثبت في نحو قوله في الآية الأُخرى : ﴿خَـٰشِعَةً أَبْصَـٰرُهُمْ﴾[٥] و﴿وَخَشَعَتِ ٱلْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَـٰنِ﴾[٦] ، قال الزجّاج : ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدّمت على الجماعة التوحيد نحو قوله : (خاشعًا أبصارهم) ، ولك التوحيد والتأنيث نحو قوله : (خاشعة أبصارهم) ، ولك الجمع نحو قوله : (خُشَّعًا أبصارهم) تقول مررت بشباب حسن أوجههم ، وحِسان وجوههم وحسنة أوجههم)[٧] . فالطبرسيّ يشير إلى القرّاء

(١) سورة البقرة الآية ١٥٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٣٨.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٣٨.

(٤) سورة القمر الآية ٧.

(٥) سورة القلم الآية ٤٣.

(٦) سورة طه الآية ١٠٨.

(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٩ ص٢٨٠.

بذكر أمصارهم دون أسمائهم طلبًا للإيجاز .

وإذا انفرد قارئ من القرّاء المشهورين بقراءة مخالفة لبقيّة القرّاء بيّن الطبرسيّ ذلك ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾(١) ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ حمزة (فأزالهما) بالألف ، والباقون (فأزلّهما) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من قرأ (أزالهما) قال إنّ قوله : ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾(٢) معناه : اثبتا فثبتا فأزالهما الشيطان ، فقابل الثبات بالزوال الذي هو خلافه ، وحُجّة من قرأ (فأزلّهما) أنّه يحتمل تأويلين : أحدهما : كسبهما الزّلة ، والآخر : أزلّ من أزل أي : عثر ، ويدل على الوجه الأول ما جاء في التنزيل من قوله : ﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾(٣) وقوله : ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾(٤) الآية ، وقد نسب كسب الزلة إلى الشيطان في قوله : ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾(٥) ، واستزل وأزلّ بمعنى واحد ، ويدل على الوجه الثاني قوله : (فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) فكما أنّ خروج الإنسان عن الموضع الذي هو فيه انتقال منه إلى غيره كذلك عثاره وزلله)(٦) .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾(٧) .

حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (روي عن ابن عامر (أنبئِهِم) بالهمزة وكسر

---

(١) سورة البقرة الآية ٣٦.

(٢) سورة البقرة الآية ٣٥.

(٣) سورة الأعراف الآية ٢٠، ٢١.

(٤) سورة الأعراف الآية ٢٠.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٥٥.

(٦) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص١٩٦.

(٧) سورة البقرة الآية ٣٣.

الهاء والباقون بضمّ الهاء)[١] .

ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من ضم الهاء حملها على الأصل ، لأنّ الأصل أنْ تكون هاء الضمير مضمومة ، وإنّما تُكسر الهاء إذا وليها كسرة أو ياء نحو بهم وعليهم ، ومع هذا فقد ضمَّه قوم حملًا على الأصل ، ومن كسر الهاء التي قبلها همزة مُخففَّةٌ فإنّ لذلك وجهًا من القياس ، وهو أنّه أتبع كسرة الهمزة الكسرة التي قبلها ، ولم يعتد بالحاجز الساكن كما حُكي عنهم هذا المرْءُ ورأيت المرْءَ ومررت بالمِرْءِ ، فاتبعوا مع هذا الفصل كما اللغة في اللغة الأخرى هذا امرُؤٌ ورأيت امرَءًا ومررت بامرئ ، وحكى أبو زيد عن بعض العرب : أخذتُ هذا منهِ ومنهِما ومنهِمي ، فكسر المضمر في الإدراج والوقف ، ولم أعرفهِ ولم أضربهِ)[٢] .

وإذا انفرد راوٍ من رواة القرّاء المشهورين بقراءة مُخالفة لبقيّة الرواة بيَّن الطبرسيّ ذلك ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[٣] ، حيث يقول الطبرسيّ : (قرأ أهل الكوفة إلا أبا بكر بالياء ، والباقون بالتاء إلا أبا عمرو فإنّه كان يُخَيِّرُ) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وجه القراءة بالياء أنْ يكون كناية عمَّن تقدَّم ذكره من أهل الكتاب ليكون الكلام على طريقة واحدة ، ووجه التاء أنّه خلطهم بغيرهم من المكلَّفين ويكون خطابًا للجميع في آن واحد)[٤] .

وليس المراد بأبي بكر الذي ذكره الطبرسيّ هنا عاصم بن أبي النجود الذي يُكنَّى أبا بكر أيضًا[٥] ، ولكن المراد هو أبو بكر شعبة بن أبي عيَّاش أحد أشهر راويين عن عاصم ، أما أبو عمرو فهو أبو عمرو الدوريّ أحد رواة حمزة بن حبيب الزيَّات .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٨٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ١٨٤.

(٣) سورة آل عمران الآية ١١٥.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٨١٧.

(٥) انظر (كتاب السبعة) لابن مجاهد ص ٣٣٩، (التيسير في القراءات السبع) الداني ص ٦.

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ أهل الكوفة غير أبي بكر (سُعِدوا) بضم السين والباقون بفتحها) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وأمّا قوله (سعدوا) فقد قال أبو علي : حكى سيبويه : سعد يسعد سعادة فهو سعيد ، وينبغي أنْ يكون غير مُتَعَدٍ ، كما أنّ خلافه الذي هو شقيّ كذلك ، وإذا كان كذلك كان ضُمّ السين مُشكلًا إلا أنْ يكون سمع فيه لغة خارجة عن القياس ، أو يكون من باب فعل وفعلته نحو غاض الماء وغصته وحزن وحزنته ، ولعلهم استشهدوا على ذلك بقولهم مسعود وإنّه يدل على سعد ، ولا دلالة قاطعة في ذلك لأنّه يجوز أنْ يكون مثل أجنّه الله فهو مجنون وأحبّه فهو محبوب ، فالمفعول جاء في هذا على أنّه حذفت الزيادة عنه كما حُذف من اسم الفاعل في نحو قوله : ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[2] يعني ملاقح ، فجاء على حذف الزيادة ، فعلى هذا يكون أصله أسعد فحذف الزائد ، ومن الحذف قول الشاعر (يخْرُجْنَ من أجواز ليل غاض) يريد مُغض)[3] .

والمراد بأبي بكر هنا أيضًا أبو بكر شعبة بن أبي عيَّاش ، أحد أشهر راويين عن عاصم ، والراوي الآخر عن عاصم هو حفص بن سليمان البزَّار المشهور بروايته عن عاصم .

ولمَّا كان تفسير (مجمع البيان) للطبرسيّ ليس بكتاب قراءات ، فالطبرسيّ لم يُفرد لأُصول القراءات بابًا خاصًا بها كما يفعل المصنّفون في القراءات ، وإنّما يُشير إلى أصول القرَّاء ومذاهبهم المتعددة في القراءات من خلال إيراد القراءات في مواضعها المتباينة من تفسيره .

وكما يذكر الطبرسيّ القرَّاء المشهورين ورواتهم الذين أخذوا عنهم القراءات ،

---

(١) سورة هود الآية ١٠٨.

(٢) سورة الحجر الآية ٢٢.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٥ ص ٢٩٣.

يذكر أيضًا طرق القراءات التي رويت بها تلك القراءات التي شاعت بين الأمصار الإسلاميّة وتلقّاها الناس بالقَبول ، فهؤلاء الرواة متعددون عن القارئ الواحد وكذلك طرقهم ، ونلاحظ مثلًا أنّ ليحيى بن المبارك اليزيديّ - وهو من رواة أبي عمرو بن العلاء البصري ثالث السبعة - ست روايات : رواية أبي حمدون الزاهد ، ورواية أبي عمر الدوريّ ، ورواية أوقية ، ورواية أبي نعيم غلام شحادة ، ورواية أبي أيوب الخيَّاط ورواية أبي شعيب السوسيّ ، ونلاحظ أيضًا أنّ لحفص بن سليمان البزّار - وهو الرواي الأوّل لعاصم بن أبي النجود خامس السبعة - أربع روايات : رواية أبي شعيب القوّاس ، ورواية هبيرة التمّار ، ورواية عبيد بن الصبّاح ، ورواية عمرو بن الصبّاح ، ولأبي بكر شعبة بن عيّاش - وهو الراوي الثاني لعاصم بن أبي النجود خامس السبعة - ثلاث روايات : رواية أبي يوسف الأعشى ، ورواية أبي صالح البرجمي ، ورواية يحيى بن آدم[1] .

وممّا ذكره الطبرسيّ في طرق القراءات ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾[2] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ عاصم غير الأعشى والبرجميّ (ولا يأمرَكم) بنصب الراء والباقون بالرفع) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (ومن قرأ (يأمرُكم) فعلى القطع من الأول ، أراد ولا يأمركم الله ، ومن نصبه فعلى قوله (وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا)[3] ، وممّا يقوّي الرفع ما روي في حرف ابن مسعود (يأمرُكم) فهذا يدل على الانقطاع من الأول ، وممّا يقوّي النصب ما جاء في السير أنّ اليهود قالوا للنبيّ يا محمد أتريد أنْ

---

(١) انظر مقدمة (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٧٨، ٧٩، (التيسير في القراءات السبع) لأبي عمر الداني ص ٤، ٧، (شرح طيبة النشر في القراءات العشر) لأحمد بن الجزريّ ص ٧: ١٢، (السبعة في القراءات) لابن مجاهد ص٥٣ وما بعدها .

(٢) سورة آل عمران الآية ٨٠.

(٣) سورة آل عمران الآية ٨٠. وتمام الآية ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ وقد أخطأ الطبرسيّ في كتابته للآية !!

نتحذك ربًّا فقال الله « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب ... ولا أن يأمركم »[١])[٢] .

ويقصد الطبرسيّ من جميع طرق عاصم إلا طريق الأعشى والبرجمي .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡۗ﴾[٣] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ رويس عن يعقوب (فيوفّيهم) بالياء والباقون بالنون) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (ومن قرأ بالنون فهو مثل : (فأعذّبهم) ويُحسّنه قوله : ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾[٤] ، ومن قرأ بالياء فلأن ذكر الله قد تقدَّم في قوله : ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾[٥] ، أو صار من لفظ الخطاب إلى الغيبة كقوله : ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾[٦] بعد قوله ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾)[٧] .

ورويس هو أحد رواة يعقوب بالإضافة إلى راويين آخرين هما زيد وروح ، فانفرد رويس بهذه الرواية عن يعقوب دون بقية رواته .

وعُنِيَ الطبرسيّ بتوجيه القراءات القرآنية المشهورة وبيان حُججها ، وقد بنى توجيهه للقراءات على أُسس متنوّعة أظهرها قواعد النحو والصرف وأساليب البلاغة والقراءات الأخرى الواردة وخط المصحف .

---

(١) سورة آل عمران الآية ٧٩. وتمام الآية : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادٗا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ ولكن الطبرسيّ يختصر الآيات بلا دليل شرعيّ !

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٨١.

(٣) سورة آل عمران الآية ٥٧.

(٤) سورة آل عمران الآية ٥٨.

(٥) سورة آل عمران الآية ٥٥.

(٦) سورة الروم الآية ٣٩.

(٧) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧١٢، وانظر أيضًا تفسير الطبرسيّ للآية ١٥ من سورة آل عمران في (مجمع البيان) جـ٢ ص ٧١٢، و الآية ١١٧ من سورة الأعراف في (مجمع البيان) جـ٤ ص ٧١١.

فالطبرسيّ يبني موازنته بين القراءات وترجيح بعضها على بعض أو تضعيف بعضها دون الآخر على أساس من الإجماع والنحو واللغة وخط المصحف والنزول .

والطبرسيّ حين يبني توجيهه للقراءات المشهورة وبيان حُجّيّتها على قواعد النحو والصرف يؤكّد أنّ هذه القواعد لا بُدّ للقراءة المقبولة أنْ توافقها ، حيث أنّها أحد الأركان الرئيسة الثلاثة اللازمة لصحّتها وبيان عدم ضعفها وشذوذها .

فالطبرسيّ يوجه الآية توجيهًا نحويًّا قائمًا على القواعد النحويّة المقررة ، وعلى أساس من قواعد النحو رجّح بعض القراءات على بعض ، وإنْ لم يقل بضعفها ، وضعّف أخرى ونصّ على أنّ غيرها أقيس منها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۚ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ ابن كثير وأبو عمرو (وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ) ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾[2]« ولا يحسبن الذين يفرحون »[3] كلهنَّ بالياء وكسر السين ، وقرأ حمزة كلها بالتاء وفتح السين ، وقرأ أهل المدينة والشام ويعقوب كلها بالياء ، إلا أنّ أهل المدينة ويعقوب كسروا السين وفتحها الشاميّ) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من قرأ بالياء (فالذين) في هذه الآية في موضع الرفع بأنّه فاعل ، وإذا كان الذين فاعلًا ويقتضي مفعولين أو ما يسدُّ مسدَّ المفعولين نحو (حسبت أنّ زيدًا منطلق) و(حسبت أنْ يقوم عمر) ، فقوله تعالى : (أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ) قد سدَّ مسدَّ المفعولين اللذين يقتضيهما (يحسبنَّ) ، و(ما) يحتمل أمرين : أحدهما : أنْ يكون بمعنى (الذي) ، فيكون

(١) سورة آل عمران الآية ١٧٨.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٨٠.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٨٨. والقراءة المشهورة للآية : ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

تقديره : لا يحسبنَّ الذين كفروا أنّ الذي نمليه لهم خير لأنفسهم ، والآخر : أنْ يكون ما نملي بمنزلة الإملاء ، فيكون مصدرًا وإذا كان مصدرًا لم يقتضي راجعًا إليه ، وقال المبرّد : من قرأ (يحسبنَّ) بالياء فتح إنّ ويقبح الكسر مع الياء وهو جائز مع قبحه ، لأنّ الحُسبان ليس بفعل حقيقيّ فهو يبطل عمله مع إنّ المكسورة كما يبطل مع اللام ، كما يجوز : حسبت لعبد الله منطلق ، يجوز على بُعد حسبت أنّ عبد الله منطلق ، وقال أبو عليّ : الوجه فيه أنْ يتلقَّى بها القسم كما يتلقَّى بلام الابتداء ، وتدخل كل واحد منهما على الابتداء والخبر ، فكأنّه قال : (لا يحسبنَّ الذين كفروا للآخرة خيرًا لهم) ، وأمّا قراءة حمزة بالتاء مع تحسبنَّ وبفتح إنّ ، فقد خطَّأه البصريون في ذلك لأنّه يسير المعنى (ولا تحسبنَّ الذين كفروا املاءنا) وذلك لا يصح ، غير أنّ الزجّاج قال : يجوز على البدل من (الذين) ، والمعنى (ولا تحسبنَّ إملاء للذين كفروا خيرًا لهم) ، قال أبو علي : لا يجوز ذلك ، لأنّك إذا أبدلت (إنّ) من (الذين كفروا) لزمك أنْ تنصب (خيرًا) من حيث كان المفعول الثاني ، ولم ينصبه أحد من القرّاء ، وإذا لم يصحّ البدل لم يجز فيه إلا كسر (إنّ) على أنْ يكون إنّ وخبرها في موضع المفعول الثاني من (تحسبنَّ)[1] ، وخلاصة كلام الطبرسيّ هذا الإشادة بقوة القراءة التي بالياء ، وكأنّه لم ير لقراءة حمزة (بالتاء) وجهًا نحويًّا قويًّا أو مساويًا لهذه القراءة .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[2] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ ابن كثير وحمزة (تكون) بالتاء ، و(ميتةً) بالنصب ، وقرأ أبو جعفر وابن عامر (تكون) بالتاء ، و(ميتةٌ) بالرفع ، والباقون بالياء ونصب (ميتة) ، ويقول الطبرسيّ

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٨٩٢.

(٢) سورة الأنعام الآية ١٤٥.

في الحُجّة : (قال أبو عليّ : قراءة ابن كثير وحمزة محمولة على المعنى ، كأنّه قال : إلا أنْ تكون العين والنفس ميتة ، ألا ترى أنّ المحرّم لا يخلو من جواز العبارة عنه بأحد هذه الأشياء ، وليس بقوله (إلا أنْ يكون) كقولك : جاءني القوم لا يكون زيدًا وليس زيدًا في أنّ الضمير الذي يتضمَّنه من الاستثناء لا يظهر ، ولا يدخل الفعل علامة التأنيث لأنّ الفعل إنّما يكون عاريًا من علامة التأنيث ومن أنْ يظهر معه الضمير إذا لم يدخل عليه (أنْ) ، فأما إذا دخله (أنْ) فعلى حُكم سائر الأفعال ، ومن قرأ بالياء ونصب (ميتة) فإنّه جعل فيه ضميرًا مما تقدَّم وهو أقيس ممّا تقدَّم ذكره ، أي : إلا أنْ يكون الموجود ميتة، ومن قرأ إلا أنْ تكون ميتة فألحق علامة التأنيث الفعل كما ألحق في قوله : ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[1] وتقديره : إلا أنْ تقع ميتة)[2] .

والطبرسيّ يوجّه بعض القراءات توجيهًا صرفيًا ، ويبني قوة بعض القراءات على ظواهر صوتيّة لغويّة تتصل بمخارج الحروف وجرسها وصفاتها ونحو ذلك مما عُنِيَ به القُرّاء واللغويّون قديمًا ، ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أبو جعفر المدنيّ (الميّتة) مشدَّدة في كل القرآن ، وقرأ أهل الحجاز والشام والكسائيّ (فمنُ اضطر غير باغ) بضم النون ، وأبو جعفر بكسر الطاء من اضطر ، والباقون بكسر النون) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (الميتة) أصلها الميّتة ، فحُذفت الياء الثانية استخفافًا لثقل الياءين والكسرة ، والأجود في القراءة

---

(١) سورة يونس الآية ٥٧.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٤ ص٥٨٣، وانظر أيضًا تفسيره للآية ١١٨ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ٢ ص٤٩١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٧٣.

الميتة بالتخفيف، وقوله (فمنُ اضطر) بالضم فهو للإتباع كما ضُمَّت همزة الوصل في (انصرفوا)، وأما الكسرة فعلى أصل الحركة لالتقاء الساكنين، وأما قراءة أبي جعفر (فمن اضطر) فلأنّ الأصل (اضطرر) فسكنت الراء الأولى للإدغام، ونُقلت حركتها إلى الحرف الذي قبلها فصار (اضطر)، والأصل أنْ لا تُنقل حركة الراء عند إسكانها لأنّ الطاء على حركتها الأصلية)[١].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾[٢]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن كثير وابن ذكوان والكسائيّ (البِيوت) والشيوخ أخواتها بكسر أوائلها إلا الغيوب، وقرأ حمزة وحمّاد ويحيى عن عاصم كلها بالكسر إلا الجيوب، وقالون يكسر منها البيوت فقط، والباقون بالضم)، ويقول في الحجة: (من كسر أوائل هذه الكلمات إنّما فعل ذلك لأجل الياء، أبدل من الضمة الكسرة لأنّ الكسرة أشد موافقة للياء من الضمة لها، كما كُسر الفاء من عيينه ونييب تصغير عين وناب، وإنْ لم يكن في أبنية التصغير على هذا الوزن لتقريب الحركة ممّا بعدها، ومن ضمّها فعلى الأصل لأنّها فعول)[٣].

فالطبرسيّ يوجّه بعض من القراءات توجيهًا لغويًّا صوتيًّا مبنيًّا على العلاقة الصوتية بين الحروف، وهي العلاقة التي كان القُرّاء يولونها أهمية عند القراءة والأداء.

وتوجيه الطبرسيّ لهذه الآية صحيح لأنّ الضمة وإنْ كانت تُشابه الكسرة من الناحية الصوتيّة باعتبارها من أصوات اللين الضيّقة، إلا أنّ الكسرة تتّسم بالرقة

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٦٦.

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٩.

(٣) (مجمع البيان) جـ٢ ص ٥٠٧، وانظر أيضًا تفسير الطبرسيّ للآية ٥١ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ١ ص ٢٣٠، والآية ١٧٣ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ٢ ص٦٣٧ وغيرها كثير.

وتلائم حرف اللين (الياء) وهي أرقّ من الضمة التي تُعدُّ مظهرًا من مظاهر الخشونة البدوية ، فالانتقال من الكسر إلى الياء أيسر من الانتقال من الضم إلى الياء .

والطبرسيّ يبني توجيهه لبعض القراءات على قواعد العربيّة ، فلا بُدّ من موافقة القراءة المشهورة للعربيّة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ حمزة والكسائيّ (الريح) على التوحيد ، والباقون على الجمع ، ولم يختلفوا في توحيد ما ليس فيه ألف ولام ، وقرأ أبو جعفر (الرياح) على الجمع في كل القرآن إلا في الذاريات) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (قال ابن عباس : الرياح للرحمة والريح للعذاب ، ... وقد تختصُّ اللفظة في التنزيل بشيء فيكون فيه إمارة له ، ... وقال أبو علي : وتصريف الرياح على الجمع أولى ، لأنّ كل واحدة من الرياح مثل الأخرى في دلالتها على التوحيد ، ومن وحّد فإنّه أراد الجنس كما قالوا (أهلك الناس الدينار والدرهم)[2] .

والطبرسيّ يوجّه القراءات توجيهًا بلاغيًا مبنيًا على أساليب البلاغة العربيّة ، ويحتج لذلك بالنصّ القرآنيّ وبأشعار العرب وغيرها من الأدلّة المعتبرة ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ﴾[3] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل الكوفة غير عاصم (سيغلبون ويحشرون) بالياء فيهما والباقون بالتاء) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من اختار التاء فلقوله له (قد كان لكم آية) فأجرى الجميع على الخطاب ، ومن اختار

---

(١) سورة البقرة الآية ١٦٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٤٤٧.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٢.

الياء فللتصرّف في الكلام والانتقال من خطاب المواجهة إلى الخبر بلفظ الغائب، ويؤيده قوله ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[1])[2].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾[3]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن كثير وحمزة والكسائيّ (لا يعبدون) بالياء والباقون بالتاء)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (حُجّة من قرأ (لا تعبدون) بالتاء على الخطاب قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾[4]، ويقوّيه قوله (وَقُولُواْ) وقوله (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ)، فإذا كان هذا خطابًا وهو عطف على ما تقدَّم وجب أنْ يكون المعطوف عليه في حُكمه، وحُجّة من قرأ بالياء قوله ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[5] فحمله على لفظ الغيبة).

ويقول الطبرسيّ في المعنى: (وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا) فيه عدول إلى الخطاب بعد الخبر، وإنّما استجازت العرب ذلك لأنّ الخبر إنّما كان عمَّن خاطبوه بعينه لا عن غيره، وقد يُخاطبون أيضًا ثم يصيرون بعد الخطاب إلى الغيبة، فمثال الأول قول عنترة:

شطَّت مزار العاشقين فأصبحت عَسِرًا على طلابُك ابنة مَخْرَمِ

---

(١) سورة الأنفال الآية ٣٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٠٥.

(٣) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٤) سورة آل عمران الآية ٨١.

(٥) سورة الأنفال الآية ٣٨.

ومثل الثاني قول كثيّر عزة:

أسيئي بنا أو أحسني لا مَلُومةٌ لدينا ولا مَقْلِيَّةٌ إن تَقَلَّتِ[(١)]

كما وجَّه الطبرسيّ بعض القراءات توجيهًا بلاغيًّا قائمًا على أساليب المجاز في العربيّة، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[(٢)]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ أهل البصرة وأبو جعفر هاهنا (وعدنا) بغير ألف وفي الأعراف وطه، وقرأ الباقون (واعدنا) بالألف)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (حُجّة من قرأ بإثبات الألف أنّه قال: لا يخلو أنْ يكون قد كان موسى وعد أو لم يكن، فإنْ كان منه وعد فلا إشكال في وجوب القراءة (بواعدنا)، وإنْ لم يكن منه وعد فإنّ ما كان منه من قبول الوعد والتحري لإنجازه والوفاء به يقوم مقام الوعد، والقراءة بواعدنا دلالة من الله على وعده وقبول موسى، ولأنّه إذا أحسن في مثل قوله: ﴿بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾[(٣)] الإخبار بالوعد منهم لله تعالى، كان الاختيار (واعدنا)، ومن قرأ (وعدنا) بغير ألف وهو أشد مطابقة للمعنى، إذ كان القبول ليس بوعد في الحقيقة، إذ الوعد هو إخبار الموعود بما يفعل به من خير، وعلى هذا فيكون قوله (بما أخلفوا الله ما وعدوه) مجازًا حقيقته بما أخبروا أنّهم فاعلوه، وقال بعضهم إنّ المواعدة في الحقيقة لا تكون إلا بين البشر، والله تعالى هو المتفرّد بالوعد والوعيد، والقرأتان جميعًا قويتان)[(٤)].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٩٦: ٢٩٨، وانظر أيضًا تفسير الطبرسيّ للآية ٥٧ من سورة آل عمران في (مجمع البيان) جـ٢ ص٧٦٠.

(٢) سورة البقرة الآية ٥١.

(٣) سورة التوبة الآية ٧٧.

(٤) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٢٣٠.

وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾[١] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل الكوفة (سحران) بغير ألف ، والباقون (ساحران) بالألف) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (قال أبو علي : حُجّة من قرأ (ساحران) أنّه قال (تظاهرا) والمظاهرة المعاونة ، وفي التنزيل ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ﴾[٢] ، والمعاونة في الحقيقة إنّما تكون للساحرين لا للسحرين ، والوجه في قوله (سِحران) أنّه نسب المعاونة إلى السحرين على وجه الاتساع كأنّ كل سحر منهما يقوي الآخر)[٣] .

وكما ردَّ الطبرسيّ آية إلى أخرى ليفسرها بها ، ردَّ بعض القراءات إلى بعض ليحتج لها ، فالآية عنده تكون قرينة على أخرى في توضيح وجوه القراءات وعللها ، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل المدينة والشام (وأوصى) بهمزة بين واوين وتخفيف الصاد ، وقرأ الباقون (ووصّى) مشدّدة الصاد) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (حُجّة من قرأ (وصّى) قوله تعالى : ﴿فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ تَوۡصِيَةً﴾[٥] ، فتوصية مصدر وصّى مثل قطّع يقطّع ، ولا يكون منه تفعيل لأنّك لو قلت في مصدر حييت تفعيل لكان اجتمع ثلاث ياءات ، وحُجّة من قرأ (وأوصى بها إبراهيم) قوله : ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ﴾[٦] و﴿مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖ﴾[٧])[٨] .

---

(١) سورة القصص الآية ٤٨.

(٢) سورة التحريم الآية ٤.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٧ ص ٣٣٩، ٤٠٠، وانظر أيضًا تفسير الطبرسيّ للآية ١٩١ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ٢ ص ٥١٠، ٥١١.

(٤) سورة البقرة الآية ١٣٢.

(٥) سورة يس الآية ٥٠.

(٦) سورة النساء الآية ١١.

(٧) سورة النساء الآية ١٢.

(٨) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٩٨.

ونلاحظ أنّ الطبرسيّ أورد حُجّة الفريقين وساوى بينهما في القوة والدلالة، فلم يختر واحدة منهما فكلاهما جيدان من وجهة نظره، ولكنّ الواضح أنّ القراءة بالتشديد أقوى وأولى، لما في التشديد من المبالغة في المعنى ولاتفاق أكثر القرّاء عليها[(١)].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾[(٢)]، حيث يقول الطبرسيّ: (قرأ ابن عامر (مُنزَّلين) مشدَّدة الزاي، وقرأ الآخرون مخففّة)، ويقول في الحُجّة: (حُجّة من قرأ (منزلين) بالتخفيف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾[(٣)] و﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا﴾[(٤)]، ولأن الإنزال يعمُّ التنزيل وغيره، وحُجة ابن عامر: ﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾[(٥)] و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾[(٦)] لأنّ تنزّل مطاوع نزّل و﴿لو أننا نزلنا إليهم الملائكة﴾[(٧)])[(٨)].

وأشار الطبرسيّ إلى أنّ مصاحفَ أهلِ الأمصارِ المشهورةِ حُجَّةٌ للقرّاء وسندٌ لهم في قراءتهم إذا وافقوا تلك المصاحف المُجمع عليها في أمصارهم فيما قرأوا من قراءات، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُو بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[(٩)]، حيث يقول الطبرسيّ

---

(١) انظر (الكشف عن وجوه القراءات) لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسيّ جـ١ ص١٢٦.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٢٤.

(٣) سورة الأنعام الآية ٨.

(٤) سورة الأنعام الآية ٨.

(٥) سورة الحجر الآية ٨.

(٦) سورة القدر الآية ٤.

(٧) سورة الأنعام الآية ١١١.

(٨) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص٨٢٧.

(٩) سورة آل عمران الآية ١٨٤.

في القراءة : (قرأ ابن عامر وحده (وبالزبر) بالباء ، وكذلك هي في مصاحف الشام[(١)] كما في (فاطر) ، والباقون بغير باء) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (من حذف فلإن واو العطف أغنت عن تكرار العامل ، ومن أثبتها فإنما كررَّ العامل تأكيدًا وكلاهما حسن)[(٢)] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾[(٣)] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ أهل المدينة والشام (سارعوا) بغير واو ، وكذلك هي في مصاحفهم ، والباقون بالواو ، وكذلك هو في مصاحف مكة والعراق) ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (والفرق بينهما استئناف الكلام إذا كان بغير واو ، ووصلها بما تقدَّم إذا قُرئ بواو لأنّه يكون عطفًا على ما تقدّم ، ويجوز أيضًا ترك الواو لأنّ الجملة الثانية ملتبسة بالأولى مُستغنية بذلك عن عطفها بالواو ، كما جاء في التنزيل : ﴿ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ وقال : ﴿سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ﴾[(٤)])[(٥)] .

والطبرسيّ عند توجيه القراءات المشهورة وبيان عللها وحُجج القرّاء فيها ، أبدى رأيه في طائفة منها بترجيح بعضها على بعض واختيار الأقوى منها وتضعيف البعض الآخر ، أو استحسان الجميع واستبعاد ما عُدَّ خطأ من القرّاء بحمله على وهم الراوي ، وأهم ما اعتدّ به الطبرسيّ في ترجيح القراءات عند الموازنة بينها إجماع القرّاء على قراءة واحدة – كما أسلفنا – أو اتفاق جمهورهم عليها ، وهذا الأصل معتمد عند بعض علماء القراءات[(٦)] ، وهو بُعدٌ قائم على أصول الروايّة عند

---

(١) انظر (كتاب السبعة) لابن مجاهد ص ٢٨٤.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٩٠٠.

(٣) سورة آل عمران الآية ١٣٣.

(٤) سورة الكهف الآية ٢٢.

(٥) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٨٣٥.

(٦) انظر (الكشف عن أي القرآن) لمكيّ بن أبي طالب جـ١ ص ١٢٦.

الطبرسيّ، حيث أنّه يعتدّ بالمُجمع عليه وبما عليه الأكثرون، كما رأيناه في تعامله مع المنقول في التفسير، فهو لا يطمئن للقول المفرد والروايةِ الشاذةِ، غير أنّ الطبرسيّ لا يَعُدُّ القراءة المخالفة لجميع القراءات المشهورة أو أكثرهم شاذةً أو ضعيفةً، إذا صحّت عنده ولم يجد فيها ما يُضعّفها، وإنّما يُرجّح عليها ما عليه الأكثرون ويختاره دونها، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةٗ مُّسۡلِمَةٗ لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبۡ عَلَيۡنَآۖ﴾[1]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن كثير (أرْنا) بإسكان الراء في القرآن، ووافقه ابن عامر وأبو بكر عن عاصم في السجدة (ربنا أرْنا الذين)، وقرأ أبو عمرو بالاختلاس لكسرة الراء في غير إشباع في كل القرآن والباقون بالكسر)، ويقول في الحُجّة: (الاختيار كسرة الراء لأنّها قد حوّلت إلى الراء، لأنّ أصله أرإنا فنُقلت الكسرةُ إلى الراء وسقطت الهمزة، ولأنّ في إسكان الراء بعد سقوط الهمزة إجحافًا بالكلمة وإبطالًا للدلالة على الهمزة، ومن سكّنه فعلى وجه التشبيه بما يسكن في مثل (كبد وفخذ) ونحو قول الشاعر:

لو عَصْرَ مِنْهُ البان والمسك انْعَصَر

وقال الآخر:

قالت سُليمَى اشترْ لنا سَويْقا وَاشْتَرْ وَعَجّلْ خادِمًا لَبيقا

وأما الاختلاس فلطلب الخِفّة وبقاء الدلالة على حذف الهمزة)[2].

فالطبرسيّ اختار قراءة الجمهور دون قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي بكر وشعبة ابن أبي عيّاش راوية عاصم بن أبي النجود، بعد أن احتج لهذه القراءة ببعض المأثور من أشعار العرب، وهذا دليل على أنّ لها وجهًا في العربيّة عنده، فهي إذًا قراءة

(١) سورة البقرة الآية ١٢٨.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص٣٩٢.

مقبولة وإنْ لم تكن مُختارة .

والطبرسيّ يحمل بعض القراءات المرويّة عن السبعة وتخالف الأصول المعروفة وتخالف القرّاء الآخرين على وهم الراوي لا خطأ القارئ ، وهذا قائم عنده على الثقة بهؤلاء القرّاء ، من ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾[1] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (قرأ حمزة و أبو بكر عن عاصم (يؤدّهْ) بسكون الهاء ، وروي نحوه عن أبي عمرو ، وقرأ أبو جعفر بكسر الهاء مع الاختلاس ، وهو الصحيح من مذهب أبي عمرو ، والباقون بالكسر والإشباع) ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (أمّا سكون الهاء فإنّ أكثر النحويين على أنّه لا يجوز ، وغلط الرواي فيه عن أبي عمرو قال : وحكى سيبويه عنه وهو ضابط لمثل هذا أنّه كان يكسر كسرًا خفيفًا ، وقال الفرّاء : هذا مذهب لبعض العرب يسكنون الهاء إذا تحرّك ما قبلها ، يقولون ضربتهْ كما يسكّنون ميم أنتم وقمتم ، وأمّا الاختلاس فإنّه للاكتفاء بالكسرة عن الياء ، وأمّا الإشباع فعلى الأصل)[2] .

❁ ❁ ❁

(١) سورة آل عمران الآية ٧٥.

(٢) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٧٧٦.

٣- القراءات الشاذة

إن الشاذ من القراءات عند الفقهاء والأصوليين والمحدّثين هو ما تجاوز القراءات العشر، وكان ابن مجاهد يرى أنّ ما تجاوز القراءات السبع يُعَدُّ شاذًا، ثم أخذ بذلك من جاء بعده، وجاء ابن جنّي من بعده وكأنّه لم يكن مقتنعًا بتسمية هذه القراءات جميعًا شاذة فألَّف كتابه (المحتسب في القراءات الشاذة)، وقال في مقدمة كتابه: (غرضنا منه أنْ نرى وجه قوة ما يسمّى الآن شاذًا).

فابن جنّي لاحظ أنّ الناس قد تتوهّم أنّ ما عدا القراءات السبع شاذٌ وواهنٌ في فصاحته وعربيته، فأراد أنْ يسدَّ هذا الباب فقال: (إلا أنّه مع خروجه عنها - أي: عن القراءات السبع - نازع بالثقة إلى قرّائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعلَّه أو كثير منه مساوٍ في الفصاحة للمُجمع عليه)[1].

ولعل هذا يصدق بوجه خاص على القراءات الثلاثة المتمّمة للعشرة، حيث لم تُعدّ هذه القراءات من الشواذ التي استقر في عُرف العلماء عدم جواز القراءة بها، بل غدت من القراءات المشهورة التي تجوز القراءة بها مع السبع، لأنّ هذه القراءات ليست روايات آحاد بل رويت مستفيضة، أما القراءات الأربع التي بعد العشرة، فقد اتفق على شذوذها لعدم استفاضتها، فلا يجوز القراءة بها[2].

أما عند المُحققين مثل: مكّي بن أبي طالب وابن عبد البر وأبي شامة وابن الجزريّ وغيرهم ممّن تابعهم، فإنّ القراءات لا تُعَدُّ شاذة إلا إذا خالفت الأُسس الثلاثة التي أجمعوا عليها أو بعضَها، وهذه الأُسس وضعها ابن مجاهد كشروط لقبول القراءة، وهي أنْ تكون القراءة موافقة لخط المصحف العثمانيّ، وأنْ تكون

(١) (المحتسب) لابن جنّي جـ١ ص ٢٢: ٣٢.

(٢) انظر (إتحاف فضلاء البشر) للدمياطي ص ٦: ٩، (لطائف الإشارات لفنون القراءات) للقسطلاني ص ٧٧.

منقولة عن الرواة الثقات، وأنْ تكون موافقة للعربيّة، فدرأ ابن مجاهد بذلك عن القراءات عثراتٍ كانت توشك أنْ تقع فيها، ودرأ عن القُرّاء اضطرابَهم تجاه أئمّة القراءات الكثيرين الذين يُعَدُّون بالعشرات[1].

وعلى هذا الأساس المتين وقف علماء القراءات من بعد فقالوا: إنّ جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويُقرأ به اليوم، وهو ما اجتمع فيه ثلاثُ خلالٍ هي: أنْ ينقل عن الثقات إلى النبيّ، ويكون وجهه في العربيّة التي نزل بها القرآن شائعًا، ويكون موافقًا لخط المصحف.

والقسم الثاني: هو ما صحَّ نقله عن الآحاد وصحّ وجهه في العربيّة، وخالف خط المصحف، فهذا يُقبل ولا يُقرأ به لسببين: الأول: أنّه لم يؤخذ بإجماع وإنّما جاء بأخبار آحاد، ولا يثبت قرءانا يُقرأ به بخبر الواحد. والثاني: أنّه مُخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على صحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به.

والقسم الثالث: ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربيّة، فهذا لا يُقبل وإنْ وافق خط المصحف، فالأصل الذي يُعتمد عليه في هذا أنّ ما صحَّ سنده واستقام وجهه في العربيّة، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها كما يرى مكّي[2].

ومضى على هذا الرأي ابن عبد البر[3]، ومضى على هذا الرأي أيضًا أبو الخير محمد ابن الجزريّ[4]، وأحمد الدمياطيّ[5]، وغيرهم ممن تلاهم من المحققين.

---

(١) انظر مقدمة (كتاب السبعة) لابن مجاهد لشوقي ضيف ص ٢٢.

(٢) انظر (الإبانة عن معاني القراءات) لمكّي بن أبي طالب ١٨- ١٩، ٥١.

(٣) وهو يوسف بن عبد الله القرطبي الحافظ الفقيه العالم بالقراءات ت ٤٦٣هـ وهو معاصر لمكّي. انظر (المرشد الوجيز) لأبي شامة ص ١١٥.

(٤) انظر (النشر في القراءات العشر) لابن الجزريّ جـ١ ص ٩.

(٥) انظر (إتحاف فضلاء البشر) لأحمد الدمياطيّ ص ٦.

فما هو موقف الطبرسيّ من القراءات الشاذة؟

وما هي الأسس التي اعتمدها في حُكمه على هذه القراءات؟

وكيف احتج الطبرسيّ لهذه القراءات الشاذة وما هي أدواته في ذلك؟

الواضح لمن تتبّع القراءات الشاذة في تفسير الطبرسيّ، أنّه قد يتوقف في الأخذ بها وقد يُضعّفها، والأُسس التي اعتمدها الطبرسيّ في الحكم على القراءة بالشذوذ أهمها وأظهرها: مخالفتها لقراءة القرّاء، وهذا سبب قوي عنده في خروج القراءة من دائرة القبول إلى صفّ الشواذ، ومن هذه القراءات ما قرأ به بعض الأربعة بعد العشرة، فالطبرسيّ لم يَعُدّ القراءات الثلاثة بعد السبع شاذة، وقد رأيناه يوردها من غير أنْ يعدَّها شاذة، وهو موقف صحيح حيث أنّ قراءة هؤلاء القرّاء مشهورة أيضًا ويُقرأ بها عند جمهور العلماء، كما أنّه لم يصف أية قراءة مجمع عليها من القراءات المشهورة بالشذوذ.

والطبرسيّ رغم أنّه يناقش كثيرًا من القراءات الشاذة ويحتج لها، إلا أنّه لا يتساهل في حكمها وحجيّتها من حيث القراءة بها، بل يلتزم بالمجمع عليه من عدم جواز القراءة بها، والأصل الذي اعتمده في هذا لا خلاف فيه بين أهل العلم، وهو أنّ القراءة سُنَّةٌ متَّبعة يأخذها الآخر عن الأول، فما لم يكن متّبعًا منها مجموعًا عليه لدى أهل الأمصار لا يُقرأ به - في رأيه - وإنْ جاز أنْ يكون له اعتبار في غير القراءة كاللغة والنحو وغيرهما، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[1]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ نافع بترك الهمزة من (الصابئين) و(الصابئون) في كل القرآن، والباقون يهمزون)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (قال أبو عليّ: و لا يسهل أنْ يأخذه من صبا يصبو لأنّه قد

---

(١) سورة البقرة الآية ٦٢.

يصبو الإنسان إلى الدين فلا يكون من تديّن به مع صبوه إليه ، فإذا بَعُد هذا وكان الصابئون منتقلين من دينهم الذي أخذ عليهم إلى دين سواه ، لم يستقم أنْ يكون إلا من صبأت الذي معناه : انتقال من دينهم إلى دين لم يشرع لهم ، فيكون على قلب الهمز ، وقلب الهمز على هذا الحدّ لا يجيزه سيبويه إلا في الشعر ، فدَّل على أنّ القائل لذلك غير فصيح وأنّه مخلط في لغته ، فالاختيار الهمز لأنّه قراءة الأكثرين وإلى التفسير أقرب)[١] .

ومُراد الطبرسيّ بالمجموع عليه ، ما أجمع عليه أهل الأمصار الإسلاميّة التي وجهت إليها المصاحف العثمانيّة ، والتي ينسب إليها القراء المجمع على قراءتهم في كل مصر ، فإجماعهم على قراءة هو المُعَوَّلُ عليه عنده ، وما عليه أكثرهم أقوى مما عليه بعضهم أو أحدُهُم ، وما لم يُجمعوا عليه ممّا نُسب إلى بعض القراء لا يؤخذ به .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وقرأ نافع وأهل الكوفة غير عاصم (مِتّم) بالكسر ، ووافقهم حفص في سائر المواضع إلا هاهنا ، وقرأ الباقون (مُتّم) بضم الميم) ، ويقول في الحُجّة : (والأشهر الأقيس في (مُتّم) ضمُّ الميم والكسر شاذ في القياس ، ونحوّه مما شذَّ : فَضِلَ يَفْضُل في الصحيح)[٣] .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾[٤] ، حيث يقول الطبرسيّ في الحُجّة : (قال الزجّاج : يجوز في (هزوًا) أربعة أوجه : إنْ شئت قلت (هُزُؤًا) بضم الزاي وتحقيق الهمزة وهو الأصل والأجود ، وإنْ

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٢٥٨.
(٢) سورة آل عمران الآية ١٥٨.
(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٨٦٥.
(٤) سورة المائدة الآية ٥٧.

شئت قلت (هُزُوًا) وأبدلت من الهمزة واوًا لانضمام ما قبلها ، وإنْ شئت قلت (هُزْؤًا) بإسكان الزاي وتحقيق الهمزة ، فهذه الأوجه الثلاثة جيدة يُقرأ بهنَّ ، وفيها وجه آخر لا يجوز القراءة به ، وهو أنْ يقول (هُزًا) مثل : هُدًى ، وذلك أنّه يجوز إذا أردت تخفيف همزة هُزْءًا أنْ تطرح حركتها إلى الزاي كما تقول : رأيت خبًا ، تريد : خباءً)[١] .

فالطبرسيّ يعتبر القراءة شاذة غير مقبولة حين تُخالف سنن العرب في التعبير أو لا يكون لها أصل في كلامهم ، فينهدم بذلك الركن الثاني من أركان القراءة المقبولة ، وهي موافقة القراءة للعربيّة .

ومن ذلك أيضًا ما جاء في تفسير الطبرسيّ لقوله تعالى : ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾[٢] ، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة : (وروي عن الحسن (الأنجيل) بفتح الهمزة) ، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة : (وأمّا (الأنجيل) بفتح الهمزة فمثال غير معروف النظير في كلامهم ، لأنّه ليس في كلامهم (أفعيل) بفتح الهمزة ، ولو كان أعجميًّا لكان فيه ضرب من الحجاج ، ولكنّه عندهم عربي)[٣] .

فالطبرسيّ يَعُدُّ القراءة شاذة إذا خالفت القواعد النحويّة والصرفيّة ، فهو يرى أنّ اللغة معيار مهم في قبول القراءة أو الحكم بشذوذها ، وقد تكون القراءة شاذة لورودها على لغة شاذة ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم لأنّ القرآن لم ينزل على ما لا يُعتدُّ به من كلام العرب ، بل نزل وفق الفصيح المعتد به من كلامهم[٤] .

---

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٣ ص٣٢٧- ٣٢٨.

(٢) سورة آل عمران الآية ٣.

(٣) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ٢ ص ٦٩٤، انظر المزيد من الأمثلة في تفسيره للآية ٣٨ من سورة البقرة في (مجمع البيان) جـ١ ص٢٠٢، والآية ١١٧ من سورة البقرة في جـ١ ص ٣٦٦، والآية ١٥٥، ١٥٦ من سورة البقرة جـ١ ص٤٣٦، ٤٣٧، والآية ١٣٧ من سورة الأنعام في جـ٤ص ٥٧١، ٥٧٢، والآية ١٦٠ من سورة الأنعام في جـ٤ ص ٦٠١، والآية ١٠ من سورة الأعراف في جـ٤ ص٦١٧، ٦١٨ وغيرها.

(٤) انظر (المرشد الوجيز) لأبي شامة ص ١٣١.

والطبرسيّ يحدد القراءات التي جاءت وفق ما شذَّ من اللغات، فيشير إلى شذوذها أو شذوذ اللغة التي قُرنت بها، ورغم قوله بشذوذ طائفة من القراءات وعدم جواز القراءة بها، إلا أنّه لا يغفل عن ذكر ما لها من اعتبارات وقيم معنويّة ولغويّة، ولا يهمل توجيهها والاحتجاج لها بما يعضّد تلك الاعتبارات المقبولة منها، إذ أنّ شذوذ القراءة لا يعني فقدها لجميع صفات القراءة المقبولة دائمًا ،بل هي كثيرًا ما تحتفظ بصفة أو أكثر من تلك الصفات التي جعلت الأمة تتلقّى القراءات المشهورة بالقبول والتصحيح، ومن ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾[1]، حيث يقول الطبرسيّ في القراءة: (قرأ ابن عامر (فأمْتِعُه) بسكون الميم خفيفة من أمتعت والباقون بالتشديد وفتح الميم من مَتَّعت، وروي في الشواذ عن ابن عباس (فأَمْتِعْه قليلًا ثم اضطره إلى عذاب النار) على الدعاء من إبراهيم ﷺ)، ويقول الطبرسيّ في الحُجّة: (قال أبو عليّ: التشديد في (أمتّعه) أولى لأنّ التنزيل عليه، قال سبحانه ﴿يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾[2] و﴿كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[3]، ووجه قراءة ابن عامر أنّ (أمتع) لغة، قال الراعي:

خليلين من شعبين شتّى تجاورا قديمًا وكانا بالتفرُّق أمتعا

قال أبو زيد: أمتعا: أراد تمتَّعا، فأما قراءة ابن عباس (فأمْتِعه) فيحتمل أمرين من ابن جِنّي: أحدهما: أن يكون الضمير في قال إبراهيم، أي: قال إبراهيم أيضًا ومن كفر فأمتعه يا رب، وحُسن إعادة (قال) لطول الكلام، ولأنه انتقل من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين، والآخر: أن يكون الضمير في قال لله تعالى، أي: فأمْتِعه يا خالق أو يا إله، يخاطب بذلك نفسه (عز وجل) فجرى ذلك على ما تعتاده العرب

(١) سورة البقرة الآية ١٢٦.
(٢) سورة هود الآية ٣.
(٣) سورة القصص الآية ٦١.

من أمر الإنسان لنفسه ، كقول الأعشى :

ودّع هريرة إنَّ الركب مُرتحلٌ وهل تُطيق وداعًا أيُّها الرجل[١]

فالطبرسيّ يشير إلى موافقة بعض الشواذ للعربيّة ، ويكشف عن ذلك في أكثر من قراءة ، سواء تعلّقت بالنحو أم بالصرف أم باللغة ، ويحتج لهذه القراءات بالشواهد المتنوّعة ، ويبيّن نظائرها في العربية وعدم مخالفتها للقياس فيها ، ويستشهد بالشعر وكلام العرب لتأكيد وجهته وكلامه .

❁ ❁ ❁

(١) (مجمع البيان) للطبرسيّ جـ١ ص ٣٨٥، ٣٨٦.

الخلاصة والنتائج

* ولد أبو علي الفضل بن حسن الطبرسيّ في طبرس عام ٤٧٠ هـ، وتلقَّى دراساته الأوليّة فيها، ثم رحل في طلب العلم إلى النجف ثم إلى الريّ ثم إلى طوس ثم إلى كرمان للتلقّي عن كبار علماء الإماميّة في عصره، ثم انتقل إلى سبزوار من بيهق واستقر بها، وصنَّف تفاسيره الثلاثة بها، وبقي في سبزوار حتى وافاه الأجل عام ٥٤٨هـ، وترك آثارًا عِلْميّة متنوّعة في التفسير والعقائد وأصول الدين والعبادات والنوافل والفقه والتراجم والسير والأخلاق والآداب، حيث كان واسع الإطلاَّع متنوع الثقافة والمعرفة، وله عدد كبير من التلاميذ الذين خلَّفوا أثارًا عِلْميّة كثيرة.

* تقدَّم تفسير الطبرسيّ تفاسير كثيرة للإماميّة عُنِيَتْ بالمأثور عن الأئمّة، مثل التفسير المنسوب للحسن العسكري وتفسير القُمّيّ وتفسير العياشيّ وتفسير فُرات الكوفيّ، وهي تفاسير تنسب إلى الأئمة تأويلات بعيدة عن ظاهر النص القرآني وروحه وسياقه، ولا يصحُّ نسبتها إلى الأئمة لِما فيها من غلوّ لا يلائم اعتقاد الأئمّة، ولِتعارض طائفة من رواياتها مع ما روي عن بقية الأئمّة.

* اتَّجه الشريف الرضيّ والشريف المرتضى بالتفسير عند الإماميّة اتجاهًا جديدًا، حيث عُنِيَا فيه بالعقل واللغة والبلاغة، وكان ذلك نتيجة للحياة العقليّة التي ازدهرت في القرن الرابع الهجريّ، ونتيجة لعنايتهما بتراث المعتزلة الفكريّ، وتابعهما في ذلك الشيخ الطوسيّ صاحب (التبيان)، ومن بعده تلميذه الطبرسيّ صاحب (مجمع البيان لعلوم القرآن).

* ابتدأ الطبرسيّ في تصنيف تفسيره (مجمع البيان) في سبزوار قبل عام ٥٣٠هـ، وقد صنَّفه بناء على رغبة أبي منصور محمد بن يحيى بن هبة الله الحسيني

الأفطس ، وهو نقيب أسرة آل زياد الأفطس وهي أسرة علوية يرتفع نسبها إلى زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وانتهى الطبرسيّ من تفسيره عام ٥٣٦هـ .

* تأثر الطبرسيّ في تفسيره بتفسير (التبيان) لشيخه الطوسيّ ، وأشار إلى ذلك في مقدمة تفسيره ، ثم صنَّف الطبرسيّ تفسيره الثاني (الكافي الشافي من الكشَّاف) بعد اطّلاعه على تفسير (الكشَّاف) للزمخشريّ ، وإعجابه الشديد به ، ثم صنَّف الطبرسيّ تفسيره الثالث (جوامع الجامع) بناء على رغبة ولده الحسن أبي نصر ، ليكون جامعًا بين فوائد التفسيرين السابقين بوجه الاختصار .
* اعتمد الطبرسيّ في تفسيره على مصادر متنوعة ، حيث اعتمد في معرفة الروايات المنسوبة إلى الأئمة على التفاسير الإماميّة السابقة عليه كتفسير أبي الجارود وتفسير القُمّيّ وتفسير العياشيّ وتفسير (التبيان) للطوسيّ .
* اعتمد الطبرسيّ على التفاسير السُنّيّة وفي مقدمتها تفسير الطبريّ ، حيث اعتمد على روايات الطبريّ في التفسير وأسباب النزول والناسخ والمنسوخ ، وأخذ منه أكثر ما أورده من الروايات المأثورة عن النبيّ والصحابة والتابعين ، وعُنيَ بآرائه في التفسير واللغة والنحو ، ومن بعد تفسير الطبري تفسير الثعلبي .
* اعتمد الطبرسيّ على تفاسير المعتزلة كتفسير أبي علي الجُبَّائيّ وتفسير أبي القاسم البَلخيّ وتفسير أبي مسلم الأصفهانيّ وتفسير الرُمّانيّ .
* اعتمد الطبرسيّ في إيراد الأحاديث النبويّة على المصادر الأربعة المتقدّمة والمعتمدة في الحديث عند الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة ، وهي : كتاب (الكافي) للكُلينيّ ، و(من لا يحضره الفقيه) لابن بابويه القُمّيّ ، و(تهذيب الأحكام) و(الاستبصار) للطوسيّ ، بالإضافة إلى كُتب أخرى معتمدة عند الإماميّة ، مثل : (الأمالي) لابن بابويه القُمّيّ ، و(الأمالي) للمفيد ، وغيرها .

* اعتمد الطبرسيّ على كُتب سُنّيّة كثيرة مثل مسند الإمام أحمد، وصحيح البخاريّ، وصحيح مسلم، والأحاديث في تفسير الطبريّ.
* اعتمد الطبرسيّ على كُتب معاني القرآن مثل كتاب معاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن للأخفش، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للمفضّل بن سلمة، ومعاني القرآن للزجّاج
* اعتمد الطبرسيّ على بعض كتب السير مثل كتاب السير لابن اسحاق ونقل منها بعض أسباب النزول وشيئًا من التفسير.
* رجع الطبرسيّ في بيان القراءات المشهورة وتوجيهها والاحتجاج لها إلى كتاب (الحجة في القراءات السبع) لأبي علي الفارسيّ، و(المحتسب) لابن جِنّي.
* واعتمد الطبرسيّ على كُتب اللغة والنحو وفي مقدمتها كتاب (العين) المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ، و(الكتاب) لسيبويه، وكتاب (المقتضب) للمبرد، وكتاب (الجمهرة) لابن دُرَيْد، وكتاب (تهذيب اللغة) للأزهريّ.
* كان منهج الطبرسيّ يتنوع في إفادته من هذه المصادر، فقد يورد نصَّ الكلام الذي ينقله كاملًا، أو يورد بعضه دون البعض الآخر، وقد يأخذ معناه دون أنْ يلتزم بألفاظه، وقد يعزوه إلى قائله وقد لا يعزوه.
* عُنِيَ الطبرسيّ في تفسيره بالمنقول عن رسول الله والصحابة والتابعين عناية كبيرة، كما عُنِيَ بالمنقول عن الأئمّة إلا أنّه لم يفحص أسانيد الروايات المنسوبة للأئمّة، ولكنّه اكتفى بالموازنة بين هذه المنقولات، فكان يقبل بعضها ويرفض بعضها، ويرجّح ما يراه أكثر قوة بأدلّة متنوعة منها موافقة العربيّة والقرب من الظاهر، ولذلك ملأ الطبرسيّ تفسيره بالأحاديث الضعيفة بل والموضوعة نتيجة لعدم نقد أسانيد الأحاديث كما هو متبع عند أهل السُّنّة.
* عُنِيَ الطبرسيّ أيضًا بتفسير القرآن بالقرآن في مواضع كثيرة من تفسيره،

واستخدم ذلك خاصة في نفي التعارض بين الآيات وتأويل المتشابه وتفصيل المجمل، وعمد إلى التفسير العقليّ والتأويل بعد أن انتصر للتفسير بالرأي في مقدمة تفسيره.

* أورد الطبرسي بعض الإسرائيليات ورفض منها ما صادم العقيدة الإسلاميّة.
* عُنِيَ الطبرسيّ بالقراءات عناية كبيرة، وأورد قراءات لكثير من الصحابة والتابعين وأهل البيت، كما عُنِيَ بالقراءات العشر المشهورة فذكر قرّاءها ورواتها وطرقها ووجّهها واحتج لها ووازن بينها على أسس متنوعة، كاللغة والنحو والبلاغة والقراءات.
* عُنِيَ الطبرسيّ بالقراءات الشاذة وبيَّن وجود شذوذها من مخالفة للمُجمع عليه وخروج عن سنن اللغة وأساليبها ومخالفة لقواعد النحو والصرف، إلا أنّه رغم ذلك قام بتوجيهها والاحتجاج لها، وبيان موافقة بعضها لمعاني القراءات المشهورة.
* الطبرسيّ لم يعد القراءات الثلاثة بعد السبع شاذة، بل اعتد بها فأوردها مع السبع في مواضع كثيرة من تفسيره.
* والطبرسيّ الشيعيّ الإماميّ يسعى في تفسيره للنصّ القرآنيّ إلى إثبات عقائد الإماميّة وتعاليمهم بعناصرها المختلفة، مّما يؤدى إلى تأثيرات مختلفة على تفسير ويسمه بسمات خاصة، وهو كمفسر إمامي معتدل ذكر عقائد الإماميّة في تفسيره ودافع عنها وهي: الإمامة والنص والوصية والغيبة والرجعة والتقية والبداء.
* الطبرسيّ كان ينأى بنفسه عن الغلو وأسباب الكفر فلم يطعن في الصحابة أو التابعين ولم يقل في حقّهم إلا خيرًا.
* والطبرسيّ إذا عرض آراء المذاهب الأخرى، فعرضه يتسم بالأمانة، وهي صفة

يفتقدها الكثير في عرضهم لآراء المخالفين .

* والطبرسيّ كان يتنازعه ثلاثة اتجاهات ، اتجاه ينزع به نحو عاطفته المذهبية فيوافق فرقته وأصولها وعقائدها ويدافع عنها بشتَّى الوسائل ، واتجاه ينزع به نحو العقل فيسير خلفه بلا تردد ، واتجاه ينزع به نحو إخلاصه للعِلْم ونزاهته ، فإذا غلبته عاطفته المذهبية ، فإنّه يخالف العقل والنقل وينتصر لفرقته فنراه مثلاً لا يعتبر الإجماع أصلاً من أصول الدين الإسلاميّ مُخالفًا بذلك الكثير من الفرق الإسلاميّة ، وذلك ليردَّ إجماع المسلمين على أمور مخالفة لأصول فرقته ، ثم يعتمد الطبرسيّ الإجماع في حكمه على القراءات ، وبما في ذلك من تناقض لم يدفعه إليه إلا عاطفته المذهبيّة ومحاولته نصرة أصول فرقته وعقائدها ، وكذلك الحال بالنسبة للقياس حيث يرفضه الطبرسيّ كأصل من أصول الفقه عند المسلمين ، ثم يعتمده كأصل من أصول النحو وأدلته .

* والطبرسيّ إذا غلبته النزعة العقليّة فإنّه يوافق المعتزلة فيما قالوا حتى لو خالف بقيّة المسلمين ، فقد وافق الطبرسيّ المعتزلة في جوانب من عقيدته كالتوحيد ونفي الرؤية والعدل والقول بحدوث القرآن ، وعارضهم في جوانب أخرى كالوعد والوعيد والشفاعة .

* كان للطبرسيّ بعض الاجتهادات العقيديّة في الإيمان والإسلام والملائكة فارق في بعضها أصحابه موافقًا لجمهور أهل السُنَّة .

* لا يُعبّر تفسير الطبرسيّ ، ومن قبله تفسير شيخه الطوسيّ عن فرقته ، التي يغلب عليها الغلوّ ، والطبرسيّ ومن قبله شيخه الطوسيّ يمثلان جانب الاعتدال في بعض عُلماء الشيعة الإماميّة ، وهو قليل ، ولذلك وحتى تتضح الصورة كاملة بلا خداع أو تضليل للمسلمين ، أتممت دراسة أخرى لتفسير القُمّيّ ، كممثل للغُلاة في عُلماء فرقة الإماميّة الاثني عشريّة ، حيث إنّ الغلو هو الغالب عليهم .

وعنوان هذه الدراسة - وهي تحت الطبع ، وتظهر في المكتبات قريبًا بإذن الله - :

منهج الشيعة الإماميّة الاثني عشرية في تفسير القرآن الكريم
ثانيًا : الشيعة الغُلاة
القُمّيّ نموذجًا

وأسأل الله لي أجر المجتهد ، الذي له أجران إذا أصاب ، وأجر إذا أخطأ ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين ، وصل اللهم على سيدنا محمد ، وعلى آله الأطهار ، وصحبه الأبرار ، وسلّم تسليمًا كبيرًا .

الباحث
د : مجدي بن عوض الجارحيّ
مكة المكرّمة - العزيزيّة
غرة شوال ١٤٢٧هـ

المصادر والمراجع

كتب الشيعة

١- الاحتجاج، أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسيّ، تعليق: محمد باقر الخرسان، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ١٤٠١هـ.
٢- أحكام الشيعة، ميرزا حسن الحائريّ، مكتبة الإمام جعفر الصادق، الكويت، ط: الثالثة، ١٣٩٦هـ.
٣- الاختصاص، محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٤- الإرشاد، محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)، مؤسسة الأعلميّ، ط: الثالثة، ١٣٩٩هـ.
٥- الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، محمد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: حسن الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط: الثالثة، ١٩٥٦م.
٦- أصول الاستنباط، علي تقي الحيدريّ، شركة النشر والطباعة العراقية، بغداد، ١٩٥٠م.
٧- أصول التشيّع، هاشم معروف الحسنيّ، دار القلم - بيروت.
٨- أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكُلينيّ، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاريّ، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط: الثالثة، ١٣٨٨هـ.
٩- أصول الدين وفروعه عند الإماميّة، أحمد زكي تفّاحه، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ط: الثالثة، ١٣٩١هـ.
١٠- الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، دار الأندلس، بيروت، ط: الأولى.
١١- أصول الفقه، محمد رضا المظفَّر، ط: النجف، ١٣٨٢هـ.

١٢- الاعتقادات، المجلسيّ، مطبوع في حاشية الاعتقادات للصدوق.
١٣- الاعتقادات (عقائد الصدوق) أو (دين الإماميّة)، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّيّ الملقَّب بالصدوق، ط: إيران، ١٣٢٠هـ.
١٤- إعلام الورى بأعلام الهدى، الفضل بن الحسن الطبرسيّ، تصحيح وتعليق: علي الغفاريّ، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٥- أعيان الشيعة، محسن الأمين العامليّ، مطبعة ابن زيدون، دمشق، ١٩٣٨م.
١٦- إكمال الدين وإتمام النعمة في إثبات الرجعة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّي الملقَّب بالصدوق، المطبعة الحيدريّة، النجف، ١٣٨٩هـ.
١٧- أمالي الصدوق، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ المطبعة الحيدريّة، النجف ١٩٧٠م.
١٨- الأمالي، محمد بن محمد بن النعمان (المفيد) ط: النجف، ١٣٥١هـ.
١٩- الأمالي (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف أبو القاسم علي بن الحسين الموسويّ المرتضى تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبيّ، مصر، ١٩٥٤م.
٢٠- الإمامة والتبصرة من الحيرة، أبو الحسن علي بن الحسين بن بابويه القُمّيّ تحقيق: مدرسة الإمام المهدي، قم، دار المرتضى، بيروت.
٢١- الإمام الصادق، محمد حسين المظفَّر، دار الزهراء، بيروت، ط: الثالثة.
٢٢- أمل الآمل، محمد بن الحسن الحُرّ العامليّ، تحقيق: أحمد الحسينيّ، مكتبة الأندلس، بغداد ط :الأولى، ١٣٨٥هـ.
٢٣- الانتصار، الشريف المرتضى، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٤- الأنوار النعمانيّة، نعمة الله الجزائريّ، مؤسسة الأعلميّ، بيروت.

٢٥- أوائل المقالات في المذاهب المختارات، محمد بن محمد بن النعمان الملقَّب بالمفيد، مكتبة الداوريّ، قم، إيران.
٢٦- الآيات البينات في قمع البدع والضلالات، محمد حسين آل كاشف الغطا، دار المرتضى، بيروت.
٢٧- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة، محمد بن الحسن الحُرّ العامليّ، المطبعة العِلْميّة، قم، إيران.
٢٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٢٩- البرهان على عدم تحريف القرآن، ميرزا محمد بروجرديّ، ط: إيران، ١٣٧٤هـ.
٣٠- البرهان على وجود صاحب الزمان، محسن الأمين، دار أهل البيت، البحرين.
٣١- البرهان في تفسير القرآن، هاشم بن سليمان البحرانيّ، ط: الثانية، طهران.
٣٢- بين التصوف والتشيع، هاشم معروف الحسينيّ، دار القلم، بيروت، ط: الأولى، ١٩٧٩م.
٣٣- تاريخ الإماميّة وأسلافهم من الشيعة، عبد الله فيّاض، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٥هـ.
٣٤- تاريخ التفسير، قاسم القيسيّ، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٣٨٥هـ.
٣٥- تاريخ الشيعة، محمد حسين المظفَّر، دار الزهراء، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٢هـ.
٣٦- تاريخ الغيبة الصغرى، محمد باقر الصدر، مكتبة الألفين، الكويت، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٣٧- تاريخ الغيبة الكبرى ، محمد باقر الصدر ، مكتبة الألفين ، ط : ٢، ١٤٠٣هـ
٣٨- تاريخ الفقه الجعفريّ ، هاشم معروف الحسنيّ ، دار النشر للجامعيين .
٣٩- تاريخ القرآن ، أبو عبد الله الزنجانيّ ، مؤسسة الأعلميّ ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٣٨٨هـ .
٤٠- تاريخ اليعقوبيّ ،أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبيّ ، دار بيروت للطباعة ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
٤١- تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ،حسن الكاظميّ (الصدر) ، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة ، بغداد ، ١٩٥١م .
٤٢- التبيان في تفسير القرآن ، محمد بن الحسن الطوسيّ ، تحقيق : أحمد شوقي ، أحمد حبيب ، المطبعة العلمية ، النجف ١٩٥٧م .
٤٣- التشيّع ظاهرة طبيعية في إطار الدعوة الإسلاميّة ، محمد باقر الصدر ،مطابع الدجوي ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ .
٤٤- تصحيح الاعتقاد أو (شرح عقائد الصدوق) ، محمد بن محمد بن النعمان العكبريّ الملقّب بالمفيد ، ط : الثانية ، تبريز ، ١٣٧١هـ .
٤٥- تفسير الحسن العسكريّ ، منسوب للإمام الحسن العسكريّ ، ط : حجريّة ، إيران ، ١٣١٥هـ .
٤٦- تفسير الصافي ، الفيض الكاشانيّ ، تصحيح : حسين الأعلميّ ، مؤسسة الأعلميّ ، بيروت .
٤٧- تفسير العيّاشيّ ، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقنديّ العياشيّ ، تصحيح وتعليق : هاشم الرسوليّ المحلاتيّ ، المكتبة العلمية ، طهران .
٤٨- تفسير فُرات الكوفيّ ، فُرات بن إبراهيم الكوفيّ ، المطبعة الحيدريّة ، النجف ، نشر : مكتبة الداوريّ ، قم .
٤٩- تفسير القرآن الكريم ، عبد الله شبر ، دار إحياء التراث العربيّ ، ١٣٩٧هـ ، ط : الثالثة .

٥٠- تفسير القُمّيّ، أبو الحسن عليّ بن إبراهيم القُمّيّ، تصحيح: طيب الموسويّ الجزائريّ ط: الثانية، بيروت، ١٣٨٧هـ.
٥١- التفسير المبين، محمد جواد مُغنيّة، دار التعارف، بيروت، ١٩٧٨م.
٥٢- التقليد في الشريعة الإسلاميّة، عز الدين بحر العلوم، دار الزهراء، بيروت ط: الثانية ١٤٠٠هـ.
٥٣- تلخيص الشافي في الإمامة، محمد بن الحسن الطوسيّ، تعليق: حسين بحر العلوم، دار الكتب، قم، ط: الثالثة، ١٣٩٤هـ.
٥٤- التنبيه والإشراف، علي بن الحسين المسعوديّ، دار صعب - بيروت.
٥٥- تنزيه الأنبياء، علي بن الحسين (الشريف المُرتضى)، منشورات الشريف الرضيّ، قم.
٥٦- تنقيح المقال في أحوال الرجال، عبد الله الممقانيّ، المطبعة المرتضويّة، النجف، ١٣٤٨هـ.
٥٧- تهذيب الأحكام، محمد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: حسن الخرسان، دار الكُتب طهران، ط: الثالثة، ١٣٩٠هـ.
٥٨- تهذيب الوصول إلى علم الأصول، حسين بن يوسف بن المطهّر الحِلّيّ، ط: طهران، ١٣٠٨هـ.
٥٩- التوحيد، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّيّ، تعليق: هاشم الطهرانيّ، دار المعرفة، بيروت.
٦٠- ثواب الأعمال، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ، ط: إيران، ١٣٧٥هـ.
٦١- جامع الأخبار، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ، ط: إيران، ١٣٥٤هـ.
٦٢- جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد، محمد بن عليّ الأردبيليّ الغرويّ الحائريّ، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦٣- حقُّ اليقين في معرفة أصول الدين، عبد الله شبر، دار الأضواء، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.
٦٤- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف محمد بن الحسين الموسويّ، الرضيّ، دار التراث الإسلاميّ للطباعة، بيروت.
٦٥-الخرائج والجرائح، سعيد بن هبة الله بن الراونديّ، ط: إيران، ١٣٠١هـ.
٦٦- الخصال ،أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمّيّ الملقَّب بالصدوق، تصحيح: على أكبر الغفاريّ، مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٨٩هـ.
٦٧- دائرة المعارف الشيعيّة، حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٣هـ.
٦٨- دائرة المعارف العلويّة، جواد تارا، المطبعة العِلْميّة، قم.
٦٩- دراسات في الحديث والمحدّثين، هاشم معروف الحسنيّ، دار التعارف، بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٨هـ.
٧٠- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرك الطهرانيّ، دار الأضواء، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ.
٧١- الرجال، أحمد بن علي بن أحمد النجاشيّ، ط: بومباي، ١٣١٧هـ.
٧٢- الرجال، الحسن بن يوسف الحِلّيّ، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، النجف، ط: الثانية.
٧٣- رجال الطوسيّ، محمد بن الحسن الطوسيّ، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، ١٩٦١م.
٧٤- رجال الكشّيّ (اختيار معرفة الرجال)، الأصل: لمحمد بن عمر الكشّيّ، والاختيار: لمحمد بن الحسن الطوسيّ، تصحيح وتعليق: حسن المصطفويّ، ط: طهران.

٧٥- رسائل الشريف المرتضى ، أبو القاسم علي بن الحسين الموسويّ المرتضى ، تحقيق : أحمد الحسينيّ ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٣٨٦هـ .
٧٦- روضات الجنّات في أحوال العلماء السادات ، محمد باقر الخوانساريّ ، تحقيق : أسد الله إسماعيليان ، المطبعة الحيدريّة ، ١٩٥٠م .
٧٧- الزينة في الكلمات الإسلاميّة ، أحمد بن حمدان الرازيّ الإسماعيليّ ، تحقيق : عبد الله السامرائيّ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٣٩٢هـ .
٧٨- الشافي شرح أصول الكافي ، عبد الحسين بن عبد الله المظفَّر ، مطبعة الغريّ ، ط :الثانية ١٣٨٩هـ .
٧٩- شرح جامع ، محمد صالح المازندانيّ ، المكتبة الإسلاميّة ، طهران ،١٣٨٤هـ .
٨٠- شواهد التنزيل لقواعد التفضيل ، عبيد الله بن عبد الله الحذّاء الحنفيّ ، المعروف بالحاكم الحسكانيّ ، تحقيق :محمد باقر المحموديّ ، مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات ، بيروت .
٨١- الشيعة في التاريخ ، محمد حسين الزين العامليّ ،دار الآثار ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٩٩هـ .
٨٢- الشيعة في عقائدهم وأحكامهم ، أمير محمد الكاظميّ القزوينيّ ، دار الزهراء ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٣٩٧هـ .
٨٣- الصلة بين التصوف والتشيع ، كامل مصطفى الشيبيّ ، دار الأندلس ، بيروت ، ط : الثالثة ١٩٨٢م .
٨٤- عقائد الإماميّة ، محمد رضا المظفر ، دار الغدير ، بيروت ، ١٣٩٣هـ .
٨٥- علل الشرائع ، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ ، المكتبة الحيدريّة ،ط :الثانية ١٣٨٥هـ .
٨٦- عيون الأخبار ، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ ، ط : إيران ، ١٣١٨هـ .

٨٧- عيون أخبار الرضا، محمد بن علي بن بابويه القُمّيّ، ط: إيران، ١٣١٨هـ.
٨٨- العيون والمحاسن، محمد بن محمد بن النعمان (المفيد)، بدون.
٨٩- الغيبة، محمد بن إبراهيم بن جعفر النعمانيّ، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٣هـ.
٩٠- الغيبة، محمد بن جعفر بن الحسن الطوسيّ، مكتبة الألفين، الكويت.
٩١- فرق الشيعة، الحسن بن موسى النوبختيّ، دار الأضواء، بيروت، ط: الثالثة ١٤٠٤هـ.
٩٢- الفروع من الكافي، محمد بن يعقوب الكُلينيّ، تصحيح: علي الغفاريّ، دار صعب، بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠١هـ.
٩٣- فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب، حسين بن محمد تقيّ النوريّ الطبرسيّ، ط: إيران، ١٣٩٨هـ.
٩٤- الفصول المهمة في أصول الأئمّة، محمد بن الحسن الحُرّ العامليّ، مكتبة بصيرتي، قم، ط: الثالثة.
٩٥- الفطرة السليمة، كريم بن إبراهيم الكرمانيّ، ط: إيران، ١٣٤٠هـ.
٩٦-الفهرست، محمد بن الحسن الطوسيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت ط:الثالثة ١٤٠٣هـ.
٩٧- الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم، المطبعة الرحمانيّة، مصر، ١٣٤٨هـ
٩٨- قلائد الخرائد في أصول العقائد، معزّ الدين محمد المهديّ الحسينيّ الشهير بالقزوينيّ، تحقيق: جودت كاظم القزوينيّ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٢م.
٩٩- كتاب سُليم بن قيس الكوفيّ، منسوب لسليم بن قيس، مؤسسة الأعلميّ، بيروت.

١٠٠- كشف الغطاء عن خفيّات مبهمات الشريعة الغرّاء، جعفر خضر النجفيّ، دار طباعة مرتضى، ١٣١٧هـ.

١٠١- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحسن بن يوسف بن المطهَّر الحِلّي، تعليق: إبراهيم الزنجانيّ، مؤسسة الأعلميّ بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٠٢- الكُنى والألقاب، عباس بن القُمّيّ، مطبعة العرفان، صيدا، ١٣٥٨هـ.

١٠٣- لؤلؤة البحرين في الإجازات وتراجم رجال الحديث، يوسف بن أحمد البحرانيّ، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، مكتبة العلوم العامة، البحرين.

١٠٤- مجالس الموحدين في أصول الدين، محمد صادق بن محمد الطباطبائيّ، ط: ١٣١٨هـ.

١٠٥- مجمع البحرين، فخر الدين الطريحيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٠٦- مجمع البيان لعلوم القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسيّ، تصحيح وتحقيق وتعليق: هاشم الرسوليّ، فضل الله اليزديّ، دار المعرفة، لبنان.

❁ ❁ ❁

كتب الفرق الأخرى

١- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ، تحقيق وتعليق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة الرسالة، القاهرة.
٢- إتحاف فضلاء البشر في قراءة الأربعة عشر، أحمد بن محمد البناء الدمياطيّ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ١٣٥٩هـ.
٣- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ، مطبعة مصطفى الحلبيّ، ط: الثالثة، ١٣٧٠هـ.
٤- أثر الإمامة في الفقه الجعفريّ وأصوله، علي أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.
٥- أحزاب المعارضة السياسية الدينيّة في صدر الإسلام الخوارج والشيعة، يوليوس فلهوزن، ترجمه عن الألمانية: عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط: الثالثة، ١٩٧٨م.
٦- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد عليّ بن حزم الظاهريّ، مطبعة العاصمة، القاهرة، ط: الثانية.
٧- أحوال الرجال، أبو إسحاق الجوزجانيّ، تحقيق: صبحي السامرائيّ، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن عليّ بن محمد الشوكانيّ، ط: الأولى، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ.
٩- أسباب النزول، أبو الحسن علي بن أحمد الواحديّ، ط: الثانية، مطبعة الحلبيّ، مصر ١٩٦٨م.
١٠- استحقاق الإمامة (ضمن رسائل الجاحظ)، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.
١١- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن

الأثير، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
١٢- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجانيّ، صححه وعلّق عليه: محمد رشيد رضا، مطبعة الترقّي، مصر، ١٣١٩هـ.
١٣- إسلام بلا مذاهب، مصطفى الشكعة، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ط: الخامسة، ١٣٩٦هـ.
١٤- الإسلام على مفترق الطرق، محمد أسد، ترجمة: عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ط: السابعة، ١٩٧١م.
١٥- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين البيهقيّ، تعليق: محمد زاهد الكوثريّ، ط: أمين الكرديّ، ١٣٥٨هـ.
١٦- الإسماعيليّة، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السُنّة، لاهور، باكستان، ط ١:، ١٤٠٦هـ.
١٧- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة ١٩٧٥م.
١٨- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
١٩- أصول الدين، فخر الدين محمد بن عمر الرازيّ، مكتبة الكُلّيّات الأزهريّة.
٢٠- أصول الدين، عبد القاهر البغداديّ، مطبعة الدولة، استنبول، ط: الأولى، ١٣٤٦هـ.
٢١- الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقيّ الحكيم، دار الأندلس للطباعة، بيروت، ١٩٦٣م.
٢٢- أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٧٣م.
٢٣- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطيّ، الرئاسة

العامة لإدارة البحوث العِلْميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٠٣هـ.
٢٤- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، فخر الدين محمد بن عمر الرازيّ، مكتبة الكُلّيّات الأزهريّة، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
٢٥- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السُّنّة والجماعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ، تصحيح: أحمد محمد مرسي، المطبعة العربيّة، باكستان.
٢٦- الأعلام، خير الدين الزركليّ، طبعة بيروت، ١٩٥٧م.
٢٧- أعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزيّة، تعليق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت.
٢٨- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباريّ، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، ط: الثانية، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١م.
٢٩- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن الدوريّ، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ.
٣٠- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط: الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦م.
٣١- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد محمد الغزاليّ، مكتبة الجنديّ، القاهرة.
٣٢- الإمامة عند الجعفريّة في ضوء أهل السُّنّة، علي السالوس، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط: الأولى، ١٤٠١هـ.
٣٣- الإمامة عند الجعفريّة والأدلة من القرآن العظيم، علي السالوس، مكتبة ابن تيمية، الكويت.
٣٤- الإمام الصادق، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربيّ.
٣٥- أمل والمخيمات الفلسطينية، عبد الله محمد الغريب، الكتاب الثاني من

سلسلة (وجاء دور المجوس) ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ .
٣٦- الانتصار لنقل القرآن ، أبو بكر بن الطيب الباقلانيّ ، تحقيق : محمد زغلول سلاَّم ، دار بور سعيد للطباعة ، الإسكندرية ، ١٩٧١م .
٣٧- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، أبو بكر بن الطيب الباقلانيّ ، تحقيق : محمد زاهد الكوثريّ ، ط : الثانية ، مطبعة السُّنّة المحمديّة ، القاهرة ١٣٨٢هـ .
٣٨- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاج ، تحقيق : مازن المبارك ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، ١٩٥٩م .
٣٩- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ومعرفة أصوله واختلاف الناس فيه ، مكيّ ابن أبي طالب القيسيّ ، تحقيق : أحمد فرحات ، مطابع الرياض ، ط : الأولى ، ١٣٩٦هـ .
٤٠- البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان ، دار الفكر ، ط : الثانية ، ١٣٩٨هـ .
٤١- البدء والتاريخ ، مطهر بن طاهر المقدسيّ ، نشرة كلمان ١٩١٦م .
٤٢- البداية والنهاية ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٩٧٩م .
٤٣- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ط : الثانية .
٤٤- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ، عباس منصور السكسكيّ ، تحقيق : خليل أحمد الحاج ، دار التراث العربيّ ، ط : الأولى ، ١٤٠٠هـ .
٤٥- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ ، ط : الأولى ، مطبعة الحلبيّ ، مصر ، ١٩٦٤م .
٤٦- البلاغة تطور وتاريخ ، شوقي ضيف ، ط : الثانية ، دار المعارف ، مصر .

٤٧- البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباريّ ، تحقيق : طه عبد الحميد ، دار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٩م .
٤٨- تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغداديّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت .
٤٩- تاريخ الطبريّ (تاريخ الأمم والملوك) ، محمد بن جرير الطبريّ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويد ، بيروت .
٥٠- تاريخ المذاهب الإسلاميّة ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة .
٥١- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد الصقر ، مطبعة الحضارة العربيّة ، ط : الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
٥٢- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الفرق الهالكين ، أبو الظفَّر الإسفرايينيّ ، تحقيق : محمد زاهد الكوثريّ ، مطبعة الأنوار ، ط : ١ ، ١٣٥٩هـ .
٥٣- تثبيت دلائل النبوّة ، القاضي : عبد الجبار بن أحمد الهمدانيّ ، تحقيق : عبد الكريم عثمان ، دار العربيّة ، بيروت .
٥٤- تحبير التيسير في قراءة الأئمّة العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تحقيق : عبد الفتاح قاضي ، ط : أولى ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
٥٥- التدمريّة ، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، تحقيق : محمد بن عودة السعوي ، ط : الأولى ، ١٤٠٥هـ .
٥٦- التسعينيّة ، أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، ضمن المجلد الخامس من مجموع فتاوى ابن تيمية ، مطبعة كردستان ، ١٣٢٩هـ .
٥٧- تفسير ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير ، مطبعة الفجالة ، القاهرة ، ط : الأولى ، ١٣٨٤هـ .

٥٨- تفسير معالم التنزيل ، أبو محمد حسين بن مسعود البغويّ ، تحقيق : خالد العك ، ومروان سرور ، دار المعرفة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٦هـ .
٥٩- تفسير جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبريّ ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المعارف .
٦٠- التفسير الكبير ، للفخر الرازيّ ، دار الكُتب العِلْميّة ، طهران ، ط : الثانية .
٦١- تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ ، دار الكتاب العربيّ ، مصر ، ١٣٨٧هـ .
٦٢- تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلانيّ ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٣٩٥هـ .
٦٣- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع ، أبو الحسين محمد بن أحمد الملطيّ ، تعليق : محمد زاهد الكوثريّ ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .
٦٤- تنزيه القرآن عن المطاعن ، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمدانيّ ، دار النهضة الحديثة ، بيروت .
٦٥- تهذيب تاريخ دمشق ، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر ، هذَّبه : عبد القادر بدران ، دار المسيرة ، بيروت .
٦٦- تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلانيّ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة ، الهند ط : الأولى ، ١٣٢٥هـ .
٦٧- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ ، تصحيح : أوتو برتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٩٣٠م .
٦٨- الجامع لعلوم القرآن ، أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمّانيّ (الجزء ١٢) مصورات المكتبة الخالديّة .
٦٩- الجرح والتعديل ، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٧٢هـ .

٧٠- جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد محمد بن أبي الخطَّاب القرشيّ ، المطبعة الرحمانيّة ، مصر ، ١٩٢٦م .
٧١- جمهرة اللغة ، محمد بن الحسن بن دريد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة ، حيدر آباد ، ط : الأولى .
٧٢- الحُجّة للقراءات السبع ، أبو علي بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، تحقيق : علي النجديّ نصف ورفيقيه ، ونسخة أخرى مصوَّرة بمكتبة جامعة القاهرة ، رقم ٢٤٠١٢، عن مكتبة مراد مُلاً .
٧٣- الحمويّة (ضمن مجموع فتاوى) ، شيخ الإسلام ابن تيميّة ، جمع : عبد الرحمن بن قاسم .
٧٤- الحور العين ، أبو سعيد نشوان الحميريّ ، تحقيق : كمال مصطفى ، مطبعة السعادة ، ١٩٤٨هـ .
٧٥- (الخطط المقريزيّة) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، أبو العباس أحمد بن عليّ المقريزيّ ، دار صادر ، بيروت .
٧٦- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جِنّي ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط : الثانية ، بيروت .
٧٧- الخطوط العريضة للأُسس التي قام عليها دين الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفيه ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .
٧٨- الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلاميّة ، محمد عمارة ،المؤسسة العربيّة للطباعة والنشر ، ط : الأولى ، ١٩٧٧م .
٧٩- خلق أفعال العباد ضمن مجموعة (عقائد السلف) ، البخاريّ ، نشرته منشأة المعرفة بالإسكندرية ، ١٩٧١م .
٨٠- الخوارج والشيعة ، فلهوزن ، ترجمة عبد الرحمن بدوي .
٨١- دائرة المعارف الإسلاميّة ، مجموعة من المستشرقين ، نقلها إلى العربيّة :

محمد ثابت وآخرون ، ط : طهران .

٨٢- درء تعارض العقل والنقل ، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط : الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٨٣- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجانيّ ، علَّق عليه : محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة الفجالة القاهرة ، ١٩٦٩م .

٨٤- ذكر المعتزلة ضمن ثلاث رسائل بعنوان (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ، أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخيّ ، تحقيق : فؤاد السيد ، الدار التونسيّة للنشر ، تونس ، ١٣٩٣هـ .

٨٥- رجال الشيعة ، عبد الرحمن الزرعيّ ، دار الأرقم ، الكويت ، عام ١٤٠٣هـ .

٨٦- الرد على الجهميّة ، عثمان بن سعيد الدارميّ ، تحقيق : بدر البدر ، الدار السلفيّة ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٨٧- الرد على الزنادقة والجهميّة ، ضمن كتاب (عقائد السلف) ، الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق : علي سامي النّشّار ، عمار جمعة ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧١م .

٨٨- رسالة الإسلام والصحابة الكرام بين السنة والشيعة ، محمد بهجة البيطار بدون .

٨٩- رسالة الجاحظ في بني أُميّة ، الجاحظ (ضمن كتاب النزاع التخاصنم فيما بين بني أمية وبني هاشم) ، المطبعة الإبراهيميّة ، ١٩٣٧م .

٩٠- رسالة في الرد على الرافضة ، أبو حامد محمد المقدسيّ ، تحقيق : عبد الوهاب خليل الرحمن ، الدار السلفيّة ، الهند ، ط : الأولى ، ١٤٠٣هـ .

٩١- رسالة في علم الظاهر والباطن ، شيخ الإسلام ابن تيميّة ، ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة .

٩٢- رسالة نواقض الإسلام، محمد بن عبد الوهاب، ضمن الجامع الفريد، ط: الجميح.
٩٣- الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، مطبعة دار الثقافة، مصر، ١٩٧٢م
٩٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، شهاب الدين محمود الألوسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
٩٥- رياض الجنّة في الردّ على أعداء السُّنّة، أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعيّ، دار الخلفاء للكتاب الإسلاميّ، الكويت.
٩٦- سرُّ الفصاحة، محمد بن عبد الله بن محمد بن سنَّان الخفاجيّ، تحقيق: علي فوده، المطبعة الرحمانيّة، مصر ط: الأولى، ١٩٣٢م.
٩٧- سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبيّ، مصر ١٩٥٢م.
٩٨- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانيّ، دار الدعوة.
٩٩- سُنن الدارميّ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارميّ، دار الدعوة.
١٠٠- السيادة العربيّة والإسرائيليّات، فان فلوتن، ترجمه عن الفرنسيّة: حسن إبراهيم، مكتبة النهضة المصريّة، ١٩٦٥م.
١٠١- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبيّ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٢هـ.
١٠٢- السيرة النبويّة، أبو محمد عبد الملك بن هشام، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٩٧١م.
١٠٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي الحنبليّ المعروف بابن العماد، الكتب التجاريّ، بيروت.
١٠٤- شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين، أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائيّ، تحقيق: أحمد حمدان، دار طيبة، الرياض.

١٠٥- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمدانيّ، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: الأولى، ١٣٨٤هـ.

١٠٦- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أحمد بن محمد بن محمد بن الجزريّ، مطبعة الحلبيّ، القاهرة، ط: الأولى، ١٩٥٠م.

١٠٧- شرح العقيدة الطحاويّة، علي بن علي بن أبي العز الحنفيّ، مكتبة المؤيد، الطائف، ط: الأولى، ١٤٠١هـ.

١٠٨- شرح العيون ضمن ثلاث رسائل بعنوان (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، أبو السعد المحسن بن محمد الجشمي تحقيق: فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر تونس، ١٣٩٣هـ

١٠٩- شرخ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ، مطبعة الحلبيّ، مصر ١٩٣٤م.

١١٠- الشيعة وأهل البيت، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ط: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

١١١- الشيعة والتشيع (فرق وتاريخ)، إحسان إلهي ظهير ،إدارة ترجمان السُنّة، لاهور، باكستان، ط: الأولى، ١٤٠٤هـ.

١١٢- الشيعة والسُنّة، إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السُنّة، لاهور، باكستان، ط: الأولى، ١٤٠٣هـ.

١١٣- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٩١٠م.

١١٤- الصحاح، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور، مطابع دار الكتاب العربيّ، مصر، ١٩٥٦م.

١١٥- صحيح البخاريّ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار الدعوة.

١١٦- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوريّ، دار الدعوة.

١١٧- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبيّ، مصر.
١١٨- الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة، أحمد بن حجر الهيتميّ، تخريج وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف، شركة الطباعة المتحدة، القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٥هـ.
١١٩- طبقات الحُفَّاظ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ، تحقيق: علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال ط: الأولى، ١٣٩٣هـ.
١٢٠- طبقات الشافعيّة الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السُّبكيّ، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى الحلبيّ، ط: الأولى، ١٣٨٥هـ.
١٢١- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد، دار صادر، بيروت.
١٢٢- طبقات المعتزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنه ديفلد، المطبعة الكاثوليكيّة بيروت، ١٩٦١م.
١٢٣- طبقات المفسرين، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ، طبعة ليدن، ١٨٣٩م.
١٢٤- طبقات المفسرين، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداوديّ، تحقيق: علي محمد عمر، ط: الأولى، مطبعة الاستقلال، القاهرة، ١٩٣٢م.
١٢٥- طبقات النحويين واللغويين، ابن قاضي شهبة، تحقيق: محسن غياض، مطبعة النعمان النجف، ١٩٧٤م.
١٢٦- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم، مطابع دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.
١٢٧- عقيدة الشيعة، دوايت م. دونالدسن، تعريب: ع.م، مطبعة السعادة، مصر ١٩٤٦م.

١٢٨- العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد تسيهر، نقله إلى العربية : محمد يوسف، مطابع دار الكتاب العربيّ بمصر.
١٢٩- علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، ط: الخامسة، مطابع دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٩م.
١٣٠- عمدة التفسير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطابع دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦م.
١٣١- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمديّ، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة.
١٣٢- غاية النهاية في طبقات القُرّاء، أبو الخير محمد بن محمد بن الدمشقيّ بن الجزريّ، شرح: برجستراسر، صورة بالأوفست لطبعة القاهرة، ١٩٣٢م.
١٣٣- الغلو والفرق الغالية، عبد الله السامرائيّ، دار الحريّة للطباعة، بغداد، ١٣٩٢هـ.
١٣٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن عليّ الشوكانيّ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ، مصر، ط: الثانية، ١٣٨٣هـ.
١٣٥- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، عبد الرحمن بن حسن النجديّ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، ط: الأولى.
١٣٦- فجر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط: العاشرة ١٩٦٩م.
١٣٧- الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغداديّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدنيّ، القاهرة.
١٣٨- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، شركة مكتبات عكاظ، السعودية، ط: الأولى، ١٤٠٢هـ.

١٣٩- فضائح الباطنية ، أبو حامد الغزاليّ ، تحقيق : عبد الرحمن بدوي ، مؤسسة دار الكتب الثقافيّة ، الكويت .
١٤٠- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ، القاضي عبد الجبار أحمد الهمدانيّ ، (ثلاث رسائل) ، تحقيق : فؤاد السيد ، الدار التونسيّة ، تونس ، ١٩٧٤م .
١٤١- فقه الشيعة الإماميّة ومواضع الخلاف بينه وبين المذاهب الأربعة ، عليّ السالوس ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، ط : الأولى ، ١٣٩٨هـ .
١٤٢- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، محمد بن علي الشوكانيّ ، تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ ، المكتب الإسلاميّ ، ط : الثالثة ، ١٤٠٢هـ .
١٤٣- القراءات وعللها ، الحسين بن أحمد بن أبي عبد الله بن خالويه ، نسخة مصورة عن مكتبة مراد مُلاّ ، معهد المخطوطات العربيّة ، التابع لجامعة الدول العربية ، رقم ٥٢ قراءات .
١٤٤- القراءات واللهجات ، عبد الوهاب حموده ، ط : الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٦٨هـ .
١٤٥- الكامل في التاريخ ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير الجزريّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط : الرابعة ، ١٤٠٣هـ .
١٤٦- الكامل للمبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة .
١٤٧- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان (سيبويه) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، طبعة مطابع الهيئة المصريّة العامة للكتاب .
١٤٨- كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، مطابع دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢م .
١٤٩- كتاب العين ، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيديّ ، دار الكُتب المصريّة .

١٥٠- كتاب اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاج ، تحقيق : مازن المبارك ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، ١٩٥٩م .
١٥١- كتاب المصاحف ، أبو بكر عبد الله بن أبي داود بن الأشعث السجستانيّ ، دار الكُتب العِلْميّة ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٤٠٥هـ .
١٥٢- كتاب معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرمّانيّ ، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطبعة دار العالم العربيّ ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
١٥٣- كتاب المغازي ، محمد بن عمر الواقديّ ، تحقيق : مارسدن جونس ، مطابع دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦م .
١٥٤- الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ ، تصحيح : مصطفى حسين ، ط : الثانية ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
١٥٥- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسيّ ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، ١٩٧٤م .
١٥٦- لسان العرب ، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ،طبعة دار المعارف .
١٥٧- لسان الميزان ، أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظاميّة ، الهند ، ط : الأولى ، ١٣٣٠هـ .
١٥٨- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلانيّ تحقيق : عامر السيد عثمان ، عبد الصبور شاهين ، مطابع الأهرام ، ١٩٧٢م .
١٥٩- لُمع الأدلة في أصول النحو ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباريّ ، طُبع مع رسالة الاغراب في جدل الإعراب .
١٦٠- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، أبو الحسن علي بن إسماعيل

الأشعريّ ، المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ، ١٩٥٢م .

١٦١- ما اتفق لفظه واختلف معناه ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، باعتناء : عبد العزيز الميمنيّ ، المطبعة السلفيّة ، القاهرة ، ١٣٥٠هـ .

١٦٢- متشابه القرآن ، القاضي عبد الجبار أحمد الهمدانيّ ، تحقيق : عدنان زرزور ، مطبعة دار النصر ، القاهرة .

١٦٣- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ ، تحقيق : محمد فؤاد ، ط : الثانية ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٧٠م .

١٦٤- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط : الثانية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٠م .

١٦٥- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، عليّ بن أبي بكر الهيثميّ ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط : الثالثة ، ١٤٠٢هـ .

١٦٦- مجموع فتاوى ، شيخ الإسلام ابن تيميّة ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، ط : الأولى ، ١٣٩٨هـ .

١٦٧- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان ابن جِنّيّ ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

١٦٨- مختصر التحفة الاثني عشريّة ، ألَّف أصله باللغة الفارسيّة : شاه عبد العزيز الدهلويّ ، واختصره : محمود شكري الألوسيّ ، ونقله إلى العربية ، غلام محمد الأسلميّ ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفيّة ، ط : الثانية ، ١٣٨٧هـ .

١٦٩- مختصر في شواذ القرآن ، الحسين بن أحمد بن أبي عبد الله بن خالويه ، شرح : برجستراسر ، صورة بالأوفست لطبعة المطبعة الرحمانيّة ، مصر ، ١٩٣٤م .

١٧٠- المدارس النحويّة ، شوقي ضيف ، ط : الثانية ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٢م .

١٧١- مذاهب التفسير الإسلاميّ ، أجنتس جولد تسيهر ، ترجمة : عبد الحليم النجّار ، مطبعة السُّنّة المحمديّة ، ١٣٧٤هـ .

١٧٢- مراتب النحويين ، عبد الواحد بن علي أبو الطيب ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر ، ط : الثانية ، القاهرة .

١٧٣- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز ، شهاب الدين عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسيّ ، تحقيق : طيار آلتي قولاج ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٩٥هـ .

١٧٤- المستصفى في علم الأصول ، أبو حامد الغزاليّ ، دار الكُتب العِلْميّة ، بيروت ، ط : الثانية ، ١٤٠٣هـ .

١٧٥- مسند أبي داود الطيالسيّ ، سليمان بن الجارود القاريّ البصريّ الشهير بأبي داود الطيالسيّ ، دار المعرفة ، بيروت .

١٧٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، الإمام أحمد بن حنبل ، شرح : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف للطباعة والنشر ، مصر ، ١٩٤٧م .

١٧٧- المعارف ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : ثروت عكاشة ، مطبعة دار الكُتب ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

١٧٨- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، تحقيق : محمد عليّ النجّار ، ط : الأولى ، مطبعة دار الكُتب المصريّة ، مصر ، ١٩٥٥م .

١٧٩- معاني القرآن ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخيّ ، نسخة مصورة عن مكتبة القدس الشريف .

١٨٠- معاني القرآن ، إبراهيم بن السرّي الزجّاج ، تحقيق : عبد الجليل شلبي ، المطابع الأميريّة ، القاهرة ، ١٩٧٣م ، وتحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة

جامعة القاهرة ، رسالة جامعية رقم ١٣٩٥، لسنة ١٩٧٥م .

١٨١- معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الحمويّ البغداديّ ، مطبعة الحلبيّ ، مصر ، ١٩٣٨م .

١٨٢- معجم البلدان ، ياقوت بن عبد الله الحمويّ البغداديّ ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٥٧م .

١٨٣- المعجم الفلسفيّ ، مجمع اللغة العربيّة ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة ، ١٢٩٩هـ .

١٨٤- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقّي ، دمشق ، ١٩٥٧م .

١٨٥- معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار ، شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبيّ ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، ط : الأولى ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ١٩٦٩م .

١٨٦- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ (ابن هشام) ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة المدنيّ ، القاهرة ، بدون .

١٨٧- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، القاضي عبد الجبار الهمدانيّ ، تحقيق : عبد الحليم محمود ، وسليمان دُنيا ، الدار المصرية للتأليف والنشر .

١٨٨- مفتاح كنوز السُنّة ، أرنست جان فنسنك ، ترجمة : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٤م .

١٨٩- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلّين ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعريّ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصريّة ، ط : الثانية ، ١٣٨٩هـ .

١٩٠- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق ، مطابع شركة الإعلانات الشرقيّة ، القاهرة .

١٩١- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق : علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
١٩٢- مقدمة في أُصول التفسير ، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة ، تحقيق : عدنان زرزور ، ط : الثانية ، دار القرآن الكريم ، الكويت ، ١٩٧٢م .
١٩٣- مقدمة في علوم الحديث ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح ، مطابع أوفيست كونوغرافير ، بيروت ، ١٩٣٢م .
١٩٤- الملل والنحل ، محمد بن عبد الكريم الشهرستانيّ ، تحقيق : محمد سيد كيلانيّ ، مطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ ، ١٣٨٧هـ .
١٩٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزيّ ، مطبعة دائرة المعارف العثمانيّة ، الهند ، ١٣٥٧هـ .
١٩٦- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال ، مختصر منهاج السُّنّة لابن تيميّة ، اختصره : أبو عبد الله محمد الذهبي ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفيّة .
١٩٧- منهاج السُّنّة النبويّة في نقض كلام الشيعة القدريّة ، أبو العباس تقي الدين أحمد بن تيميّة ، نشر : مكتبة الرياض الحديثة .
١٩٨- المنيّة والأمل في شرح الملل والنحل ، أحمد بن يحيى بن المرتضى ، تحقيق : محمد جواد مشكور ، دار الفكر ، بيروت ، ط : الأولى ، ١٣٩٩هـ .
١٩٩- الموضوعات ، الحسن بن محمد القرشيّ الصنعانيّ ، تحقيق : نجم عبد الرحمن خلف ، ط : الأولى ، ١٤٠١هـ .
٢٠٠- الموضوعات ، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزيّ ، تحقيق : عبد الرحمن عثمان ، دار الفكر ، ط : الثانية ، ١٤٠٣هـ .
٢٠١- الميراث عند الجعفريّة ، محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة
٢٠٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن عثمان الذهبيّ ، تحقيق : عليّ

البجاويّ، دار إحياء الكُتب العربيّة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ.
٢٠٣- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباريّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدنيّ، القاهرة.
٢٠٤- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، جمال الدين أبو الفرج عبدالرحمن بن الجوزيّ، تحقيق: محمد عبد الكريم الراضي، مؤسسة الرسالة، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ.
٢٠٥- نشأة التشيع وتطوره والأسس التي يقوم عليها، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفيّة.
٢٠٦- نشأة الفكر الفلسفيّ في الإسلام، علي سامي النشّار، دار المعارف، ط: السابعة، ١٩٧٨م.
٢٠٧- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقيّ الشهير بابن الجزريّ، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضبّاغ، مطبعة مصطفى محمد عليّ، مصر ١٩٢٦م.
٢٠٨- نكت الانتصار لنقل القرآن، محمد بن الطيب الباقلانيّ، تحقيق: محمد زغلول، منشأة المعارف، الإسكندريّة.
٢٠٩- النكت في إعجاز القرآن، أبو الحسن علي بن عيسى الرّمّانيّ تحقيق: محمد زغلول سلاّم، ط: الثانية، مطابع دار المعارف، مصر، ١٣٨٧هـ.
٢١٠- نهاية الإقدام في علم الكلام، محمد بن عبد الكريم الشهرستانيّ، صححه: ألفرد جيوم، مكتبة المثنى ببغداد.
٢١١- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الأثير، تحقيق: محمود الطناجي، المكتبة الإسلاميّة، ط: القاهرة، ١٣٨٥هـ.

٢١٢- النوادر في اللغة ، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ ، دار الكتاب العربيّ ، ط : الثانية ، بيروت ، ١٩٦٧م .
٢١٣- وجاء دور المجوس ، عبد الله محمد الغريب ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١م .
٢١٤- الوحدانية مع دراسة في الأديان والفرق ، بركات عبد الفتاح دويدار ، مكتبة النهضة المصريّة .
٢١٥- الوشيعة في نقض عقائد الشيعة ، موسى جار الله ، تحقيق : جماعة من كبار العلماء ، مكتبة الكُلّيّات الأزهريّة .
٢١٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء زمان ، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، ط : الأولى ، مصر ، ١٩٤٨م .
٢١٧- هدي الساري مقدمة فتح الباري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ ، رئاسة إدارة البحوث العِلْميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد ، السعودية .

❁ ❁ ❁

فهرس موضوعات الرسالة

الموضوع الصفحة

- صفحة العنوان ١
- الافتتاحية ٣
- الإهداء ٥
- عنوان الرسالة ٧
التمهيد .... ٩ : ١٥
- دوافع اختيار الموضوع وأهميته ٩
- خطة البحث ١١
- فرضية البحث والمنهج والإجراءات ١٢
- أهمّ الصعوبات التي واجهت الباحث ١٣
(مُقدّمة تاريخية لموضوع البحث) .... ١٦ : ٤٦
فرقة المفسر (الشيعة) ١٦
أ- تعريف الشيعة ١٦
- معنى لفظ الشيعة في القرآن ١٦
- التعريف اللغويّ للشيعة ١٦
- لفظ الشيعة في صدر الإسلام ١٧
- تعريف الشيعة عند علمائهم ١٧
- تعريف الشيعة عند غيرهم ١٩
- تعريف المُستشرقين للشيعة ٢٠
- تعريف الطبرسيّ للشيعة ٢١
ب - نشأة الشيعة ٢٤

- نشأة الشيعة عند علمائهم ٢٤
- نشأة الشيعة عند غيرهم ٢٧
- نشأة الشيعة عند المستشرقين ٢٨
- رأي الباحث ٣٠
ج – الأصول الأجنبيّة لعقائد الشيعة ٣٤
- الأصول اليهوديّة والنصرانيّة ٣٤
- الأصول الفارسية ٣٦
- الأصول الأسيويّة ٣٨
د– فرق الشيعة ٣٩
هـ – الشيعة الإماميّة الاثنا عشرية ٤٢
الفصل الأول : تفاسير الإماميّة حتى عصر الطبرسيّ .... ٤٧ : ٨٥
أ– التفاسير النقليّة عند الشيعة الإماميّة (التفسير بالمأثور) .... ٤٧ : ٥٧
١– التفسير المنسوب للحسن العسكريّ ٤٧
٢– تفسير القُمّيّ ٤٨
٣ – تفسير العياشيّ ٥١
٤– تفسير فُرات الكوفيّ ٥٥
ب– التفسير بالرأي عند الإماميّة (التفسير العقلي) .... ٥٨ : ٦٥
١– تفسير القرآن في كتاب (حقائق التأويل) للشريف الرضيّ ٥٩
٢– تفسير القرآن في كتاب (الأمالي) للشريف المُرتضى ٦٠
٣– تفسير(التبيان في علوم القرآن) للطوسيّ ٦٢
٤– تفسير (مجمع البيان لعلوم القرآن) للطبرسيّ ٦٥
أ– ترجمة المفسر .... ٦٥ : ٧١
- نسبته ومولده ووفاته ٦٥

- أقوال العلماء في حقه ٦٦
- شيوخه وتلامذته ومصنفاته وآثاره ٦٩
- عصر الطبرسيّ ومعاصروه من المفسرين ٧٢
- الحالة الدينية والثقافية والسياسية في عصر الطبرسيّ ٧٤
ب- حول مقدمة الطبرسيّ في (مجمع البيان) ٨٠
- سبب تصنيف الطبرسيّ لتفسيره ٨٣
- حكاية غريبة عن سبب تصنيف الطبرسيّ لتفسيره ٨٣
- طبعات (مجمع البيان) ٨٤
- الكتب التي صُنّفت على أساسه ٨٤
الفصل الثاني : مصادر الطبرسيّ في تفسيره (مجمع البيان) .... ٨٦ : ١٥٧
١- كُتب التفسير ٨٦
أ- كُتب التفسير الشيعيّة ٨٦
١- تفسير أبي الجارود ٨٦
٢- تفسير القُمّيّ ٨٨
٣- تفسير العيّاشيّ ٩٠
٤- تفسير التبيان للطوسيّ ٩٢
ب- كتب التفسير الاعتزالية ٩٥
١- تفسير أبي عليّ الجُبّائيّ ٩٥
٢- تفسير أبي القاسم البَلخيّ ٩٧
٣- تفسير أبي مسلم الأصفهانيّ ٩٩
٤- تفسير الرُّمانيّ ١٠١
جـ- تفاسير أهل السنة ١٠٥
١- تفسير الطبريّ ١٠٥

٢- تفسير الثعلبيّ ١١٠
٢- كُتب معاني القرآن ١١٣
١- كتاب (معاني القرآن) للفرّاء ١١٣
٢- كتاب (معاني القرآن) للأخفش ١١٥
٣- كتاب (مجاز القرآن) لأبي عُبيدة ١١٨
٤- كتاب (ضياء القلوب في معاني القرآن) للمُفضّل بن سلمة ١١٩
٥ - كتاب (معاني القرآن) للزجّاج ١٢١
٣- كتب القراءات واللغة والنحو ١٢٤
أ- كتب القراءات ١٢٤
١- كتاب (الحُجّة في القراءات السبع) لأبي عليّ الفارسيّ ١٢٤
٢- كتاب (المحتسب) لابن جِنّيّ ١٢٦
ب- كُتب اللغة والنحو ١٢٩
١- كتاب (العين) ١٢٩
٢- كتاب سيبويه ١٣١
٣- كتاب (المقتضب) للمُبَرّد ١٣٣
٤- كتاب (الجمهرة) لابن دُرَيْد ١٣٥
٥- كتاب (تهذيب اللغة) للأزهريّ ١٣٧
٤- كتب الحديث والسير ١٤٠
١- كتب الحديث ١٤٠
أ- كتب الحديث عند الإماميّة ١٤٠
١- كتاب الكافي للكُلينيّ ١٤٠
٢- كتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه القُمّيّ (الصدوق) ١٤١
٣- تهذيب الأحكام والاستبصار للطوسيّ ١٤٢

٤- كتاب الأمالي لابن بابويه القُمّيّ (الصدوق) ١٤٤
٥- كتاب الأمالي للمفيد ١٤٥
٢- كتب الحديث السُّنّيّة ١٤٨
١- مسند الإمام أحمد ١٤٨
٢- صحيح البخاريّ ١٤٩
٣- صحيح مسلم ١٥١
٤- الأحاديث في تفسير الطبريّ ١٥٣
ب- كتب السير ١٥٥
- السيرة النبويّة لابن إسحاق ١٥٥
الفصل الثالث : أصول الإماميّة ومسائلهم الفقهية التي تفرَّدوا بها في (مجمع البيان) .... ١٥٨ : ٢٢٩
أ- أصول الإماميّة وعقائدهم التي تفرَّدوا بها في (مجمع البيان) ١٥٨
١- الإمامة والنص والوصية ١٥٨
أ- عصمة الأئمة ١٧٢
ب- غيبة الأئمة ١٨٢
جـ - رجعة الأئمة ١٩١
د- التّقيّة ١٩٧
هـ- البِداء ٢٠٢
٢- النبوة ٢٠٩
ب- مسائل الإماميّة الفقهية في (مجمع البيان) ٢١٥
١- نكاح الكتابيات ٢١٥
٢- نكاح المتعة ٢١٧
٣- شروط الطلاق ٢٢٠

٤- مسح الرجلين في الوضوء ٢٢٢
٥- الجمع بين صلاتين ٢٢٣
٦- ميراث الأنبياء ٢٢٥
٧- توزيع الغنائم ٢٢٦
٨- ذبائح أهل الكتاب ٢٢٨
الفصل الرابع : العقائد الإسلاميّة (السُّنّيّة والاعتزاليّة) في (مجمع البيان) ٢٣٠ : ٣١٦
أ- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في مصادر الإسلام ٢٣٠
١- الطبرسيّ واعتقاد الإماميّة في القرآن ٢٣٢
أ) حُجّيّة القرآن لدى الإماميّة ٢٣٢
ب) عقيدة الإماميّة في النصّ القرآنيّ ٢٣٨
جـ) تأويل القرآن عند الإماميّة ٢٤٧
٢- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في السُّنّة ٢٥١
٣- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في الإجماع ٢٦٣
ب- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في أصول الدين ٢٦٧
١- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في توحيد الربوبيّة ٢٦٩
٢- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في توحيد الألوهيّة ٢٧٥
٣- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في أسماء الله وصفاته ٢٨١
أ) الطبرسيّ والتجسيم عند الإماميّة ٢٨١
ب) الطبرسيّ والتعطيل عند الإماميّة ٢٨٤
جـ) الطبرسيّ ووصف الإماميّة للأئمّة بأسماء الله وصفاته ٢٩٢
د) الطبرسيّ والعدل الإلهيّ عند الإماميّة ٢٩٣
٤- الطبرسيّ وعقيدة الإماميّة في الإيمان وأركانه ٢٩٧
أ) الطبرسيّ والإيمان عند الإماميّة ٢٩٧

ب) الطبرسيّ والإيمان بالملائكة عند الإماميّة ٣٠٤
جـ) الطبرسيّ والإيمان بالكُتب عند الإماميّة ٣٠٦
د) الطبرسيّ والإيمان بالرسل عند الإماميّة ٣٠٦
هـ- الطبرسيّ والإيمان باليوم الآخر عند الإماميّة ٣٠٨
و- الطبرسيّ والإيمان بالقدر عند الإماميّة ٣١٠
الفصل الخامس : التفسير في (مجمع البيان) .... ٣١٧ : ٣٨٧
أ- التفسير بالمأثور (التفسير النقليّ) في (مجمع البيان) ٣١٧
- التفسير بالمأثور عند أهل السُّنّة ٣١٧
- التفسير بالمأثور عند الإماميّة ٣٢١
- المأثور عن الرسول والصحابة والتابعين في (مجمع البيان) ٣٢٢
- المأثور عن الرسول في (مجمع البيان) ٣٢٤
- المأثور عن الصحابة والتابعين في (مجمع البيان) ٣٣٢
- موافقة الطبرسيّ لعموم اللفظ ما دام الدليل على التخصيص ٣٣٣
- اللغة ٣٣٤
- سبب النزول ٣٣٥
- المُبهمات القرآنية ٣٣٩
- النسخ ٣٤١
- المأثور عن الأئمّة في (مجمع البيان) ٣٤٧
- تفسير القرآن بالقرآن في (مجمع البيان) ٣٥٣
ب – التفسير بالرأي (التفسير العقليّ) في (مجمع البيان) ٣٦٠
ج – الإسرائيليات في (مجمع البيان) ٣٧٧
د – التفسير الرمزيّ في (مجمع البيان) ٣٨٥
الفصل السادس : القراءات في (مجمع البيان) ٣٨٨

كُتب للمؤلّف

١- نقد الحديث عند الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة .

٢- منهج الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة في تفسير القرآن الكريم . - ثانيًا : الإماميّة الغُلاة (القُمّيّ نموذجًا)

٣- الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة والقرآن : عرض ونقد لكتاب (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب) لميرزا النوريّ الطبرسيّ .

٤- مُعجم رواة الحديث عند الإماميّة

٥- سلسلة : (الشيعة الإماميّة الاثنا عشريّة بأقلام عُلمائهم ومن كُتبهم المُعتمدة)

نقض عقائد الإماميّة الشاذة من خلال كُتبهم المعتمدة :

١- الإمامة والنصّ والوصيّة .

٢- التقيّة .

٣- الغيبة والرجعة .

٤- المهديّة (المهديّ المُنتظر)

٥- البِداء .

٦- أُصول الدين

٧- مصادر الإسلام .

٨- الصحابة

٦- الرد الجميل في بيان ما في المُسند المنسوب للإمام عليّ من الأباطيل .

❁ ❁ ❁